

إبراهيم نوار

العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية



العراق

من الإستبداد إلى الديمقراطية

إبراهيم نوار

الطبعة الأولى

٢٠١٠



عنوان الكتاب: العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية
 اسم المؤلف : إبراهيم نوار
 الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
 قطعة رقم ٧٣٩٩ ش ٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة
 ت، ف : ٢٥٠٧٥٩١٧

e.mail : mahrosa@ mahrosa.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
 الخلف والإشراف الفني للفنان : عمرو عامر
 المحرر العام : محمود الورداني
 الممثل الاعلامي : مصطفى عبادة

رقم الإيداع : ٢٠١٠/2936
 التزقيم الدولي : 9-366-313-977-978

جميع حقوق الطبع
 محفوظة لمركز المحروسة
 الطبعة الأولى ٢٠١٠

المحتويات

٥	مقدمة
١١	الفصل الأول : ما بعد سقوط النظام القديم
١٣	▪ المشهد في بغداد بعد ٩ إبريل ٢٠٠٣
٤٣	▪ إقامة إعلام عراقي حر ومستقل
٤٥	▪ حرب العمامات وأموال صناديق النذور
٥١	▪ حديث الكتل الخرسانية ولافتات العزاء السوداء
٥٧	▪ كم امرأة ترملت... وكم طفل تيتّم؟
٦١	▪ الشيعة ضد الشيعة في العراق
٦٥	▪ إجتثاث البعث بين التطهر السياسي والانتقام الشخصي
٦٩	▪ الدور السياسي للعرب السنة في عراق ما بعد صدام
٧٥	الفصل الثاني : العراق والديمقراطية
٧٧	▪ دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية في إعادة بناء الدولة العراقية
٨٧	▪ إصطفاف سياسي جديد لمواجهة تحديات عالقة في العراق
١١٣	▪ ردا على أحمد ماهر بشأن انتخابات العراق
١١٩	▪ إنتخابات مجالس المحافظات في العراق
١٢٣	الفصل الثالث : العراق والنظام الإقليمي العربي
١٢٥	▪ محنة النظام الإقليمي العربي....هل من مغيب؟
١٣١	▪ مدخل لفهم السياسة الإيرانية في العراق والخليج

- ١٤٩ ■ حوائط للصدام أم مدخل للتفاعل والمنافسة
- ١٥١ ■ العراق ودور مصر في إعادة البناء
- ١٥٥ ■ دور مصر الإقليمي في العراق
- ١٧١ ■ العراق والنظام الإقليمي العربي الفاشل
- ١٨٧ ■ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه محور الممانعة
- ١٨٩ ■ ماذا يريد العرب من أوباما

٢٠٩ ملاحق

- ٢١١ ١- الإنفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة
- ٢٣٠ ٢- قانون إنتخابات مجالس المحافظات في العراق
- ٢٤٢ ٣- مشروع المصالحة والحوار الوطني
- ٢٤٥ ٤- قرار تفسيري لقانون الإنتخابات الجديد
- ٢٤٧ ٥- قانون الإنتخابات الجديد

مقدمة

لا بأس من أن أبدا هنا بذكريات شخصية. فالصورة لا تكتسى لحما ولا تسرى فيها الحياة إلا إذا كانت مليئة بالمشاعر الإنسانية، وما أكثر تلك التي أحاطت بالمشهد في بغداد بعد سقوط صدام حسين. لقد رفضت دائما في ذلك الوقت استخدام تعبير "سقوط بغداد" ففى رأيي أن بغداد لم تسقط بل تمسقت في ٩ إبريل ٢٠٠٣. تمسقت لأنها تخلصت من الطاغية وليس لأن قوات الاحتلال دهست شوارعها في كل جانب، فقوات الاحتلال ستذهب وستزول أما بغداد فستبقى. بغداد إستعادت في ذلك اليوم كرامتها المهانة، وشعب العراق إستعاد في ذلك اليوم إرادته المسلوبة. البعض منا في العالم العربي كان يركز على جانب واحد من الصورة، وهو الجانب المتعلق بوجود قوات أجنبية على أرض العراق. بالقطع لا أحد يبرر أو يستدعي وجود هذه القوات برغيته وإرادته، الذي استدعاها في الحقيقة كان نظام صدام حسين. هو الذي استدعى في العام ١٩٩٠ وما بعده القوات والأساطيل الأجنبية إلى الخليج بعملته وفعلته التي تمثلت في غزو الكويت. وهي واقعة لا يريد الكويتيون أن يذكروها غير أنهم لا يستطيعون أبدا نسيانها. نظام صدام هو الذي استدعى القوات الأجنبية في العام ٢٠٠٣ وأصر على أنه لن يترك العراق إلا أرضا محروقة. هذا ما قاله صدام علنا وصراحة قبل الحرب. واعتقد صدام حسين أن رحلته في العراق أبدية وأن أولاده من بعده ثم أحفاده هم الذين سيمسكون برقاب العراقيين، فأقام حكم الأسرة الواحدة وتجاوز الحزب والجيش والمؤسسات التي دالت له بالولاء، لأنه لم يكن يثق في أحد. وهذا هو طبع الطاغية، ألا يثق في أحد، حتى في أولئك الذين صنعهم لكي يدينوا له بالولاء. كان ضحايا صدام من كل ألوان الطيف العراقي، من الكرد ومن الشيعة ومن السنة ومن التركمان ومن الآشوريين. وليس ضحايا على الإطلاق أن ضحاياه كانوا فقط من الكرد والشيعة. ومع ذلك فرما كان الكرد هم أكثر من اکتوا بناره، وكانوا الوحيدین الذين ضرهم من بين أبناء شعبه بالأسلحة الكيميائية، أسلحة الدمار الشامل التي هدد بها إسرائيل لكنه استعملها ضد الكرد، المسلمين السنة غير العرب.

كنت اشعر بالكثير من الأسى نحو العراقيين ونحو العراق. وقد عملت لفترة طويلة خلال مشوار عملي الصحفي في تغطية الشؤون العراقية، خصوصا في المرحلة التي صاحبت بدء الحرب العراقية الإيرانية. وعجت كثيرا لواقع الحال وقتها عندما راح العراقيون يموتون في حرب بالوكالة لا ناقة لهم فيها ولا جمل، يدفعهم فيها إلى الموت قائد طاغية يسعى لتحقيق أحلام مريضة. وأشهد أن تلك الفترة كانت من اشد الفترات التي عمل فيها عدد من الصحفيين على تزوير الحقائق وتبرير القتل ورسم صورة لصدام البطل من هاجم العراقيين الأبرياء وكذلك من هاجم الإيرانيين الذين كان يمكن تجنب قتلهم في حرب الثماني سنوات بقدر قليل من الحكمة والعقل. كتبت أيام الحرب العراقية الإيرانية وكتبت بعدها ودعيت أكثر من مرة لزيارة العراق لكنني أقسمت أنني لا تطأ قدماى أرضه وهذا الطاغية يجلس على كرسي الحكم. وكان اهتمامي بقضايا النفط وقضايا الصراع في منطقة الشرق الأوسط مدعاة لاستمرار اهتمامي بالعراق فهو بلد نفطي غني وهو من وجهة النظر الإستراتيجية دولة محورية في النظام الإقليمي العربي أو الشرق أوسطي، سمه ما شئت. وزاد اهتمامي بالعراق خلال فترة الضجة التي أثارت بمناسبة كشف مشروع لإنتاج ما سمي في أواخر الثمانينات "المدفع العملاق". وكان ذلك أحد المشروعات التي تبناها صدام لتعزيز ألبنة الحربية لكن الكشف عنه أثار ضجة كبيرة في العالم

الأمر الذي أدى إلى وقفه. وكشف مشروع "المدفع العملاق" عن شبكة مترامية الأطراف من المصارف والشركات والاستثمارات والشخصيات التي كانت تعمل مع صدام لتنفيذ المشروع، سواء منهم من كانوا يعلمون بالمشروع وخفائيه أو من كانوا لا يعلمون. كان الجري وراء الحقائق ومحاوله الكشف عن الأدوار مثار شغف واهتمام لصحفي إعتنى كثيرا بأمور العراق منذ فترة من الوقت.

وسعى صدام إلى إحاطة نفسه وحكمه بالكثير من أصحاب الأقلام الذين مجدوه. لكن ذلك لم يكن كافيا له، فصنع لنفسه تحالفا سياسيا، أقامه ورعاه، وهو ما يسمى التحالف القومي الإسلامي. ودعا قوى التيار القومي العربي إلى تبني هذا الاتجاه. وأضاف لفظ الجلالة "الله أكبر" بخط يده على علم العراق. وقاد ما أسماه "الحملة الإيمانية" لتحفيظ القرآن ونشر الالتزام بتعليم الإسلام. وشرع في إقامة سلسلة من المساجد في كل أنحاء العراق وقدم مزايا هائلة لأصنام التيار الإسلامي الموالين له، وبدأ في تنفيذ برنامج واسع النطاق لتجديد وتطوير المزارات الشيعية المقدسة في العراق. واهتم بأهل البيت وأعاد الإعتبار إلى الهاشميين في العراق وتقارب مع زعيم الهاشميين في العالم العربي، الملك الراحل الحسين بن طلال ملك الأردن وأهداه شريطا من الأراضي الحدودية بامتداد الحدود بين البلدين، ويعمق يبلغ في المتوسط نحو ٩٠ كيلومترات. وجدد صدام المقابر الهاشمية في العراق. وشرع فوق كل ذلك في بناء أكبر مسجد في العالم، وهو البناء الذي لم يتمه وسقط من الحكم ولا تزال الحوائط والقباب الخرسانية غير مكتملة فيه. رعا صدام تيار ما يسمى "المؤثر القومي العربي الإسلامي" ومنحه بركته المتمثلة في المال وفي عون أجهزة المخابرات في داخل العالم العربي وفي خارجه. ولعبت في هذا الملعب الفسح ولا تزال تلعب أبواق وأبواق.

وتابعت بعين الصحفي ما يجري على المسرح، وكنت قريبا من شخصه وأحداته غير أنني لم أكن في يوم من الأيام جزءا من المسرحية. تابعت الفصول التي بدأ نسجها يظهر إلى العلن بعد غزو القوات العراقية للكويت وما رافقها من تحركات في عواصم عربية وغير عربية. وكنت قد هجرت الصحافة لفترة من الوقت فقررت أن أعود لكي أقرب أكثر من المشهد. وعدت إلى مهنتي الأولى مرة أخرى، وكنت هجرتها لفترة للتفرغ لأعمالتي التجارية. وكان اهتمامي الأول هو العراق. تابعت الحرب بكل ما كان فيها وشاركت في إصدار ملحق يومي لصحيفة "الشرق الأوسط" السعودية أطلقنا عليه إسم "الظهرة" كان في حقيقة الأمر نشرة يومية متكاملة عسكرية وسياسية واقتصادية وإنسانية عن الحرب. وفي تلك الفترة أيضا شاركت في عمليات الولادة الطبيعية أحيانا والقيصرية أحيانا أخرى لتنظيمات المعارضة العراقية. ورأيت العراقيين من الداخل كجماعات للمرة الأولى في حياتي، فقد كانت لي صداقات عراقية فردية متعددة قبل ذلك. وقدرت وقتها أن هؤلاء هم الذين سيحكمون عراق الغد. وسواء رضينا أو لم نرض كنت أرى أننا يجب أن نتعاون معهم. كانت عواصم كثيرة تتعاون مع التنظيمات والشخصيات المعارضة لنظام صدام حسين مثل الرياض وطهران وأنقرة ودمشق ولندن وواشنطن، وكانت القاهرة بعيدة، أو غالبية تقريبا وهو ما سترك أثره فيما بعد. وقد حاولت عن طريق الكتابة وعن طريق محاولة إقناع البعض بضرورة التعاون مع المعارضة العراقية. وأعتقد أن هذه المحاولات ألحزت بعض الردود الإيجابية، لكنها جميعا كانت غير كافية إن لم تكن قاصرة.

وراح رحم العراق يقلد بالكثير من القوى والتنظيمات التي تتبنى خططا أو شعارات لإزاحة صدام حسين. كانت أغراض "الطلق" مؤلة وتقلصات الرحم قاسية، لكن رحم العراق لم يسترح ولم يتوقف عن القذف بمواليد جدد، البعض من هذه المواليد فقد القدرة على النفس بعد الولادة مباشرة ومات في المهد، والبعض استمر في الحياة إما بإعاقات أو بدون. وامتدت المسيرة لسنوات طويلة ظهرت فيها شخصيات وتراجعت، وبرزت صور وانمحت، وتشكلت تنظيمات والفرطت، وصدرت وعود وتهاوت. ومع كل ذلك فإن الآمال في قيام عراق ديمقراطي لم تتلاش، بل أن أفكارا كثيرة إزدهرت بشأن تمكين العراقيين من أمورهم ومستقبلهم. لم يكن هناك بد من الاعتماد على مساعدات من الخارج، وعلى تضامن المتعاطفين مع مستقبل أفضل للعراق ولشعبه، على الرغم من أن أيدي المساعدة وعواطف التضامن كانت تخفي وراءها في بعض الأحيان أغراضا خفية. كانت هذه هي الضريبة التي تعين على العراقيين أن يدفعوها وهم يواجهون نظاما مستبدًا بصدور عازية. بالطبع إمتلا الحشد المضاد لصدام والساعي إلى إقامة عراق ديمقراطي بأناس مخلصين وغيرهم من الطامعين إلى السلطة وإلى الثروة. ومع ذلك فإن التطورات الجديدة كانت تأتي كل يوم بقلد من الإفرازات الإيجابية التي تعطي زحًا أقوى للحركة وللإستمرار. وتعرضت النفاضة مارس (آذار) ١٩٩١ للإغتيال على أيدي نظام صدام ويتواطؤ بين أطراف كثيرة منها عربية ومنها غير عربية. لكن اغتيال الإنفاضة لم يوقف الإصرار على مواصلة العمل لإسقاط صدام حسين وإقامة الديمقراطية في العراق. واستمر العمل من أجل بناء عراق ديمقراطي ولم يتوقف. وقد شرحت مقدمات الإنفاضة وأدوار تنظيمات المعارضة وشخصياتها في كتابي "المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام" الذي صدر في لندن في العام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن لم تنقطع صلتي بالتطورات اليومية التي تجري في العراق وفي أوساط القيادات السياسية العراقية التي حملت على أكافها عبء بناء العراق الجديد.

وفي العام ١٩٩٨ أصدر الكونجرس الأمريكي قانون تحرير العراق. وبعد حرب أفغانستان بدأ عمليا العد التنازلي لإسقاط نظام صدام بالقوة المسلحة، عن طريق الغزو من الخارج بعد أن فشلت محاولات إسقاطه عسكريا من الداخل، التي كانت قد بدأت من داخل الجيش العراقي في بغداد وانتهت بتشكيل ميليشيات مسلحة في شمال العراق، وتحريك خلايا بعض تنظيمات المعارضة لشن عمليات ضد النظام البعثي. وفي خضم عملية الإعداد لإسقاط صدام وإقامة العراق الديمقراطي شكل المعهد الأمريكي "أمريكان إنتربرايز" مجموعات عمل لوضع سيناريوهات للملامح العراق الجديد، بعد إسقاط نظام صدام. وانطلقت هذه السيناريوهات من توفاقات كانت تنظيمات المعارضة العراقية قد اتفقت عليها، منها إقامة نظام فيدرالي على أساس إداري وليس على أسس طائفية أو عرقية، واعتماد النظام السياسي النيابي التمثيلي الذي تكون فيه الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي ينتخبه الشعب بإرادته الحرة المستقلة، وأن يكون العراق في سلام مع جيرانه لا يمثل أي مصدر لتهديدهم، وأن يكون العراق ركا من أركان نظام جديد للتعاون الإقليمي في المنطقة، بما يخدم مصالح هذه الشعوب ويساهم في إقرار السلم والأمن في العالم. واستوعب برنامج المعهد الأمريكي أعدادا كبيرة من المثقفين العراقيين والسياسيين السابقين، وكان في تواصل مع قيادات المعارضة العراقية بشكل مباشر وغير مباشر وفي تواصل مباشر مع الإدارة الأمريكية التي كانت معنية بدفع المشروع العراقي إلى مدها.

وقد أحاطت بالحرب الهادفة إلى اقتلاع نظام صدام الكثير من الاعتبارات والحجج المؤيدة والمعارضة. وحشد مشروع الحرب في مواجهته ملايين الناس في كل أنحاء العالم ليس تعاطفا مع

نظام صدام، ولكن في معارضة للحرب، كوسيلة لتحقيق غايات سياسية. والحقيقة أن هذه المعارضة كانت تعكس خليطا من الأفكار المثالية عند الناس العاديين ومن المصالح الشريرة لدى المستفيدين من نظام صدام حسين ومن مناصرة استمرار الوضع القائم في العالم العربي بشكل عام. ولم تنبع المظاهرات والاحتجاجات المبكرة ضد الحرب وقوع القتال ولم تحل دون وقوع آلاف الضحايا الأبرياء من العراقيين ومن غيرهم في العمليات القتالية التي كانت تنقل متلفة على الهواء مباشرة، إلى العالم أجمع على شاشات القنوات التليفزيونية الفضائية. كانت الحرب بلا شك خيارا صعبا ومكلفا. والآن وبعد نحو ٧ سنوات من سقوط نظام صدام فقد أصبح تقييم ما حدث في حرب العراق في دمة التاريخ وبحوث علماء السياسة. لكن حياة جديدة تردده في العراق بعد الحرب فتحت الباب لمستقبل جديد، لعراق ديمقراطي في سلام مع مواطنيه ومع جيرانه.

وقد شغفني الحال في العراق، بعد سقوط صدام أشد الشغف، خصوصا وأنا في كنت أتوق إلى زيارة هذا البلد والتعرف عليه من قريب والإستمتاع بما فيه. شغفني السير في شارع أبو نواس والمشى على ضفاف دجلة وأكل "المسقوف" وسط النخيل. شغفني النظر عن قرب إلى ساحة الفردوس وملاحقة الحياة التي تجري في عروق شوارع مثل السعدون والمتنبي. كان سحر بغداد يتلألأ في مخيلتي، وما أن سقط صدام حتى وجدت الفرصة قد سحلت للسفر إلى العراق. ورغم جراحها والدم النازف منها فقد أحبت بغداد من الزيارة الأولى. وقد ترأست وفدا من المنظمة العربية لحقوق الصحافة لزيارة بغداد في شهر يوليو ٢٠٠٣. وسيجد القارئ في الفصل الأول تسجيلا للمشاهد الأولى التي لقيتها في العراق خلال هذه الزيارة. وكانت تلك الزيارة الأولى فاتحة لزيارات وللكتير من الأنشطة التي وضعتني في موضع المشاهد الجيد وعن قرب للأحداث التي تشكل حال العراق الجديد. ففي الزيارة الأولى التقيت قادة جماعات وتنظيمات المعارضة العراقية التي كثيرا ما اجتمعت بهم في لندن. وفي الزيارة الأولى عرفت الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد سرجيو دى ميلو واكتسب لدى احترام كبير لا يزال يحيط بذكراه حتى الآن منذ مصرعه في عملية تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في أغسطس عام ٢٠٠٣. ومع سرجيو عرفت أصدقاء آخرين منهم الراحلة نادية يونس التي فاضت روحها هي الأخرى في تلك العملية ومنهم من لا يزال على قيد الحياة أمد الله في عمرهم مثل الأستاذ أحمد فوزي المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة. ولم تنقطع علاقتي بالأمم المتحدة في العراق منذ ذلك الوقت، فعملت مستشارا للجنة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بعد رحيل دى ميلو مع تولى السفير أشرف قاضي منصب الممثل الخاص للأمين العام، ثم كبيرا لمسؤولي الشؤون السياسية للبعثة ومسؤولا عن الإتصال بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية ومكوناتها من التنظيمات والشخصيات.

ولا أستطيع أن أنكر أنني في بعض الأوقات، كدت أفقد الأمل فيما أنطلع إليه ويتطلع إليه العراقيون، من تحقيق حياة حرة كريمة في ظل عراق ديمقراطي. في بعض الليالي اضطرت إلى النوم في سريري، راقدا في ستره واقية من الرصاص وعلى رأسى خوذة معدنية ثقيلة ويحيط بسريى عدد من الدواب المعدلية التي رصصتها جنبا إلى جنب لاتقاء أخطار القصف الذي كنا نتعرض له من كل جانب. في بعض الأيام الحالكة في بغداد كنت أتلقى أبناء موت أصدقاء وزملاء عرفتهم قبل سنين أو حتى التقيتهم في بغداد للمرة الأولى ومنهم السفير المصري الراحل الدكتور إيهاب الشريف الذي التقيته في مكنتي في بعثة الأمم المتحدة في العراق قبل يومين فقط من عملية خطفه. في بعض الأيام الصعبة التي اختلطت فيها أوراق الفشل بأوراق النجاح فقدت

الأمل وكادت أشعر بالهزيمة أمام قوى تسوق العراق إلى مستقبل مجهول. غير أنني عندما أنظر الآن إلى ما تحقق، خصوصاً بعد انتخابات المحافظات التي جرت في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وأعلنت نتائجها في يناير ٢٠٠٩، فإنني أشعر بالسعادة وأشعر بالفرح لأن تضحيات العراقيين لم تذهب سدى، ولأن الأطفال الذين ولدوا في إبريل ٢٠٠٣ أمامهم الآن فرصة للعيش في بلد له مستقبل وألمهم سيكونون أسعد ممن سبقوهم. سيحصلون على تعليم أفضل ويتلقون رعاية صحية أفضل ويمارسون الرياضة والتسلية في جو من البهجة وليس الخوف وبأماكن كل منهم أن يعمل جيد وبأسرة سعيدة من حوله في وطن آمن خال من الخوف والقهر.

إن العراق ليس بآمن من المخاطر بعد، ولا يزال أمامه الكثير من التحديات التي يعين عليه هزيمتها وقهرها، فبناء العراق الجديد بدأ لكن أمامه الكثير لكي يكتمل. تنظيمات القاعدة والتنظيمات الإرهابية لا تزال هناك. السياسيون الذين تجرى الطائفية في دماغهم يترصون بالعراق ولا يريدون عراقاً ديمقراطياً. الفاسدون والمفسدون الذين ثموا وترعرعوا خلال فترة ما بعد سقوط صدام مستفيدين من الفراغ الإداري والأمني يطلون برؤوسهم من كل جحر، في محاولة للإيقضاض على كل إيجابي وكل مشرق في العراق. ومن الطبيعي أن يكون هناك صراع على مستقبل العراق من داخله فهذا هو الحال الطبيعي. ومن الطبيعي أيضاً أن تكون هناك أطماع خارجية في العراق، فالقوى الإقليمية المجاورة تريد أن تمتد نفوذها إلى أبعد ما يكون. غير أن قوة العراق ليست فقط في ضرورة بناء نفسه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، لتحقيق أمنه، ولكنها تكمن بالأساس في حيويته السياسية وقدرته على إحداث التغييرات السريعة، في ظل التوازنات المعطاة عند كل لحظة زمنية محددة. وفي يقيني أن العراق سينتصر على قوى الظلام، سينتصر على التكفيريين وعلى الطائفين وعلى الفاسدين. وفي يقيني أن عراق الغد، العراق الديمقراطي سيكون سنداً قوياً للأمة العربية، التي لن تنظر إلى نفسها بعين من هم من أمثال صدام حسين ومن هم على شاكلته. وإنما ستنظر إلى نفسها على أنها أمة تتآخي مع الآخرين وليست نفياً أو تقييماً لهم. أمة تستوعب أحلام كل مواطنيها بتنوعهم وتعترف بهذا التنوع. أمة لا تعادي جيرانها وإنما تتعاون معهم من أجل مستقبل أفضل. أمة تفضل الحياة على الموت وتقبل الحرية طريقاً لا الاستبداد وتساهم في بناء العالم من خلال السلام لا في خرابه من خلال الحرب. إن العروبة هي رابطة لغوية وليست رابطة إثنية. أنها لا تشير إلى عرق وإنما إلى ثقافة تحترم غيرها من الثقافات. في يقيني أن العراق الديمقراطي هو صورة للمستقبل بشرط أن نكون قد تعلمنا الدرس وأن نأدر نحن في بقية أنحاء العالم العربي بالتغيير من الداخل لا أن نتنظر الضغط من الخارج لإحداث هذا التغيير.

إن المقالات والدراسات في الفصول التالية مهداة إلى العراقيين المجهولين الذين يعملون بصمت من أجل إقامة عراق ديمقراطي في سلام مع نفسه ومع جيرانه.

الفصل الأول

ما بعد سقوط النظام القديم

المشهد في بغداد بعد ٩ إبريل ٢٠٠٣ :

كانت زيارتي الأولى إلى بغداد بعد سقوط النظام على رأس وفد المنظمة العربية للحرية الصحافة في الفترة من ١٠ إلى ١٧ يوليو ٢٠٠٣ فرصة ذهبية لرؤية المسرح الفعلي للعمليات بعد أسابيع قليلة من انهيار النظام السابق. كان العراق في ذلك الوقت خاضعا من الناحية الفعلية لسلطة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر الذي خلف الجنرال جاي غارلر على رأس الإدارة الأمريكية في بغداد. غير أنه من الناحية الفعلية كان مقسما إلى ثلاثة أجزاء، أولا في الجنوب، وتولى فيه القوات البريطانية عمليات حفظ النظام والإشراف على إعادة البناء، والجزء الثاني في الشمال حيث تقوم سلطة إقليم كردستان العراق اعمية بواسطة القوات الأمريكية، وأخيرا بقية أنحاء العراق حيث تولى القوات الأمريكية السلطة الفعلية على الأرض. كانت تراودنا الكثير من الشكوك خلال فترة الإعداد للزيارة. وفي بعض الأحوال اعتقدت أنها ربما لن تتم على الإطلاق خصوصا بعد أن التقيت في أثينا المفوض الإعلامي الأمريكي في العراق في أوائل شهر يوليو خلال مؤتمر دولي المناقشة وضع إطار للإعلام العراقي الجديد بعد سقوط صدام. قال الرجل لي عندما علم بتيق زيارة العراق بلهجة قاطعة "لا تأت" ساعة فقط أدركت أن المسألة ربما تكون أهم مما قدرت وصممت على المضى في الإعداد للزيارة وتنفيذها بشرط ضمان التنسيق الكامل مع أصدقائي في بغداد.

وبالفعل استمرت عملية الإعداد للزيارة وتم ترتيب الوفد المشارك والذي جاء من دول عربية عدة من الخليج ومن المشرق ومن المغرب. وتم التنسيق مع الزملاء في العراق على ترتيب الإقامة وتأمين التنقلات بما في ذلك الانتقال من العاصمة الأردنية عمان إلى العاصمة العراقية بغداد. وكانت طرق الإتصال بين العراق والعالم مقطوعة باستثناء رحلات الطيران العسكري وبعض الطرق البرية ومنها طريق عمان- بغداد الدولي الذي قررنا استعماله. وتجمع الوفد في عمان وهناك التقينا الزميل يحيى شقير مدير تحرير صحيفة "العرب اليوم" الذي سهل لنا عددا من الأمور اللوجيستية قبل التوجه إلى بغداد. وانطلقنا من عمان بعد منتصف الليل في سيارتين من طراز جي إم سي ذات الدفع الرباعي متوجهين إلى بغداد التي كنا جميعا نترقب إلى رؤيتها.

قبل أن نطأ أقدامنا أرض بغداد كانت تراودنا شكوك جدية حول نجاح مهمتنا، نظرا لعدم الاستقرار واضطراب الحالة الأمنية وإفقار العاصمة العراقية لأي نظام للإتصال يمكن الإعتماد عليه. وكان بعضنا قلقا من الوضع الصحي وخاصة فيما يتعلق بالطعام واحتمالات التلوث. وعندما غادرنا عمان، كانت الشكوك تتعمل في رؤوسنا حتى دخلنا الأراضي العراقية ووقفنا عند أول حاجز تفتيش اقامه الجنود الأميركيون على الجانب العراقي من الحدود. في البداية كنا نعتقد أن تلك النقطة ستكون على الجانب الآخر من قرية الرويشدات الأردنية الحدودية، ولكن سائقنا قال لنا أن صدام حسين أهدي أراض عراقية للملك الأردني الراحل حسين في بداية التسعينات، وأن تلك الأراضي تمتد حتى نقطة العبور الحالية بين البلدين، عند قرية "الكرامة" الموجودة على بعد ٥٠ ميلا داخل الأراضي العراقية. ولدى خروجنا من الأردن وضعت إدارة الجوازات هناك اختام المغادرة

على جوازات السفر التي نحملها. لكننا عندما دخلنا الأراضي العراقية لم تكن هناك نقطة جوازات ولم تكن هناك أختام. كان هناك عدد من الجنود الأمريكيين في نقطة التفتيش تناولوا جوازات سفرنا ونظروا فيها بسرعة للتأكد من أن صورة كل منا مطابقة في جواز السفر.

حاول الجنود الأمريكيون عند نقطة التفتيش أن يظهروا شيئا من اللطف في التعامل معنا، فتحدث بعضهم بلغة عربية ركيكة، بينما كان آخرون أكثر اهتماما بعرض صفقات لمبادلة القطع النقدية. كانوا يريدون معرفة القطع النقدية التي نحملها، وقد كانت دهشتهم كبيرة عندما رأوا قطعاً نقدية عربية وألمانية وبريطانية وغيرها. ولكنهم في النهاية لم ترقهم نسبة التبادل التي طلبناها لتبادل هذه القطع مع الدولارات الأمريكية! لاحظنا أن صور صدام ما تزال تغطي الجدران كما أن العلم العراقي كان يرفرف في الهواء. وكان الطريق من نقطة حدود "الكرامة" وحتى بغداد، طويلاً وكتيباً كما كان الجو حاراً وقاسياً. وكانت الدبابات والسيارات العسكرية المخروقة، والحفر العميقة التي خلفتها القنابل الضخمة، والمؤسسات العسكرية المدمرة، هي الشواهد التي تدلنا على الواقع العراقي الجديد: واقع الاحتلال. وقبل عدة أميال من مدينة الرمادي، كان هناك، على الجانب الأيسر من الشارع، باصاً محترقاً ومتفحماً. قال سائقنا أنه كان مليئاً بالمقاتلين العرب الذين عبروا الحدود من سوريا لنجدة صدام. وعندما التقطتهم قوات التحالف أرسلت عليهم صاروخاً من الجو، فماتوا جميعاً في نفس اللحظة. وقد دمرت الصواريخ في المنطقة نفسها جزءاً من جسر على الطريق، تفنن في تشييده المهندسون. وكانت كميات الحديد المذابة والأخاديد التي حفرها القنابل على وجه الأرض، تدل على مدى الدمار الذي حل بهذه البلاد.

كان أول ما شاهدناه عندما دخلنا بغداد، تلك الدبابات الأميركية المخروقة التي أطنبت وسائل إعلام صدام في استخدامها للأغراض الدعائية. وقد جلب منظر الدبابات الأميركية في شوارع بغداد مزيداً من السخط على النظام الذي كان سبباً في كل ذلك. وقد عانى الشعب العراقي تحت حكم صدام حسين من وطأة الدكتاتورية العسكرية، ومن القمع والراعات المتصلة مع الدول المجاورة والصدامات مع المجتمع الدولي التي قادت إلى فرض عقوبات اقتصادية قاسية استمرت ١٢ عاماً.

لم نتمكن من الإقامة في فندق شيراتون (عشتار) أو فلسطين، ولذلك نزلنا في فندق أصغر مجاور يبعد عدة خطوات هو فندق "المنار" وتقسماً فيه الغرف. وعندما وصلنا إلى الفندق كان التيار الكهربائي مقطوعاً. وكان ذاك واقع يجب أن نتعود عليه أثناء زيارتنا. كان الفني الكهربائي العراقي للفندق يستعد لتشغيل المولد الكهربائي الضخم والمزعج الموجود خارج الفندق. وبعد عدة دقائق كان التيار الكهربائي قد عاد واستطعنا أن نستخدم المصعد للوصول إلى غرفنا. وقد لاحظنا فيما بعد أن أغلب الفنادق والمطاعم، بل حتى المقاهي في بغداد لديها مولداتها الكهربائية الخاصة التي تلجأ إليها كلما قطع التيار الكهربائي، وهو كثيراً ما يحدث ذلك. وهو وضع يناقض ما ورد على لسان السفير بربر، في مؤتمره الصحافي يوم ١٥ يونيو (حزيران)، عندما ذكر أن العاصمة العراقية تتلقى حالياً ١٣٠٠ ميغاواط من الكهرباء يومياً، مقارنة بـ ٣٠٠ ميغاواط فقط قبل الحرب. وقد انفجر الكثيرون من العراقيين بالضحك عندما سمعوا ذلك التصريح.

ولكن مع كل ذلك، فإن بغداد كانت نشطة جدا. وكانت الإجماعات والمظاهرات والمطبوعات والحوارات، وحتى مظاهر العنف، تشهد جميعا أن بغداد حية وقوية. ولم يستمع الناس الذين تحدثنا إليهم عبارة " سقوط بغداد"، فهم يفضلون عبارة أكثر دقة وقربا للحقيقة وهي " سقوط صدام". وقد تبنى بعضنا العبارة التي ترضى العراقيين في توصيفهم لما حدث يوم التاسع من أبريل (نيسان) ٢٠٠٣.

الأحزاب السياسية والجماعات الدينية :

منذ سقوط نظام صدام حسين في التاسع من أبريل (نيسان) ٢٠٠٣، عادت تقريبا كل الأحزاب السياسية، التي كانت تعيش في المنفى، إلى العراق وكردستان. وظهرت مجموعات سياسية جديدة مثل مجموعة الديمقراطيين العراقيين المستقلين، بقيادة وزير الخارجية السابق عدنان باجدا جي، وأخذت تمارس نشاطها من بغداد. وتمثل الأحزاب العراقية الناشطة حاليا في عراق ما بعد صدام، مزيجا من الأحزاب السياسية التاريخية، التي نشأت قبل الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، مثل الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الدعوة الإسلامي، وتلك الأحزاب والجموعات السياسية التي تأسست في المنفى بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، والجموعة الثالثة من الأحزاب والجماعات التي نشأت داخل العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. وأهم الأحزاب السياسية الموجودة في العراق حاليا (يوليو ٢٠٠٣) هي التالية:

- ١- الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- ٢- الاتحاد الوطني الكردستاني.
- ٣- الحزب الشيوعي العراقي.
- ٤- المؤتمر الوطني العراقي.
- ٥- الوفاق الوطني العراقي.
- ٦- حزب الدعوة الإسلامية.
- ٧- منظمة العمل الإسلامي.
- ٨- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق.
- ٩- الحركة الوطنية للإشتراكيين العرب.
- ١٠- الديمقراطيون العراقيون المستقلون.
- ١١- الحزب الإسلامي العراقي.
- ١٢- الحزب الوطني الديمقراطي.
- ١٣- الحركة الملكية الدستورية.
- ١٤- التحالف الملكي الديمقراطي.

وهناك بالإضافة إلى تلك، أحزاب سياسية لم يسمع بها من قبل مثل حزب السلام، والحركة الوطنية العراقية. كما أن هناك كذلك حركات تنسب إلى بعض الأقليات مثل التركمانين العراقيين والأشوريين، ممن يطمحون إلى إنشاء منابرهم المستقلة.

هذا الانقسام السياسي على أسس إثنية يثير كثيرا من القلق. فقد تعرضت هوية المواطن العراقي إلى تمزقات وانشطارات حادة نتيجة للدكتاتورية العسكرية والقمع. وهذا ما أجبر الشعب العراقي على اللجوء إلى الأفكار والمفاهيم الإثنية والدينية التي وفرت له بعض الأمان. ولكن الانقسام على أسس إثنية ودينية يعرقل الجهود الرامية إلى إعادة بناء العراق على أساس ديمقراطي. ويمكن القول أن القاعدة المشتركة التي يمكن أن تقوم عليها البلاد هشة وضعيفة وقابلة للتفتت. وفي نفس السياق فإن مطالب التمثيل السياسي الذي يستند على نظام الحصص "الكوتة" يمكن أن تلحق أضرارا حقيقية بالبنية السياسية الجديدة. وقد شهدنا القادة السياسيين والدينيين الشيعة وهم يرجنون عملية إقامة المجالس الاستشارية تمهيدا لتغيير أوضاع العراق، لأنهم يصرون على إقامة النظام السياسي على أساس طائفي.

ويلاحظ أن أولئك الذين ينادون بنظام التمثيل السياسي على أساس نظام "الكوتة"، يعمقون الانقسامات بين العراقيين أنفسهم، ويساهمون في تفاقم حالة الفوضى وعدم الاستقرار والاضطراب السائدة حاليا بالعراق. ولعل النظام الأمثل هو أن تنتخب الاقاليم تمثيها للمجالس الاستشارية الثلاثة المقترحة: وهي المجلس السياسي والاقتصادي والدستوري. ويمكن اختيار ٥٠% من الممثلين في هذه المجالس بواسطة الأمم المتحدة بالتعاون مع سلطة التحالف المؤقتة، وذلك لضمان تمثيل الكفاءات في هذه المجالس. ومن الواضح أن المجلس الأكثر أهمية من بينها هو المجلس الدستوري، الذي سيضطلع بمهمة صياغة الدستور الجديد للبلاد.

القضيتان اللتان تشغلان القادة السياسيين العراقيين وتحيرهما في نفس الوقت هما قضية المشاركة والشرعية. ويحل اقتراح "الكوتات" تشويها حقيقيا لهذه القضية. فالزعماء الدينيون الشيعة يقولون بما أهم يمثلون ٦٠% من العراقيين ومن ثم فإنهم يجب أن تخصص لهم ٦٠% من المقاعد في أية مؤسسة إنتقالية. وهذا المطلب يتناقض بصورة صارخة مع حقيقة مشاهدة وهي أن قادة بعض الأحزاب العلمانية، بما في ذلك الحزب الشيوعي، ينتمون إلى الشيعة.

وبالطبع فإن حقيقة أن كل معارضى صدام حسين عادوا إلى بغداد، لا تعني أنهم سيجدون بسهولة أرضية مشتركة للعمل المشترك. وقد نشأت وتعمقت خلافات كثيرة ونزاعات ممتدة بينهم، حول مستقبل العراق، طوال هذه السنين، ويمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية إذا لم توجد آلية ملائمة لحق مثل هذه الأرضية المشتركة، والإتفاق على المبادئ التي يمكن أن تدفع بالأوضاع إلى الأمام. وقد اتضح من الإجتماعات التي عقدها هؤلاء القادة العراقيون أنهم لا يقبلون نظام "التصويت" كوسيلة لحسم القضايا. وعبروا في كل الأحوال عن ميل لاسلوب "التوافق" الذي يرضى جميع الأطراف حتى ولو بدرجات متفاوتة. وقد كان ذلك هو الأسلوب الذي اعتمد عليه المؤتمر الذي عقد في لندن في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٢.

ويجتهد السياسيون العراقيون حاليا في الوصول إلى إتفاق حول قضية التمثيل حتى يتغلبوا على العقدة الخطيرة التي ولدها مبدأ التمثيل على أساس الحصص أو "الكوتات". وهم يفعلون ذلك أيضا من خلال أسلوب التوافق أو التراضي وليس التصويت. ومن المهم في هذا السياق، وبعد إكمال السجل الإنتخابي، ألا تقوم الدوائر الإنتخابية على أساس

التقسيمات الإثنية أو الدينية. ولا بد أن يبذل جهد كبير لتعليم وإقناع المواطنين ألا يصوتوا على أسس الدين أو العرق. وتلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في عملية التوعية هذه.

القضية الأخرى التي يصرار القادة السياسيون حلها هي قضية الشرعية. ومع أن القادة العراقيين يصلون بسلطة التحالف المؤقتة ويناقشون معها كثيرا من القضايا، إلا أن بعضهم يتهمونها بقيادة البلاد إلى الكارثة، عندما لا يحصلون منها على ما يريدون. ويذهب بعضهم أبعد من ذلك ويعنون أنهم لن يتعاونوا معها ولن يشاركوا في المجالس المقترحة، إذا دعوا إلى ذلك أو عينوا لعضويتها. ويحاول بعضهم أن يظهر بمظهر الحزب الراديكالي فيقول أن سلطة التحالف نفسها ليست شرعية، متجاهلين حقيقة أنها تستند إلى القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن. ولكن بعض القوى تطرح عدم شرعية سلطة التحالف وتهاجمها متخذة من ذلك وسيلة تفاوضية. ويعتقد أولئك الذين يثيرون كثيرا من الضجيج أنهم سيحصلون على ما يريدون.

إنغماس القادة العراقيين في بحث قضايا التمثيل والشرعية، يترك للقادة الدينيين والأحزاب والمجموعات الدينية، فرص الإتصال بالجماهير العراقية والإستجابة لإحتياجاتها الملحة، بعد عقود من القمع والإهمال. ويعمق من هذا الواقع أن هؤلاء القادة والمجموعات يلتقون بالجماهير خمس مرات في اليوم الواحد، أى في أوقات الصلاة، كما أنهم يقودونهم في الأمور الدينية والدينية، مرة واحدة على الأقل كل أسبوع، في صلاة الجمعة وبعدها. وفي الأحياء الفقيرة مثل مدينة "الثورة"، والتي أصبح اسمها حاليا مدينة "الصلر"، يلعب القادة الدينيون دورا حاسما في تشكيل عقول الجماهير العراقية. ونظرا لأن هؤلاء الناس تعرضوا لعملية غسيل مخ استمرت ليلا ونهارا طوال فترة نظام صدام، فإنهم لا يمكنون حاليا أية درجة من المناعة تجاه مختلف الآراء والمفاهيم، ويقعون فريسة سهلة للدعاة من مختلف المدارس دون اعتبار لإحتياجاتهم الخاصة. وفي هذا الجو تمكن الزعيم الديني الشيعي مقتدى الصدر، ومن مطلق المنافسة مع زعماء الشيعة التقليديين في مدينة النجف الأشرف، من زيادة شعبيته في بغداد، وعلى نطاق القطر، بصورة تجعل من المستحيل على أي قائد سياسي أن يتجاهل وزنه ومكانته. ويدعم مقتدى الصدر ما يسمى "المدرسة الجهادية في الدين" بدلا عن "مدرسة المنتظرين" أو ما أطلق عليه "الحوزة النائمة" في النجف. ويتضح من أسمائها أن المدرسة الأولى تدعو إلى المشاركة النشطة في السياسة والإدارة، بينما تنأى الأخرى بنفسها عن ذلك وتلزم الحياد أو تعزل الحياة العامة.

في جنوب العراق وشماله، أصبح رجال الدين الذين يؤمنون الناس في صلاة الجمعة كل أسبوع هم الذين يكونون الرأى العام في مناطقهم. وتعتبر الخطب التي يلقونها من على منابر المساجد، أعرق تأثيرا وأبعد أثرا من كل ما تبثه الإذاعات ومحطات التلفزيون، أو ما تسطره الصحف الصادرة في بغداد وغيرها من المدن. وهنا ينتصب أمام القادة السياسيين تحد لا يستهان به، ولا يمكنهم النهوض لمواجهة والتغلب عليه، إلا إذا لم يجرروا أنفسهم من أسر الجدل النظري المتصل حول التمثيل والشرعية. فلا يمكنهم أن يعزوا مواقفهم في حسم هذه القضايا نفسها دون أن يكونوا على صلة يومية بشعبهم، ودون أن يستجيبوا للحاجات الملحة للعراقيين العاديين، الذين لا يجدون الصوت الذي يعبر عنهم والقوة التي يستندون إليها في تحقيق مصالحهم.

ولكن ورغم كل نفوذهم، فإن القادة الدينيين العراقيين منقسمون، وتسود أوساطهم منافسة حادة ومبررة. فرجال الدين الشيعة منقسمون بين أولئك الذين يدينون بالولاء للمدرسة "قم" الدينية بإيران، وأولئك الذين احتفظوا بولاءهم للمدرسة "التجف" بالعراق. هناك إنقسام آخر حول المدى الذى يصح لرجال الدين أن يشاركوا به فى الحياة العامة والصراعات السياسية، وهو الصراع القائم بين لفتى الجهاديين والإعتزاليين من رجال الدين. فالشيخ على السيستاني، على سبيل المثال، يعتبر أن دوره دينى صرف، بينما يعتقد آخرون، مثل مقتدى الصدر، أن من حقهم أن يلعبوا دورا سياسيا بارزا. ويعتقد الصدر أن على السيستاني وغيره ممن ينسجون على منواله، أن يفادوا الإنفماس فى القضايا السياسية، لأنهم من أصول ليست عراقية. وهناك إنقسامات إثنية داخل الطائفة الشيعية نفسها، بين العرب وبين أولئك الذين وفدوا إلى العراق من إيران، واستقروا فى المدن الشيعية فى العراق وعلى رأسها التجف وكربلاء.

مجموعات المسلمين السنة خارج كردستان، هم الأقل إنقسامًا بين كل المجموعات السكانية. ولكن المنافسات والراعات بين المجموعات المختلفة، فى كردستان العراق، وصلت إلى درجة المواجهة المسلحة قبل الحرب الحالية التى أزاحت صدام حسين. ومثلما نجد جماعات سنية متنافسة تنافسا شديدا فى كردستان، نجد كذلك مجموعات شيعة راديكالية. وإذا تمكنت كل هذه الجماعات المتنافسة أن تجد لها موطن قديم فى بغداد، فلها يمكن أن تخلق وضعًا عراقيا شبيها بما كان سائدا فى كابل، بأفغانستان، قبل استيلاء حركة طالبان على قمة الحكم فى تلك البلاد منتصف التسعينات. ومن نافلة القول إن مثل هذا الصراع والإقتال الداخلى بين المجموعات السياسية الإسلامية يمكن أن يلحق أضرارا فادحة بمستقبل العراق، خاصة وأن أغلب هذه المجموعات مدمج بالسلح.

سلطة التحالف المؤقتة والإدارة العامة :

سلطة التحالف المؤقتة هى حاليا السلطة الحاكمة فى العراق، بعد أن حلت محل مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الذى كان يترأسه الجنرال جاي غارنر. ويقود هذه السلطة السفير بول بريمر. وبصفته تلك يقود بريمر الإدارة المدنية وهو المسؤول عن إنشاء وتأسيس الهيئات الأخرى التى تمهد لإنتقال السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة. وبسبب السقوط الدرامى والمفاجيء لنظام صدام حسين، فإن مهمة سلطة التحالف لن تكون سهلة مطلقا. وفى حقيقة الأمر فإن إدارة بلد ما بدون شرطة وخدمة مدنية ونظام قانونى يعد أمرا مستحيلا. ويزيد من الأمر تعقيدا أن سياسة الولايات المتحدة لفترة ما بعد صدام، تعتبر فاقدة للاتجاه والتركيز ومفتقرة إلى الحنكة والمصداقية. كان الجنرال الأمريكى المتقاعد جاي غارنر مرابطا بالكويت خلال الحرب وانتقل إلى بغداد يوم ٢١ أبريل (نيسان) ٢٠٠٣. ولكن فترة بقائه فى منصبه كانت أقل من شهر واحد، إذ حل محله السفير بول بريمر يوم ١٢ مايو (ايار) وغير إسم الإدارة العراقية من مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية إلى سلطة التحالف المؤقتة. ولكن تغييرات السفير بريمر لم تتوقف على الاسم وحده، بل شملت أولويات قوات التحالف نفسها، إذ صارت قضية تشغيل الإقتصاد العراقى هى الأولوية القصوى على حساب استرداد الأمن والنظام.

ومع أن سلطة التحالف لها ممثلون في كل أقسام الإدارة المدنية العراقية، ويعمل تحت إدارتها المباشرة أكثر من ٥٠٠ موظف، إلا أن العراقيين العاديين يشعرون أنها بعيدة عنهم وحاجزة عن حل مشاكلهم. ولا يعرف العراقيون على وجه التحديد الجهة التي يمكن أن تحاسب سلطة التحالف، وما هي أسس الإنفاق المالي التي تحكمها، كما يجهلون في الوقت نفسه سياساتها للتشغيل وخططها المستقبلية لمعالجة قضايا الحياة اليومية التي لا تحتمل التأجيل.

ومع أنها حققت بعض النجاحات في بعض المجالات والمناطق، إلا أن سلطة التحالف ارتكبت كثيرا من الأخطاء. ومن الخطوات الأكثر إثارة للقلق حلها للجيش العراقي، وإلغائها لوزارة الدفاع، ووزارة التصنيع الحربي، ووزارة الإعلام، دون أن توفر لمستخدمي هذه الوزارات أية فرصة بديلة للعمالة أو ضمانات لإستلام مرتباتهم لفترة محددة من الزمن. ونتيجة لتلك القرارات الخطيرة تحولت ٢٥٠ ألف أسرة إلى المواقع المعادية للسلطة الجديدة. وقد شمل الإحباط واليأس ضباط الجيش، والجنود، وموظفي الخدمة المدنية والصحافيين، وهم يواجهون مستقبلا مظلمًا لهم ولاسرهم.

يضاف إلى ذلك أن سلطة التحالف المؤقتة عينت في جنوب العراق عمالا وفنيين من جنوب شرق آسيا للعمل في الصناعة النفطية بينما تجاهلت العراقيين المؤهلين. وقد حزم الكثيرون من العمال والفنيين العراقيين الذين كانوا يعملون في الصناعات النفطية من العودة إلى وظائفهم. وهذه التوجهات من قبل سلطة التحالف تخلق أساسا قويا للسلط في جنوب العراق، وفي مجال أهم صناعة من صناعات العراق.

ولم يتوقف نشاط سلطة التحالف في خلق الأعداء وسط العراقيين، على الجنوب، بل امتد كذلك إلى الشمال. فقد أعلنت أنها ستدمج بعض قوات البشمركة (وهي ميليشيات كردية عراقية) بالجيش العراقي. ويبلغ عدد المقاتلين في هذه القوات حوالي ١٤٠ ألفا. وكان القرار الأول بإلحاق ٤٠ ألفا منهم بالجيش العراقي، يعني أن ١٠٠ ألف سيطلون بلا عمل. ولكن الأنباء التي تسربت أواخر شهر يونيو(حزيران) أشارت إلى أن العدد الكلي للجيش العراقي سيكون ٤٠ ألفا، وهذا يعني على وجه التحديد أن عدد الأكراد الذين سيلتحقون به لن يتعدى ١٠ آلاف بآية حال من الأحوال. وقد أدى هذا إلى مفارقة الموقف من جديد.

إن مصير الموظفين الذين كانوا يعملون في وزارة الإعلام الملقاة ما يزال مجهولا. وقد فقد أكثر من ٦٨٠٠ من الموظفين السابقين وظائفهم، وبينهم الصحافيون والكتاب والفنيون والمراجعون والإداريون، وغيرهم. ولا تتوفر لهم حاليا فرص للتشغيل. ومع أنهم تقدموا بشكاوى وعرائض لسلطة التحالف، إلا أن أحدا لم يعرهم أذنا صاغية، ولم يرد أحد على مطالبهم.

إنحدت سلطة التحالف من القصر الجمهوري العراقي مقرا لها، وهو موقع حصين تحميه قوات التحالف. وفي سبيل توصيل المعلومات إلى الشعب العراقي، وفتح القنوات مع وسائل الإعلام العراقية، تعقد سلطة التحالف ثلاثة مؤتمرات صحافية كل اسبوع. (يخصص أحد هذه المؤتمرات لوسائل الإعلام غير العراقية). وتعتقد هذه المؤتمرات في المركز الدولي للمؤتمرات ببغداد، وهو موقع تحت حراسة عسكرية مشددة كذلك.

ويطلب من الصحفيين أن يحملوا معهم بطاقتهم الشخصية وأوراقهم الثبوتية، ويمرّوا بثلاث نقاط تفتيش عسكرية، ويخضعوا للتفتيش الشخصي، حتى يتمكنوا من حضور المؤتمر.

يمكن الإستنتاج من كل ذلك ان العلاقة بين الشعب العراقي وسلطة التحالف واهية وفقيرة، ليس فقط بسبب عزلة الاقسام المختلفة للسلطة المؤقتة، بل كذلك من وجوه أخرى لا تقل أهمية. ويتجلى ضعف هذه الصلة في عدة مظاهر منها تعسر إنسياب المعلومات من المكاتب المركزية للسلطة وعبر بنيتها الهرمية المتمثلة في مكاتبها الإدارية (على المستويات الإقليمية والمحلية) ووصولها في النهاية إلى المواطن العراقي؛ إهمال العاصمة بغداد؛ سوء أحوال الإقتصاد العراقي؛ تدهور الخدمات العامة؛ القلق بشأن الوضع الغذائي وإرتفاع معدلات البطالة بصورة لم يسبق لها مثيل. ويضطر العراقيون إلى الذهاب إلى فندق فلسطين ليطلعوا على الأخبار من لوحات الإعلانات التي تعلق عليها آخر المنشورات والأوامر الصادرة عن سلطة التحالف! وتنتشر القوضى ويسود الإضطراب حتى في الأماكن الشديدة الحساسية مثل المقابر الجماعية. الوضع الغذائي حرج جدا. وقد كانت حكومة صدام حسين، زودت المواطنين قبل الحرب، بمؤونة ثلاثة أشهر من الطعام. ومن المقدر أن تنتهي هذه المؤونات بمنتصف شهر يوليو (تموز). وبالطبع فإن أولئك الذين فقدوا وظائفهم لم يتمكنوا من الإستمرار في العيش إلا بفضل هذه المؤن المنجزة. وبانتهائها فإن غول السوق السوداء قد يعرّض في الشارع العراقي وسترتفع الاسعار إرتفاعا جنوبيا في نحة البصر، وسيجلب ذلك آلاما لا توصف بالنسبة للشعب العراقي.

دور الأمم المتحدة :

أجاز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في يوم ٢٢ مايو (أيار) ٢٠٠٣، القرار رقم ١٤٨٣، الذي أدى عمليا إلى رفع الحصار عن العراق، ونص على أن تلعب الأمم المتحدة " دورا حيويا" في العراق، وأكد من جديد إلزام التحالف للعمل مع إدارة عراقية انتقالية، ومنع الأمم المتحدة، لنقل السلطة إلى حكومة عراقية ممثلة للشعب ومعترف بها دوليا، بأسرع فرصة ممكنة. وعلى أساس القرار ١٤٨٣، عين السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي أنان، المستر سرجيو دي ميلو، المندوب السامي لحقوق الإنسان، ممثلا خاصا له بالعراق. وقد وصل المستر دي ميلو بعد ذلك بفترة قصيرة ليعول الإشراف على عمليات وجهود الأمم المتحدة هناك. وقد أصبح "فندق القنال" مقرا لعمليات الأمم المتحدة بالعراق، بما فيها الإشراف على توزيع الاغذية وحماية حقوق الإنسان والتواصل مع القادة العراقيين.

ومع أن المادة الثامنة من القرار ١٤٨٣ قد حددت دور الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق، إلا أن العراقيين يعتبرون دي ميلو بلا سلطات مقارنا بالحاكم برعمر. وعلى مثل الأمم المتحدة بالعراق والفريق العامل معه أن يتصلوا لتصحيح هذا المفهوم وهزيمته. وقد عقد دي ميلو بالفعل عدة إجتماعات ببغداد ومدن عراقية أخرى لإبراز دور الأمم المتحدة وخلق الصلات مع الشعب العراقي والإستماع إلى آرائه وتصوراتها.

وقد نظمت المنظمة العربية لحرية الصحافة، يوم ١٥ يوليو (حزيران)، وكان ذلك هو اليوم الثالث عشر بعد وصول دي ميلو إلى العراق، إجتماعا بين المستر دي ميلو ورؤساء تحرير الصحف العراقية. وكان ذلك هو الإجتماع الأول بين الفريقين، واستمر لأكثر من ساعتين، وكان إيجابيا إلى أقصى مدى. تحدث الصحفيون العراقيون في ذلك الإجتماع عن

همومهم واحتياجاتهم، كما يتحدث ممثل الأمم المتحدة عن إمكانيات المنظمة العالمية في مد يد العون والمساعدة. ووصف المتحدثون ذلك الاجتماع بأنه كان خطوة أولى موفقة على طريق تطوير التعاون بين الأمم المتحدة ووسائل الإعلام العراقية. ويمكن للأمم المتحدة، من خلال نشاطاتها المختلفة، أن تكون منبرا ملائما ومقبولا لتحسين قنوات التواصل بين العراقيين وسلطة التحالف المؤقتة والوكالات المختلفة للمنظمة الدولية. ويمكنها في هذا السياق أن تزيل أو تخفف من التوترات بين العراقيين وسلطة التحالف، والناجمة عن الإحساس الواسع بأن قوات التحالف تتصرف في بغداد، وعلى نطاق العراق، كقوة احتلال وليس جيش تحرير. ولا يملك كثير من العراقيين غير أن يشعروا بالقمع الشديد إزاء أولئك الذين لا يتحدثون لغتهم ولا يفقهون ثقافتهم، ولكنهم يزرعون شوارعهم ويجوبون مدنها وهم محصنون داخل دباباتهم وسياراتهم العسكرية. ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دور الطرف الثالث المحايد، والذي يعمل على إزالة التوترات وتقليل فرص الصدام بين العراقيين والسلطة المؤقتة.

الرأي العام العراقي :

القضايا التي يتحدث عنها المواطنون العراقيون العاديون وتشغل بالهم باستمرار هي التالية: عدم الشعور بالأمان، غيبة القانون، الفوضى، المقابر الجماعية، سجلات المختفين أثناء حكم صدام، انهيار النظام القانوني، البطالة، إعادة تشغيل الخدمات العامة وخاصة الصحة والكهرباء والمياه. ويرتبط مستقبل البلاد بصورة مباشرة بهذه القضايا الأساسية. وربما يكون غياب هذه الخدمات الأساسية هو الذي حول قضايا مثل التعليم وإعادة تشغيل المرافق الإنتاجية والمواصلات والتجارة، إلى قضايا ثانوية. ولكن القضية التي تفوق في أهميتها جميع القضايا هي الأمن والسلامة.

أطلق صدام سراح حوالي ٤٠ ألفا من عتاة المجرمين قبل أشهر من الحرب، أوأخر شهر أكتوبر(تشرين الأول) ٢٠٠٢، عندما أعلن صدام حسين عفوا عاما في ذلك التاريخ. أطلق هؤلاء من مختلف السجون العراقية وسعوا في شوارع بغداد وكل المدن العراقية. وقد كان واحد من المتهمين بقتل الشيخ عبد المجيد الخوئي، قاتلا مدانا صدرت بحقه أحكام بلغت ٦٦ عاما كان يقضيها بالسجن. وقد أطلق سراح هذا المجرم ومعه الآلاف من أمثاله. أطلق كذلك آلاف اليتامى من إصلاحاتهم وبيوت رعايتهم. وقد استقرت هذه الآلاف من المجرمين في بغداد. وخلقوا بالفعل جوا مخيفا في العاصمة وضواحيها. ونسبة لهذا الوضع صارت جرائم السرقة والنهب والإغتصاب ترتكب بمعدلات مرتفعة في بغداد. ومع أن عددا قليلا جدا من هؤلاء المجرمين يقبض عليهم، إلا أن هؤلاء أنفسهم يخلو سبيلهم في النهاية دون أن توجه إليهم أية قمة! وتحجب شوارع بغداد أعدادا كبيرة من اليتامى الذين لا مأوى لهم، وتقيم مجموعات منهم بالقرب من الأماكن التي يوجد بها الأجانب خاصة فندق شيراتون وفندق فلسطين. وتحول هؤلاء إلى شحاذين يستجدون المال والطعام والدخان ويتعاطون المخدرات الرخيصة.

يتناب الشعب العراقي قلق عميق ويعيش في خوف وهلع. وأجاب رجل ما يزال يعلق صورة صدام على حائط متجره على سؤال حول سبب احتفاظه بالصورة قائلا: "ربما يعود". ويشعر الكثيرون بالعجز في غياب القانون والنظام. وقد فقد هؤلاء الثقة بأنفسهم

والمقدرة على المبادرة وأخذ مصالحهم بأيديهم واتخاذ قراراتهم بأنفسهم. والخطر المائل حاليا هو أن استمرار الوضع الحالي دون حدوث تغييرات جوهرية يمكن أن يجعلهم يقدمون على أعمال يائسة وغير محسوبة.

ونسبة لتخلف وسائل الإتصال وضعف مصادر المعلومات فإن الإضاءة تصبح هي سيدة الموقف في أي تجمع من التجمعات. وما يسمى المذيع الإنساني هو أقوى أداة إتصال وأكثر الوسائل فعالية للحصول على المعلومات والتعليقات والأخبار. وتنقل الأخبار عن المقابر الجماعية، السجناء، الغائبين، الحوادث، تصرفات القوات الأميركية والبريطانية، والتطورات في سوق المواد الغذائية، في أغلب الأحيان، عن طريق المذيع الإنساني. ويمكن لقصة كاذبة وحكاية مفتعلة أن تنتقل من خلال هذا المذيع الإنساني إلى كل أنحاء العراق خلال ساعات فقط. وغالبا ما تتسم ردود أفعال الناس بالفضب، إن لم يكن المبالغة فيه، عندما تنقل إليهم أخبار عن أية تصرفات سيئة تنسب إلى القوات الأجنبية، صدقا أو زورا.

وسائل الإعلام :

الوضع في بغداد يختلف الآن عما كان عليه قبل الحرب. لا توجد حكومة حتى الآن، وما يزال الناس ينتظرون إجازة الدستور وقيام المؤسسات التي يمكن أن تسن القوانين الجديدة. أما فيما يتعلق بوسائل الإعلام، فقد شهد المسرح الإعلامي انفجارا حقيقيا تمثل في عدد الصحف والمجلات والدوريات والفصليات التي تشر حاليا في العراق. ويعد كل الناس الذين يطمحون إلى تأسيس قاعدة للنفوذ في النظام الجديد، أو يسعون إلى إسماع أصواتهم، إلى تأسيس مطبوعة ما داموا قادرين على تمويلها. وقد عادت إلى بغداد وإلى المدن العراقية الأخرى، كل الأحزاب السياسية والجموعات الدينية الساعية إلى صياغة مستقبل البلاد وأصدرت مطبوعاتها وأقامت محطات إذاعاتها وتمكن بعضها من إنشاء محطات للتلفزة أيضا.

يقدر وفد المنظمة العربية لحرية الصحافة أن عدد الصحف اليومية والاسبوعية ونصف الشهرية التي كانت تعرضها الأكشاك في منتصف يوليو (حزيران) الماضي، تصل إلى حوالي ٩٠ صحيفة. وقد تكاثرت بصورة غير عادية كذلك المطبوعات التي تصدر في بقية أنحاء القطر. ويقدر عدد الصحف التي كانت تصدر في مدينة النجف في نفس الفترة بأكثر من ٣٠ صحيفة. أما في إقليم كردستان العراق، والذي ظل ينعم بحكم ذاتي تحت حماية الأمم المتحدة منذ ١٩٩١، فإن عدد المطبوعات التي تصدر هناك، انخفض حاليا إلى ٢٠ مطبوعة بدلا من ١٢٥ كانت تصدر في بداية فترة الحكم الذاتي.

هذا الانفجار في عدد المطبوعات كان نتيجة منطقية للقيود الصارمة التي كانت سائدة من قبل. وقد حدثت الظاهرة نفسها في بقية أنحاء العالم العربي، بعد الانفجارات السياسية. وتعتبر الجزائر بعد انتفاضة عام ١٩٨٨ واليمن بعد حرب التوحيد، أمثلة على ذلك. وقد وصل عدد المطبوعات التي صدرت في الجزائر بعد الإنتفاضة أكثر من ١٠٠ ولكنها انخفضت حاليا إلى ٢٠ مطبوعة، من صحيفة ومجلة، يومية واسبوعية وشهرية، واستقرت عند هذا الرقم. وقياسا على ذلك فإننا نتوقع أن ينخفض عدد المطبوعات في العراق مع مرور الزمن، وتحت تأثير عوامل المنافسة، ومعادلات العرض والطلب واهتمامات الرأي العام، وأن يصل إلى درجة توازن يستقر عندها.

ومع أن العراقيين أحرار حالياً في أن يفكروا ويكتبوا ويطبّعوا وينشروا ويوزعوا دون خوف أو قيود، فإن المطبوعات التي تصدر، وباستثناء قلة قليلة منها، لا تبدو حرة أو مستقلة، ولا تسفر عن قدر كبير من المهنية، ولا تنطوي على قابليات المناقشة والإستمرارية. ويستطيع أى شخص في العراق، يملك ١٠٠٠ دولار، أن يصدر صحيفة في حجم التابلويد من ١٦ صفحة، وذلك تقدير توصلنا إليه بدراسة تقريبية للأسعار السائدة حالياً. وعن طريق إصدار هذا العدد يستطيع الشخص أن يضع اسمه على صدر الصفحة الأولى، بصفته مديراً عاماً، أو ناشراً أو رئيساً للتحريرو. وقد فعل كثير من العراقيين هذا الشيء نفسه، ولكنهم لم يصدرُوا أكثر من عدد واحد. ولذلك يمكن أن نقول أن وسائل الإعلام المطبوعة، حرة في العراق، وليس أكثر من ذلك، لأن حرية بعضها في التوقف أوسع من حريتها في الصدور.

خلفية زيارة وفد المنظمة العربية لحرية الصحافة إلى العراق :

إلححت على المنظمة العربية لحرية الصحافة في مايو (أيار) ٢٠٠٣، إرسال وفد رفيع المستوى إلى العراق للتعرف على حال الصحفيين العراقيين وعقد لقاءات وفتح حوار معهم حول تأسيس وسائل إعلام حرة، مستقلة وديمقراطية في عراق ما بعد صدام حسين. وقد وجد المقترح ترحيباً واسعاً من المشاركين في الندوة الدولية التي انعقدت لمناقشة قضية حرية وسائل الإعلام والمسؤولية والتي نظمها بصفة مشتركة المنظمة العربية لحرية الصحافة ولقابة الصحفيين المصريين والاتحاد الدولي للصحفيين واستضافتها بالقاهرة لقابة الصحفيين المصريين في الفترة ٥-٧ مايو (أيار) ٢٠٠٣.

وكانت القضايا التي سيطر عليها الوفد مع الزملاء العراقيين هي تلك المتعلقة بأخلاق المهنة ومستويات الأداء المهني وقواعد التنافس في عراق ما بعد الحرب. وكانت خطة الوفد هي الاجتماع مع الصحفيين العراقيين العاملين في مختلف فروع الإعلام من صحف وإذاعة وتلفزة، لتحديد مجالات التعاون في المستقبل بين المنظمة العربية لحرية الصحافة والمنظمات الإعلامية العراقية. وكان متوقفاً لذلك التعاون أن يشمل مجالات التدريب، العون الفني، التعليم وترسيخ وتطوير مبادئ ومفاهيم حرية التعبير.

كان وفد المنظمة العربية لحرية الصحافة أول وفد عربي يذهب إلى بغداد منذ نهاية الحرب هناك. وكان الهدف الواضح للوفد هو تعزيز مكانة الصحفيين العراقيين بعد سقوط صدام، والتضامن معهم في نضالهم من أجل تأسيس وسائل إعلام حرة مستقلة ومد يد العون لهم في ذلك الإطار.

أعضاء الوفد :

تجمع أعضاء الوفد في العاصمة الأردنية عمان في التاسع من يونيو (حزيران) ٢٠٠٣ وتحركوا إلى بغداد يوم العاشر من يونيو (حزيران). وأقام الوفد ببغداد حتى يوم ١٧ من يونيو. وتكون الوفد من:

- ١- الأستاذ إبراهيم نوار، رئيس المنظمة العربية لحرية الصحافة، رئيساً للوفد.
- ٢- الأستاذة سهام بن سدرين، السكرتير العام، مرصد حرية الصحافة، تونس.

- ٣- الأستاذة مها الصالحى، صحافية مستقلة من البحرين.
- ٤- الأستاذ مصطفى الحسينى، صحافى مستقل، بيروت، لبنان.
- ٥- الدكتور هيثم مناع، رئيس تحرير "مقاربات"، باريس، فرنسا.
- ٦- الأستاذ يوسف فاضل، صحافى مستقل، برلين، ألمانيا.

دوافع وأهداف الزيارة :

كان الهدف الاساسى من زيارة الوفد هو الوقوف مباشرة على أوضاع وسائل الإعلام العراقية بعد نهاية الحرب. باعتبار أن تلك الرؤية الصالية ستكون نقطة الإنطلاق في جهود المنظمة العربية لحرية الصحافة لإقامة علاقة من التعاون المتحرر والخلق مع الصحافيين العراقيين. وكان الوفد يرمى على وجه التحديد إلى القيام بما يلى من أعمال:

أ- الإستماع إلى الصحافيين العراقيين، وتسجيل آرائهم وملاحظاتهم حول دور نظام صدام حسين في إفساد وسائل الإعلام العراقية والعربية.

ب- تسجيل آراء وملاحظات الصحافيين العراقيين حول الخسائر والدمار الذى ألحقته الحرب بوسائل الإعلام العراقية وأوضاعه الحالية بعد نهاية الحرب وى ظل سلطة التحالف العسكرية.

ج- تبادل الآراء مع الصحافيين العراقيين حول وسائل واساليب إعادة بناء وسائل الإعلام العراقية على أسس تضمن لها الحرية والإستقلال والديمقراطية وروح التسامح الخلاق.

د- تبادل الآراء مع الصحافيين العراقيين حول وسائل واساليب إقامة نقابة الصحافيين العراقيين، أو منظماتهم المهنية، على اسس الديمقراطية وحرية الاختيار، لحماية حقوق الصحافيين وترقية مستويات الأداء الصحافى.

هـ- تحديد مجالات وميادين التعاون في المستقبل وإقامة جسور التفاهم مع الصحافيين العرب ومع المنظمات الصحافية العالمية ومع كل الجهات المهتمة بتطوير وترسيخ الديمقراطية وحماية حرية التعبير.

ولسبة لقصر فترة الزيارة، حصر الوفد جهوده وعقد اجتماعاته في بغداد دون غيرها، كما ركز مهامه على الصحافة المطبوعة دون سواها. واعتمد الوفد في جمع معلوماته على الزيارات لدور الصحف والمطابع، والمقابلات مع اللجنة التحضيرية لإعادة تكوين نقابة الصحافيين العراقيين ومع ممثلى الأمم المتحدة في بغداد. وتمكن الوفد من حضور مؤثرين صحافيين عقدهما السلطة المؤقتة للتحالف. عقد الإجتماع الأول تشارلس هيتلى المتحدث باسم سلطة التحالف، بينما عقد الثانى السفير بول برجر الحاكم المدين للعراق.

وقبل نهاية الزيارة تمكن الوفد من تنظيم لقاء مع الممثل الخاص للأمم المتحدة بالعراق، المستر سيرجيو دى ميلو، حضره بالإضافة إلى أعضاء الوفد ممثلون للصحف العراقية. ومع أن الوفد التقى ببعض العاملين في " شبكة الإعلام العراقية"، واتى تديرها قوات التحالف، إلا أن تلك اللقاءات لم تكن كافية لتقييم أداء تلك الشبكة.

الوضع القانوني للصحافة في العراق :

سبقت الصحافة العراقية الدولة مرتين، مرة عندما لم تنتظر قيام هذه الدولة لتبدأ باكورة إنتاج صحفي متميز منذ صدور العدد الأول من صحيفة الزوراء في ١٨٦٩/٠٦/١٥ ومرة ثانية عندما لم تنتظر إعادة البناء والحكومة الوطنية العراقية لتتجاوز أسماء ما صدر ويصدر من صحف في أقل من ٥٠ يوما المائة صحيفة. لقد عبرت الصحافة العراقية، السرية منها والمرخص لها في ظل الخلافة العثمانية، عن طموحات دولة دستورية تنهل من الثقافة العربية والثقافة الغربية، وعاضدت الصحف عدة معارك ضد الاستبداد واستعباد المرأة والعصية العشائرية والعنصرية مدافعة في معظمها عن العدالة الاجتماعية والحريات الأساسية.

استعادت الصحافة العراقية أنفاسها بعد ثورة العشرين التي اضطرت قوات الاحتلال البريطاني إلى قبول مبدأ حكومة دستورية برلمانية وديمقراطية خاضعة للقانون منذ إعلان الملكية (٢٣ آب/أغسطس ١٩٢١)، وقد شكل القانون الأساسي لعام ١٩٢٥ أول تجربة دستورية اقتبست خطوطها العامة من التجربة البريطانية دون أن تمتلك القوى الاجتماعية-السياسية القدرة على إلضاج هذه التجربة من داخل المجتمع العراقي. ورغم موجات التقييد والتهديد التي عرفتها الصحافة العراقية في الحقبة الملكية، إلا أن الصحافة دفعت، دون شك، ثمنها غالبا لغياب الاستقرار السياسي وانعكاس ذلك على خوف السلطة التنفيذية من الرأي المخالف الحر. فقد بلغ عدد الوزارات العراقية حتى عشية ١٩٥٨، ثمانية وخمسين وزارة.

وقد كان لتوجهات الحكم الموالية للغرب في حقبة صعود حركات التحرر الوطني في العالم الثالث أثرها على تعزيز خط وطني يركز على البعد الوطني والاجتماعي ويعتبر الحريات المدنية والسياسية شعارا ليبراليا غريبا أكثر منه مهمة ديمقراطية مركزية من مهمات التنمية والتحرر الوطني. ولجئ ذلك واضحا عند جيل كامل من الصحفيين القوميين واليساريين الذين لم يعطوا حرية الصحافة الأهمية التي تستحق، بل ولم يستكروا، عشية قيام الجمهورية، ما تعرضت له الصحافة "الرجعية" أو "الموالية للاستعمار" أو "الليبرالية" أو "الفاسدة" من "أعداء الثورة" من عملية تصفية ومنع. فرغم حماية دستور ثورة ١٩٥٨ لحرية الرأي والتعبير فقد تكفلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة بزرع أجواء تخيف للعلم الصحفي الحر.

وقد تابعت التجربة البحثية الأولى (١٩٦٣) خنق الصحافة المعارضة ويمكن القول أن تجربة الأخوين عارف بحكم غياب المشروع الإيديولوجي التماسك، كانت متفككة لبعض التجارب الصحفية التي لم تكن بعناء مباشر مع السلطة. وسواء من الناحية الدستورية أو من ناحية قانون الصحافة، أرخ وصول حزب البعث للسلطة في ١٩٦٨ حقبة جديدة أصبح المنطلق فيها توظيف الدستور والقوانين لخدمة الحزب والسلطة وعبادة الفرد، عوضا عن كونها من ولخدمة الشعب.

نشر دستور السلطة الجديدة بالنداء رقم ٢٢٩٧ الصادر عن مجلس قيادة الثورة في ١٩٧٠/٠٧/١٦. وهو يتكون من سبعين مادة وقد جرى تعديله من فوق بتواريخ ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٧، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٧.

تنص المادة ٢٦ من الدستور على أن يكفل حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون. وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تتسجم مع خط الثورة القومي التقدمي.

ولكن هناك قيودان جوهريان على حرية الصحافة في الدستور نفسه :

- الأول السجم الكلمة مع خط "الثورة القومي التقدمي" المعبر عنه في الطابع الإيديولوجي للدستور من جهة، ومن جهة ثانية، ومنذ ١٩٧٤، وفق قانون الحزب الحاكم رقم (١٤٢) لعام ١٩٧٤ الذي يطلب من كل وزير أو هيئة إدارية أن تستخدم التقرير السياسي للمؤتمر الثامن القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقود السلطة والدولة منهاجا ودليل عمل. (نجد نفس النهج في المادة الثامنة من دستور حافظ الأسد في سورية)

- الثاني قرارات مجلس قيادة الثورة التي لها قوة الدستور في الواقع والمكانة. وقد نص في المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات رقم ١١ لعام ١٩٦٩ على معاقبة كل من يهين رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أو مجلس قيادة الثورة أو حزب البعث أو المجلس الوطني بإحدى الطرق العلانية بالسجن مدة لا تزيد على ٧ سنوات، والذي عدل في ١٩٨٦/٦/٤ لتصل للسجن المؤبد ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة وتصبح الإعدام إن كان التهجيم سافراً وصريح ويقصد إثارة الرأي العام ضد السلطة.

وكان قانون المطبوعات قد سبق الدستور وصدر في ١٩٦٨/١٢/٢٦ ملغياً قانون المطبوعات رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٤ مع النص على إلغاء كافة إجازات المطبوعات الدورية الممنوحة بموجب (المادة ٣٢) وإلغاء كافة الإجازات الممنوحة لمراسلي الصحف أو المجلات أو وكالات الأنباء غير العراقية كذلك إلغاء كافة إجازات المطبوعات الدورية الممنوحة بموجب قانون المؤسسة العامة للصحافة. أي مصادرة كل حقوق العمل الصحفي المتواجد في البلاد وفتح الباب لوسائل إعلام مرتبطة مباشرة بالسلطة يمكن السيطرة عليها. لم يعد إذن بالإمكان إصدار مطبوعة دورية دون موافقة وزارة الثقافة والإعلام، وهناك شروط مبالغ بها على مالكة المطبوعة ورئيس التحرير ومادة النشر، وتحظر المادة ١٦ الكتابة في ١٢ موضوعاً، وتشترط المادة ١٧ الحصول على إذن من الجهات الرسمية في سبعة مواضع، وتتمتع المادة ١٩ الصحافة الأجنبية إذا تطرقت لثمانية مواضع.

وفي عام ١٩٨١ أعيد تنظيم وزارة الثقافة والإعلام بموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨١ الذي ربط منذ المادة الأولى مهام الوزارة في جميع ميادينها بمبادئ حزب البعث وأهداف ثورة ١٧-٣٠/٣٠ يوليو ١٩٦٨ ونشر فكر ومبادئ الحزب.

ومنذ ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٩٢ تسلم عدى صدام حسين منصب لقيب الصحفيين بالتركية بعد انسحاب بقية المرشحين خوفاً على حياتهم. ويمكن القول أن هذه الحقبة هي الأسوأ في تاريخ الصحافة العراقية. فقد اختزلت المهنة في الولاء العائلي والشخصي لأسرة صدام تحديداً، ولم يعد الحزب إلا الواجهة. وأنشأ عدى مركز تحقيق خاص بالصحفيين

والرياضيين وغيرهم من مؤسسات أشرف عليها، واختفى في هذه المراكز عدد من الصحفيين الذين حرصوا على الحد الأدنى من علم الابتذال، ولو راجعنا قواتهم المنظمات العاملة في حرية الصحافة لوجدنا اليوم أن من كان في عداد المفقودين قد جرت تصفيته من قبل هذا المركز وغيره.

لأن قراءة متمعة لقانون المطبوعات تظهر أنه لا يصلح ولا يصلح حتى كمرجع ويصعب الرجوع إليه للخروج بقانون عصري يأخذ بعين الاعتبار ثورة الاتصال والقفزات النوعية على صعيد حماية حرية الصحافة والصحفيين. فهو يصلح كأنموذج لما يجب تجنبه وعدم الوقوع به من جرائم يحق الوعي المجتمعي والحريات الأساسية والبناء المدني في المجتمع.

لم ينتظر الصحفيون العراقيون قرار الأمم المتحدة لمباشرة حقهم الطبيعي في صحافة حرة، الطلاقا من العرف الدولي الذي يعتبر الأساس في كل ما يتعلق بحرية التعبير هو الإباحة إلا ما يحدد بقانون. وكون جملة القوانين المتعلقة بحرية التعبير والرأي ابنة النظرة التسلطية للنظام السابق وعادة الفرد والإيديولوجية الاستتصالية، فهي بحكم اللغاة مع زوال من فرضها على الناس من فوق.

أعطى القرار ١٤٨٣ للوجود العسكري لقوات التحالف صيغة منظمة تعطي السلطة (أي القوة المحتلة) صلاحيات دون أن تحرم شعب العراق حقين أساسيين:

الأول: حق الحماية في ظل الاحتلال بالقانون الإنساني الدولي (المادة الخامسة من القرار)

الثاني: الحقوق الأساسية التي تقرها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان لتوقيع وتصديق العراق على أهم موائيقها وبشكل خاص العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (المادة الرابعة من القرار).

من هذا المنطلق، يمكن القول أن البروتوكول الملحق الأول يعتبر الصحفيين في المادة ٧٩ أشخاصا مدنيين محميين بهذه الصفة ولهم الحق في الحصول على بطاقة تشهد على هويتهم. وأن هذه الصفة تمنع أي حظر لهم من ممارستهم المهنة أو معاقبتهم، إلا وفقا للمادة الخامسة من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه "إذا اقتنع أحد أطراف النزاع بوجود شبهات قاطعة بشأن قيام شخص تحميه الاتفاقية في أراضي هذا الطرف بنشاط يضر بأمن الدولة، أو ثبت أنه يقوم بهذا النشاط، فإن مثل هذا الشخص يحرم من الانتفاع بالحقوق والمزايا التي تمنحها هذه الاتفاقية، والتي قد تضر بأمن الدولة لو منحت" ثم تعدد المادة: الخامسوية، التخريب، وجود شبهات قاطعة بشأن القيام بنشاط يضر بأمن دولة الاحتلال. وتشترط المادة التعامل الإنساني في التطبيق وفي حال الملاحقة القضائية الحق في محاكمة عادلة قانونية. ولهذا المادة قراءة تعرف بالأمنية أبلغ تعبيراتها الاحتلال الإسرائيلي وقراءة حقوقية تطالب بها منظمات حقوق الإنسان.

أما بالنسبة لحرية التعبير في الالتزامات الدولية للجمهورية العراقية فاهم نصوصها المادة ١٩ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وقعه كل من العراق والولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا:

١- لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء دون تدخل.

٢- لكل فرد الحق في حرية التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود وذلك إما شفاهة أو كتابة أو طباعة وسواء كان ذلك في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

٣- ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (٣) من هذه المادة بواجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك، فإنها قد تخضع لقيود معينة ولكن بالاستناد إلى نصوص القانون، والتي تكون ضرورية:

أ- من أجل احترام حقوق أو سمعة الآخرين؛

ب- من أجل حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق.

من الواضح أن هذه الأرضية القانونية تعطي الصحافة في العراق فرصة هامة لإعادة البناء على أسس ديمقراطية تعددية وتقاليد جديدة. إلا أن هناك مخاطر بدأت تظهر من مخاوف عند سلطة الاحتلال من هذه الحرية ونتائجها على الوعي السياسي والمدني بل دورها في تعزيز الوعي الوطني الديمقراطي في العراق.

لقد شعرنا في النقاش مع المتحدث باسم السفير برجر والمؤتمر الصحفي الذي تلا ذلك حول المسلك الصحفي والحاسية باستعمال أسلوب القرار التنفيذي في مغالطة أية مشكلة تتعلق بحرية التعبير، الطلاقاً من مخاوف يعطى كمبرر لها وجود أخبار غير صحيحة في الصحف يمكن أن تخرس الناس بناء على معلومات كاذبة ضد قوات الاحتلال (اختصاب لساء، سرقة محتلات، اعتداء على المواطنين الخ.)، كذلك أكد أكثر من مسؤول صحيفة تسلمه ملاحظة حول استعماله كلمة "احتلال" حيناً أو حدة انتقاداته لقرارات "السلطة". ويمكن القول أن مظاهر سوء الإدارة والتصرف من قبل قوات الاحتلال توسع جبهة النقد والعداء لها يوماً بعد يوم، ولا تستغرب أن تفرض "السلطة" كإجراء وقائي مقيدات خاصة سواء ضمن حالة طوارئ عامة أو قرارات استثنائية خاصة. إن اللجوء إلى أية إجراءات مقيدة لحرية الصحافة تناقض الخطاب اليومي لقوات الائتلاف حول بناء دولة ديمقراطية. كذلك التزامات هذه الدول ودولة العراق الخاصة بالحرريات الأساسية وحقوق الإنسان. فليس علامة ضعف أو مصدر خطر لقوات الاحتلال أن تلجأ لدعوى قضائية ضد أي ثلم أو نشر لمعلومات كاذبة، في حين أن القرار الفوقي سيخلق حالة انعدام ثقة بين السلطة التنفيذية والسلطة الرابعة. وكون الدفة ترجح اللجوء إلى القرارات التنفيذية يصبح من المفيد تذكير الزملاء الصحفيين بحقوقهم والسلطة بواجباتها في هذه الفترة الموقفة الصعبة في تاريخ العراق:

إن أي استعمال لصلاحيات استثنائية ضمن حالة الطوارئ أو الحكم الخاص تتطلب وفق المشرع الأمريكي والقانون الدولي:

١- مبدأ الإعلان بإجراء رسمي؛

٢- مبدأ الإشهار الفوري؛

٣- مبدأ وجود خطر استثنائي؛

٤- مبدأ النسبية وعدم تجاوز أضيق الحدود التي يتطلبها الواقع؛

٥- مبدأ عدم التمييز؛

٦- مبدأ عدم المس أو مبدأ التقيد بنواة الحقوق الصلبة أو الحقوق الأساسية؛

هذه النواة الأساسية تشمل في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان: عدم المساس بحق الاعتراف بالشخصية الحقوقية وحرية التعبير والدين. يضاف لذلك في العهد الدولي منع المسجن لتعهدات مدنية وفي الأمريكي منع المشاركة في الحياة العامة.

إن خيار التوقيفات الإدارية للصحف والصحفيين موجود في عدة أمثلة للاحتلال، وهو يخالف التقاليد الأمريكية التي أكدت منذ حرب التحرير الأمريكية للتخلص من الاحتلال البريطاني على الطابع غير القابل للتصرف في حرية التعبير. ومن الضروري في حال عدم احترام القوات الأمريكية والبريطانية لهذه التقاليد، التحرك على الصعيد العالمي، بالتعاون مع منظمات حماية الصحفيين وحرية التعبير وحقوق الإنسان في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم العربي لخلق شبكة تضامن مع التجربة العراقية الناشئة لحمايتها من جنوحات العسف التي يمكن أن تعتمد على الغموض في بعض مواد اتفاقية جنيف الرابعة والتفسير الأمني لمواد عديدة من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والفوضى التي تعيشها البلاد منذ ٢٠٠٣/٤/٩.

صناعة الصحافة العراقية :

خلال ٩ أسابيع إثر سقوط نظام الرئيس صدام حسين صدر في مدينة بغداد وحدها نحو ٩٠ صحيفة، وفي النصف نحو ٣٠ صحيفة بخلاف ما صدر في كردستان. (مرلق بيان بهذه الصحف) ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولاً: صحف وافدة من الخارج (الزمان / سومر)، وتتميز بكل خصائص الصحافة الحديثة من حيث المحتوى والمهنية واستخدام التكنولوجيا والاتصالات وتعدد مصادر التمويل.

ثانياً: صحف أصدرتها شبكة الإعلام العراقي تخضع لسلطة الائتلاف المؤقتة التي تمولها.

ثالثاً: صحف أصدرتها وقولها الأحزاب السياسية والقوى المتعددة التي ظهرت على السطح عقب سقوط النظام.

رابعاً: صحف ذات انتماء عرقي تصدر في منطقة كردستان (أبرزها التآخي والاتحاد) وهي سابقة في صلوها على سقوط النظام.

خامساً: صحف مستقلة أنشأها أفراد تنوع ما بين الصحافة العامة والسياسية والفنية والرياضية بما فيها الصحافة ذات التوجه الديني.

وباستثناء ما يقل عن ١٠ صحف مما يطرح في أسواق العاصمة العراقية، تتفق جميع الصحف في الخصائص التالية:

الملكية والتمويل :

- للأحزاب والجماعات السياسية والعرقية والدينية وفردية. وفي معظم الأحوال يطلق المالك على نفسه صفة الناشر ويحفظ برئاسة مجلس الإدارة ورئاسة التحرير، بصرف النظر عن سبق ممارسته للمهنة من عدمه أو خبرة في هذا المجال.
- تفتقد الصحف الإعلانات وتعتمد في إيراداتها بالدرجة الأولى على دعم المالك أو الناشر، ثم على إيرادات التوزيع، مما يعكس خللاً في اقتصاديات الصحف يهدد ببطيعة الحال الكثير منها بالإغلاق.

الرسالة الإعلامية :

- لا يتوافق محتوى الصحيفة مع ما تعلنه على صفحتها الأولى من شعارات وأهداف تتوخى أن تتضمنها رسالتها الإعلامية.
- اللجوء إلى نشر إشاعات ومواد تحريرية إخبارية مضللة وتحريرية.
- تفتقد الصحف الحزبية مفهوم التعددية في الآراء التي تمثل اتجاهات مختلفة في الصحيفة الواحدة، وتلجأ إلى التركيز على ما يهم الحزب وزموزه فقط وتجاهل التنظيمات والجماعات السياسية والعرقية والدينية الأخرى، وأحياناً تأليب الرأي العام ضدها، بما يعمق الطائفية في المجتمع.
- التهاج أسلوب تعظيم رئيس التحرير أو المسئول عن الصحيفة أو ناشرها بالعناوين الرئيسية والأخبار والصور، بما لا يعكس الأهمية النسبية لهذه المواد التحريرية للقراء والتوازن في محتوى الرسالة الإعلامية، بما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى العودة إلى عبادة الفرد وإسباغ العصمة على تصرفاته وسلوكه ونشوء دكتاتوريات متعددة بدلاً من التعدديات التي هي أساس المناخ الديمقراطي.
- اللجوء إلى الأسلوب الصعوى أو المنبرى أو الخطابي التحريضي أو الفوقي في إيصال الرسالة الإعلامية.
- تلجأ الصحف في صفحاتها الأولى إلى العناوين الممتدة (المانشيتات) التي لا تعكس سوى الإثارة والمبالغة والتحريض لجذب انتباه القارئ، دون أن يكون في المحتوى ما يمثل الثقل لاختيار هذه العناوين.
- التباكي على الماضي الذي سبق فترة نظام الرئيس صدام حسين، وإعادة البحث عن الرموز السياسية ومحاولة إعادة الاعتبار لهم، ومنهم الملكيون والرئيس عبد الكريم قاسم وغيره.
- التحفظ في استخدام حرية التعبير أو توجيه النقد البناء لسلطة الائتلاف المؤقتة، واللجوء إلى أسلوب المناشدة والترجي والاستجداء، للتعامل مع ما يواجهه المجتمع العراقي من مشكلات بعد سقوط النظام السابق، (يستثنى من ذلك الصحف ذات التوجه الديني).
- تعتمد استخدام صور النساء وشبه العاريات في الصفحات الأخيرة والداخلية في معظم الصحف، باستثناء أغلب الصحف ذات التوجه الديني.
- عدم صدور صحف تمثل توجهات دينية غير إسلامية.

المستوى والتبويب :

- تتداخل محتويات أقسام الصحيفة بحيث لا يتفق كل قسم مع تصنيف المواد التحريرية وتبويب الصحيفة الذى يفترض أنه حدد مسبقاً.
- تنوع المادة التحريرية بتبويبها وفق الأقسام المعارف عليها مثل: سياسة/ اقتصاد/ أخبار وتقارير/ رأي/ دين/ ثقافة/ رياضة/ أخبار خفيفة. وتغيب الأساليب الإبداعية فى التبويب وتسمية الصفحات والأبواب والمقالات.
- تفوق مادة الرأى على ما عداها من مواد تحريرية، والتدخل بالرأى عند صياغة الخبر وتعتمد توجيه القارئ فى الأخبار مما يبعد التغطية الإخبارية عن الموضوعية ويجعل التحيز طاغيا عليها.
- تفوق المواد التحريرية التاريخية والتي تركز على النظام السابق وجرائمه عن ٥٥% مما تنشره هذه الصحف.
- لعدم وجود مصادر للأخبار (وكالات أنباء أو إنترنت)، تلجأ الصحف إلى الاقتباس والنقل عن صحف أجنبية أو عربية وإذاعات ومحطات تلفزيونية. وأحياناً تذكر المصدر وتتجاهله فى معظم الأحوال. وفى كل الحالات يتم النشر لمواد غير آنية (قديمة) مما يفقده "الجددة" العنصر الأول فى العملية الإخبارية.
- عدم خضوع النشر فى الصفحة الأولى للمعايير المعارف عليها مهنياً ووفق قاعدة الأهمية النسبية، إلى جانب تغليب العامل التوجيهى على الإعلامى.
- عدم توفر مراسلين خارج العاصمة بغداد لتغطية أخبار المناطق الأخرى.

المهنية فى التحرير والإخراج :

- افتقاد عناصر رئيسية فى الصياغة الصحفية للأخبار، مثل الإسناد والمكائبة والزمنية والدقة، وترتيب عناصر الخبر وفق الأهمية النسبية لهذه العناصر.
- كثرة المواد المطولة وندرة المواد المعلوماتية، واللجوء إلى الإنشاء والاستطراد، وعدم الإيجاز لإيصال المعلومة مما يترتب على ذلك من استغراق وقت أطول فى التعرض للمادة الصحفية للتمكن من استيعاب الرسالة الإعلامية، أو الانفضاض عنها.
- كثرة الأخطاء المهنية فى كتابة المقدمات والعناوين فى معظم الأنماط الصحفية: الخبر، التقرير، الصليق، المقال، التحقيق.
- افتقاد التحليلات والتحقيقات للمعايير المعارف عليها مهنياً.
- الخلط بين التقرير الإخبارى والتحقيق الصحفى.
- تفقيد الحوارات إلى الأسئلة والمواجهة التى يمكن بها استخراج المعلومات من المتحاور معه، بخلاف تلك التى يريد هو أن يفصح بها.
- تفاوت جودة الأخراج / الورق / الطباعة، من صحيفة إلى أخرى.

- يتسم الإخراج بالعشوائية وعدم الالتزام بالأصول والقواعد المتعارف عليها مهنيًا، وعدم الحرص على خلق أو الحفاظ على هوية أو شخصية إخراجية للصفحة الواحدة أو للصفحات وفق التقسيم والتبويب.
- سوء التعامل مع الصورة تحتوي تحريرى قائم بذاته أو باعتبارها جزءا من المادة التحريرية التي تتضمنها.
- عدم توفر مصادر خاصة للصور وللجوء إلى النقل من صحف ومجلات أخرى بما يؤدي في النهاية إلى تشوه الصورة عند إخراجها أو التعامل معها فنيا في برامج النشر المستخلصة أو عند الطباعة.
- تفتقد الصحف تأهيل العاملين فيها على أدوات النشر الإلكتروني وتلجأ إلى المكاتب الفنية الخارجية والمطابع لتقوم بهذا الدور نيابة عنها.

المطابع :

- توجد في مدينة بغداد نحو ٢٠ مطبعة، تفتقد جميعها برامج النشر الإلكتروني الحديثة وماكينات الطباعة المتطورة، على أن الطاقة الإنتاجية لهذه المطابع يمكن أن تستوعب الكميات المطبوعة من الصحف وذلك لعدم ثبات دورية الصدور وعدم الالتزام بيوم محدد للتواجد في الأسواق، فالأمر متروك لظروف العمل في المطابع.

التوزيع :

- لا تحدد أغلب الصحف سعراً لبيع النسخة وتترك الأمر لباعة الجملة وللباعة الجائلين التحكم في سعر البيع بما يحقق لهم هامش الربح الذي يرتضونه وهو بطبيعة الحال خارج عن سيطرة أو تدخل الناشر أو أية جهة أخرى منظمة لتسويق الصحف.

هموم الإعلام العراقي :

غياب الأمن والخوف على سلامة الصحافيين والاطر القانونية، ومستويات الأداء المهني وأخلاقيات المهنة، من بين هموم والمصاعب الكثيرة التي تنتصب في وجه الصحافيين العراقيين. ولعل أهم المصاعب والمخاطر هي التالية :

١- البطالة :

نسبة لأن وسائل الإعلام العراقية كانت خاضعة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لسيطرة الدولة، فقد كان من النتائج المباشرة لسقوط النظام سيادة القوضى الشاملة. إهمار مركز التوجيه والقيادة، توقف التمويل، وإصابة وسائل الإعلام شلل كامل من جراء غياب التوجيه وفقدان الإتجاه. وكانت نتيجة القرار الذي أصدرته سلطة التحالف المؤقتة بإلغاء وزارة الإعلام أن أصبح نحو ٦٨٠٠ من المستخدمين لديها، بين عشية وضحاها، وحقا لا مجازا، عاطلين عن العمل. وكانت الوزارة تشرف مباشرة على خمس صحف يومية، فضلا عن وكالة الأنباء العراقية ومحطتي الإذاعة والتلفزيون. كما كان عدى صدام حسين يسيطر بدوره على حوالي ٣٠ صحيفة ومجلة، شرد موظفوها بنفس الطريقة.

عندما أصدر السفير برجر أمره الإداري بإلغاء وزارة الإعلام والوكالات والأقسام التابعة لها، لم يتضمن ذلك الأمر أية موجبات حول وظائف بديلة للمستخدمين بالوزارة ووكالاتها وأقسامها، بل لم يشر حتى إلى أية ضمانات أن هؤلاء يمكن أن يطلقوا مرتباتهم ولو لبعض الوقت. وهم ليست لديهم أية فكرة عما يجيء لهم المستقبل ولا يعرفون كيف يوفرّون احتياجات أسرهم.

قال أحد هؤلاء الموظفين: " محمد الله على أن نظام صدام حسين وزع مؤونة ثلاثة أشهر مقدما قبل الحرب مباشرة".

والمؤن الضئيلة التي بقيت لهم حاليا لا تتعدى بأية حال من الأحوال منتصف شهر يوليو (تموز). وليس غريبا أن يتنامى شعورهم بالإحباط يوما إثر يوم، وأن يتحولوا بالتدريج إلى إحتياطي محتمل لعدم الإستقرار والقوضى التي تطل براسها في كثير من أنحاء البلاد.

أثناء زيارته للعراق، تسلم وفد المنظمة العربية لحرية الصحافة شكاوى من العاملين السابقين بصحيفة العراق اليومية (١٥٠ صحافيا) ومن العاملين بصحيفة ميسان الأسبوعية (٤٠ صحافيا) والعاملين بدار نشر الثورة (٢٥٠ من الصحافيين والفنيين والإداريين). المطالب المشتركة بين كل هذه الشكاوى هي إستعادة الوظائف، دفع الأجور (لم يتسلم هؤلاء أية أجور منذ أبريل ٢٠٠٣)، والسماح بعودة صحفهم إلى الصدور تحت القوانين مع وضع ضمانات من جانبهم باتباع التوجيهات السياسية الجديدة. وقد عبر العاملون في هذه العرائض عن إدانتهم لسياسات حزب البعث ونادوا بمحاكمة أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب العراقي وحشد زملائهم في المهنة. وقالوا أن الأوضاع التي يعانون منها حاليا ليست عادلة، وأنهم ينظرون إلى أنفسهم كضحايا لتوع مرفوض من العقاب الجماعي.

وجدير بالذكر أن المصحف التي أسسها القطاع الخاص والأحزاب السياسية وشبكة وسائل الإعلام التي أنشأها سلطة التحالف، لم تتمكن جميعها من استيعاب أعداد كبيرة من الصحفيين، ولم تساعد بالتالي في رفع المعاناة عن كواهل الصحفيين غير العاملين. ومن كل ذلك يمكن القول أن البطالة هي المشكلة الأولى دون منازع بالنسبة للصحفيين العراقيين.

٢- الأجور ومستوى المعيشة :

الخفض مستوى معيشة الشعب العراقي إلى مستويات أقل من كل الدول المجاورة للعراق. وقد أدت عقود من الحروب وعسكرة البلاد من قبل صدام، وأكثر من عقد كامل من المقاطعة الاقتصادية والحصار من قبل المجتمع الدولي، إلى إشاعة الفقر وتدهور مستوى الحياة وتدنّي الخدمات العامة.

وتدل إحصائيات الإقتصاديين العراقيين على أن صدام كان يخصص أقل من ٥٠٪ من عائدات النفط للتنمية والخدمات العامة والإنفاق العام من قبل الدولة، بينما يذهب أكثر من ٥٠٪ من هذه العائدات إلى الإنفاق العسكري. ومن أجل إلقاء اللوم على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، لجأ صدام حسين إلى تجويع شعبه وإفقاره. كان يخصص أقل من ٢٥٪ من عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء لشراء المواد الغذائية. وكان توزيع الأغذية مسيطر عليه كلياً من قبل حزب البعث وغيره من المنظمات التي تدين بالولاء لصدام حسين وولديه عدى وقصى. وتعطى المواد الغذائية لهذه المنظمات ثمناً لولائها.

وبوصفهم جزء من الشعب العراقي، لم يكن الصحفيون العراقيون إستثناء في هذا الوضع. فقد تمكن أولئك الذين عبروا عن ولاء أكبر لصدام وولديه، من الحصول على أنصبة تناسب ولاءهم من المواد الغذائية والترقيات وزيادات الأجور. وقد اختار بعض الصحفيين التخلي عن وظائفهم وممارسة البيع بالمفرق في شوارع بغداد، بدلاً عن تأييد صدام. كما تخلى أحد الذين استمع الوفد إلى شهادتهم، عن وظيفته ككاتب لبيع ألعاب الأطفال. وفصل عدد كبير من الصحفيين أو نقل إلى وظائف أدنى في جهاز الدولة.

ولم يشهد الوضع تحسناً يذكر حتى الآن. وكيف ينبغي له أن يكون ما دام مئات الصحفيين قد فقدوا وظائفهم دون أن يجدوا وظائف بديلة عنها؟ أما المخطوطون الذين وجدوا أعمالاً بديلة، فإنهم يتلقون أجوراً أدنى بكثير من مخدمهم الجدد، مما كانوا يتقاضونه من عملهم السابق في الصحافة العراقية. إن أجر الصحافي يمكن أن يتدنّى بحيث لا يتعدى ٢٠٠ دولار في الشهر. وقد أصبنا بصدمة حقيقية عندما علمنا أن أجور بعض الصحفيين لا تتعدى ١٥ دولاراً في الشهر. وحكي لنا أحد الصحفيين أن مخدمه الجديد بالقطاع الخاص نصحه بمحاولة الحصول على مرتبه من العملات التي يمكن أن يتحصل عليها من الإعلانات التي يبيعها لربائش الصحيفة.

من الناحية الأخرى يتقاضى الصحفيون الأجانب العاملون بالعراق مع وسائل إعلام عالمية مثل بي بي سي، ووكالة رويترز وسي إن إن، أجوراً أعلى من الأجور العادية المنصوص عليها في شروط خدمتهم. ويتقاضى الصحفيون العراقيون العاملون مع وسائل إعلام دولية حوالي ٥٠٠ دولار في الشهر. وقد قيل لنا في واحدة من الحالات أن الصحافي العراقي الذي يعمل لدى مؤسسة إعلامية عالمية يمكن يصل أجره إلى ١٠٠٠

دولار في الشهر. وتقدم بعض المؤسسات الإعلامية العراقية الجديدة التي ترغب في إغراء الصحفيين العراقيين العاملين بالخارج ليعودوا إلى بغداد، أجورا تصل إلى ١٠٠٠ دولار في الشهر، وهو بالنسبة هؤلاء أجر متدن وغير جذاب. ولذلك لم تنلق هذه المؤسسات استجابة من هؤلاء الصحفيين.

وفي الوقت الذي امتاز فيه اتحاد الصحفيين العراقيين، وأنعلم أى إطار قانوني لوضع حد أدنى للأجور بالنسبة للصحفيين، تصبح قضية تكوين اتحاد جديد للصحفيين من أهم القضايا المطروحة على جدول الأعمال حاليا. ومن أهم المنافع التي يمكن أن يجلبها تكوين الاتحاد، وضع نموذج لاتفاقية تحكم علاقات الدور الصحفية أو تكوين آلية للتفاوض الجماعي بين الصحفيين ومخدوميهم، تضطلع بحل مشاكل الأجور والمعايش والإجازات وشروط العمل والسلامة.

٣- المستويات المهنية :

كثيرون هم الصحفيون العراقيون ذوو المؤهلات العالية والكفاءات النادرة والخبرات الطويلة المشبعة. وقد تحصل كثير من الصحفيين العراقيين على خبرات واسعة من خلال عملهم بالخارج خلال العقود القليلة الماضية. وينطوي كثيرون من الصحفيين العراقيين الشباب الذين لم يغادروا بلادهم، على مواهب كبيرة، ويتنظرون مستقبل واعد وباهر إذا وجدوا الرعاية والإهتمام والعون. ومع أن الصحافة العراقية غشيتها التردى وكثير من الإخطا على يدى صدام حسين وتحت حكمه، إلا أن لها تاريخا مجيدا من التقاليد اللبرالية في الفترة ١٩٢٠ وحتى ١٩٥٧. ولكن الصحافة العراقية انقطعت في عهد صدام عن كل العالم، وخضعت خضوعا كاملا لسيطرة الدولة وفقدت بالتالي حريتها واستقلالها. هذه هي أهم العوامل التي تتحد حاليا مستويات الأداء المهني في وسائل الإعلام العراقية، لفترة ما بعد سقوط نظام صدام حسين.

وما تزال وسائل الإعلام العراقية تعاني من الشبح المخيف لنظام صدام حسين. وقد كان الطلاب في أقسام وكنيات الدراسات الإعلامية، يجرى اختيارهم على أساس سياسى، ويعين معلومهم على أساس الولاء لحزب البعث، كما تخضع صياغة مقرراتهم نفسها لسيطرة الحزب. وكانوا يعملون بعد تخرجهم في ظروف تكبلها القيود الثقيلة التي تفرضها الدولة، كما كان الولاء الذى لا يتزعزع لصدام حسين وابنيه هو ضمانتهم الوحيدة للترقى. كانت تلك هي الرحلة الحتمية التي كتبت على كل صحافي عراقي خلال العقود الثلاثة الماضية. وخلال هذه الفترة المظلمة التي مرت بها الصحافة العراقية، لم تكن وسائل الإعلام العراقية سوى آلة ضخمة للدعاية، محرومة مع ذلك من كل التطورات والإنجازات التقنية وكل السوفتوير المتقدم للنشر والبت، هذا إذا لم نرد أن نتحدث عن جهلها بالمدارس الفكرية الجديدة التي شهدت ازدهارا غير عادى في كل أنحاء العالم.

لرفع مستوى الصحفيين العراقيين إلى مصاف زملائهم على مستوى العالم، فإنهم يحتاجون إلى برامج التدريب، وبرامج تعلم اللغات الأجنبية، وبرامج تعلم الكمبيوتر، والسوفتوير المناسب لكل ذلك، والتعليم والتدريب الواسعين في كل المجالات الصحفية، والزيارات لدور الصحف ووسائل الإعلام الأجنبية (يمكن إدخال برامج التوأمة والتبادل الثقافى بوصفها نشاطات مفيدة لكل الأطراف المشاركة فيها). وإصلاح مقررات الإعلام في

الجامعات والكليات العراقية. وربما يحتاج الصحفيون العراقيون إلى برامج تجدّد معلوماتهم حول الصحافة الحديثة، بينما يحتاج ناشئة الصحفيين إلى تدريب أكثر عمقا وعمومية وشمولا. وينبغي أن تشمل هذه البرامج ما يلي: المبادئ الأولية للصحافة، حرية التعبير، أخلاق المهنة، وقوانين ولوائح الإعلام، المهارات الكتابية، النقل الموضوعي للأخبار، صحافة التحقيقات، الرأي والتعليق، التصميم، الإنتاج، العلاقات الصناعية والإدارة.

٤- تأثير الأحزاب السياسية والمجموعات الدينية :

كانت وسائل الإعلام تحت حكم صدام، كما سبقت الإشارة، تحت السيطرة الكاملة للسلطة. وقد فتح سقوط النظام الطريق واسعا لحرية الصحافة ووسائل الإعلام. ولكن الوضع الحالي ربما يحمل دلالات مختلفة جدا، ويشهد بروز الأحزاب السياسية والمجموعات الدينية باعتبارهم السادة الجدد في مجال الصحافة والإعلام. وقد ارتكبت سلطة التحالف المؤقتة خطأ آخر عندما خلقت ماكينات إعلامية جديدة سمّتها شبكة الإعلام العراقية ووضعتها تحت تصرفها الكامل. وتنعكس كل وسائل الإعلام الحالية، من إذاعة وتلفزيون وصحف، صوتا واحدا. ويبقى خافتا في هذه الظروف صوت التعددية والتنوع واختلافات الرؤى ووجهات النظر. ولا بد من البحث عن الوسائل الكفيلة بتقوية رؤساء تحرير الصحف ومقدمي البرامج ومديرى غرف الأخبار، في وجه الضغوط الهائلة التي يتعرضون لها من رؤسائهم السياسيين.

من المهم جدا فصل شبكة الإعلام العراقية عن سلطة التحالف المؤقتة. ويمكن هيئة عالية (على مثال هيئة الإذاعة البريطانية مثلا) أن تدير الشبكة بصورة مؤقتة، وفق برنامج واضح لجعلها هيئة مستقلة عن السلطة. وربما تكون صيغة هيئة الإذاعة البريطانية نفسها (التمويل العام، الاستقلال السياسى والمسؤولية تجاه الشعب) هي الأنسب للشبكة الإعلامية العراقية.

وسائل الإعلام التابعة للأحزاب السياسية تمثل واقعا لا يمكن تجاهله أو منعه أو مكافحته. وما يحتاجه هذا القطاع الإعلامى هو أن يكون منفتحا ومتعددا. ولكن التعددية ينبغي أن تبدأ في غرفة الأخبار. فالصحافة الطائفية ضارة جدا ويمكن أن تسحق شعور الفرد بالانتماء إلى وطن واحد هو العراق، بكل ما ينطوى عليه من تنوع وتعددية ثقافية ودينية وسياسية.

٥- إنعدام الإطار القانونى :

القوانين القديمة التي ظلت تحكم وسائل الإعلام تحت حكم صدام حسين ولت إلى الأبد. ولكن الصحفيين العراقيين وقادة وسائل الإعلام العراقيين لم يقدموا أية مبادرات جادة لصياغة القوانين الجديدة التي يمكن أن تحكم أداء الصناعة الإعلامية في هذه الظروف الجديدة. ذهب كذلك ذلك القانون الذى كان يحكم اتحاد الصحفيين العراقيين. ومع أن النظام القديم كله قد سقط، إلا أن الصحفيين العراقيين لم يتغلبوا بعد على حيرتهم واضطرابهم. فهم راغبون في إقامة إتحادهم ولا يبدو عليهم أنهم واعون بأن القانون القديم (القانون رقم ١٧٨ \ ١٩٦٩) لا يمكن أن يكون أساسا لاتحاد جديد. وفي اجتماع مع

اللجنة التحضيرية لتكوين إتحاد الصحفيين العراقيين (١٥،٦،٠٣) قال بعض أعضائها أن القانون لا يمكن إستبداله إلا بقانون آخر. ولم يفكر أغلبية أعضاء اللجنة في صياغة مسودة دستور وتقديمها إلى إجتماع عام طارئ، وإقامة الإتحاد الجديد على هذا الأساس بعيدا عن أى نوع من السيطرة الحكومية.

أصدرت عملية أئتنا (أئتنا ١-٣ يونيو ٢٠٠٣) مسودة ممتازة لإطار قانوني إعلامي، متضمنة مشروع قانون وميثاقا للشرف الصحافي. المشكلة الوحيدة في هذه المسودة أنها لا يمكن فرضها بالقوة على الصحفيين العراقيين، بصرف النظر عن مزاياها المتعددة. إذ لا بدليل لأن يبذل الصحفيون العراقيون جهدا ضخما في صياغة الاساس القانوني لوسائل الإعلام العراقية. ويمكن للوثائق التي صيغت بأئتنا أن تقدم لهم مساعدات لا حصر لها في إنجاز هذه المهمة. ويمكن لوثائق متعددة من أقطار أخرى أن تدمج بأفكار جديدة وتصورات مبدعة. كما يمكن للصحفيين العراقيين أن يحصلوا بمساعدة المنظمة العربية لحرية الصحافة، وإتحاد الصحفيين العرب، والإتحاد الدولي للصحفيين، على كل الوثائق المطلوبة والمناسبة من كل أنحاء العالم. وهذه مهمة عاجلة لا تحتمل الإبطاء.

إتلفت المنظمة العربية لحرية الصحافة مع اللجنة التحضيرية لإتحاد الصحفيين العراقيين، على تكوين لجنة مشتركة تقدم أفكارا حول صياغة دستور جديد للإتحاد وستحاول هذه اللجنة المشتركة وضع خطة شاملة لإقامة الإتحاد على أسس الحرية والديمقراطية.

٦- إفتقار المجال الإعلامي لوسائل الإنضباط الذاتي :

مع أن العراقيين نالوا حق الطابعة والنشر والتوزيع لمختلف المطبوعات، والحق في الإذاعة والبيت، إلا أن هذه الحقوق لم تنشأ معها قوانين وإجراءات تحدد المسؤولية وتحول دون إساءة استخدام هذه الحقوق أو استخدامها ضد الديمقراطية. ويعتبر غياب هذه المبادئ الخاصة بالإنضباط الذاتي وغياب الإجراءات والمؤسسات، واحدا من عدة أخطار يمكن أن تهدد حرية الصحافة في العراق. ولكن فرض القوانين والمراسيم، كما فعل حاكم السلطة المؤقتة يوم ١٢ يوليو (حزيران)، ليس هو الطريق الصحيح لتنظيم وسائل الإعلام العراقية. من الخطأ كذلك الفراض أن الصحفيين العراقيين سيتزعمون بقرارات يصوغها آخرون بالإتابة عنهم. إن المنهج الصحيح هو إقناع الصحفيين العراقيين أنفسهم بتدشين عملية يؤسسون من خلالها وبشكل طوعي، القوانين والإجراءات والنظم ويقومون المؤسسات التي من شأنها ضمان إستقامة ومسؤولية ومصادقية وسائل الإعلام العراقية.

٧- تكوين إتحاد الصحفيين العراقيين :

إن تكوين إتحاد الصحفيين العراقيين ينتصب كأكبر التحديات التي تواجه هذه المهنة وأصحابها. وقد تأسس هذا الإتحاد عام ١٩٥٩ ولعب دورا كبيرا في تطور الصحافة العراقية، وذلك حتى إستيلاء حزب البعث على السلطة في العراق عام ١٩٦٨. وكانت أولى الخطوات لتدمير دور الإتحاد المستقل هو القانون الذي أصدره مجلس قيادة الثورة

العراقي لوضع الاتحاد تحت قبضة الدولة. وظل الإعلام العراقي يخضع منذ حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، للسيطرة الخائفة لعدى صدام حسين، الذي "انتخب" رئيسا للاتحاد. وقد نجح الصحفيون العراقيون الأكرواد في إقامة إتحادهم في شمال البلاد. كما أنشأ الصحفيون والكتاب العراقيون في المنفى مؤسساتهم الخاصة. ولدينا الآن ثلاث هيئات على الأقل، عليها أن تعمل مع بعضها البعض لإعادة تكوين إتحاد الصحفيين العراقيين، وبصورة ديمقراطية وحرّة. فالإتحاد الجديد يجب أن يشمل أغلب الصحفيين العراقيين، ونعني بهذا إتحاد الصحفيين الأكرواد، إتحاد الصحفيين والكتاب بالمنفى، والصحفيين العاملين الذي ينتمون إلى إتحاد الصحفيين العراقيين.

وحسب الإحصائيات التي ذكرت في الإجتماع الذي عقدناه مع الصحفيين المستقلين وأعضاء اللجنة المؤقتة، لبحث قضية تكوين الإتحاد، فإن الصحفيين العاملين يبلغ عددهم ١٤٠٠ صحافي وليس ٦٠٠٠ كما سمعنا قبل زيارتنا. (وهذا العدد يشمل أولئك الذين صاروا أعضاء منذ تأسيس الإتحاد، أي دفعوا اشتراكهم وسجلوا اسماءهم كصحفيين عاملين حتى يناير (كانون الثاني)). وبالطبع فإن هذا السجل يجب مراجعته وتنقيحه حسب المبادئ التي يتفق عليها الصحفيون العراقيون أنفسهم. وإذا كان من بين الصحفيين العراقيين من تواطأ مع نظام صدام بصورة سببت اضرارا مهنية أو شخصية لبعض زملائهم، فإن هؤلاء يجب أن يقدموا إلى العدالة. ولكن يجب ألا يفقدوا عضويتهم ما لم تثبت لجنة محاسبة منتخبة من قبل الصحفيين العراقيين أنفسهم أنهم مذنبون. وفي نفس الوقت يجب الا يسمح لهم بخوض انتخابات مجلس الإتحاد إلا بعد أن تثبت براءتهم.

ألغى القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦٩، الذي اصدره مجلس قيادة الثورة للإتحاد القديم، وكان منذ البداية مفتقرا تماما إلى الشرعية. وعلى الصحفيين العراقيين أن يتفقوا على دستور جديد، وعلى سجل جديد للصحفيين وأن يكونوا لجنة إنتقالية تشرف على إنتخابات المجلس الجديد. ويمكن للصحفيين العراقيين أن يقرروا كذلك إنشاء عدد من المؤسسات أو الإتحادات، وليس فقط اتحادا واحدا للصحفيين. والمهم أن تقوم هذه المؤسسات كلها على اساس الديمقراطية، وحرية الإختيار، وعلى الحق في تكوين مؤسسات مهنية مستقلة.

٨- أمن وسلامة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية :

سلامة وأمن الصحفيين تعد من الحقوق الأساسية. ولا ينبغي لصحافي أن يعمل في جو يسوده الخوف. وبسبب من إنعدام القانون فإن الصحفيين يمكن أن يقتلوا أو يجرحوا أو يهددوا، كما يمكن أن تصبح المؤسسات الإعلامية هدفا للعدوان ونهب وسرقة الممتلكات. وقد أبلغنا السيد فلك الدين كاكائي، رئيس تحرير صحيفة التآخي، أثناء زيارة الوفد، أن مقرهم تعرض للهجوم ثلاث مرات. وفي أثناء أحد هذه الهجمات فقد إثنان من حراسهم حياتهم.

وفي حادثة أخرى أبلغنا السيد قيس العزاوي، رئيس تحرير صحيفة الجريدة، أن كميات كبيرة من أحد أعداد الصحيفة ضاعت (سُرقت إذا شئنا الدقة) أثناء التوزيع. وقام موزع آخر غير معتمد رسميا ولا علاقة له بالصحيفة، ببيع الأعداد المفقودة في الشوارع.

وسمعا بعد مغادرة وفدا للعراق، أن صحيفة منظمة الوفاق الوطني "بغداد" هاجمتها عناصر مجهولة الهوية. ومن الواضح أن حظر التجول الذي يبدأ الساعة ٢٣ ويستمر حتى الساعة الرابعة من صباح اليوم التالي، له آثار سلبية على الصحف، فهي مضطرة كلها أن تنهى عملها الصباحي في وقت مبكر حتى تفادى حرق الحظر، كما أن مستويات السلامة متدنية جدا أثناء ساعات الحظر.

إن أمن سلامة الصحفيين والشركات الإعلامية، جزء لا يتجزأ من أمن وسلامة المواطن العراقي. وهذا مرتبط بالطبع بالقضية الرئيسة الخاصة بالقانون والنظام. ولعل المهمة الكبرى التي تواجه سلطة التحالف المؤقتة هي استعادة القانون والنظام، وإعادة الأمن والطمأنينة إلى شوارع بغداد. وليس غنة شك أن الفشل في الإضطلاع بهذه المسؤولية سيغني الفشل الكامل في مهمة إعادة بناء عراق ما بعد صدام حسين.

٩- مشاكل الطباعة والتوزيع :

تعتمد الصحف والمجلات التي تصدر حاليا في العراق على كميات الورق والأحبار التي بقيت في مخازن الصحف ودور النشر المرتبطة بالنظام السابق. وقد وصلت المكينات إلى درجة كبيرة من البلى بعد سنوات المقاطعة وبفعل الإهمال. ويتتاب الناشرون وأصحاب المطابع قلق شديد لفياض آلية محددة تسمح لهم بالحصول على الكميات المطلوبة من الورق والأحبار والمكينات والسوفير وتأمين الإحتياطي الضروري لانقطاع الصدور والعمل. ومع أنه يمكن الحصول على كميات جديدة من هذه المواد من سوريا أو تركيا، إلا أن انعدام الموارد والتحويل المصري والنظم التجارية الصحيحة، يمكن أن يؤدي إلى نشوء سوق سوداء في ورق الطباعة وغيره من المواد.

هناك حوالي ١٨٠ مطبعة بالعراق، ٢٠ منها ببغداد. ويسيطر على أصحاب كل هذه المطابع قلق عميق حول ما يمكن أن يحل بهم في مستقبل مجهولونه ولا يسيطرون عليه. وهم يعتقدون حاليا لقاءات فيما بينهم لإنشاء رابطة تدافع عن مصالحهم.

نتيجة لتدهور نظام التوزيع القديم، صارت الصحف تعتمد على نظام جديد، إذ يعقد يوميا في تمام الساعة الرابعة صباحا، مزاد للبيع بالجملة في شارع السعدون الشهير في قلب بغداد. ويقوم وكلاء كبار الموزعين بإحضار الصحف والمطبوعات من المطابع إلى هذا الموقع حيث يبيح موزعون صغار من كل أنحاء البلاد. ولا تحمل أغلب الصحف أسعارا على صفحاتها الأولى، ولذلك تكون أسعار المزاد خاضعة للمنافسة. وجرت العادة على أن يحصل الموزعون المتوسطون والصغار على عمولة، ويمكن شراء الصحيفة التي تباع في الشارع ب ٢٥٠ ديناراً عراقياً، بمبلغ ١٥٠ ديناراً في المزاد. ولكن أسعار الصحيفة الواحدة تختلف من عارض إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، بناء على قوة أو ضعف الطلب.

غياب القانون والنظام، وانعدام القواعد والنظم، واختفاء المنافسة العادلة، كلها عوامل تؤثر على توزيع الصحف. وهناك دار توزيع واحدة في بغداد تسيطر على السوق سيطرة كاملة. وهذه الدار يمكن أن تقبل أو ترفض توزيع مطبوعة معينة. وقد تسلمنا تقريراً من إحدى المطبوعات في بغداد، تقول أن الموزعين رفضوا توزيعها لأنهم يختلفون مع

محتواها وخطها السياسي. وليست هناك أية عهود ملزمة بالنسبة للموزعين أو الناشرين. وقد سمعنا أنه في كثير من الحالات يرفض الوكلاء دفع مستحقات الناشرين.

١٠- الخوف من قمع السلطة العسكرية :

في الحادي عشر من يوليو (حزيران) أصدر السفير بول برير أمرا إداريا ينظم الصحافة العراقية. وقد ركز في مرسومه ذاك على الحاجة لصحافة حرة مستقلة، ولكنه ذكر أن حرية الصحافة يجب أن ترتبط بالمسؤولية، وتسير معها خطوة بخطوة. وشمل ذلك الأمر إجراءات جديدة للسيطرة على وسائل الإعلام العراقية وحلر من أنواع الخطاب التي تبث الكراهية والتحريض على اللجوء إلى العنف وإزعاج الأمن العام. ونص الأمر على أن من يخرق أية مادة من مواده ستفرض عليه غرامة ربما تصل إلى ١٠٠٠ دولار، كما يمكن أن يتعرض الصحافي أو المراسل للمسجن مدة أقصاها سنة واحدة. وتتمتع السلطة العسكرية فوق ذلك بسلطات مطلقة لمصادرة أية مطبوعة أو مؤسسة إعلامية تعتبر خطرا على النظام العام.

وجه الأمر كل المواطنين وزوار العراق، بتفادي طباعة أو توزيع أية مطبوعات أو منشورات أو إصدار أية تصريحات تحوي ما يلي:

أ- التحريض على استخدام العنف ضد أية مجموعة عرقية أو دينية أو ضد النساء.

ب- التحريض على العصيان المدني أو الفوضى.

ج- التحريض على استخدام العنف ضد قوات التحالف.

د- الحض على تغيير الحدود العراقية بالقوة.

هـ- الدعوة لعودة حزب البعث إلى السلطة أو الحديث باسم حزب البعث.

وينص الأمر الإداري على أن كل شخص أو مجموعة أشخاص تقدم على خرق أى بند من بنود هذا الأمر، يمكن أن يتعرض للتوقيف من قبل قوات التحالف والإحتجاز على أساس المادة الرابعة من إتفاقيات جنيف المتعلقة بالأمن.

١١- إتاحة مصادر المعلومات :

إنفتاح مصادر المعلومات من المقومات الأساسية لحرية التعبير. ففرص الإطلاع على الوثائق الحكومية والإحصائيات والأرقام والمواد الإرشيفية ضيقة جدا في العراق حاليا. ويحتاج الصحفيون العراقيون إلى معرفة حقوقهم في هذا المجال، كما أن على السلطة المؤقتة للتحالف أن تبذل كل الجهود الممكنة لمساعدتهم على تفهم هذه القضايا المتعلقة بحرية التعبير. فاعلم المعلومات لا يمكن الحصول عليها حاليا إلا وفق أسس مركزية صارمة. (فمركز الشرطة لا يمكن أن يزود الصحفيين بأية معلومات عن الحوادث والجرائم وحالة الأمن في منطقة). وقد حكى لنا بعض الصحفيين أنهم عندما ذهبوا إلى أحد مراكز الشرطة وطلبوا بعض المعلومات من بعض الضباط قال لهم هؤلاء أن الجهة الوحيدة التي يمكن أن توفر هذه المعلومات هي القصر الجمهوري!

وكما ذكرنا سابقاً، فإن ضعف تدفق المعلومات لا يمكن أن تكون نتيجته سوى سوق مزدهر من الإشاعات والحكايات الكاذبة، وهو أمر يؤدي في النهاية إلى زعزعة الأمن العام.

١٢- إنعدام الخدمات الإعلامية العالمية .

أغلب وسائل الإعلام العراقية لا تحصل على خدمات إخبارية عالمية. ولا تتوفر خدمات وكالات الأخبار مثل رويترز وفرانس بريس وأسوشيتد بريس إلا للشبكة العراقية للإعلام، وعدد قليل جداً من الصحف. ومن الصعب جداً تأسيس خدمة أو وكالة أخبار في بغداد أو حتى تلقي هذه الأخبار من جزء آخر من البلاد. وتواجه الصحف الكردية، المؤسسة تأسيساً جيداً في واقع الأمر، صعوبات كبيرة في التواصل مع مكاتبها في إربيل أو السليمانية لتلقي أخبار من تلك المدن والنواحي. وهذا ما يجعل الصحف تعتمد بصورة أساسية على القنوات التلفزيونية العربية، وعلى الصحف الأخرى المتصلة بالخدمات الإخبارية (مثل صحيفة الزمان اللندنية، أو القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية).

١٣- إنعدام وسائل الإتصال :

النتيجة المنطقية لضعف وسائل الإتصال هي تأخير تلقي الأخبار من المراسلين المحليين وأولئك الذين يعملون بالخارج. وفرص الإتصال المتاحة من خلال هاتف الفريا المتصل بالأقمار الصناعية ضعيفة جداً لفقر الخدمة التي يقدمها هذا الهاتف، وهو عاجز تماماً عن تلبية إحتياجات الصحفيين والشركات الإعلامية. ولا توجد خدمات إنترنت إلا لدى الشبكة الإعلامية العراقية، وفي كردستان وفي بعض مكاتب وسائل الإعلام الأجنبية ببغداد.

١٤- الحاجة الماسة إلى صناعة إعلان جيدة :

لاحظنا على وجه العموم أن الصحف العراقية بعد صدام حسين لا تحمل على صفحاتها أية إعلانات مطلقاً. الإستثناء الوحيد كان هو مجلة " الإقتصادي " الأسبوعية التي تصدر عن دار نشر المثق. ومن أجل أن تتمكن من البقاء والصمود بدون دعم حكومي، تحتاج وسائل الإعلام العراقية إلى صناعة دعائية متطورة، متنوعة وجيدة التنظيم. وتستطيع مثل هذه الصناعة أن توفر دعماً كبيراً لوسائل الإعلام العراقية المستقلة، مما يجعل وسائل الإعلام هذه قادرة على الإستفادة من الإزدهار الإقتصادي المتوقع في العراق بمجرد تأسيس دولة القانون والنظام.

١٥- إنعدام الأرشفة والخدمات المكتبية :

ليس لدى الصحفيين العراقيين مكاتب حديثة ومراجع إعلامية أو أرشيف أو توثيق جيد. وهم يحتاجون إلى عون عاجل في هذه المجالات جميعاً.

كل هذه القضايا التي عدناها، وغيرها مما لم يرد هنا، تحتاج إلى حلول ومعالجات. والكرة في الحقيقة في ميدان الصحافيين العراقيين، الذين ينبغي ألا يترددوا مطلقاً في أخذ الأمور بأيديهم. ولكن المشكلة هي أن الخوف ما يزال يسيطر عليهم. فعقود العناء الطويلة سلبتهم الثقة بأنفسهم وجردتهم من مقدراتهم على أخذ المبادرة بأنفسهم. ولكن الخبر السعيد هو أن الحرية أصبحت في متناول أيديهم وما عليهم إلا السعي للحصول عليها. وعليهم ألا يضيعوا لحظة واحدة في الاستفادة القصوى من الوضع الجديد. وهم يحتاجون في ذلك إلى المساعدة، ويستحقون هذه المساعدة. يحتاجون إلى التضامن والدعم. ويحتاجون أولاً وقبل كل شيء أن يشعروا أنهم ليسوا وحدهم، وهم يواجهون بقايا النظام المهزوم ويواجهون تحديات بناء مجتمع ديمقراطي حر.

إقامة إعلام عراقي حر ومستقل :

إن تطوير وسائل إعلام حرة وديمقراطية في العراق، يعتبر من المهام الكبرى على طريق الانتقال المظفر إلى النظام الديمقراطي بعد عقود سادتها نظم عسكرية شمولية. وقد عانى الصحفيون العراقيون كثيرا من الوطأة الثقيلة لهذه النظم، حيث فقد الكثيرون منهم وظائفهم، وأضطر آخرون إلى الهرب من البلاد والعيش في المنفى، واقيد آخرون إلى السجون وعذبوا، وأعدم منهم الكثيرون. إنهم يستحقون الدعم والمؤازرة، ولكن بالأفعال وليس بالأقوال وحدها.

ومع ضرورة الدعم الخارجي إلا أن الصحفيين العراقيين لا ينبغي لهم أن يركنوا إلى السكون والإنظار. وماداموا راغبين في خلق وسائل إعلام حرة ومستقلة، فإن عليهم أن يبدلوا قصارى جهدهم لإحداث تغيير حقيقي في البيئة المحيطة بالصناعة الإعلامية. وعليهم أن يبدلوا قصارى الجهد كذلك لإرساء أساس متين للبيئة التحية لحرية التعبير: الإطار القانوني، المؤسسات المهنية لحرية المستقلة للصحفيين، الروابط والنقابات والإتحادات، إجراءات ولوائح الإنضباط الذاتي، السلطة الإشرافية المستقلة، والرأي العام المدقق قوة وحيوية الذي يستقطب الأمة كلها من أجل التغيير الديمقراطي.

إن المهمة الأكثر إلحاحا تقتضي بذل جهود دؤوبة من أجل تحقيق ثلاثة أهداف:

أولا: إعادة تكوين اتحاد الصحفيين العراقيين.

ثانيا: إشراك الصحفيين العراقيين ودفعهم إلى صياغة إطار قانوني لوسائل إعلام حرة مستقلة.

ثالثا: تأهيل الصحفيين العاملين بتقديم برامج شاملة ومكثفة حول الصحافة الموضوعية وحول مقومات الصحافة الجيدة. وفي هذه الأثناء، نتوقع أن يستجيب الصحفيون العراقيون والعرب والمؤسسات الصحفية العالمية إلى القضايا التي حددها وفلدها.

مؤسسيا، نرى أنه من الضروري إنشاء مجلس إعلامي مستقل، يشرف على أداء الصحفيين والمؤسسات الإعلامية وفق إطار قانوني وميثاق للشرف الصحفي، معترف بهما ومتفق عليهما. وهنا يمكن للسلطة المؤقتة أن تتخلى عن سيطرتها على الشبكة الإعلامية العراقية، وأن تحمل محلها السلطة الإعلامية المستقلة (مؤسسة الخدمات الإعلامية العامة). وللعراقيين وحدهم أن يحددوا كيفية قيام هذه الهيئة.

أما فيما يتعلق بالقضايا مثل البطالة، مستعوبات المعيشة المتدنية، الأمن والسلامة، الوصول إلى مصادر المعلومات، فهي يجب أن تعالج على خير وجه ممكن لضمان حياة أفضل وشروط عمل أحسن للصحفيين. وعلينا أن نشر هنا أيضا إلى أن التدريب يمثل مسألة هامة يجب أن تعالج بجدية كاملة. من المهم كذلك حل المشاكل التي تواجه الشركات الإعلامية، وخاصة في مجالات الإعلان والطباعة والتوزيع. ويدعو الوضع الحالي إلى تجربة أشكال أخرى من الملكية وأنماط مختلفة للإدارة. ويمكن النظر إلى تجربة زملائنا الجزائريين في إنشاء تعاونيات صحفية، ودراساتها بغرض الاستفادة منها في العراق.

ونتيجة لزيارتنا إلى العراق، وفي أعقابها، أستطاعت المنظمة العربية لحرية الصحافة أن تصوغ مقترحات لثلاثة مشروعات تقام هناك. وهي تعتبر استجابة جزئية للقضايا والهموم

التي أثارها الصحفيون العراقيون في كل مراحل الزيارة. ولكنها، إضافة إلى ذلك، تفتح الباب لمزيد من الجهود المتآزرة والمنسقة لمساعدة الصحفيين والعراقيين وصناعة الإعلام العراقية. هذه المشاريع الثلاثة هي التالية:

١- برنامج تشييطى حول الصحافة، حرية التعبير، قوانين وسائل الإعلام، على أن يقام هذا البرنامج على النطاق الوطنى، ويخصص لمساعدة ذوى الخبرة من الصحفيين العاملين حالياً.

٢- إقامة مركز خدمات إعلامية، مزود بأجهزة الإتصال بالإنترنت، والخدمات الإعلامية السلكنية، وأجهزة الكمبيوتر، وأجهزة النسخ والطباعة والتصوير، واللففونات والفاكسات، لمساعدة الصحفيين العراقيين للإتصال ببقية أجزاء وطنهم والوصول إلى مصادر المعلومات على مستوى العالم. ويمكن لهذا المركز أن يصبح شبكة إعلامية بهداده يستلم ويوزع الأخبار فى مختلف الجهات. ويمكن أن يكون نقطة إلتقاء واستجابة للعرض والطلب على المعلومات.

٣- إنشاء مركز تدريب إعلامى، يقدم برامج عالية المستوى حول تكوين المراسل الجيد، التحقيقات الصحافية، صحافة الإنترنت، إدارة التحرير، إنتاج وإدارة الصحيفة. ونأمل أن ينشأ مثل هذا المركز فى المستقبل القريب ليصبح معهداً عراقياً للصحافة فهما بعد.

حرب العمامات وأموال صناديق النذور :

اعتدل محدثي في جلسته، مد عنقه إلى أعلى وقال مزهواً: "نحن السادة، سيرانا الناس يوم القيامة نمرود إلى الجنة فيسألون من هؤلاء فيقال لهم أقم أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم". محدثي ينتمي إلى السادة الأشراف من أحفاد خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله) علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وهؤلاء السادة كثيرون في جنوب العراق وفي إيران. وقد انعقدت فيهم إمامة الشيعة المسلمين واتخذوا من مدينة النجف الأشراف في جنوب العراق عاصمة لحوزتهم العلمية. ومن بين "السادة" أسر عربية عريقة مثل الياسري والصدر كما أن هناك أسراً من أصول فارسية أو غير عربية مثل الخوئي والحكيم. وقد دبت نزاعات كثيرة داخل الحوزة العلمية في النجف الأشراف على أسس تعود إلى صراعات على النفوذ بين العرب والعجم من أئمة الشيعة. وبعد تأسيس دولة إسلامية في العراق على أساس مبدأ "ولاية الفقيه" زاد نفوذ إيران في الحوزة العلمية وانتقل موقع القيادة عملياً من النجف الأشراف إلى قم في إيران.

"الأخماس هي حق السادة. وكان الناس في سابق الزمان يأتون بأخماس أموالهم إلى بيوت السادة ويتوسلون راكمين على أبواب هذه البيوت راجين قبولها. لكن الأمور اختلفت فيما بعد وأصبحت هذه الأموال تذهب أولاً إلى الإمام المقلد (يفتح اللام). وبعد جمعها يقوم الإمام وجوباً بإعادة توزيع الأخماس على أصحابها". قال محدثي الذي ينتمي إلى السادة. وأضاف أن موارد مالية الحوزة تضم أيضاً التبرعات التي تذهب إلى صناديق النذور، وهذه يتم جردها كل أسبوع بعد يوم الجمعة. كما تتضمن الصدقات وأموال الزكاة. ومن المفترض أن تذهب هذه الأموال قبل توزيعها إلى الحوزة التي يقوم "إمامها" بتوزيعها على مصارفها الشرعية لكن هناك الكثير من الضجيج ومن الصياح ومن الإقامات بين أئمة الحوزة أنفسهم حول مدى الالتزام بتوزيع الموارد على المصارف الشرعية. هناك عائلات أثرت لراء فاحشاً بسبب غياب الشفافية والورع إلى طلب النفوذ. ومن الصعب جداً قول حقيقة أن بعض الأئمة استطاع تكوين ثروة تقدر بمليارات الدولارات وأصبح أقوى من الحكومة بما يملك من مال.

سألت محدثي عن الإقتال الكبير في النجف وكربلاء بين اتباع الفرق والعمامات المختلفة، فأجاب بأن: إنها حرب العمامات والصراع على أموال صناديق النذور. أضاف سائلاً: أعلم كم هي قيمة حصيلة صندوق النذور في مسجد واحد فقط في إسبوع؟ قلت لا أعلم. قال: في مسجد موسى الكاظم وحده بلغت قيمة حصيلة صندوق النذور في إسبوع ٨٠ مليون دولار! النذور تأتي من كل أنحاء العالم، أموال وذهب. إنهم يتقاتلون من أجل هذه الأموال، فهذه مرحلة لاسلطة فيها ولا سلطان. ومن ثم فإن الطامعين في المال والسلطان يجدون الفرصة مهيأة يساعدهم على ذلك أن هناك الكثير الكثير من الأخطاء. المال هو واحد فقط من من عناصر القوة في الصراع بين الأطراف المتنازعة على زعامة المرجعية الدينية في النجف. هذه العناصر هي المال والعصية والسلاح.

في داخل المرجعية الدينية للشيعة في العراق يدور الصراع ليس بين الأحزاب السياسية والتنظيمات الدينية ولكن بين عدد محدود من الأسر التي يحمل أفراد كل منها لقب "السيد". فهناك أسرة الخوئي، وقد أطاح الإقتال الداخلي فيما بين المتنافسين على الرمز

المعروف لما "السيد" عبد المجيد الخوئي الذي كان يدير في لندن "مؤسسة الخوئي الخيرية" التي يقدر البعض ثروتها بنحو ٤ مليارات دولار. وقد ذبح الخوئي لدى عودته إلى النجف ومثل قاتلوه بجيشه قبل أن يتم إنقاذ اللجنة من بين أيديهم. وهناك أسرة الحكيم التي راح زعيمها وزعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق "السيد" محمد باقر الحكيم ضحية انفجار سيارة مفخخة بعد أدته صلاة الجمعة وراح معه في الانفجار عشرات القتلى والجرحى. وهناك عائلة الصدر العربية التي يتصدر زعامتها حاليا "السيد" مقتدى الصدر نجل الإمام الراحل محمد صادق الصدر. ويقود مقتدى الصدر حاليا ما يسمى بـ "جيش المهدي" ويدعو إلى تشكيل حكومة بديلة لسلطة الائتلاف ومجلس الحكم والحكومة العراقية المؤقتة. كما قاد مصادمات أدت إلى احتلال أنصاره لمقر المجلس البلدي لمدينة "الصدر" (الثورة سابقا) وطردوا منه أعضاء المجلس الذين جازوا بموافقة سلطة الاحتلال. وإلى جانب هذه الأسر الثلاث التي يطمح كل منها إلى قيادة الحوزة توجد أسرة المدرسي والتي ينتمي إليها "السيد" محمد تقى المدرسي زعيم منظمة العمل الإسلامي كما توجد القيادة الحالية للحوزة والتي تتمتع بدعم الجناح المعتدل دينيا في أوساط الشيعة بما في ذلك المعتدلين في أجهزة الحكم في إيران. ويقود الحوزة "السيد" علي السيستاني (وهو يضيف إليه الحسيني) وينطق العراقيون باسمه على أنه "السيستاني" وهو من أصل غير عربي وينطق العربية بصعوبة.

وتعتمد القيادات الدينية الشيعية على المال وعلى العصية في كسب النفوذ والإحفاظ به. ولهذا السبب فإن السيطرة على الحوزة هو مسألة حاسمة لكسب معركة النفوذ المالي. أما في جانب العصية فإن الأسر العربية هي أقوى في مقابل الأسر غير العربية حيث يصب نفوذ القبائل في مصلحة الأسر العربية لأسباب دينية وتاريخية وقومية. غير أن قدرة الحوزة على كسب ولاء القبائل والأفراد هي قدرة لا يستهان بها خصوصا في حال القبائل الفقيرة. فالشيعة الفقراء هم الأكثر تأثرا برجال الدين وطاعة لهم، وذلك ليس لأنهم الأكثر تدينا ولكن لأنهم الأكثر احتياجا إلى المساعدة المادية من رجال الدين الذين يتحكمون في موارد مالية ضخمة ومتجددة. ولهذا السبب فإن سيطرة أسر غير عربية على الحوزة تعتبر ضرورية لاستمرار نفوذها الديني لأن هذه السيطرة تحد من قوة عصية الأسر العربية وتضمن نوعا من التوازن معها حيث يحد نفوذ المال من نفوذ العصية العديدة.

وإلى جانب المال والعصية ظهر أخيرا عنصر السلاح كواحد من عناصر الصراع على النفوذ داخل الحوزة العلمية في النجف الأشرف. وكان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق قد أنشأ بمساعدة الحرس الثوري الإيراني "فيلق بدر" في معسكرات داخل إيران. وجرى استخدام هذا الفيلق خلال النفاضة شهر مارس (آذار) عام ١٩٩١ التي أعقبت هزيمة الجيش العراقي والسحابه من الكويت في حرب الخليج الأولى. ولكن تم سحب قوات الفيلق مرة أخرى إلى داخل إيران بعد نجاح صدام حسين في القضاء على الإنتفاضة بمساعدة غير مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية حيث سمحت له قيادتها العسكرية في الخليج بإعادة تجميع آلياته ودباباته المنسحبة من الكويت لسحق الإنتفاضة في الشمال والجنوب والسماح لطائرات الهليكوبتر بضرب الإنتفاضة من الجو. وقبل أن تبدأ العمليات العسكرية الأمريكية ضد صدام حسين في مارس ٢٠٠٣ فإن مجموعات من مقاتلي فيلق بدر تمكنت من دخول العراق عن طريق الحدود في مناطق الجنوب. وعلى الرغم من تحذيرات الولايات المتحدة فإن قوات فيلق بدر دخلت إلى العراق عن طريق الجنوب وعن

طريق الشمال أيضا خلال فترة الحرب وما بعد سقوط صدام حسين. وتقدر قوات فيلق بدر بنحو ٢٠ ألف مقاتل رغم أن بعض المراقبين يعتقدون أن هذا العدد يرتفع إلى نحو ١٠٠ ألف مقاتل وهو رقم قد يكون كبيرا ومبالغ فيه.

وتعمل قوات فيلق بدر تحت قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق غير أن أصحاب النفوذ الفعلي هم قيادات الحرس الثوري الإيراني فهو الجهة التي قامت بعمليات التجنيد والتدريب والتسلح لقوات فيلق بدر من البداية. وتقوم هذه القوات بحماية مقرات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وقياداته في كل أنحاء العراق. وقد ساعدت الفوضى التي رافقت سقوط نظام صدام حسين على تمكين قوات فيلق بدر من زيادة تسلحها وتوسيع نطاق أركان وجودها وتشكيل ميليشيات تابعة لها حيث كانت الأسلحة العراقية متاحة في شوارع المدن العراقية بلا صاحب ولا حارس. وتمثل قوات فيلق بدر ذراعا عسكريا للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والتنظيمات الدينية التي تتطوى تحت لوائه وتعمل من أجل تكريس الغايات السياسية لهذا التنظيم إضافة إلى المساهمة في حماية القيادة الرسمية للحوزة العلمية الشيعية في العراق.

وإلى مواجهة قوات فيلق بدر والميليشيات التابعة له دعا الزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر إلى تشكيل ما يسمى بـ "جيش المهدي" بهدف تحرير العراق من الأمريكين على حد قوله وليس للتعاون معهم كما تفعل قوات فيلق بدر كما يتهمها أنصار مقتدى الصدر. وقد رفضت ميليشيات الصدر تسليم أسلحتها واعتبر الصدر أنه ليس معنيا بالأوامر التي أصدرتها قيادة قوات الإحتلال بهذا الخصوص، بل عمد إلى تصعيد الهجوم ضدها وأمر أتباعه بالمهجوم على نقطة الشرطة في مدينة الصدر (الثورة سابقا) والإستيلاء على ما فيها من أسلحة. ويزعم الصدر أنه سيشكل حكومة بديلة للحكومة العراقية المؤقتة والزحف بقوات جيش المهدي إلى مقر الوزارات للسيطرة عليها وطرد من فيها من الذين عينتهم الإدارة الأمريكية المدنية للعراق. وتحاول ميليشيات مقتدى الصدر أن تفرض نظاما صارما في المناطق التي تسيطر عليها والتي تتمثل أساسا في مدينة الصدر. وتتمثل مظاهر هذا النظام الصارم في فرض الحجاب ومنع بيع الخمر أو تناؤها وإغلاق دور السينما ومحال بيع أشرطة الفيديو وهي مظاهر تقترب من تلك التي كانت حركة طالبان قد فرضتها في أفغانستان في التسعينات.

وتقوم قوات ما يسمى بجيش المهدي وميليشيات مقتدى الصدر بفرض الأتاوات المالية على التجار وأحال التجارية من أجل تمويل احتياجات أعضائها. كما حصل الصدر طبقا لعدد من المصادر العراقية على دعم مالي سخى من الإمارات العربية المتحدة ومن إيران وعلى دعم معنوي وسياسي من سورية وهو ما عزز قوته المالية والسياسية في مواجهة خصومه من القيادات الشيعية الدينية.

غير أن الممارسات الفظة لرجال الصدر أدت إلى نشر حالة من الذعر بين العراقيين الشيعة والعراقيين بشكل عام. ففشل الصدر في إعلان الحكومة التي كان قد قال أنه سيؤلفها لتكون بديلا لحكومة الإحتلال. وجاء هذا الفشل على الرغم من أن الصدر والميليشيات التابعة له إستخدموا أساليب التهديد ضد الأشخاص الذين رفضوا الإنصياع لأوامر الصدر بالإنتضمام إلى هذه الحكومة! فقد كانت خطة الصدر تقضي بإصدار أوامر إلى شخص ما لإعلان ترشيح نفسه لتولى وزارة معينة، ثم تقوم قوات جيش المهدي بالزحف

إلى مقر تلك الوزارة واحتلاله وتنصيب الوزير المرشح في مكانه. لكن معظم هؤلاء الذين أبلغهم الصدر وأنصاره بترشيح أنفسهم رفضوا ذلك. وبسبب التهديدات التي تعرضوا لها فإن عددا منهم اضطر للإختفاء عن الإنظار أو السفر إلى الخارج.

ويعتقد قسم من القيادات الدينية وغير الدينية الشيعية أن مقتدى الصدر مدفوع عمدا بقصد تخريب الإستراتيجية الجديدة للشيعية في العراق التي تقضى بالتعاون مع الولايات المتحدة إلى حين إقرار المكاسب السياسية الإستراتيجية للشيعية وأنها أن تضمن الولايات المتحدة لهم حكم العراق من خلال الإقرار بأنهم الأغلبية السكانية في العراق. ويعتقد هؤلاء أن الصدر يكرر الخطأ الذي ارتكبه المقاتلون الشيعة ضد الإنجليز في ثورة ١٩٢٠ والتي انتهت إلى خسارة سياسية للشيعية وتسليم العرب السنة للسلطات الرئيسية. ويرى بعض قيادات الشيعة (خصوصا القيادات الدينية) أنه من الضروري عدم تكرار هذا الخطأ الذي دفع الشيعة ثمنه فادحا خلال القرن الماضي.

ويعزز من وجهة نظر هؤلاء أن تيارات دينية وسياسية سنية تحالف حاليا بشكل غير مباشر مع مقتدى الصدر. فجماعة أنصار السنة المتطرفة تعمل بصورة غير مباشرة على مساعدة الصدر لتحقيق أهدافه. كما أن قسما من الإسلاميين القوميين مثل الشيخ أحمد الكبيسي متهم بالقيام بدور كبير في مساعدة مقتدى الصدر بالمال والسلاح والدعاية. ويقال أيضا أن عددا من القيادات البعثية السابقة تساعد على بناء علاقات وإقامة جسور للتفاهم بين الصدر وسورية. وقد أثمرت هذه المساعدات التي يتلقاها الصدر من أطراف سنية على حصوله على دعم سياسي سوري ومن ثم على تغيير خريطة التحالفات السياسية بين القوى المعارضة للوجود الأمريكي في داخل العراق، بحيث أصبح الشيعة ليس فقط في قلب الخريطة وإنما في قيادة القوى الداخلة فيها، وهذا هو التحدي الكبير الذي يواجهه القيادة الدينية الرسمية للشيعية والتي ظهر عجزها واضحا تجاه ضبط حركة مقتدى الصدر.

ويتعدى بقوة في بغداد أن الإمام كاظم الخاتري، وهو أحد كبار الأئمة الشيعة المقلدين (بفتح الألف) الذي يقيم في سورية هو المعلم والأب الروحي للزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر، وأن الخاتري يدير عمليا من دمشق حرب العمامات في العراق! ويعرف القريبون من الصدر أنه ليس مؤهلا للإمامة وأن قدرته العلمية على التنظير وإصدار الفتاوى محدودة ولهذا فإنه يستمد عونا علميا كبيرا من الشيخ الخاتري. ومع ذلك فإنه من الضروري عدم التقليل من أهمية مرجعية بيت الصدر الدينية. ومن المعروف أن السيد محمد باقر الصدر هو المفكر الشيعي الذي أرسى قواعد ما يسمى بـ "الحوزة المجاهدة" ضد ما يسمى بـ "الحوزة النائمة" وهما المصطلحان اللذان يستخدمهما الصدر في الهجوم على السيد علي السيستاني إمام الحوزة العلمية في النجف. وكان السيد محمد باقر الصدر قريبا جدا في فكره مع زعيم الإخوان المسلمين في مصر علي عهده السيد قطب، فحاول من خلال كتاباته تحويل الحوزة إلى حركة سياسية مثلما فعل الإخوان في حركتهم.

وهناك شعور عام بالقلق في أوساط العراقيين (خصوصا في أوساط الطبقة الوسطى المطحونة والمتعلمين) من أن يؤدي اندفاع مقتدى الصدر على أساس حسابات سياسية غير عراقية (إيرانية وسورية) إلى حدوث حالة اقتتال بين العراقيين أنفسهم تؤدي إلى إطالة أمد الاحتلال الأجنبي وزيادة معاناة الشعب العراقي وتحويل العراق إلى ساحة للثأر من الولايات المتحدة بصرف النظر عن مصلحة العراقيين في ضرورة العمل على إعادة

الإستقرار وبناء مجتمع جديد يقوم على احترام التعددية وحرية الرأى والمنافسة السياسية وحرية الإعتقاد. إن الممارسات التى قام بها أنصار الصدر فى بغداد وفى النجف و كربلاء والكوفة وغيرها من المدن العراقية تبعث كلها على القلق من احتمال فرض ديكتاتورية جديدة فى العراق باسم الدين ترفع علم المهدي الأخضر وتأتقر بأوامر آيات الله الذين ينحسر نفوذهم تدريجيا فى إيران بعد أكثر من عقدين من عقدين من الفشل المتكرر فى إقامة مجتمع جديد هناك. ومن المؤسف أن عدم الإستقرار بسبب حالة الإقتتال تلك من شأنه أن يؤدى إلى استمرار غياب الدولة وزيادة اعتماد الفقراء والمهمومين على الشعارات الفوغالية والمساعدات المالية التى يتلقونها من أمثال جماعات مقتدى الصدر وأنصار السنة وفدائى صدام وبقياء أجهزة مخبرات النظام المخبور التى تحاول الآن إعادة تجميع صفوفها فى العراق.

(بغداد ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣)

حديث الكتل الخرسانية ولافئات العزاء السوداء :

بغداد لا تزال حارة مليئة بالغبار رغم أننا في فصل الخريف. ثمار البلح تتساقط من النخيل على الأرض في شوارع المنصور فيلعب الأطفال إلى هناك لجمعها وأكلها. الناس لا تزال تترنح في شوارع عاصمة الرشيد من الإرهاق والأسى. رأيت كثيرين يحدثون أنفسهم بصوت عال على المقاهي أو على أرصفة الشوارع. واحد من هؤلاء ألقي بجنينه مشتمرا وقالطا على كنية كبيرة في إحدى مقاهي شارع السعدون في وسط بغداد. ألقي جاليا بلقافة صغيرة من الأكياس البلاستيك، فتحها وهو يتمتم. أخرج من أحد الأكياس ربطة صغيرة من أقلام الحبر الجاف، خمسة أقلام مربوطة معا بشريط ربيع من المطاط. من واحدة أخرى أخرج الرجل ربطة من البطاريات الجافة الصغيرة، ثلاث بطاريات مربوطة سويا بشريط مطاطي أيضا. ثم حزمة ثالثة من ولاعات السجائر الملوثة بالوتاجاز السائل، أربع ولاعات. في كل مرة أخرج الرجل واحدة من هذه الحزم كان يتمتم بصوت عال غير مفهوم.

قالبته كان يجلس شخص آخره يحسسي كوبا من الشراب العراقي التقليدي الساخن "لومي بصرة" وهو عبارة عن ليمون يجفف مع ماء مغلي مع السكر ثم إعداده على طريقة الشاي. نظر كل منهما إلى الآخر. قال حامل لقافات الأكياس البلاستيك: "من الصباح لم أكسب ما يستحق كل هذا العناء، لكن ماذا أفعل. كنت مجننا في "الحراسات" وخرجت منها قبل الحرب. الآن لا يريدون أعادتي. والله والله أنا أعرف الضابط المسؤول عن التعيينات. ذاك العقيد البعثي كان هو قائدي عندما كنت في الحراسات. رفض تعييني، في حين أنه عين من ضمن من عينهم أكثر من مئة اسم على الورق فقط، هو يقبض رواتبهم هذا الكلب رفض تعييني ولدى زوجة وأولاد في المدارس ومصاريف، ماذا أفعل؟ بدأت ببيع لعب أطفال مستعملة في الأسواق، لكنها لم تربحني. الآن أبيع أقلام الحبر الجاف والبطاريات وولاعات السجائر. إنما أحسن من لعب الأطفال لكن مكسبها قليل والمطلوبات كثيرة في البيت".

لم يكن المتحدث في انتظار سماع تعليقات أو ردود من أحد. كان في حقيقة الأمر يشكو همومه بصوت عال، وكان يدرك جيدا أن السامعين كل منهم يحمل قصصا كثيرة في صدره، وأنه ربما كان محظوظا في الحديث إليهم بصوت عال. كانت تفوح منه رائحة العرق الدن من تحت الملابس القذرة والممزقة التي كان يرتديها. إحسسي الرجل كوبا من الشاي بمائة دينار. وسكت تماما عن الكلام. جمع لقافات البضائع التي يحملها في أكياسها البلاستيكية، ووضعها جميعا في كيس أكبر وانصرف بهلوء.

هذا هو حال عشرات الآلاف من العراقيين الذين فقدوا وظائفهم وأصبحوا عاطلين عن العمل. العراقيون يقدرون عدد العاطلين عن العمل بحوالي ١٢ مليون شخص. أما سلطة الاحتلال أو سلطة "الإئتلاف" كما يظهر اسمها في الوثائق الرسمية فإنها تقدر نسبة العاطلين بنحو ٦٠ في المئة من قوة العمل المحلية أى ما يقرب من ٦ ملايين شخص. هذا مع ضرورة إدراك أنه لا توجد حاليا في العراق إحصائيات مضمونة ودقيقة. وهذه البطالة تمثل هوة اجتماعية سحيقة سقط فيها ملايين العراقيين الذين دفعتهم إليها مصادر كثيرة منها:

- سياسات الإهمال الإقتصادي التي كان يمارسها نظام صدام حسين حيث كان أكثر من نصف عائدات النفط يذهب إلى تمويل الجيش والتصنيع العسكري. وأدى إهمال الزراعة والصناعة والخدمات الأساسية إلى تفشي البطالة خصوصا خلال فترة العقوبات الإقتصادية. لقد حاول صدام أن يحمل الولايات المتحدة مسؤولية الكارثة التي وصلت إلى حد المجاعة والموت بسبب نقص الأغذية والأدوية خلال فترة الحصار، ولتحقيق ذلك فإن الطاغية تفنن في إذلال العراقيين بحرفاتهم من الأغذية والأدوية التي صرحت بها الأمم المتحدة. إن متوسط نصيب الفرد في العراق من الدخل اجمالي في منتصف فترة الحصار كان يعادل ما يقرب من ١٠٠٠ دولار سنويا وهو ما كان يعادل تقريبا نصيب الفرد من الناتج اجمالي في مصر في ذات الوقت، غير أن نصيب الفرد في العراق من الغذاء والدواء كان يقل بأكثر من عشر مرات عن مثيله في مصر. كان صدام على الرغم من الحصار مغرما بمحاولة تخليد اسمه في تاريخ العرب كقائد إسلامي منذ بدأ حربه على إيران، فأضاف لفظ الجلالة إلى العلم العراقي بين النجوم الثلاث التي تتوسط العلم، وبدأ خطة واسعة النطاق لبناء سلسلة من المساجد في كل أنحاء العراق كل منها يحمل اسمه في الوقت الذي كان فيه ملايين العراقيين لا يملكون المساكن الملائمة ومضى صدام إلى ما هو أكثر من ذلك بالإعلان عن البدء في بناء أكبر مسجد في العالم على جزء كبير من أرض مطار المثنى في قلب بغداد يحمل اسمه بالطبع، وهو مسجد لم يكتمل بناؤه بسبب الحرب الأخيرة. ومن يرى أطنان الحديد والأسمنت التي تم وضعها فيما تم بناؤه يشعر بالأسى أن يكون هذا البناء وغيره من الأبنية التي قصد منها تخليد اسم طاغية العراق المهائم على وجهه الآن في مضارب القبائل، قد أقيمت على حساب ملايين المحتاجين إلى بيوت وشقق سكنية. إن سياسات الإهمال الإقتصادي والإذلال المتعمد للشعب العراقي قد أفرزت مئات الآلاف من العاطلين عن العمل وربما الملايين منهم.

- عجز القطاع الخاص العراقي عن توليد فرص عمل ملائمة بسبب حرمان القطاع الخاص من القدرة على العمل والاستثمار بحرية في البلاد التي تحولت خلال العقد الأخير السابق لسقوط النظام الصدامي إلى حكرا لعائلة صدام حسين خصوصا ولديه قصى وعدي. لقد سيطرت عائلة صدام حسين والموالين لها على المقارلات الحكومية وعلى تجارة العملات الأجنبية وعلى تجارة السجائر وتجارة الخمور وكذلك على عمليات قروب النفط إلى خارج العراق. كما سيطرت أسرة صدام والقبايل الموالية لها في الداخل والمتعاونون معهم في الخارج على عقود برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء" مما حرم العراقيين من الاستفادة من القناة الشرعية الوحيدة للتجارة مع العالم الخارجي خلال سنوات الحصار. وقد استفاد صدام وزبائنه على حساب القطاع الخاص في كل هذه المجالات مما أدى عمليا إلى حرمان القطاع الخاص العراقي من فرص النمو وإتاحة فرص عمل جديدة للمواطنين. وعلى سبيل المثال فإن سيطرة رجال صدام على تجارة العملات الأجنبية أدت إلى حصوله على موارد ضخمة كان يمكن أن تستخدم في تنمية العراق. ولو افترضنا على سبيل المثال أن كل فرد من أفراد الجاليات العراقية في الخارج يحول إلى أهله دولارا واحدا يوميا فإن الحصيلة تكون أربعة ملايين دولار

يومياً (بافتراض أن الجالية العراقية في الخارج تتكون من أربعة ملايين شخص) حصل عليها صدام حسين ودفع في مقابلها دينارات مطبوعة في العراق (في معظم الأحوال باستخدام ما كينات التصوير الإلكتروني) الأمر الذي أدى إلى انهيار قيمة الدينار العراقي من ثلاثة دولارات للدينار الواحد إلى سنت واحد فقط مقابل كل ٢٠ ديناراً لقد استولى صدام على العملات الصعبة من أصحابها وأغرق السوق بدلاً عنها بأوراق نقدية لا قيمة لها.

- سقوط الأجهزة الحكومية وتسريح أفراد الجيش والشرطة والإعلام بعد الاحتلال أسفر عن سقوط مئات الآلاف من الأسر في هوة البطالة السحيقة، فبجرة قلم واحدة تم حل وزارات الدفاع والتصنيع العسكري والإعلام كما تم حل المنظمات والأجهزة الأمنية التي كانت تابعة للنظام الصدامي الفاشي مثل المخابرات والأمن الخاص. ومن ثم فإن أكثر من مليون عراقي فقدوا وظائفهم في يوم واحد. وقد تسبب ذلك في شيوع حالة من الإضطراب الأمني والمظاهرات التي تطالب بالعمل وصرف رواتب للمحاليين على التقاعد. وقد سارعت سلطة الاحتلال بعد شهرين من الفوضى إلى صرف رواتب للمتقاعدين إلى حين يتم تقرير وضعهم النهائي. وعلى سبيل المثال فإن العاملين السابقين في وزارة الإعلام المخلولة يحصلون الآن على رواتبهم من سلطة الاحتلال بالدولار الأمريكي. الموظف على الدرجة الرابعة الذي كان راتبه تحت حكم صدام حسين يبلغ ٣ آلاف دينار شهرياً (أي ما يعادل دولاراً ونصف الدولار) يحصل الآن (بدلاً من رواتب) اعتباراً من شهر يوليو أو أغسطس بأثر رجعي من تاريخ سقوط نظام الطاغية صدام حسين) على ١٠٠ دولار أمريكي شهرياً أي ما يعادل ٦٦ مثل ما كان يتقاضى من النظام السابق. أما الموظف السابق في وزارة الإعلام على الدرجة الأولى والذي كان يتقاضى ١٥ ألف دينار إضافة إلى حوافز قد تصل إلى ٥ آلاف دينار (الإجمالي لا يتجاوز ١٠ دولارات شهرياً) فإنه يحصل الآن على راتب شهري مقداره ١٨٠ دولاراً أي ما يزيد ١٨ مرة عما كان يحصل عليه من النظام المقبور. وكما هو الحال في الإعلام فإن جنود وضباط الجيش العراقي المنحل يحصلون في الوقت الحاضر على مرتبات تبدأ من ٥٠ دولار شهرياً للجندى وتصل إلى نحو ٢٠٠ دولار أو أكثر بالنسبة للضباط. وقد بدأ كثير من هؤلاء في أعمال خاصة أكثرها شيوعاً في الوقت الحاضر سيارات التاكسي للخدمة داخل بغداد وفي المدن الكبرى.

- تدهور الأوضاع الأمنية منذ انتهاء الحرب ساهم بصورة كبيرة في زيادة البطالة. فالاستقرار الأمني يلعب دوراً مهماً في تشجيع الماطلين عن العمل على الخروج للبحث عن فرص للعمل، كما إنه يساعد أيضاً في إقامة أعمال ومشروعات صغيرة تسهم في تخفيف نسبة البطالة. وأدى التدهور الأمني وانتشار السرقات وأعمال السلب والنهب إلى زيادة حدة البطالة بين النساء بشكل خاص. ويعوق هذا التدهور في الأوضاع الأمنية إمكانيات تطوير الاقتصاد بشكل عام بهدف استيعاب أعداد أكبر من العاملين. ومن الأمثلة على ذلك قطاع النفط الذي يتعرض لعمليات تخريب واسعة النطاق. ونتيجة لذلك فإنه بدلاً من أن تبدأ وزارة النفط العراقية في تنفيذ برنامج لإعادة تأهيل القطاع بالكامل (صناعات المنبع

وصناعات المصب وخطوط الأنابيب) فإنما تعاني من هجمات متكررة على مرافق القطاع أدت عمليا إلى تخفيض الإنتاج النفطي وإلى اتساع عمليات تهريبه. ومن الصعب تصور إمكان زيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية في الإقتصاد العراقي مع استمرار حالة التدهور الأمني.

- وجود أعداد كبيرة من المساجين والأحداث الذين أطلق صدام حسين سراحهم من السجون قبل الحرب أو الذين هربوا من السجون وإصلاحيات الأحداث بعد أن حرب حراسهم وأفراد الإدارة الذين كانوا يقومون على تشغيل السجون وأماكن إعادة تأهيل الأحداث. ويعتبر وجود هؤلاء المساجين السابقين والأطفال المارين من مؤسسات رعاية الأحداث في الشوارع عاملا رئيسيا من عوامل تهديد الأمن العام وسلامة المواطنين العراقيين إلى جانب كونه أحد مظاهر أزمة البطالة وغياب حكم القانون في العراق.

وتعتبر البطالة مصدرا رئيسيا من مصادر تهديد الاستقرار وإعادة بناء العراق على أسس ديمقراطية. ولاشك أن قيام سلطة الإحتلال بدفع مرتبات العاملين السابقين في الوزارات والأجهزة المتحلة قد ساهم إلى حد كبير في تخفيف درجة حرارة الشارع السياسي العراقي ضد قوات الإحتلال وساعد على النظر إلى هذه القوات وإلى سلطة الإحتلال كحقيقة مريرة أسفرت عنها سنوات الإستبداد والدلل التي سيطر فيها صدام حسين والقائدات البعثية الفاشية على مقدرات الشعب العراقي. وهذه النظرة تعني أيضا أن التعامل مع الأمر الواقع لن يكون إلى ما لا نهاية ولكن إلى أن يتمكن الشعب العراقي من إعادة بناء قوته السياسية والإقتصادية الكافية لحفظ استقلاله ووحدة أراضيه. وهذه رؤية سياسية عملية ساعدت على تحقيق قدر من التقدم في العراق خلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٣ على الرغم من التفجيرات الدامية التي راح ضحيتها الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة البرازيلي انخيل للشعب العراقي سيرجيو دى ميلو وزعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية محمد باقر الحكيم ومن بعدها الدكتورة عقيلة الهاشمي عضو مجلس الحكم العراقي.

وعن هذه الرؤية السياسية العملية حدثني أحد قادة مجلس الحكم في العراق قائلا: "إننا لم نأت بالأمريكيين والبريطانيين إلى هنا. لسنا نحن الذين فعلنا ذلك. لم نكن نريدكم. صدام أتى بهم إلى هنا. الدول العربية ودول أخرى كثيرة في العالم حاولت أن تمنع وقوع الحرب، لكنها جميعا فشلت في مواجهة الولايات المتحدة. قوات صدام التي كان يستخدمها لسحق الشعب العراقي فشلت في منع الإحتلال. إذن القادة العرب فشلوا في منع وقوع الحرب، وقوات صدام فشلت في منع حدوث الإحتلال. بعد ذلك نستغرب في أن يطالب بعض الناس لأسباب مختلفة أن يعيش العراقيون حربا دائمة بسبب صدام حسين. حرب مع إيران ثم حرب مع الكويت ثم حرب مع الولايات المتحدة الآن كل من له ثار مع الولايات المتحدة يريد من الشعب العراقي أن يهب لكي يأخذ له بهذا الثارا أين كان هؤلاء عندما كان صدام وزبانيته يذفنون العراقيين أحياء؟ من يثار للشعب العراقي من الجرائم التي ارتكبتها النظام المظبور في حق ملايين الأبرياء؟" وختم محذني شهادته قائلا: "إننا لا نريد عسكرة المجتمع العراقي مرة أخرى. إننا لن نسمح لزبانية صدام الذين يعمدون تجميع

صفوفهم بفرض مشروع إستبدادى جديد على الشعب العراقي. نحن نقاوم سياسيا ونحن نعيد بناء العراق حجرا حجرا".

في شوارع بغداد لم يذهب الخوف بعد. الخوف من صدام وزبائنه لا يزال يعيش على الصدور. الخوف من الانفجارات لم يمنع العراقيين من ارتداد أماكن خطيرة في بغداد مثل شارع السعدون الذى يقع فيه فندق بغداد ويطل على إحدى ساحاته عدد من الفنادق الرئيسية أهمها فلسطين (ميريديان) وعشتار (شيرتون). لكن الصورة في شارع السعدون تبعث على الحزن. أسوار عالية من الكتل الخرسانية تحرس الأماكن الحيوية التى كانت أو يمكن أن تكون هدفا للإعتداء. "هؤلاء الذين يقومون بعمليات التخريب ليسوا عراقيين، إنهم أجانب جاؤوا من خارج العراق (تجنب محذئ سائق التاكسى الذى كنت أستقله عائدا إلى الفندق بعد ثمار طويل وشاق أن يقول إنهم عرب أو إيرانيون وهو اتهام يتردد بصورة قوية في بغداد) إنهم يأتون عبر الحدود لتخريب العراق. ليس من ثقافة العراقيين أن يفجروا أنفسهم، ليس من ثقافتنا أن نقتل مواطنينا. "الذى فعل ذلك كان صدام حسين والذين يفعلونه الآن هم أعداؤه وأنصاره" أكد محذئ.

على الكتل الخرسانية العالية التى تسيج واجهة فندق بغداد المطلة على شارع السعدون علق أصحاب المحلات التجارية والأهالي لافتات عزاء سوداء تحمى ذكرى "الشهداء" الأبرياء الذين أزهقت أرواحهم بواسطة انفجار سيارة مفخخة (اصدر تنظيم القاعدة- كتائب أبو حفص المصرى بيانا يعترف بمسؤولية عن الانفجار) استهدفت الفندق. لافتات العزاء السوداء وكتل الخرسانة العالية كلها تطلق رسالة واحدة: أن الشعب العراقي لا يزال يدفع ثمن هجمة صدام حسين وزبائنه وأعدائه وأن الحرب لم تنته بعد.

(بغداد فى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣)

كم امرأة ترملت... وكم طفل تيتم؟

الأحداث الدموية التي تعصف بالعراق حالياً تعكس حالة من الوحش البربري ضد البشرية. حالة من فقدان الضمير الإنساني والحس الرباني الذي قدس حياة الإنسان وكرمه في كتبه السماوية وفي قيمه التي اصطلح الناس على احترامها في عهود العدل والحق. الذين يقتلون الإبرياء بغير حق هم سفهاء معتدون مصيرهم النار وبئس المصير. والذين يقتلون عليهم هم شركاء في جريمة ضد أبناء وطنهم. صحيح أن هناك الكثير من أشكال الضغط والإبزاز، غير أن دماء الأبرياء الطاهرة حرام على العباد، مهما كانت الأسباب. أي ذنب بحق الله ارتكبه هؤلاء الذين اصطفوا يوماً في طوابير المصارف إنتظاراً لصرف رواتب التقاعد الخاصة بهم، أي ذنب اقترفه هؤلاء حتى يقتلون وترحق أرواحهم؟ أي ذنب بحق الله ارتكبه تلاميذ مدارس يؤدون امتحاناتهم حتى تضرب السيارات المفخخة أوصالهم؟ أي ذنب اقترفه هؤلاء الذين التحقوا بقوات الجيش وبقوات الشرطة من أجل تشكيل نواة لقوة الدفاع الوطني عن العراق وحماية أمنه حتى يفجرون وهم أحياء بواسطة جبناء يتفحصون بأحزمة ناسفة أو بواسطة سيارات مفخخة (تختص فقهاء اللغة في قناة الجزيرة فاسموها مفخخات)؟ أي ذنب اقترفه الجنين في بطن أمه أو الطفل في مدرسته حتى يقتل؟ ترى كم امرأة ترملت، وكم طفل تيتم وكم وفاة فقدت حميتها الذي كانت تحلم بالزواج منه؟

إن الطغاة الجدد الذين يدعون الانتماء إلى الإسلام، دين السماحة واليسر والمغفرة، إنما يسعون إلى مقاليد السلطة والسيطرة. تماماً مثلما حدث في أفغانستان حينما حولوها إلى بحر من الدم عندما سيطروا وأرادوا إجبار الناس على العودة إلى عصور الجاهلية المظلمة. كل منهم اعتبر نفسه حاملاً لكلمة الله سبحانه وتعالى كل منهم تصور أنه ظل الله في الأرض لا يمكن أن يناقشه أحد أو يرد له كلمة! كل حارب وسفك دماء الأئمين الأبرياء من أجل ممارسة القهر وليس من أجل أي شيء آخر. ومن الغريب أن الذين يزهقون أرواح العراقيين يوماً بعد يوم لا يشتركون معاً في الرؤى السياسية، بل هم يتفقون على شيء واحد وهو العداء للشعب العراقي. البعثيون المتحجرون الذين يقودهم تاجر الثلج القلندم عزة الدوري والسلفيون المتشددون الذين يقودهم الزرقاوي. إنهم لا يحبون الشعب العراقي ولا يعملون من أجل مصلحته. إنهم يعملون فقط من أجل هدف واحد وهو الوصول إلى السلطة. فإذا ما دانت لهم فإنهم سيقاتلون كما تقتل الحيوانات في الغاب من أجل السيطرة. وهذا مرة أخرى هو درس طالبان. درس الجائعين إلى الاستبداد إذا تمكنوا. درس الذين يعتقدون بالباطل أنهم أصحاب الكلمة الحق، وأن ما عدا رأيهم هو الباطل.

إن الشعب العراقي الذي يرف دماً كل يوم وقع ضحية مواجهة لم يكن هو صانعها، غير أن أرضه لظروف كثيرة أصبحت هي ساحة الدوال في هذه المواجهة. إنما المواجهة بين قوى الديمقراطية والحرية من ناحية وقوى الاستبداد والديكتاتورية من ناحية أخرى. ومن المؤلم أن الذي يرف في هذه المواجهة هو الشعب العراقي. الذي يرف هو الإبرياء وليس الأطراف المتخاصمة. إن كل من له ثأر يريد الأخذ به من الولايات المتحدة الأمريكية قد جاء إلى العراق ليأخذ بثأره! إن كل من له خلاف مع الولايات المتحدة قد جاء إلى العراق من أجل تصفية حساباته! لقد أصبح العراق بكل معنى الكلمة سخط المواجهة الرئيسي في المعركة ضد الإرهاب العالمي التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. قوى الإرهاب

العالمى تتجمع للثأر من الولايات المتحدة فى العراق. والولايات المتحدة حشدت نخبة من قواتها وخبرائها فى العراق من أجل محاربة الإرهاب العالمى. إنها ليست مواجهة عراقية بين عراقيين يختلفون فى الرؤى والأفكار، فهما مختلف العراقيون فإنهم لا يقتلون أنفسهم ولا يقتلون بعضهم البعض. والقوى التى تدعى مواجهة الولايات المتحدة هى فى الحقيقة تحارب الشعب العراقى ومؤسساته. هذه القوى تحارب المؤسسات التى من شأن بنائها إغناء الإحتلال مثل مؤسسات الشرطة والجيش والقضاء وغيرها. لماذا يصير الإرهابيون على تدمير البنية الأساسية البشرية لجهاز الدولة فى العراق؟ الجواب هو ببساطة لأنهم لا يريدون دولة فى العراق، بل يريدون العراق أرضاً محروقة مدمرة حتى يتسنى لهم الصراخ ليل نهار بأن الأمريكان فعلوا كذا وكذا. إنهم يخشون السلاح فى المساجد منتهكين حرمة أماكن العبادة التى حرم الله سبحانه وتعالى أن تستعمل فى غير أغراض ذكره جل وعلا. ويخشون السلاح فى المستشفيات والمدارس، هكذا كان يفعل صدام

إن قوات الإحتلال يجب أن ترحل، نعم، فليس هناك عراقى غيور على وطنه وكرامته يرضى ببقاء الإحتلال. والحقيقة أن قرارات مجلس الأمن المختلفة بشأن العراق تؤكد على سيادة العراق ووحدة أراضيه وتؤكد أن بقاء قوات الإحتلال مرهون بالإرادة الشعبية التى تعبر عن نفسها فى شكل مؤسسات ديمقراطية تمثل العراقيين أجمع وحكومة دستورية لها صلاحيات التفاوض باسم الوطن والمواطنين. الآن كيف ينتهى الإحتلال؟ من الذى يطلب إغناء مهمة قوات الإحتلال أو من الذى يطلب إعادة انتشار قوات الإحتلال وخروجها من المدن على أن تتركز فى قواعد أو معسكرات خارج المدن العراقية الرئيسية؟ الجواب بالطبع هو أن الطلب يجب أن يأتى من حكومة شرعية تمثل خيارات واضحة فى مجالات الأمن والدفاع. ولكن تكون الحكومة شرعية فإنها يجب أن تقوم على أساس دستورى مقبول من الأغلبية. ولكن تكون الحكومة قادرة فإنها من الضروري أن تكون لها أجهزة منظمة قادرة على توفير الأمن الداخلى وعلى حماية حدود البلاد. وهناك حالياً عملية حقيقية لخلق قاعدة دستورية للحكم من خلال صوغ وإقرار دستور يضمن حقوق المواطنة المتساوية للجميع بصرف النظر عن الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنس. وهناك على وجه اليقين عملية لإعادة بناء الجيش والشرطة، فما الذى يحدث؟ أصبحت العملية السياسية هدفاً للكافرين، ففى رأيهم أن الدستور حرام وأن الانتخابات بدعة وأنهم هم وليس الشعب مصدر السلطات. وكذلك أصبح الجيش والشرطة هدفاً للإرهابيين. أصبح جهاز الدولة بأكمله هدفاً للإرهابيين، فهؤلاء لا يريدون دولة، هؤلاء يريدون فوضى يمحون فيها ويرتعون من أجل التكتل بالعباد والتمثيل بهم. إنهم يطيلون أمد الإحتلال. هم فى الحقيقة يرون أن معركتهم تتحقق فى إطالة أمد الإحتلال وأن انتصارهم مرهون ببقاء القوات الأجنبية وليس برحيلها حتى لو تحقق ذلك على مجامع العراقيين جميعاً.

إن إغناء الإحتلال حق للوطن من أجل إعادة استقلاله. غير أن إغناء الإحتلال يجب أن يتحقق على أساس شروط ومقومات تضمن ألا يغرق العراق فى حرب أهلية لا يعلم إلا الله سبحانه وتعالى مداها. هل هدف العراقيين هو مجرد خروج قوات الإحتلال أم أن هدفهم هو إقامة عراق مستقل وديمقراطى. إن خروج القوات الأجنبية من العراق فى الوقت الحاضر وفى غياب شرعية دستورية تستند إليها حكومة تتفاوض مع قوات الإحتلال على أساس قرارات مجلس الأمن التى تقيد سلطة الإحتلال بالإرادة الشعبية لن يؤدى إلا إلى ظهور ديكتاتورية جديدة أو عموم الفوضى والقتل فى كل مكان على أسوأ مما هو الآن.

كما أن خروج قوات الاحتلال في غياب مؤسسات قوية لإدارة الدولة يعني سيادة قانون الغاب وضياع حقوق الضعفاء. وأمامنا تجربة ناطقة في الصومال، فقد خرجت منها القوات الأجنبية منذ أكثر من عشر سنوات. وقتها احتفل الصوماليون بالإنصار على الولايات المتحدة، بل والإنصار على العالم كله الذي قرر الإنسحاب من الصومال وترك الصوماليين لشأنهم، فماذا حدث؟ الذي حدث أن الصومال وقع في دوامة حرب أهلية وصراعات العصابات المسلحة وانتهى الأمر إلى تكريس التقسيم وإلى انتشار الفوضى وغياب الحكومة الوطنية. وبعد كل ذلك طلب الصومال المساعدة من أجل التخلص من كل هذه الآثار. غير أن رد المجتمع الدولي كان بارداً إلى درجة ما وترك الصوماليين يحاولون برعاية دولية أن يتفقوا على أسس قانونية تعيد للبلاد وحدتها واستقلالها. وبالرغم من كل ذلك فإن الحكومة الصومالية غير قادرة حتى الآن على العودة إلى مقديشو. ولا يزال إقطاعيو الحرب يتحكمون في مصير الغالبية العظمى من الناس الذين لا حول لهم ولا قوة. لقد تحول الشعب الصومالي بأكمله إلى رهينة للمحاربين الذين أصبح القتال هو صناعتهم الوحيدة. أصبح السلاح في الصومال هو وسيلة الحوار الوحيدة فكانت النتيجة أن خرس صوت العقل. إن التجربة دليل قاطع وبرهان ساطع على أن الإستقلال يتطلب توفير البناء الأساسي للديمقراطية وإدارة الدولة على أسس دستورية. لقد انتهت الجاهلية منذ زمن طويل وولت إلى الأبد عصور حرب داحس والغبراء. فلنكن في العراق أهل حكمة، نعتبر ممن سبقونا ومن حولنا ولنعمل معاً من أجل عراق مستقل وديمقراطي، من أجل حكومة دستورية وجيش وطني قادر على حماية الحدود بدون اعتداء وشرطة تعمل من محال مبدأ سيادة القانون. هذا هو عراق المستقبل الذي نريده. عراق الأمن والأمان وليس عراق الفوضى والخراب.

(بغداد في ٢٧ يونيو ٢٠٠٥)

الشيعة ضد الشيعة في العراق :

تشير التطورات السياسية والعسكرية في العراق خلال الفترة من أغسطس الماضي حتى الآن إلى أن القوى الحاكمة في العراق تقوم ليل نهار بإعداد المسرح السياسي لعملية كبرى قد يترك نجاحها أثراً هائلاً على مستقبل العراق خلال العقود القادمة. ففي الجنوب حيث توجد مقاومة شيعية أصيلة خصوصاً بين القبائل العربية لفكرة إقامة ما يسمى بـ "إقليم الجنوب" الذي يضم على أقل تقدير ثمان محافظات عراقية، تعمل الحكومة العراقية جاهدة لتخظيم قوة المقاومة الرئيسية التي يقودها جيش المهدي خصوصاً في محافظات البصرة و كربلاء والنجف والديوانية والعمارة والساوة والناصرية. غير أن الحملة الشرسة التي تقودها القوات الحكومية العراقية بدعم من القوات الأمريكية لا تتوقف على محاولة استئصال جيش المهدي وزعامته وإنما تتوسع إلى محاولة فرض سيطرتها الفعلية على مواقع نفوذ القيادات الدينية والسياسية المعارضة لفكرة إنشاء إقليم الجنوب سواء في محافظات الجنوب نفسها أو في بغداد من أمثال السادة محمود الحسائي في كربلاء وعبد الحميد العنبري في البصرة ومحمد جواد الخالصي في بغداد.

ومن الخطأ النظر إلى الشيعة في العراق على أنهم يمثلون تياراً واحداً على الرغم من أن هذه كانت السمة الغالبة قبل الاحتلال الأمريكي للعراق في إبريل عام ٢٠٠٣. فبسبب الاحتلال أصبحت إيران هي القوة السياسية المهيمنة على حد قول الشيخ فلاح كاشف الغطاء حفيد أحد المراجع العليا التاريخية في النجف. وأدت هذه الحقيقة إلى تفعيل بعض عوامل الانقسام الكامنة داخل المجتمع الشيعي في العراق وإلى تنحية أو تقليل أثر عوامل الوحدة. ولعبت إيران دوراً واعياً ومتعمداً من أجل تفكيك النسيج الاجتماعي الذي تشكل على مر القرون في العراق والذي تأكد خلال الفترة منذ إنشاء العراق الحديث عام ١٩٢٠ وحتى عام ٢٠٠٣. واستخدمت إيران أدوات حادة لتحقيق هذا الهدف منها فليق بدر تحت قيادة عبد العزيز الحكيم سابقاً وقيادة هادي العامري حالياً. فبعد دخول فليق بدر إلى العراق في أوائل مارس ٢٠٠٣ راح ينشر التفرقة الطائفية بين الشيعة وبين السنة وبين الشيعة من غير العرب وبين الشيعة العرب. وبعد سقوط نظام صدام حسين ودخول القوات الأمريكية إلى بغداد تبعها قوات فليق بدر التي بدأت في مباشرة سياسة تهجير العراقيين السنة من الأحياء ذات الأغلبية الشيعية مثل حي الكاظمية.

وعامس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ضغطاً هائلاً على المرجعية العراقية في النجف من أجل ضمان استمرار خطوع هذه المرجعية للمرجعية الدينية في مدينة قم الإيرانية والتي يقودها السيد علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية. وقد لجأ المرجع الأعلى السيد علي السيستاني إلى الصمت خوفاً على مصيره وترك لوكلائه الحديث باسمه وإصدار التصريحات نيابة عنه حتى يحتفظ لنفسه بخطة رجعة إذا تحسنت الأمور. ورغم أن هذا النهج تسبب في الكثير من الإشتباكات اللفظية والتعنيف السياسي من جانب قيادات المجلس لوكلاء السيد السيستاني فإن المرجع العراقي يحاول بين الحين والحين أن يؤكد على وحدة العراقيين وعلى ضرورة النهج السلمي في حل الخلافات فيما بينهم. ومع ذلك فقد تازمت العلاقات في الأشهر الأخيرة بين المرجعية في النجف وبين المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بعد أن أضفى أحد وكلاء السيستاني المشروعية على مقاومة قوات

الإحتلال بالقوة المسلحة. وجاءت هذه الفتوى بمثابة تأييد لقوات جيش المهدي. وضغطت زعامات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إضافة إلى مثل المرشد الأعلى للثورة الإيرانية وإلى سفير إيران في العراق (وهو أحد القيادات العليا للحرس الثوري الإيراني ومسؤول التنسيق السابق مع حزب الله في لبنان) من أجل أن يصدر السيد السيستاني فتوى يؤكد فيها على مشروعية المقاومة السلمية فقط ويدعو إليها بهدف سحب البساط من تحت أقدام قيادات جيش المهدي.

ويمكن من خلال قراءة السياسة الإيرانية في العراق منذ تعيين حسن كاظمي قمي قائما بالأعمال في بغداد عقب سقوطها أن قادة طهران إعتمدوا مبدأين في التعامل مع الواقع السياسي الجديد في العراق. الأول هو اغتنام الفرصة التاريخية التي لاحت بسقوط نظام صدام من أجل إنهاء ما يسمى بـ "مظلومية الشيعة" في العراق وإقامة نظام يضمن لإيران تفوقا سياسيا في العراق وما حوله. وفي سياق هذا المبدأ صدرت الأوامر بالتعاون مع سلطات الإحتلال من أجل إقامة إدارة إنتقالية ووضع دستور دائم يضمن قاعدة إحصائية السياسية على أساس طائفي. أما المبدأ الثاني فهو اغتنام الفرصة التاريخية لوجود القوات الأمريكية على الجانب الآخر من الحدود الإيرانية من أجل إنهاء هذه القوات والحيلولة بينها وبين ضرب إيران ووقف برنامجها النووي. وفي سياق هذا المبدأ عقدت قيادات الحرس الثوري الإيراني عددا من الصفقات المنفصلة مع التيار الصدري بما في ذلك جيش المهدي وتنظيمات القاعدة وبعض المنظمات الصغيرة في محافظات العراق المختلفة لمساعدتها على ضرب القوات الأمريكية وقوات التحالف إضافة إلى الدفع مباشرة بعناصر من الحرس الثوري الإيراني لتنفيذ عمليات داخل العراق.

وقد تضمنت الصفقة الإيرانية مع التيار الصدري مشاركة القيادات السياسية الصدرية في العملية السياسية وفي الحكومة. وفي إطار هذا الإتفاق شاركت رموز التيار الصدري في انتخابات المجالس المحلية للمحافظات التي جرت في عام ٢٠٠٤ ثم في الجمعية الوطنية الإنتقالية وفي لجنة صياغة الدستور ثم في الإنتخابات النيابية التي تمت على أساس الدستور الدائم وبعد ذلك في حكومة الجعفرى ثم حكومة المالكي. غير أن هذا المشاركة تمت على أساس إطلاق أنشطة جيش المهدي ليقوم بعمليات تطهير طائفي ضد السنة وعمليات عسكرية ضد القوات الأمريكية. وكان التيار الصدري وقوات جيش المهدي قد استفادا ماليا إلى درجة كبيرة بعد اتفاق المصالحة الذي تم مع الحكومة ومع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في أعقاب أحداث النجف عام ٢٠٠٤ حيث حصل التيار على أكثر من ٦٥٠ مليون دولار في صورة تعهدات بإعادة إعمار مدينة الصدر وتعويضات في إطار برنامج المال مقابل السلاح.

ومن الملفت للنظر الآن أن التعاون العسكري بين الحكومة وبين القوات الأمريكية في مقاومة جيش المهدي قد وصل إلى مرحلة متقدمة. ويعكس هذا التطور حقيقة أن طهران باتت تميل إلى سياسة التهدة ضد القوات الأمريكية في العراق. وتهدف سياسة التهدة هذه إلى هدفين، الأول هو أن تثبت طهران للإدارتين الحالية والمقبلة في البيت الأبيض أن مفاتيح الإستقرار في العراق توجد في خزان طهران وليس ما عداها. والثاني أن الوقت قد حان للإنتقال بالحال السياسية في الجنوب بعد أن تم فعليا تحقيق القسم الأعظم من عملية التطهير الطائفي إلى التخلص من القوى السياسية والعسكرية الشيعية التي تعارض إقامة إقليم

فيدرالى جديد. وفي هذا السياق فإن العمليات الحالية ضد جيش المهدي هي إشارة ذات شقين،طمأنة للأمريكيين وتعاون معهم من ناحية وتخلص من القوى السياسية المناوئة لمشروع الإقليم الفيدرالى فى الجنوب من الناحية الثانية.

(القاهرة فى سبتمبر ٢٠٠٦)

اجتثاث البعث بين التطهر السياسى والإنقاذ الشخصى :

لعب ما كان يسمى بـ "حزب البعث العربى الاشتراكي" فى العراق دورا محزبا فى حياة العراق والعراقيين لفترة ثلاثة عقود ونصف. ولقدت سياسة الحزب بالبلاد من الإستقلال إلى الإحتلال وأوقعت العراقيين فى شرك الفقر والفاقة بدل الرخاء والعز. فالعراق بمياهه ونفطه وأرضه وشعبه لا تنقصه مقومات الإنقاذ السريع من التخلف إلى التقدم، لكن سياسات النظام البعثى البائد بدلا من أن تقود العراق إلى الأمام على طريق التقدم، فإنما قلقت به إلى هاوية التخلف، باستثناء ما كان النظام البائد يحرص على تحقيقه من تفوق فى ميادين استعراض القوة على حساب القوت. ومن المعروف أن أكثر من ٦٠ فى المائة من دخل العراق كان يذهب لتمويل الصناعات الحربية فى عهد صدام وأن خمسة فى المائة من إيرادات النفط والموارد الخارجية كانت تذهب إلى خزائن صدام الشخصية وأن الحزب المستبد كان يتحكم فى الجزء المتبقى من الموارد بما يخدم أهداف هذا الحزب فى ممارسة الإستبداد والفساد واستمرار الديكتاتورية.

وكانت فلسفة الحزب البائد تقوم على أساس احتكار السلطة وفرض الوصاية على الشعب عن طريق القهر ومصادرة حقوق المواطنين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدعوى التصدى للنضال ضد الإمبريالية الأمريكية وضد إسرائيل. وتضمنت هذه السياسة ممارسة القهر السياسى للأفراد والجماعات بما فى ذلك القوميات غير العربية فى إطارات شعارات القومية العربية الشوفينية التى يستخدمها الحكام العرب مبررا لقهر شعوبهم وليس فقط لقهر القوميات الأخرى. وفى هذا السياق تعرض الأكراد والتركمان والأشوريون للظلم مثلهم فى ذلك مثل كل من رفع صوته متحديا إستبداد البعث العربى الاشتراكي وقهره للجماهير. وفى إطار هذه السياسة الشوفينية القومية العربية ضيقة الأفق حرمت مناطق كثيرة من العراق من نصيبها العادل فى الثروة كما تم حرمان المواطنين بشكل عام من الحصول على مكانة متساوية فى الحقوق والواجبات. وازدهر النفاق السياسى بسبب المكاسب والمزايا التى كانت تنهمر من هنا ومن هناك على مرتزقة السلطة خصوصا فى عهد الخائن صدام حسين الذى يقبع الآن فى سجون أسياده الذين كان يخدم مخططاتهم بالأمس على حساب الدم العراقى البار.

وعلى مستوى الأفراد يروى العراقيون الآن آلاف بل وربما ملايين القصص الشخصية عن حوادث القتل والتعذيب التى ارتكبتها صدام وأسرته وحزبه ونظامه ضد ملايين الأبرياء من أبناء الشعب العراقى. وها هى المقابر الجماعية راحت الآن تبوح بأسرارها. وها هى السجون وأقبية التعذيب تنكشف للعالم أجمع بكل ما كانت تحويه من وسائل التكيل بالبشر. وها هى الأيدى الملتطخة بالدماء تنكشف بصماتها القبيحة وتدل على ما ارتكبته من مذابح وما تسببت فيه من محن فى حق العراقيين الأبرياء. وها هو قطار العدالة يتحرك ودعاوى القصاص تقام ضد المتهمين بالإجرام وبخيانة الشعب العراقى وإذلاله. لقد أثار النظام البائد لكن هذا ليس نهاية المطاف. فالجروح التى تسبب فيها ذلك النظام يجب أن تعالج والحقيقة يجب أن تظهر والعدل يجب أن يقام فى ساحات المحاكم وذكريات الأسى والمعاناة والعذاب يجب أن تتمحى، ليس بقرار ولكن بإحقاق الحق وإقرار العدل.

لذلك كله كان من الضرورى إصدار قانون "اجتثاث البعث".

ومنذ صدور هذا القانون لم ينقطع النقاش عن مضمون فحواه وعن سبل تنفيذه وعن الأهداف النهائية المرجوة من ورائه. وقبل العرض إلى النقاش الدائر حالياً في المجتمع العراقي من المهم أن نعرض على عدد من المسائل المهمة. أولها أن قيادات الحزب البائد المنحل يقبع معظمها الآن في زنازين الاعتقال رهن التحقيق والمحاكمة. وأن قسماً ثانياً من القيادات البعثية يتزعمه المجرم عزت الدوري يقوم بجمع المرتزقة وتحويلهم وتأهيلهم للحرب ضد العراقيين حتى تصبح العراق أرضاً محروقة يسودها الخراب ويخيم عليها الظلام، ومن هؤلاء من بدأ يفتق من غيبوبة الجريمة إلى إدراك أن الطريق الذي يسلكه لا يؤدي إلا إلى الخراب والتهلكة. أما القسم الثالث فهو ذلك الذي ارتضى الإنحراط في الحياة الطبيعية والحياة العامة مثله مثل غيره من العراقيين، فإذا كانت لديه من الإمكانيات أو المهارات ما يفيد بها شعبه فإنه يقدمها إليه في المكان الملائم. غير أن هذا كله لا يشفع لبعثي ارتكب جريمة في حق مواطن عراقي أوفى حق جماعة. وفي كل الأحوال فإنه من الواجب شرعاً وقانوناً إقامة الدليل على المتهمم وإثبات الإقدام قبل إنزال العقاب به. ولا يجوز بحال من الأحوال وتحت أي شريعة إلا شريعة الغاب إنزال العقاب بالناس مجرد الإشتهاء. ففي ذلك النهج تتوغل روح الانتقام وليس روح العدالة.

ومن البديهي أن هؤلاء الذين ارتكبوا جرائم في حق الشعب العراقي أو أي فرد من أفرادهم يجب أن يقدموا للعدالة. وإحقاق الحق هو المبدأ المطلق للحق في ذاته، فالأيام "تداولها بين الناس". وليست السلطة بدائمة لأحد. فإذا استقر ميزان العدل على أساس الحق فإن في ذلك ضمان لعدم سريان روح الانتقام والتفاه من جيل إلى جيل، "فلا تزر وازرة زر أخرى". ومن البديهي كذلك أن هؤلاء البعثيين الذين ارتكبوا جرائم في حق شعبهم وفي حق جيرانهم هم نبات لبينة معينة وهم نتاج لسياسة معينة وهم أبناء فكر شتوي ديكتاتوري يقوم على أساس نفى الحرية كمبدأ وكقيمة. والديكتاتورية لا ترتدي زياً واحداً ولا تختص بأناس دون غيرهم. وقد ترتدي الديكتاتورية في بلد ما بزة عسكرية. وفي بلد آخر قد ترتدي عباءة دينية. وفي بلد ثالث قد ترتدي قبعة فرنكية! وفي بلد رابع قد ترتدي عمامة قبلية وما إلى ذلك. فأشكال الاستبداد كثيرة وليس الاستبداد البعثي هو الوحيد بينها.

وتقوم الديكتاتورية على نفى الحرية كمبدأ وكقيمة إنسانية علياً. وتكتسب الديكتاتورية خصائص وصفات مشتركة مهما كان الرداء الذي ترتديه. ومن أهم تلك الصفات استخدام مجاميع الجماهير عتبات يقفز عليها لجم أهل السياسة الديكتاتورية وعلى رأسهم الزعيم. فيتم في الأول حشد الجماهير لرفع صور القائد والحناف باسمه حتى الموت والتضحية بالروح من أجله. وإذا لم تقتنع الجماهير بأجبي لتحية الزعيم القائد طواعية فلا بأس بإغرائها ببعض الحسنات والمكاسب المادية وسرقة معنوياتها ومصادرة حريتها باستغلال حاجتها إلى رغيغ الخبز. هكذا تفتنت كل الأنظمة الاستبدادية على مدار التاريخ. وفي أعرف الأنظمة الديكتاتورية فإن الإنسان لا قيمة له، وإنما تتحدد قيمته بمقدار طاعة النظام وتمجيد القائد. لإخراج الناس من يوقهم لإرضاء سياسات الاستبداد فضيلة! وحرمان أصحاب العوائل من أعمالهم لتحقيق شعارات النظام الديكتاتوري مكرمة لا تعلق عليها مكرمة أخرى! هذه في الحقيقة هي سياسات الاستبداد، هي سياسات البعث. فإذا كان البعث قد ارتكب في حق العراق جرائم وجرائم فإن علاج ذلك لا يكون بارتكاب جرائم مماثلة وإلا أصبح تاريخ العراق حلقات متراكمة من العنف الأعمى الذي لا منطق له غير الانتقام والقصاص من الآخر.

إن مجتمع الحرية هو مجتمع التسامح أما مجتمع الديكتاتورية والاستبداد فهو مجتمع الانتقام والقهر. وما يدعو للمعجب أن يخرج أناس يطالبون بإزاحة أناس آخرين من وظائفهم وإعطاء هذه الوظائف للعاطلين عن العمل بدلا من أن يطالبوا بتوفير الوظائف للجميع وتقليل البطالة. أليس من حق العائل الذين يطالبون طرده من عمله أن يعول أسرته؟ أليس من حق زوجته وأبنائه وبناته أن يكون لعائلهم مصدر رزق؟ أليس قطع الأرزاق من قطع الأعناق؟

إن اجتثاث البعث يعني أولا اجتثاث السياسات البعثية وما أكثرها في عراق اليوم وليس فقط مجرد محاسبة المجرمين على ما اقترفوه من جرم عن طريق العدالة. إن عراق الغد الديمقراطي هو عراق الحق. عراق العدالة والتسامح وليس عراق الانتقام وأهدار قيمة الإنسان.

(بغداد في ٢٥ يونيو ٢٠٠٥)

الدور السياسي للعرب السنة في عراق ما بعد صدام :

الآن وبعد وقوع الطاغية المهزوم صدام حسين في فخ القوات الأمريكية، يتعين على القبائل والعشائر العربية السنة التي كانت تسالده حتى بعد سقوط نظامه أن تعيد النظر في حساباتها، وأن تبدأ صفحة جديدة في تاريخها السياسي، تقوم على التسامح ولبذ العنف والعمل على المشاركة الفعالة في بناء عراق جديد، يقوم على أساس حقوق المواطنة المتساوية للجميع بصرف النظر عن الدين أو الطائفة أو العرق. إن هذه النهاية الدليّة لأسطورة صدام حسين التي كان يروجها البعض تثبت مرة أخرى أن أعداء الشعوب ليس لهم مكان إلا مذبلة التاريخ! ويتعين الآن على العرب السنة في العراق أن يعيدوا قراءة التاريخ مرة أخرى، وهو لا لبس فيه

إن الدولة الحديثة في العراق كانت منذ عشرينات القرن الماضي قد عملت من أجل صهر الهوية العراقية في قالب جديد بعيداً عن الطائفية والقبلية التي سادت سابقاً في الأقاليم التي شكلت جزءاً من الدولة العثمانية (ولايات البصرة والموصل وبغداد أو البصرة والموصل فقط). فالنظام السياسي الذي قام على أساس دستور العشرينات لم يرقم على أساس توزيع الحكم بنظام الحصص على طوائف العراق المختلفة وإنما قام على أساس وجود نظام ملكي دستوري يتم اختيار حكومته بواسطة برلمان منتخب. صحيح أن الاحتلال البريطاني للعراق أدى إلى تشويه التجربة الليبرالية خلال فترة ما بين الحربين كما كان الحال في مصر، لكن هذه التجربة استطاعت أن تثبت أركان الدولة الجديدة برغم التحديات الجيوبوليتيكية التي أحاطت بها ومن أهمها الأطماع الإيرانية والتركية.

ومن ضمن ما نجحت فيه الدولة الوليدة في العشرينات أنها كسرت حدة الإسقطاب الطائفي بين المسلمين السنة، وكان يطلق عليهم "أصحاب التبعية العثمانية" والمسلمين الشيعة، وكان يطلق عليهم "أصحاب التبعية الإيرانية". ومن مظاهر هذا النجاح إتساع نطاق التزاوج والنسب بين السنة والشيعة والعرب وغير العرب (الأكراد والآشوريين والتركمانين والكلدانيين والأرمن). وعلى المستوى السياسي صهرت الأحزاب السياسية العراقية جميعاً في بوتقة واحدة فكانت ترى في داخل الحزب الواحد قيادات وأعضاء يمثلون كافة ألوان الطيف العراقي الديني والقومي. وفي المدارس والمستشفيات ومراكز الخدمات الحكومية كان التنوع ظاهرة. لم تكن الوظائف حكراً على طائفة معينة ولم يكن هناك تمييز في تقديم الخدمات العامة إلى طائفة على حساب أخرى.

وبعد إسقاط النظام الملكي في انقلاب عسكري قاده عبد الكريم قاسم في النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين ظلت الصورة تقريباً على ما كانت عليه لبعض الوقت، غير أن بزوغ نجم التيار القومي العربي، خصوصاً بعد الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ ووصول هذا المد إلى ذروته بوصول حزب البعث السوري إلى السلطة وإعلان الانفصال عن مصر (١) ثم وصول البعث العراقي إلى السلطة في العراق وإسقاط نظام حكم عبد الكريم قاسم، انتهى عملياً إلى حال من الإسقطاب الحاد بين القوميين الناصريين والقوميين البعثيين. وكان ارتفاع مد القوميين الناصريين في مصر يعني إلغاء اسم مصر تماماً حتى من الكتب المدرسية (١) وتكريس اسم "الإقليم الجنوبي" عليها أثناء الوحدة مع سورية ثم اسم

"الجمهورية العربية المتحدة" رغم أنها كانت متحدة مع لا أحد منذ انفصال سورية "الإقليم الشمالي" بقيادة البعث السورى القومي!

فى مصر لم تكن سيطرة القوميين الناصريين تعنى اضطهادا لقومية أخرى تعيش فى مصر (مع ملاحظة أن بعض الباحثين الجدد فى تاريخ تلك الفترة بدأ يتحدث عن اضطهاد النوبيين فى مصر معتبرا إياهم قومية مستقلة وهو هراء بين). وفى مصر بشكل عام حيث تسطر تاريخنا ثقافة النوام والتسامح والتعايش الودى بين الناس، بما فى ذلك اليهود والأرمن والأقليات الأجنبية الأخرى حتى أوائل الخمسينات، كان من الصعب أن تنشأ وتترعرع ثقافة سياسية تقوم على أساس الإضطهاد على أسس دينية أو طائفية أو عرقية. لكن الوضع كان مختلفا تماما فى سورية والعراق حيث توجد أقليات كبيرة كانت تعيش فى هذه البلاد ضمن أراضي الدولة العثمانية بلا تمييز تقريبا قبل نشوء دول حديثة فى هذه البلاد بعد الحرب العالمية الأولى وانتهاء الإمبراطورية العثمانية إلى الأبد. وتعيش فى البلدين أقليات كبيرة من الأكراد والأرمن والتركمان والشرکس وغيرهم. ويعتبر الأكراد أكبر هذه الأقليات (نحو خمسة ملايين فى العراق وثلاثة ملايين فى سورية). كذلك يوجد بين السكان تنوع كبير من حيث الثقافة والمعتقدات الدينية، ففيهم الشيعة (بمذاهبهم المختلفة) وفيهم السنة وفيهم من المسيحيين مذاهب كثيرة ومن أهل ديانات أخرى حافظوا على وجودهم رغم مرور فترات من الإضطهاد عليهم فى مراحل مختلفة من التاريخ مثل الصابئة فى العراق.

وهذا الطابع الفسيفسائى قوميا ودينيا وطائفيا وثقافيا هو أكثر تعقيدا فى العراق عما هو فى سورية، ومع ذلك فإن القهر القومى (ضد القوميات الأخرى غير العربية) فى سورية لا يقل وحشية عما كان فى عراق صدام حسين، فكأنما كان كل من النظامين البعثيين المتنافسين على زعامة القومية العربية، التى تعنى فى حكم العسكريين إزهاق أرواح الشعوب العربية فداء لبقاء الأنظمة! يريد أن يثبت للآخر أنه أكفأ فى الوحشية والقهرا ومنذ سيطر البعث العراقى على السلطة فى بغداد بعد الإطاحة بالرئيس الضعيف القريب من مصر عبد الرحمن عارف (شقيق عبد السلام عارف الذى أطاح بسابقه عبد الكريم قاسم) أدخل البعث سياسة عرقية وطائفية صريحة إلى السياسة العراقية باعتماده بصورة متزايدة على العرب الذين يدينون بالمذهب السننى وممارسة سياسات قهر منظمة ضد غير العرب خصوصا الأكراد السنة منذ أواسط السبعينات ثم ضد الشيعة (العرب وغير العرب) منذ أواخر السبعينات من القرن الماضى. ووصلت هذه السياسة المنظمة إلى حد قصف القرى الكردية السنية بالقتال الكيماوى مثلما حدث فى حلبجة وإلى طرد مئات الآلاف من المسلمين الشيعة من ديارهم إلى الحدود الإيرانية خلال ما سمي بعمليات "الأنفال" فى الغماتينات.

فى بداية هذه السياسة إعتقد أحمد حسن البكر (الذى تقول رواية إن صدام خنقه حتى الموت وهو فى فراش المرض!) كما اعتمد صدام حسين على الحزب، الذى كان يضم المؤمنين بالقومية العربية على الطريقة البعثية إيمانا أعمى (بما يتضمن التخلّى صراحة عن مكونات الهوية التى لا تتفق مع ذلك فى حال الشيعة والأكراد والمسيحيين). ثم تحولت فكرة سيادة الحزب شيئا فشيئا إلى سلطة القبائل التى ينتمى إليها صدام وعشيرته وهو ما مهد الطريق لتدمير فاعلية البنى الحديثة التى كانت الدولة فى العراق قد نجحت فى إرسالها

منذ العشرينات. وبدلاً من أن يتقدم العراق فإنه تخلف اجتماعياً وعاد إلى حكم القبيلة من مرحلة الدولة. وفي داخل حكم القبيلة تركزت السلطة بأيدي صدام حسين وإبنه وأقربائه والمخلصين له إخلاصاً أعمى. وفي هذا السياق حصلت القبائل العربية السنية فيما يسمى بالثلاث السنى على مكاسب كبيرة سياسية ومالية. وزادت فجوة السلطة والنفوذ السياسي والعسكري والثروة والثقافة بين كل من هم خارج دائرة الولاء لصدام ومن هم في داخلها. وهكذا ظهرت الطائفة السياسية في العراق. بدأها صدام حسين وهامى لا تزال مستمرة من بعده (إلى حين). وفي داخل هذه الطائفة يعتقد السنة أنهم الصالحون ليكونوا أهل الحل والعقد ويثيرون الشبهات حول قدرة الآخرين على الحكم. ويعتقد الشيعة أنهم وأهم الأغلبية الأحق بحكم البلاد. بينما يرى الأكراد أن بقاءهم داخل محيط عربي سيهدم آمالهم وأحلامهم القومية.

ويسيطر على السنة العرب العراقيين تياران سياسيان، هما التيار القومي العربي والتيار الإسلامي. وقد باهر صدام حسين مبكراً في الثمانينات بمحاولات لجمع التيارين فيما سمي لاحقاً التيار القومي الإسلامي وأضاف اسم الجلالة إلى العلم العراقي ذي النجوم الثلاثة وشرع في بناء سلسلة من أكبر وأحدث المساجد في العالم غير أن هناك تنظيمات دينية وقومية تعمل خارج هذا التيار مثل القوميين الديمقراطيون والوهابيين. وهناك بالقطع وجود لغير هذين التيارين في أوساط العرب السنة وغيرهم مثل الشيوعيين الذين يتمتعون باحترام ملموس بين المثقفين ومثل الليبراليين (جاء بعضهم من روافد قومية أو شيوعية) الذين يكتسبون نفوذاً ملموساً يوماً بعد يوم في أوساط العراقيين كافة. وفي داخل التيارين السياسيين الرئيسيين يتميز الطرح السياسي بالنسبة لمستقبل العراق. فهناك فريق يتوافق مع تطورات الوضع في العراق بإسقاط نظام حكم صدام حسين ويتطلع إلى مستقبل ديمقراطي للعراق (أو هكذا يقال) في إطار عموميات الصيغة التي تشرف الولايات المتحدة على تنفيذها ويضم هذا الفريق شخصيات سنية مستقلة منها سياسيين سابقين مثل عدنان الباجه جي عضو مجلس الحكم الانتقالي وزعيم تجمع الديمقراطيين المستقلين ونصير الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي ومنها قيادات إدارية وعسكرية ومهنية كما يضم عدداً من البعثيين العراقيين السابقين المنضمين حالياً إلى حركة الوفاق الوطني العراقي التي يقودها إباد علاوي الذي كان قد انشق مبكراً على الحزب وأقام في الخارج ونشط في ساحة تنظيم المعارضة بعد قيام صدام بغزو الكويت في أغسطس عام ١٩٩٠. وإضافة إلى القيادات الليبرالية والتكنوقراطية والبعثيين غير الصداميين هناك أيضاً بعض روافد حركة الإشتراكيين العرب والقوميين البعثيين عن الخط السياسي السوري. وهؤلاء يعملون مباشرة ضمن الأطر السياسية القائمة في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين كما أن بعضاً منهم يعمل في أجهزة "سلطة الائتلاف" أو سلطة الاحتلال في المجالات المختلفة الإعلامية والإقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها.

وفي مقابل هؤلاء ينتشر بين العرب السنة في العراق نفوذ تيارات سياسية أخرى تبني موقفها الأولي على رفض الاحتلال واعتبار أن مقاومته هي الطريق إلى استعادة سيادة العراق. وتقود تنظيمات حزب البعث العراقي المدنية وشبه العسكرية والعسكرية هذه التيارات جميعاً في إطار تحالف حركي واسع يهدف إلى مقاومة الوجود الأمريكي في العراق. وتضم التيارات الداخلة في هذا التحالف الحركي تنظيمات إسلامية وقومية بما في ذلك الوهابيين الذين بدأ نشاطهم في العراق منذ أوائل التسعينات في أعقاب انتفاضة مارس

(آذار) ١٩٩١ وكذلك القوميين القريين إلى سورية وبعض الشخصيات العراقية البعثية المنشقة التي قدمت نفسها في أوقات سابقة كوجوه معارضة للرئيس العراقي الطريد صدام حسين مثل صلاح عمر العلي وزير الإعلام الأسبق الذي يطرح نفسه حاليا كأحد الوجوه المعارضة للاحتلال. وتعتمد هذه التيارات على دعم داخلي عشائري (خصوصا من عشائر الجبور والدليم) وعلى الرصيد المالي والتنظيمي والتسليحي المتبقى لتنظيمات حزب البعث المنحل إضافة إلى دعم سياسي قوى من سورية ومن بعض الدوائر في السعودية ودول الخليج وكذلك على ما توفره المساجد في العراق من إمكانيات للحركة ولجمع التبرعات.

كذلك تدل تطورات الأحداث خلال الأشهر القليلة التي تلت الاحتلال على قيام تقارب بين الأصوليين الإسلاميين السنة والأصوليين الإسلاميين الشيعة من خلال مبادرات قام بها الشيخ أحمد الكبيسي الذي تتبناه دوائر سعودية وخليجية. وجليد بالذکر أن أحد الوجهات الإستراتيجية التي أصدرها صدام قبل سقوطه إلى قيادات وكوادر نظامه المنهار تضمنت ضرورة التنسيق مع القيادات الدينية واستخدام المساجد في أعمال الدعاية والتعبئة والتنظيم من أجل العمل للعودة إلى الحكم. ويفرض البعثيون والمتطرفون الإسلاميون نفوذهم في الأوساط الشعبية بقوة التهريب وأعمال الإغتيالات التي تشمل كل من لا يتعاون معهم أو يخالف تعليماتهم. كما أنهم يستغلون التقاليد القبلية المتعلقة بطلب الحماية. فالقبيلة العربية في العادة لا تتخذ من جاء إليها طالبا الحماية حتى ولو كان عدوا سابقا. كذلك فإنه لوحظ في الفترة الأخيرة زيادة الأنشطة المهادنة إلى إعادة تجميع القيادات البعثية وإعادة بناء نظم الاتصال بين المستويات المختلفة داخل الحزب.

وتعاني القوة السياسية للعرب السنة في العراق من الانقسام بين هذين الاتجاهين، إتجاه تجيير حقيقة سقوط نظام صدام حسين إلى مكسب للشعب العراقي من خلال إقامة نظام ديمقراطي جديد في البلاد. واتجاه التركيز على شعار مقاومة الاحتلال وإعادة النظام السابق مرة أخرى. كذلك فإن مآزق السنة العرب في العراق إنما يعكس أيضا مآزق القوميين العرب، أو على الأقل هؤلاء منهم الذين لا يزالون يؤمنون بحكم النخب العسكرية واضطهاد القوميات الأخرى والتهوين من شأن غياب الديمقراطية على اعتبار أن هدف مواجهة الولايات المتحدة يسمو على احتياج الشعوب إلى الديمقراطية وعلى الصعيد الخارجي فإن الدعم السوري للقيادات السنية العربية المعارضة للوجود الأمريكي الراهن في العراق يمثل دعما تكتيكيا وليس استراتيجيا، فسجل تلاعب البعث السوري بحركات سياسية خارجية عربية وغير عربية لغرض تحقيق مصالح سورية محضة هو سجل مقروء جيدا في العراق وليس خافيا على أحد. ولهذا فإن قيادات ما يسمى بالمقاومة السنية تشعر بأنها تفتقر إلى عمق خارجي في حركتها. وإذا كانت القيادة العلوية في دمشق قد استقبلت عددا من وفود القبائل والقيادات السياسية والمهنية التي يغلب عليها الطابع السني فإن الضيوف كانوا يشعرون أن أطماع البعث ورغبات البعث السوري لا تخفى على أحد.

ومع ذلك فإن السنة العرب في العراق بشكل عام يمثلون رصيدا مهما لفكرة الدولة العلمانية الحديثة في العراق ويمثلون مخزنا حقيقيا للقيادات التكنوقراطية والإدارية لعراق المستقبل. ومن أجل أن يعود العرب السنة قوة سياسية مؤثرة في العراق ومن أجل أن يقوموا بدور لائق في عملية إعادة بناء العراق فإنه يتعين عليهم:

أولاً: لبّد صدام حسين ونظامه ونبذ العنف ومواجهة فلول هذا النظام وعدم السماح لها بالعمل كواجهة سياسية للسنة لأن السماح لها بذلك من شأنه أن يؤدي إلى تدمير المستقبل السياسي للسنة في العراق.

ثانياً: العمل مع القوى الديمقراطية من أجل صوغ برنامج لإعادة بناء العراق على أسس ديمقراطية تستند إلى حقوق المواطنة المتساوية للجميع وبدون أى تمييز ديني أو طائفي أو قومي أو سياسي بين المواطنين. وهذا يستلزم التخلي عن فكرة أن السنة هم " طائفة مختارة" في العراق والإيمان بالمساواة في الحقوق والواجبات مع غيرهم وبأن الإنفتاح والتعددية السياسية في إطار الشفافية الديمقراطية وصناديق الانتخابات هي الطريق إلى الحكم الصحيح. وهذا يعنى لبّد الطائفية بشكل عام.

ثالثاً: بناء تحالفات سياسية جديدة في الداخل والخارج مع قوى ديمقراطية وتيارات معتدلة على أساس ديمقراطي بعيداً عن التحالفات الحالية مع القوى الأصولية والمتطرفة.

إن صورة عراق المستقبل يجب ألا تكون صورة طائفية يتم توزيع السلطة من خلالها على أساس حصص. وهناك مجال كبير للعرب السنة في أن يلعبوا دوراً حيوياً في هزيمة الصيغة الطائفية ليس من خلال العزلة أو العمل لدعوة الماضي للعودة مرة أخرى، فالماضى لا يعود، وإنما من خلال "الإشتباك السياسي" مع الواقع بكل مكوناته والمساهمة مع كل القوى السياسية الأخرى في بناء عراق ديمقراطي. ومن واجب القوى الديمقراطية الحقيقية في العالم العربي وفي العالم أن تتعاون معهم في هذا السياق.

(بغداد في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣)

الفصل الثانى

العراق والديمقراطية

دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية في إعادة بناء الدولة العراقية *

يمثل النظام الدولي المظلة التي تجري تحتها التطورات على المسرح السياسي والإقتصادي العالمي. ويتألف هذا النظام من مجموعة المعاهدات والتشريعات والإتفاقيات الدولية والمنظمات التي انبثقت عنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وآليات عمل هذه المنظمات. وتحكم توازنات القوى بين اللاعبين المختلفين في كل لحظة حركة هذا النظام ومخرجاته المختلفة خصوصا في مراكز اتخاذ القرارات. وعلى الرغم من ان هناك قوى جديدة انضمت هامشيا إلى مؤسسات النظام الدولي مثل منظمات المجتمع المدني أو تلعب دورا ضابطا مهما في عصر ثورة الإتصالات الفضائية مثل قوة الرأي العام وأجهزة الإعلام المستقلة، إلا أن مركز اتخاذ قرارات الحرب والسلم في العالم لا يظل بلا شك هو مجلس الأمن الدولي والقوى الرئيسية المهيمنة عليه. وإضافة إلى مجلس الأمن الدولي فإن حلف شمال الأطلسي (NATO) يلعب منذ انهار حلف وارسو دورا متزايدا في عمليات التدخل العسكري في الصراعات المسلحة في العالم يعززه في ذلك تبنى الدول الأعضاء لهذا التدخل في الخارج (OUT OF AREA CONFLICT) منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

وقد كانت عملية غزو العراق من جانب القوات الأمريكية والبريطانية وقوات رمزية من الدول المتحالفة معها في مارس عام ٢٠٠٣ والتي انتهت بسقوط نظام صدام حسين في ٩ إبريل من العام نفسه تجسيدا فريدا لحال التوازن السياسي الجديد في النظام الدولي. إذ أن القرار المباشر بشن الحرب لم يتخذ في مجلس الأمن الدولي وإنما في الدول الغازية على خلفية قرارات سابقة للمجلس بعد أن فشلت هذه الدول في اتخاذ قرار صريح بشن الحرب بسبب مواقف فرنسا وروسيا والصين بالإمتناع عن تأييد مثل هذا القرار. ففي ٧ مارس ٢٠٠٣ تقدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي للتصريح باستخدام القوة ضد العراق. وتسبب مشروع القرار هذا في حدوث مواجهة حادة بين الولايات المتحدة وفرنسا حيث هددت الأخيرة باستخدام حق الفيتو كما أعلنت القيادات السياسية في روسيا والصين أنها لن تؤيد هذا المشروع. واضطرت الدول صاحبة مشروع القرار بشن الحرب إلى اللجوء للسلطات التشريعية فيها كل على حده لاستصدار قرارات بشن الحرب وتأييد غزو العراق. واستندت الدول الغازية على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ الصادر في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ والذي أتهم العراق صراحة بخرق قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل.

كذلك فإن إصدار القرار بشن الحرب جاء تحديا لحركة شعبية عارمة إجتاحت العالم في شكل مظاهرات بلغت أقصى قوتها في الدول المساندة لقرار الحرب وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا. ورغم أن قرار الحرب كان يهدد بمحدوث انقسام سياسي بين أوروبا والولايات المتحدة ومحدوث انقسام في داخل أوروبا نفسها وفي داخل حلف الأطلسي، فإن الإدارة الأمريكية كانت ترى أن هذه الحرب ضرورة حتمية على خط المواجهة الأول في الحرب ضد الإرهاب بدعوى امتلاك نظام صدام حسين لأسلحة دمار شامل تهدد الأمن الإقليمي والعالمي، ومن ثم فقد أصرت هذه الإدارة وحلفاؤها على

شن الحرب، ولم تستطع لا الأمم المتحدة ولا الدول المعارضة للحرب ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي ولا قوة الرأي العام العالمي أن تمنع وقوع الحرب.

مسؤولية قوات الاحتلال :

وبفشل جهود منع وقوع عملية غزو العراق، فإن واقعة الحرب مثلت بدايتها بداية لمرحلة جديدة، سقط فيها نظام صدام حسين في بغداد، ووقع العراق نتيجة لها في قبضة الاحتلال، وتم تسليم مقاليد السلطة في العراق إلى حاكم مدني أمريكي على رأس سلطة الائتلاف المؤقتة (COALITION PROVISIONAL AUTHORITY) المعروفة اختصاراً بـ (CPA). ثم صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ في مايو ٢٠٠٣ الذي يعترف عملياً بالولايات المتحدة وبريطانيا كقوة احتلال في العراق مسؤولة عن توفير الأمن والاستقرار والإمدادات الغذائية والطبية للشعب العراقي. وجاء هذا القرار امتداداً لقرار سابق للمجلس برقم ١٤٧٢ في ٢٨ مارس ٢٠٠٣ يؤكد فيه مسؤولية قوة الاحتلال عن سلامة المدنيين وتوفير الإمدادات الغذائية والطبية على أساس المادة ٥٥ من معاهدة جنيف الدولية الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب الصادرة في ١٢ أغسطس عام ١٩٤٩. وتوالت بعد ذلك القرارات من مجلس الأمن الدولي لتقرر مسؤولية قوة الاحتلال عن إعادة بناء الدولة في العراق من خلال آليات تركز جميعاً على أربعة مبادئ رئيسية يجب الالتزام بها والحفاظ عليها هي:

١- الإستقلال (independence)

٢- السيادة (sovereignty)

٣- وحدة الأراضي (unity and territorial integrity)

٤- حق الشعب العراقي في تقرير مصيره السياسي بحرية

ويمكن القول بأن قرارات مجلس الأمن الدولي التسع (١٤٧٢-١٤٨٣-١٤٩٠-١٥٠٠-١٥١١-١٥١٨-١٥٣٨-١٥٤٦-١٥٥٧) التي صدرت بشأن العراق منذ بدء الغزو وحتى الآن أكدت جميعاً على هذه المبادئ الأربعة الأساسية وكررت هذا التأكيد تقريباً في كل قرار صدر بشأن الحال في العراق وضرورة الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة بناء أسس الدولة الديمقراطية الجديدة في العراق.

وعلى الرغم من سيطرة قوة الاحتلال الأمريكية البريطانية على مقاليد الأمور في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، فإن الأمم المتحدة سعت جادة إلى خلق دور فاعل لها تتوفر له مقومات الإستقلال النسبي عن دور قوة الاحتلال وإن كان يركز على قرارات مجلس الأمن الدولي والمبادئ التي قررها بشأن إعادة بناء الدولة في العراق. وقد تحقق ذلك للمنظمة الدولية بصور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ في ١٤ أغسطس عام ٢٠٠٣. وبمقتضى هذا القرار تعين على الأمم المتحدة أن تنشئ بعثة خاصة لمساعدة العراق (UN ASSISTANCE MISSION FOR IRAQ) المعروفة اختصاراً باسم (UNAMI). ومن المفارقات الدرامية أن مقر بعثة الأمم المتحدة في بغداد (فندق القتال) تعرض بعد خمسة أيام من صدور هذا القرار في ١٩ أغسطس عام ٢٠٠٣ لعملية إرهابية بواسطة سيارة مفخخة راح ضحيتها الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة السفير

سرجيو دى ميلو والديبلوماسىة المصرية ناديه يونس ولجنة من قيادات البعثة إضافة إلى قتل وإصابة عدد من العاملين العراقيين في مقر البعثة.

وقد أدى هذا الحادث إلى انهيار كبير في معنويات العاملين في الشؤون العراقية داخل الأمم المتحدة، كما أدى إلى تأخير بدء النشاط الرسمي لبعثة يونامي حتى أول سبتمبر عام ٢٠٠٣ في ظل قيود أمنية ولوجيستية شديدة. وبسبب هذه القيود تقلص عدد العاملين في يونامي إلى الحد الأدنى وتوزعت أماكن عملهم الفعلي بين الكويت وعمان وبغداد مع تحديد عدد العاملين في بغداد بعدد الأماكن المستوفاة لشروط أمنية صارمة للإقامة والعمل وفرض حظر شديد على حركة هؤلاء إلى خارج المنطقة الخضراء التي تحميها قوات الاحتلال. ومع ذلك فإن يونامي أسست لنفسها فريقاً أمنياً مستقلاً عن هذه القوات لضمان أمن أعضائها تحت مظلة الأمم المتحدة.

دور حيوى للأمم المتحدة في العراق :

وعلى الرغم من هذه الظروف السيئة التي أحاطت ببدء نشاط بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق، فإن البعثة تلقت دعماً معنوياً كبيراً بصدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥١١ في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ والذي ينص على أن الأمم المتحدة يجب أن تلعب دوراً حيوياً (should play a vital role) في العراق. وحدد القرار المجالات الرئيسية لهذا الدور بما يلي:

١- الإغاثة الإنسانية (humanitarian relief)

٢- إعادة إعمار العراق (the reconstruction of Iraq)

٣- إعادة بناء المؤسسات السياسية على المستويين الوطني والمحلي لضمان قيام حكم تمثيلي (the restoration and establishment of national and local institutions for representative governance).

ولم تكن بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق (يونامي) هي المعنية وحدها بما جاء في القرار ١٥١١ وإنما رتب هذا القرار مسؤوليات ودوراً أكبر للمنظمات الفرعية التابعة للأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (إسكوا) ومنظمة غوث اللاجئين (أونروا) إضافة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين للعمل كل في مجاله من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي. وعلى الرغم من الدعم المعنوي الذي وفّره القرار ١٥١١ فإن تصاعد أعمال الإرهاب ضد الأفراد العراقيين والأجانب على السواء بما في ذلك العاملين في منظمات الإغاثة الدولية قلل من فرص توسيع نشاط الأمم المتحدة في العراق، فالسياسيون يتأخرون في العادة خلف الجترالات عندما يصبح الأمن هو الأولوية القصوى.

وتركز دور بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق في مجالات إعادة البناء السياسي وتقديم الدعم لإنشاء نظام انتخابي جديد (electoral support) وتنسيق عمليات الأمن الغذائي (food security) والإغاثة الإنسانية (human relief) بالعمل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ في ٨ يوليو ٢٠٠٤ وسعت البعثة دورها في إطار الجنود الزمعي اتخذ الذي بينه القرار بشأن نقل السلطة إلى العراقيين وإنشاء المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية الضرورية لقيام

حكم ديمقراطي. وبمقتضى هذا القرار تم نقل السلطة لحكومة عراقية مؤقتة قبل نهاية شهر يونيو، و الإعداد للعقد مؤتمر وطني مؤقت تكون مهمته انتخاب مجلس وطني مؤقت (أغسطس ٢٠٠٤) والبدء في إعداد نظام انتخابي لانتخاب جمعية وطنية قبل نهاية العام (٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤) تكون مهمتها تشكيل حكومة وطنية واقترح دستور للإستفتاء العام في يوليو ٢٠٠٥ ثم إجراء انتخابات عامة على أساس هذا الدستور بما لا يتجاوز بداية العام ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من العقبات الأمنية والسياسية ونقص الموارد البشرية والمادية المتاحة لبعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق، فإن البعثة نجحت إلى حد كبير في تأدية دورها في المجالات المحددة لها. وليس معنى ذلك أن البعثة لم تواجه انتقادات شديدة سواء من داخل الأمم المتحدة أو من خارجها، فعلى العكس من ذلك كانت هناك أطراف كثيرة محلية وإقليمية إما تشكك في الدور الذي تقوم به البعثة أو تحاول استخدام نشاط البعثة لمصلحتها. وقد برزت الانتقادات بشدة لنشاط البعثة خلال فترة الإعداد لعقد المؤتمر الوطني العراقي وانتخاب المجلس الوطني المؤقت بسبب بعض المواقف السياسية المتباينة داخل البعثة والتي انعكست على اتصالها بالأطراف السياسية المختلفة في العراق وخلال أزمات النجف ومدينة الصدر والفلوجة والتي لم يرتفع خلالها معدل الأداء في ميادين الإغاثة الإنسانية إلى المستوى المطلوب. كذلك فإن الانتخابات العامة في ديسمبر عام ٢٠٠٤ كانت هي الأخرى ساحة لتوجيه الاتهامات إلى الأمم المتحدة، ليس فقط بسبب عزوف الأمم المتحدة عن مراقبة الانتخابات بطريقة ملائمة ولكن أيضا بسبب نشر تقارير التحقيق في فضائح برنامج النفط مقابل الغذاء والتي أشارت إلى الكثير من جوانب عدم الشفافية في نشاط الأمم المتحدة في إطار ذلك البرنامج. ووصل الأمر إلى درجة المواجهة بين الحكومة العراقية المؤقتة وبين قيادة بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق الأمر الذي أدى إلى استبعاد بعض الأفراد من الفريق السياسي للأمم المتحدة في العراق إتهمة السلطات العراقية بتجاوز مهماته.

وكان من أشد الأخطار التي تعرضت لها بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق أنها تعرضت لمحاولة استقطاب إقليمي مكشوف من جانب سورية وإيران. وخلال أزمة النجف في أغسطس ٢٠٠٤ وصلت هذه المحاولة إلى مداها بالضغط على البعثة من أجل تبني موقف كان من شأنه أن يؤدي إلى تدويل الأزمة في المدينة المقدسة وتوسيع نطاقها بدلا من حلها في إطارها الصحيح. وشاركت في حملة الضغط قيادات رسمية على أعلى مستوى في البلدين كما شارك فيها أيضا عدد من القيادات السياسية العراقية ذات التوجه الديني. وقد قاومت البعثة بشجاعة كبيرة هذه الضغوط مما أدى بالأطراف المدبرة إلى تحويل جهة الضغط إلى سكرتارية الأمم المتحدة في نيويورك. غير أن هذا أيضا لم يثمر.

ومن أهم إنجازات بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق أنها قدمت العون الكافي لعقد وإنجاح المؤتمر الوطني العراقي وانتخاب المجلس الوطني المؤقت في شهر أغسطس ثم العمل المشترك والتسيق عن قرب مع المفوضية العراقية المستقلة للانتخابات بهدف وضع النظام الانتخابي الذي جرت على أساسه الانتخابات العامة للنواتب في الجمعية الوطنية العراقية وانتخابات الجمعية الوطنية لكردستان والانتخابات مجالس المحافظات في ديسمبر عام ٢٠٠٤. واستند نجاح البعثة في هذه المجالات على التفويض الممنوح لها بجمرية العمل في إطار

قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن إعادة بناء العراق سياسيا على أسس ديمقراطية. ويمكن القول بأن قرارات مجلس الأمن الدولي وقانون إدارة الدولة الإنتقالي في العراق تمثل أساس الشرعية التي تستند عليها عملية إعادة البناء السياسي وإقامة المؤسسات الجديدة للدولة في العراق. وليس هناك أساس لأي ادعاء آخر يخالف ذلك.

ومع هذا فإن آليات العمل على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي وقانون الدولة الإنتقالي تعرضت باستمرار لضغوط متفاوتة من اللاعبين المختلفين في إطار لعبة الشد والجذب السياسي والمناورات من جانب القوى المختلفة بهدف تحقيق أكبر مكاسب ممكنة. وتمثل هذه القوى في قوة الاحتلال وبعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق ودول الجوار النشطة على الساحة العراقية خصوصا إيران وسورية والسعودية والقوى السياسية العراقية بتوجهاتها المختلفة. وليست هناك غضاظة على الإطلاق من محاولة المناورة هنا أو هناك في إطار المنافسة السياسية بهدف تحقيق أكبر المكاسب الممكنة على أساس وطني. غير أن بعض القوى السياسية العراقية راحت تلعب لعبة المنافسة السياسية على أساس حسابات غير عراقية، وأدى هذا المنحى السياسي الخطير إلى خسائر سياسية تكبدتها أقسام من دوائر الناجين من أمهم العرب السنة الذين محسروا الكثير من التمثيل المستحق لهم في الانتخابات الجمعية الوطنية بسبب تردد القيادة السياسية للعرب السنة أو دعوة هذه القيادات إلى مقاطعة الانتخابات بدعوى انها تجري تحت الاحتلال.

وفي مواجهة الضغوط التي راحت تعرض لها بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق ولترسيخ مصداقيتها ولقدنما على العمل فإنها طورت عددا من الآليات التي تضمن تحقيق معايير الشفافية وتنوع التمثيل والانفتاح في عملية بناء المؤسسات السياسية الجديدة في العراق. وشارك بمخول البعثة في لقاءات عديدة ومتنوعة على كل المستويات تقريبا من أجل ضمان نجاح عملية إعادة البناء السياسي في العراق بأقل الخسائر الممكنة في ظل القيود المفروضة على نشاط البعثة أمنيا ولوجستيا وسياسيا. وكانت الجهود التي بذلتها البعثة لإقناع أكبر قطاع ممكن من القيادات السياسية العراقية للمشاركة في عملية إعادة بناء العراق سياسيا مثمرة إلى حد كبير في المؤتمر الوطني العراقي المؤقت في شهر أغسطس وفي خلال فترة الإعداد للانتخابات العامة في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤. ومن الصعب القول بأن إخفاق البعثة في إقناع بعض الأطراف السياسية العراقية في المشاركة في عملية إعادة البناء السياسي يعود إلى تخاذل أو تقصير من جانب البعثة نظرا لأن أصحاب دعوة عدم المشاركة في هذه العملية يضعون شروطا للمشاركة في عملية البناء السياسي تتجاوز حدود مهمات بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق.

ومن المقترح أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق عملها حتى أغسطس من العام الحالي ٢٠٠٥ طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٧ الصادر في ١٢ أغسطس ٢٠٠٤ بتجديد عمل البعثة في العراق لمدة ١٢ شهرا من تاريخه إلا إذا قرر المجلس التمديد مرة أخرى أو طلبت الحكومة العراقية بقاءها لمدة جديدة. ومن المنتظر أن تكون الأشهر القليلة المقبلة حتى الإنتهاء من صوغ الدستور وإجراء الإستفتاء الشعبي عليه والانتخابات العامة على أساس هذا الدستور فترة حاسمة في عملية إعادة البناء السياسي للعراق. وخلال الفترة نفسها من المتوقع أن تتكف جهود إعادة الإعمار في كل أنحاء العراق تقريبا مما يستدعي توسيع نطاق عمل البعثة لا إهماء وجودها بوصفها قناة مستقلة للتنسيق في الأنشطة والجهود

الدولية المختلفة لإنجاز عملية بناء الدولة الديمقراطية في العراق. ومن الطبيعي أن أمر بقاء البعثة أو إنمائها وجودها في أغسطس المقبل سيكون أمراً من أمور التشاور بين الحكومة العراقية المنتخبة وبين مجلس الأمن الدولي.

تقييم لدور الأمم المتحدة في العراق :

يشمل دور الأمم المتحدة في العراق عدداً من المهام الرئيسية مثل الإشراف على صندوق تنمية العراق (Iraq development Fund) الذي يستقبل موارد العراق من مبيعات النفط وإعادة توزيع هذه الموارد وكذلك الموارد والودائع التي كانت مجمدة خلال فترة الحصار الإقتصادي والإشراف على تنسيق جهود الإعمار وأعمال الإغاثة الإنسانية وعملية إعادة البناء السياسي. ولن أتطرق هنا إلى تقييم دور الأمم المتحدة في هذه المجالات كافة وإنما سأكتفي بتقييم دور الأمم المتحدة في عملية إعادة البناء السياسي منذ سقوط نظام صدام حسين حتى الآن.

أولاً: العوامل الإيجابية المحفزة :

تجمع للأمم المتحدة عدد من الخواطر والعوامل المشجعة لممارسة دور إيجابي في العراق يختلف عن الدور الأمريكي/ البريطاني مستندا إلى نطاق أوسع من الشرعية الدولية. وساعدت هذه العوامل على أن تظهر المنظمة الدولية في العراق في موقع مستقل نسبياً من السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية. ومن أهم هذه العوامل:

١- الإستناد إلى الشرعية الدولية على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي

٢- إستقلالية دور الأمم المتحدة عن دور قوة الاحتلال

٣- الانفتاح على كل القوى والتيارات السياسية في العراق

٤- رغبة العراقيين أنفسهم في التعاون من أجل إعادة بناء وطنهم

ومن أجل تكريس دور مستقل للأمم المتحدة في العراق، بادر الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي عنان بتعيين ممثل خاص له في العراق هو السفير سرجيو دي ميلو الذي كان يشغل منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في مفوضية الأمم المتحدة في جنيف ومن أُلحق الديبلوماسيين في الأمم المتحدة. وقد تولى دي ميلو مهام منصبه وتوجه إلى العراق في شهر يوليو ٢٠٠٣ في وقت كانت فيه المناورات السياسية داخل العراق تتخذ أبعاداً خطيرة حيث جاء إلى بغداد خبير مكافحة الإرهاب بول بريمر الثاني ليتولى منصب الحاكم المدني الأمريكي للعراق المحتل بدلاً من الجنرال المتقاعد جاي جارلو. وعندما حل بريمر في بغداد فإنه بدأ على الفور إجراءات صارمة لتفكيك ما تبقى من بنية الدولة العراقية الذي انهار مع هروب صدام حسين وسقوط نظامه. وجاءت إجراءات حل الجيش في وقت لم يكن الجيش فيه موجوداً من الناحية العملية وحل الشرطة التي كان معظم ضباطها قد أُحلوا بالفعل مراكزهم وهربوا هم أيضاً تحت جنح الظلام. وكذلك حل وزارة الإعلام العراقية وتسريح موظفيها في الوقت الذي كانت فيه دور الإذاعة والتلفزيون والصحف إما قد دمرت أو تمت السيطرة عليها من جانب القوى الجديدة من المعارضة الداخلية والقادمة من الخارج. كان يبدو أن بول بريمر جاء بخطة واضحة لبناء عراق جديد بخطة أمريكية وبايداد

أمريكية تعتمد استبعاد العراقيين من مراكز اتخاذ القرار وتحصر ذلك الأمر في المستشارين الأمريكيين القادمين في معظمهم من وزارة الدفاع الأمريكية أو الشركات المتعاملة معها. وبسبب ذلك غرقت بغداد خلال ساعات النهار في بحر من المظاهرات التي قام بها العاطلين عن العمل وأهالي المقفودين وتفرق في الليل في بحر الظلام بسبب انقطاع الكهرباء.

هكذا كان الموقف على مسرح الأحداث في العراق عندما وصل إليها الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة السفير سرجيو دي ميلو ليقم مع فريقه في فندق القنال. وبعد أن تمكن من جمع قدر كاف من المعلومات عن الوضع في العراق بدأ تحركا واسعا وحيويا في كل أنحاء العراق من جنوبه إلى شماله بهدف الالتقاء بالقيادات السياسية العراقية على الأرض وتأسيس إطار واضح للتعاون بين الأمم المتحدة وبين القيادات العراقية. وبات من الواضح أن بغداد تحتضن شخصيتين على طريقتين، برمر المتحصن في قلعة في السفارة الأمريكية (قصر صدام سابقا) الذي يعتمد استبعاد العراقيين من عملية إعادة البناء ويتصرف بدولهم، ودي ميلو الدبلوماسي الذي يسعى للإقتراب من العراقيين بأقصى ما يستطيع من أجل إشراكهم في العملية السياسية لإعادة البناء. وكانت المواجهة الولي بين الرجلين في معركة تحديد اختصاصات مجلس الحكم وتسميته. فقد كان برمر يريد مجلسا إستشاريا، يدعوه عندما يشاء ويأخذ من آرائه ما يريد. أما دي ميلو الذي فرض نفسه على الساحة خلال أيام قليلة منذ وصوله فقد دعا بقوة إلى إنشاء "مجلس الحكم" وليس "المجلس الاستشاري" وأن تكون مجلس الحكم اختصاصات واضحة تعكس رغبة العراقيين في استعادة السيادة على بلادهم. وتم حسم الأمر في النهاية لصالح القراح دي ميلو بتشكيل "مجلس الحكم" في ٣٠ يوليو عام ٢٠٠٣ وإن كان برمر قد أصر على الاحتفاظ لنفسه بـ "حق الفيتو"!

وعلى الرغم من الضربة القاصمة التي تعرضت لها الأمم المتحدة في العراق في ١٩ أغسطس عام ٢٠٠٣ والتي دفع فيها دي ميلو حياته، فإن المنظمة الدولية استمرت محافظة على نهج واضح يلتزم بقرارات مجلس الأمن باعتبارها الأساس الشرعي الذي يقوم عليه نشاطها في العراق. وفي كثير من المناسبات نجحت بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق في إنجاز مهماتها بعيدا عن سلطة الاحتلال وبعيدا أيضا عن توجهات السياسة الأمريكية في العراق التي يهيمن عليها منذ الاحتلال بشكل عام صعود البعثيين والمحافظون الجدد. وكانت مؤشرات الاستقلالية نقطة من نقاط المصادقية وتحفيز العراقيين على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة. واستمرت ابواب بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق مفتوحة أمام التيارات السياسية المختلفة في العراق حتى في أسوأ الظروف واستمرت خلال اللحظات الحرجة التي مرت بها عملية إعادة البناء السياسي لوجهات نظر كل الأطراف وعملت على تقسيم آراء ومواقف هذه القوى بصورة موضوعية وبدون تحيز. وكانت البهجة ولا تزال حريصة على التفاعل مع كل القوى السياسية في العراق وصوغ خيارات عملية تستجيب لطموحات هذه القوى و تأخذ في اعتبارها كافة قرارات مجلس الأمن المتصلة بالحال العراقي.

ثانيا: القيود والمخاطر :

غير أن نشاط البعثة في العراق كان ولا يزال يخضع لمجموعة من الضغوط والمخاطر التي تحد من هذا النشاط أو تهدده. وتلعب هذه الضغوط والمخاطر دورا كبيرا في تقليص

نشاط الأمم المتحدة في العراق أو إصابة مصداقيته. ومن أهم القيود والمخاطر التي تتعرض لها بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق:

- ١- خطر نقص الموارد البشرية والمادية
- ٢- خطر العزلة بسبب النظرة السلبية إلى دور الأمم المتحدة في العراق من الحصار إلى فضائح برنامج النفط مقابل الغذاء
- ٣- خطر الإرهاب والتوتر الأمني والخوف على سلامة فريق الأمم المتحدة في العراق
- ٤- خطر محاولات الاستقطاب الداخلي والإقليمي

إن نشاط بعثة الأمم المتحدة في العراق يخضع لعدد كبير من القيود الإدارية والمالية والأمنية وهو يخضع إجمالاً لبيروقراطية الأمم المتحدة في نيويورك والتي تتفوق في قدرتها على فرض التعقيدات والقيود على أي بيروقراطية أخرى في العالم بما في ذلك البيروقراطية المصرية العريقة المتمرس في التعقيد الإداري. وكادت هذه البيروقراطية تتسبب في فرض حالة من الشلل على نشاط فريق الأمم المتحدة في العراق، لكن جراءة الفريق ووضوح الأهداف ساعداً على استمرار العمل حتى لو كان ذلك بإيقاع بطيء. وتقل الموارد (بشرية ومادية) المتاحة لبعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق عن احتياجات الدور المنوط بها.

وتعمل البعثة في ظل مناخ سلبى في بعض المناطق. فمن وجهة نظر بعض السياسيين العراقيين وجزء من الرأي العام العراقي، تعتبر الأمم المتحدة مسؤولة عن خراب العراق؛ فمجلس الأمن الدولي هو الذى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وهو الذى مهد الطريق للحرب وهو المسؤول مع بيروقراطية المنظمة الدولية عن إساءة استخدام برنامج النفط مقابل الغذاء وإهدار ثروة الشعب العراقي. وتتردد وجهة النظر السلبية عن دور الأمم المتحدة بشكل خاص في مناطق وسط وعرب العراق ويتبنها سياسيون من أولئك الذين يعارضون خطوات إعادة البناء السياسى.

وبسبب خطر الإرهاب والتوتر الأمنى وارتفاع تكلفة تأمين أفراد الفريق العاملين في بغداد فإن أعداد عوّلاء تقلصت إلى الحد الأدنى وسيطر الهاجس الأمنى على قيادة فريق يونتام في العراق إلى الدرجة التي كادت تؤدي إلى تبني وجهة نظر مفادها أن السلامة الشخصية هي الأساس في الوجود في بغداد حتى ولو أدى ذلك إلى بقاء أفراد البعثة المقيمين في العراق داخل الأسوار الحصينة للمنطقة الخضراء. أما بقية أفراد البعثة، خصوصاً الفريق السياسى الذى يقيم معظمه في الكويت أو في عمان، فإن بعضهم عن موقع الأحداث جعل وجهات نظرهم وتقديراتهم السياسية تتأثر بتقارير وسائل الإعلام أكثر مما تتوافق مع الأحداث الفعلية التي تجري على الأرض.

أما على صعيد محاولات الاستقطاب الخلى والإقليمي فقد كان أكثر الأطراف نشاطاً فيها الجماعات السياسية المتطرفة قومياً ودينياً المدعومة من سورية وإيران. وكان بعض قيادات هذه الجماعات يبدلون مجھوداً يقترب من المطاردة لفريق البعثة السياسى داعين أفراد الفريق إلى تبني مواقفهم من خلال تزويدهم بمعلومات خاطئة. وفي أزمة حصار المقاتلين في مسجد الإمام على في النجف نشطت القيادات السياسيتين في إيران وسورية طلباً لتدخل الأمم المتحدة في الأزمة بهدف تهميش الحكومة المؤقتة وخلق سابقة لتحويل أزمة محلية في مدينة دينية يمكن أن تستخدم في أماكن أخرى من العالم الإسلامى والزج بالأمم

المتحدة كطرف في الصراع. غير ان الأمم المتحدة لم تستسلم لتلك الضغوط، وإن كان هناك أفراد من فريق البعثة الدولية في بغداد يميل إلى ضرورة تسوية الأمور مع دول الجوار كشرط رئيسي لتهدئة أعمال الإرهاب والعنف المسلح في العراق.

ومن المبكر الآن إصدار حكم على طبيعة العلاقة المقبلة بين الحكومة العراقية المنتخبة (في طور التشكيل) وبعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق في بغداد. فمن المعروف أن العلاقات بين الحكومة المؤقتة وبين البعثة الدولية كانت متوترة إلى أقصى حد خصوصاً في الفترة السابقة للإنتخابات العامة الأخيرة. وربما يعطى التشكيل النهائي للحكومة بعض المؤشرات عن طبيعة العلاقة المقبلة بين الطرفين.

دور الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية :

فشل الاتحاد الأوروبي خلال الأزمة العراقية في الظهور بمظهر القوة السياسية والعسكرية المتماثلة. ومرة أخرى بعد أزمة البلقان أثبتت الولايات المتحدة أنها تستطيع الحركة لفرض رؤيتها في حل الأزمات. وبينما تنظرت الولايات المتحدة حتى دعت في البلقان بواسطة الأوروبيين، فإنها تقدمت بدون موافقة الأوروبيين في العراق. وكانت النتيجة أن أوروبا قسمت بين "أوروبا المعجوز" التي ضمت الدول المعارضة للحرب وعلى رأسها فرنسا وألمانيا و"أوروبا الفتية" المساندة للحرب متمثلة في دول أوروبا الشرقية المتحالفة مع بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا.

وعلى الرغم من أن الأزمة اللبنانية قربت إلى حد كبير الموقفين الأمريكي والفرنسي في قضايا الشرق الأوسط، وأن ألمانيا بدأت منذ فترة التهاج سياسة أكثر مرونة تجاه الولايات المتحدة، فإن دول الاتحاد الأوروبي لم تتفق حتى الآن على "إطار سياسي" (POLITICAL FRAMEWORK) بشأن الوضع في العراق. ومن الصعب أن تقدم دول الاتحاد الأوروبي في جهود منسقة في مجالات إعمار العراق ما لم تتفق الدول الأعضاء على الإطار السياسي للتعامل مع الموقف. ومن ثم فإن الموقف الأوروبي وبعد سنتين من الحرب يبدو حتى الآن موقفاً منقسماً ومشتتاً وضعيفاً إزاء الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لدور جامعة الدول العربية فقد اكتفت بالمواقف في صالة المتفرجين تقريباً واختلفت كثيراً مواقف الدول العربية تجاه الأحداث في العراق، كل يراها من منظوره الخاص. وإضافة إلى ذلك فإن علاقات أمانة جامعة الدول العربية بالحكومة العراقية هي علاقات جافة، رسمية وباردة إلى حد كبير. وهذه النظرة إلى العراق الذي يرأسه الآن زعيم سياسي غير عربي، لا تشجع على إقامة علاقات ودية بين الطرفين في الأجل القصير. ومن الضروري أن تبادر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في البحث عن السبل الكفيلة بإعادة العلاقات مع الحكومة العراقية إلى المستوى الذي يليق بقيمة العراق في الأسرة العربية.

خاتمة :

تلعب الأمم المتحدة دوراً حيوياً في العراق على أساس قرارات مجلس الأمن التي صدرت خلال العامين الأخيرين بشأن العراق. وتحظى المنظمة الدولية بمصداقية ملموسة في مسائل إعادة بناء العراق سياسياً على الرغم من النظرة السلبية التي احاطت بدورها في العراق بسبب العقوبات الاقتصادية وفصائح برنامج النفط في مقابل الغداء. ومن الضروري تعزيز الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي. إن وجود بعثة الأمم المتحدة لمساندة العراق سيكون حيوياً خلال الفترة وحتى الإنتهاء من صوغ الدستور والإستفتاء عليه وإجراء انتخابات عامة جديدة لإنشاء مؤسسات دائمة تقوم على أساسها دولة العراق الديمقراطية الجديد. وتتضمن المبادئ التي تقوم عليها قرارات مجلس الأمن بشأن العراق مجموعة من المعايير والقيم التي لا خلاف على اهميتها بالنسبة للدولة الديمقراطية العصرية مثل السيادة والإستقلال ووحدة الأراضي الوطنية وحقوق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي و حكم القانون والتعددية والشفافية واللامركزية. ومن المهم جداً أن يستكمل العراق بناء مؤسساته الدستورية ومؤسسات الدولة القادرة على توفير النمو والرعاية للشعب العراقي وعلى إقامة علاقات مع الجيران تقوم على الاحترام وحسن الجوار والسلام.

* ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: العراق وآفاق المستقبل في ظل التغيرات الحالية: الخيارات والانعكاسات. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة في ١٠ - ١١ إبريل ٢٠٠٥.

إصطفاف سياسي جديد لمواجهة تحديات عالقة في العراق :

يترافق دخول الاحتلال الأمريكي للعراق عامه الخامس بعدد من الملامح والتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي من المرجح أن تشكل سياسات التعامل معها صورة العراق في السنوات الخمس المقبلة. أول هذه التغيرات هو الإنفاق الأمريكي العراقي على بدء مفاوضات لتنظيم وضع القوات الأمريكية وتوقيع اتفاق للتعاون الاستراتيجي بين واشنطن وبغداد. وقد بدأت المفاوضات بالفعل واتفق الطرفان على أنه يتعين الإنهاء منها في شهر يوليو من العام ٢٠٠٨. ويرتبط هذا التغير بقرب صعود قيادة أمريكية جديدة إلى البيت الأبيض. أما ثاني هذه التغيرات فإنه يتمثل في تعثر العملية السياسية في العراق وظهور عوائق كثيرة هيكلية وطاقية وعرقية تحول دون إعادة انطلاق هذه العملية مرة أخرى. ويرتبط هذا التغير بحال الشلل السياسي الذي تعاني منه أجهزة الحكم في العراق منذ انسحاب وزراء ثلاث كتل سياسية رئيسية (القائمة العراقية وجهة التوافق والصدريون) من الحكومة ولجوء هذه الكتل إلى تعطيل عمل البرلمان عن طريق التغيب عن الجلسات للحيلولة دون اكتمال النصاب لصحة الانعقاد أو للتصويت. أما ثالث هذه التغيرات فإنه يتمثل في وصول المعركة ضد الإرهاب في العراق إلى نقطة حاسمة بعد تراجع معدلات العنف بصورة ملموسة خلال النصف الأخير من عام ٢٦٠٧ الأمر الذي يستدعي الأخذ باستراتيجية جديدة لإزالة جذور الإرهاب واجتثاث قواعده وإلا أطل براسه مرة أخرى وعادت وتيرة العنف إلى الارتفاع من جديد. ويتمثل التغير الرابع في شيوع الفساد في الدولة والمؤسسات الحكومية الذي يقابله شعور المواطنين بالانعدام الخلفيات وانتشار الفقر والبطالة وقصور جهود التنمية عن الوفاء باحتياجات إعادة البناء. وعلى هذا الأساس فإن العام ٢٠٠٨ م شأنه أن يكون عاما مهما إن لم يكن حاسما في تحديد قسما وملامح صورة العراق في السنوات الخمس المقبلة طبقا لما سيجري فيه من كيفية التعامل مع الملفات المرتبطة بتلك التغيرات الأربعة.

ومن البديهي أن الأهداف المبتغاة وطرق الوصول إلى هذه الأهداف فيما يتعلق بكل واحد من هذه التغيرات الأربعة يختلف من فريق إلى آخر حتى ضمن إطار التحالف الحاكم المكون من الحزبين الشيعيين الكبارين والحزبين الكرديين الكبارين. ومن البديهي طبقا لذلك أن صورة العراق في السنوات الخمس المقبلة يمكن أن تختلف طبقا لرؤية الفرقاء في العراق. وفي السياق ذاته فإنه يمكن التأكيد على أن القوى السياسية العراقية على اختلاف توجهاتها وكذلك دول الجوار والقوى الدولية المعنية بالمنطقة تعي جميعا الأهمية الحاسمة للعام الحالي من عمر التجربة الجديدة في العراق على أرضية التغيرات التي سبق الإشارة إليها. غير أن الأمر يحتاج إلى بعض التفصيل.

أولا: التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة :

في السادس والعشرين من نوفمبر عام ٢٠٠٧ أصدر مكتب المعلومات التابع للبيت الأبيض بيان ما أسماه "إعلان مبادئ للصدقة والتعاون بين العراق والولايات المتحدة". ويعد هذا الإعلان للتوصل إلى معاهدة للصدقة والتعاون الاستراتيجي بين البلدين قبل نهاية عام ٢٠٠٨ م المرجح أن تصل مدتها إلى عشر سنوات على الأقل يمكن تجديدها

باتفاق الطرفين. وقد جاء الإعلان عن هذه المبادئ بالتفاهم بين الإدارة الأمريكية وبين كل من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وزعيم الائتلاف العراقي عبد العزيز الحكيم اللذين زارا العراق وتباحثا مع المسؤولين الأمريكيين حول كل النقاط الواردة فيه خلال الشهر نفسه. كما أن هذا التفاهم جاء على أساس البيان الخماسي الصادر في ٢٦ أغسطس عام ٢٠٠٧ بتوقيع كل من مجلس الرئاسة (الرئيس طالباني ونائبه طارق الهاشمي وعادل عبد المهدي) ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني والذي تبناه الرئيس الأمريكي في اليوم التالي وأعاد التذكير به كأساس للعلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة والعراق في خطابه إلى الشعب الأمريكي في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٧.

ودعا البيان الخماسي إلى ضرورة ربط طلب تجديد العمل بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٣ لمدة عام بإنهاء خضوع العراق لنصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بإعادة العراق إلى مكانته الطبيعية من حيث السيادة والسلطة وكل ما يرتبط بذلك من عناصر المكانة القانونية الدولية للعراق والتي كانت قد سحبت من النظام السابق في أعقاب غزو الكويت وصدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ في أغسطس عام ١٩٩٠. وبمعنى آخر أن تعود المكانة القانونية الدولية للعراق إلى ما كان عليه الحال قبل صدور القرار ٦٦١. وربط القادة العراقيون الموقعون على البيان هذه الدعوة بضرورة التوصل إلى علاقات طويلة الأمد في كل المجالات مع الولايات المتحدة تقوم على المصالح المشتركة. وفي استجابته إلى ما جاء في البيان قال الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إن بلاده حريصة على تنمية علاقات طويلة الأمد مع الحكومة العراقية وشعبها تضمن حماية مصالح الولايات المتحدة وتستلزم الاحتفاظ بعدد أقل من قوات التحالف.

وتضمن إعلان المبادئ الصادر في واشنطن في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ النص على أن هذا الإعلان هو مجرد "إعلان نوايا" سيبداً بعده الطرفان في التفاوض من أجل الاتفاق على تفاصيل الإجراءات والخطوات المتعلقة بإنشاء التعاون الاستراتيجي بين الطرفين. وحدد الإعلان مبادئ هذا التعاون وأهدافه وإطار العملية التفاوضية والخطوات التي ستتم بها وتفصيل مجالات التعاون التي سيتم الاتفاق بشأنها. ومن المهم الإشارة إلى أن البيان أكد وكرر أن هذا التعاون إنما يأتي بناء على طلب القادة العراقيين وأنه يقوم على أساس حماية المصالح المشتركة للطرفين. كذلك أكد البيان بشكل ضمني أن الاتفاق المستهدف مع العراق لن يكون استثنائيا بل مثله مثل غيره من الاتفاقات الأمنية الموقعة بين الولايات المتحدة وأكثر من مائة دولة حول العالم من ضمنها أفغانستان ودول وسط آسيا وشرق أوروبا التي كانت تنتمي سابقا إلى الكتلة السوفيتية.

المبادئ والأهداف: إقامة علاقات تعاون استراتيجي مستقرة طويلة الأمد تحمي المصالح المشتركة للولايات المتحدة والعراق ورعاية وتعزيز الاستقرار الإقليمي وتخفيض عدد القوات التي تحتفظ بها الولايات المتحدة والدول الحليفة لها في العراق إلى أقل مستوى ممكن. وتشمل المبادئ أيضا تعزيز وتقوية المؤسسات الديمقراطية في العراق واحترام الدستور ودعم جهود المصالحة الوطنية وتنشيط دور العراق في المؤسسات الإقليمية والدولية وأن يلعب العراق دورا إقليميا بناءا.

الخطوات: السعي لإقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق يحتاج إلى ثلاث خطوات، الأولى هي إصدار إعلان المبادئ للتأكيد على

ضرورة استعادة العراق لسيادته وسلطاته القانونية. الخطوة الثانية هي أن تقدم الحكومة العراقية إلى مجلس الأمن بطلب لتجديد مهمات القوات المتعددة الجنسيات في العراق لمدة عام ولآخر مرة ينقضي بعدها خضوع العراق لنصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على أن تقوم الولايات المتحدة بالمساعدة على تحقيق ذلك في مجلس الأمن. والخطوة الثالثة هي البدء فوراً عقب تقديم طلب التجديد للقوات الدولية بالتفاوض بين الحكومتين العراقية والأمريكية من أجل الإنهاء من إعداد نصوص معاهدة أو اتفاق الصداقة والتعاون بين دولتهما.

مجالات التعاون: تشمل طبقاً لإعلان المبادئ التعاون في المجالات الدبلوماسية والسياسية والثقافية والمعرفية والإقتصادية والأمنية (العسكرية). وتتضمن مساهمة الولايات المتحدة في حماية العملية السياسية الديمقراطية في العراق واستعادة العراق لسيادته ولدوره الإقليمي وبناء جيشه وقواته الأمنية ومساعدة الحكومة العراقية في محاربة الإرهاب والقضاء على الخارجين على القانون وتقديم ضمانات لردع من يحاول الإعتداء على أرض العراق أو تهديد وحدة ترابه الوطني. ودعم مؤسسات العراق الإقتصادية والتنمية وحث الدول الدانئة للعراق على شطب ديونها أو تخفيضها وتشجيع زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية على العراق ومساعدة الحكومة العراقية على استعادة ثروات العراق وأصوله المنهوبة والحولة إلى الخارج بطرق غير قانونية.

وبعد أن تقدم وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إلى مجلس الأمن بطلب تمديد فترة عمل القوات الدولية في العراق لمدة عام واحد وأخير، فإن بغداد شهدت زيارات متعاقبة لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس ووزير الدفاع روبرت جيتس وعدد كبير من المسؤولين الأمريكيين في إطار التحضير لاتفاق التعاون الإستراتيجي بين البلدين والذي من المتوقع أن يشكل أهم إنجازات الفترة التالية والأخيرة لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن. فالرئيس الذي يسعى إلى البدء في تقليص الوجود العسكري الأمريكي في العراق قبل أن يغادر البيت الأبيض يريد أيضاً أن ترقص الإدارة الجديدة في البيت الأبيض (سواء جاء الرئيس ديمقراطياً أو جمهورياً) على الأنغام التي وضعتها إدارته هو وربما لفترة طويلة من الزمن من خلال تحويل الوجود الأمريكي في العراق إلى اتفاق تعاقدي بين طرفين ذي سيادة وليس بموجب قرارات للأمم المتحدة أو قرارات منفردة.

تقييم التعاون الاستراتيجي الأمريكي العراقي :

بإسقاطها لنظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين وتدميرها المتعمد لأركان الدولة العراقية خصوصاً المؤسسات العسكرية والأمنية والإعلامية والبنية الأساسية الخدمية والإنتاجية والجهاز الإداري للدولة بشكل عام فإنها خلقت عملياً حاجة شديدة إلى وجودها واستمرار هذا الوجود من جانب القوى الحاكمة الجديدة في العراق. فالوجود الأمريكي في العراق هو الضمان الأساسي ضد نشوب حروب أهلية في العراق وضمان للنجاح في الحرب ضد تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به وضمان لعدم اجتياح حدود العراق

وأراضيه من جانب جاراته الكبيرتين إيران وتركيا أو إحداها وهو أيضا ضمان لاستمرار التحالف الحالي (الرباعي) في الحكم وذلك حتى تكتمل على الأقل عملية بناء الجيش وقوات الشرطة والمؤسسات السياسية والإدارية الضرورية لممارسة الدولة (تحت قيادة أي تحالف سياسي) لدورها الطبيعي في حماية الوطن وتأمين المواطنين وتوفير فرص العمل لهم. والأكثر من ذلك فإن الحاجة إلى استمرار الوجود الأمريكي في العراق لم يعد احتياجا مقصورا على من يرون في أنفسهم أنهم كانوا ضحايا النظام القديم (نظام صدام) وإنما أصبح أيضا احتياجا واضحا للقوى والجماعات التي أصبحت بقوة الأمر الواقع الطائفي والإثني ضحية للنظام الجديد الذي ترعاه الولايات المتحدة! وهذا القول يحتاج إلى بعض التفسير.

لقد اجتاحت شعور بالفرحة كل أنحاء العراق (باستثناءات محدودة) بعد سقوط نظام صدام. غير أن هذا الشعور لم يدم سوى أيام قليلة إذا انتشرت بعد ذلك حالة القوضى واتسع نطاق عمليات السلب والنهب والتخريب والعدم الأمن في البلاد بشكل عام مما فجر حالا من الإستياء في كل أنحاء العراق بدون استثناء حتى في كردستان العراق التي كانت تتمتع بهدوء نسبي مقارنة ببقية أرض العراق. وفي الوقت الذي استقوت فيه القوى السياسية/ الدينية الشيعية بالمليشيات التابعة لها لتأمين أتباعها والحصول لهم على المزيد من الثروة والمزيد من السلطة في ظل غياب الدولة فإن طائفة من الزعماء السياسيين (القوميين والبعثيين) والدينيين (من السنة ومن الشيعة) اعتقدت أن مقاومة الولايات المتحدة في العراق والعمل على هزيمة الغزو الأمريكي هو الهدف الأعلى الذي يتقدم على كل ما عداه. وقد انشغلت هذه الطائفة عن العملية السياسية (باستثناء التيار الصدري الذي شارك فيها منذ البداية) بمحاربة قوات الولايات المتحدة والدول الحليفة لها. وكانت النتيجة أن القيادات العشائرية العربية (خصوصا السنية) دفعت غالبا ثمن جريها وراء القيادات الدينية والقومية والبعثية في محاربة الولايات المتحدة وترك عملية بناء الدولة الجديدة في العراق لغيرهم. وأسفر ذلك من الناحية العملية على تشوهات حادة في التوازنات السياسية داخل المؤسسات الجديدة خصوصا البرلمان ومجالس المحافظات والوزارات وأهمها الدفاع والداخلية حيث صدرت فتاوى سنية تحرم الانضمام إلى الشرطة أو الجيش. وهكذا وبسبب هذا الغياب فإن العرب العراقيين أصبحوا هم في واقع الأمر ضحايا النظام السياسي الجديد في العراق لأن الآخرين بالغوا في استخدام المزاي التي أتاحت لهم بسبب غياب العرب السنة وقسم من العرب الشيعة عن العملية السياسية في العراق. وكانت معركة الفلوجة في عام ٢٠٠٤ هي نقطة الإنفراق بين منهجين في التفكير فيما يتعلق بالموقف من الاحتلال والموقف من العملية السياسية في العراق. وأدركت القيادات العراقية التي شاركت في معركة الفلوجة أن النهج الانتحاري ليس خيارا عراقيا على الإطلاق وأن خطر الطائفية هو أشد من خطر الوجود الأمريكي. فالأخير تنظمه موابق وقوانين دولية أما الأول فإنه بربرية جديدة تهدد نسيج العراق بالدمار. وكثيرا ما تندر المعتقلون برحمة المعاملة في المعتقلات الأمريكية مقارنة بالمعاملة في المعتقلات الحكومية العراقية ومعتقلات الجماعات المسلحة مثل مقاتلي منظمة بدر أو مقاتلي جيش المهدي!

ومع ذلك فإن حسم خيار القبائل العربية السنية لمصلحة المشاركة في العملية السياسية لم يكن كاملا في عام ٢٠٠٥ رغم مشاركة الحزب الإسلامي العراقي ومؤتمر أهل العراق وجبهة الحوار ومجلس الحوار والكتلة العربية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نهاية ٢٠٠٥ وبداية ٢٠٠٦. لكن هذا الحسم والإنحياز الكامل تقريبا لمصلحة المشاركة في العملية السياسية وعملية

إعادة بناء الدولة ومؤسساتها المختلفة بات واضحا جدا بحلول منتصف العام ٢٠٠٦ الأمر الذي فتح الباب أمام ظهور مجالس الصحة بتأسيس مجلس صحة الأنبار في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦. إن تشكيل مجالس الصحة التي انتشرت إنتشار النار في الهشيم بعد نجاح تجربة الأنبار كان يعلن عن استفاقة كاملة من عملية التضليل السياسي التي قام بها قادة سياسيون ودينيون وعشائريون واحوا يمتنون العراقيين لحوض حرب غيرهم في العراق وليس حرمهم هم. غير أن مجالس الصحة تجدد نفسها وقد جاءت بعد تشكيل مجلس النواب ومجالس المحافظات بعيدة عن مراكز صنع القرار السياسي على المستويين الوطني والمحلي كما تجدد نفسها في الوقت نفسه أسيرة للعقود مع القوات الأمريكية التي ستفقد سلطتها القانونية في العراق إعتبارا من نهاية العام ٢٠٠٨ في حال إتمام اتفاق التعاون الاستراتيجي العراقي الأمريكي. وتقود هذه الإعتبارات إلى إضعاف مركز ونفوذ القائمين عليها خصوصا في ظل الإلتجاه إلى تقنين أعداد محدودة من رجائها بواسطة الحكومة ودمج هذه الأعداد في أجهزة الدولة المختلفة وليس بالضرورة الأجهزة الأمنية فقط.

والحقيقة أن القوميين العرب والبعثيين العراقيين وتنظيمات القاعدة والجماعات الخارجة على القانون يحصلون جميعا على تأييد كل من سورية وإيران للإيقاع بالقوات الأمريكية في مستنقع عراقي في معركة تحيى ثمارها كل من طهران ودمشق ويدفع ثمنها العراقيون والعراق. وهذا يعنى ذلك أن كل القوى التي حددت أن القتال ضد الولايات المتحدة هو هدفها الأساسي لم تتلاش ولم تنته إلى غير رجعة. فلا تزال هناك قوى دينية لها وزنها مثل هيئة علماء المسلمين تعتبر أن إخراج القوات الأمريكية من العراق هو الهدف الأول الذي لا ينبغي الإصراف عن تحقيقه. كذلك فإن تنظيم قاعدة الجهاد في أرض الرافدين والتنظيمات الموالية له لاهبهما العراق أو شعبه، فالهمم بالنسبة لها هو إقامة إمبراطورية إسلامية جديدة يعتقد منظروا القاعدة أنها ستبسط من بين الركام الذي ستخلفه هزيمة الولايات المتحدة، وما وجود العراق في حد ذاته إلا جزء من المؤامرة الإستعمارية التي أسقطت الإمبراطورية الإسلامية (العثمانية) ولقمعتها. أما البعثيون فإنهم يجارون معركة حياة أو موت بعد أن حدد النظام السياسي القائم بعد صدور "قانون اجتثاث البعث" أنه ليس أمام البعثيين السابقين إلا هذا الخيار. وعلى الرغم من الضخمة السياسية التي قد تحدثها بيانات هؤلاء أو تصريحاتهم والخسائر في الأرواح والممتلكات والتخويف الناتج عن النشاط العسكري للمسلحين الذين لا يزالون يمارسون نشاطهم فإن أغلبية العراق تنظم الآن عمليا في تربيته وجهود إعادة البناء السياسي. وفي حال توسيع وإصلاح العملية السياسية فإن جماعات كثيرة من التي لا تزال تحمل السلاح ستجد لنفسها مكانا في العراق الجديد بما في ذلك البعثيون الذين بإمكانهم الإلتزام في العملية السياسية على أساس فردى أو تحت مسميات ورايات أخرى غير رايات البعث المتبوذة بين العراقيين بشكل عام بما في ذلك الذين كان الإلتزام للبعث بالنسبة لهم جزءا من طبيعة الحياة تحت حكم صدام لا خيار لهم فيه.

ووجدت القبائل العربية في وسط وشمال وغرب العراق في الولايات المتحدة والقوات الأمريكية حليفا يساعد على الخروج من حال الإنتحار البدني الذي تقوده القاعدة وتنظيماتها وحال التهميش الذي دفعت إليه القيادات السياسية القومية العربية والبعثية وحال الإضطهاد الطائفي الذي تمارسه الحكومة المركزية في بغداد والإضطهاد الإثني الذي تمارسه حكومة إقليم كردستان خصوصا في الموصل وكركوك. ويمكن القول بدون تردد بأن الوضع في العراق في نهاية عام ٢٠٠٧ كان يشير بقوة إلى أن القبائل العربية السنية في الشمال والوسط والغرب والقبائل العربية الشيعية في الجنوب باتت أقل اعتراضا على

استمرار الوجود الأمريكي في العراق لفترة مقبلة حتى يتم تصحيح المسار السياسي وإعادة بناء مؤسسات الدولة في العراق على أساس المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بعيدا عن المنطق السياسي الطائفي الذي لعبت القيادة السياسية الأمريكية في العراق دورا رئيسيا في رعايته وترويجيه وتمكينه من السلطة في البلاد منذ شكل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر مجلس الحكم في يوليو عام ٢٠٠٣ على أساس المحاصصة الطائفية.

وبذلك فقد باتت الأغلبية الساحقة في العراق تقريبا لا تعارض بقاء القوات الأمريكية لفترة من الوقت وتنظيم الوجود العسكري الأمريكي وطبيعة العلاقات العراقية الأمريكية بواسطة العراقيين أنفسهم. لقد نجحت الولايات المتحدة إذن في إجراء عدد من الجراحات السياسية في العراق من خلال إجراءات كان بعضها خاطئا وبعضها صائبا لكنها كلها كانت قاسية ومؤلمة وصلت إلى حد ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون الأمريكي إلا أنها أدت في نهاية الأمر إلى قبول الولايات المتحدة كقوة يجب التعاون معها من أجل الاستمرار في بناء العراق الديمقراطي والحيلولة دون الانقضاض عليه من الداخل أو من الخارج. الأكراد يديون لها بالانتصار. الشيعة يديون لها بتوصيلهم إلى قيادة البلاد. السنة يديون لها بمحبتهم ومساعدتهم على الاندماج في مؤسسات الدولة (بما فيها المؤسسات الأمنية والعسكرية) بعد أن ظلوا خارجها خلال الفترات الحرجة الماضية من عمر العراق منذ احتلاله في إبريل عام ٢٠٠٣ وهي تدين لهم بأنهم القوة الوحيدة التي أثبتت قدرتها على التصدي لمقاتلي القاعدة وقوى الإرهاب.

ماذا يريد العراقيون من التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة؟

بعيدا عن ديباجة إعلان المبادئ لمعاهدة الصداقة والتعاون المرتقب الإتفاق عليها بين بغداد وواشنطن، وبصرف النظر عما ستجني به تفصيلات بنود المعاهدة التي يتوقع التوصل إليها في شهر يوليو من العام الحالي ٢٠٠٨ فإن العراق في ثوبه الجديد يحتاج الكثير من العالم الخارجي. ومعطيات السياسة العملية فإن الولايات المتحدة هي اليوم سيادة العالم (وحنها هي القوة العسكرية الأعظم وهي تشكل ثلث الاقتصاد العالمي وأكثر من نصف القوة المالية والأولى بفارق شاسع في صناعات السلاح والقضاء وتكنولوجيا الدرة والمعلومات والطاقة) والتعاون معها في كل الميادين مهما كانت مظاهر الحراك السياسي في العالم من حولها هو ضرورة أكيدة بالنسبة للعراق خصوصا في الظروف التي تحيط بالعراق بعد خمس سنوات من الاحتلال.

يحتاج العراق من التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة توفير الإمكانيات الضرورية للتدريب المتقدم لقوات الشرطة والجيش واستكمال بناء هذه القوات لبلوغ الكم والكيف اللازمين لتوفير الأمن الداخلي وأمن الحدود والقدرة على رد العدوان الخارجي. ويحتاج العراق إلى من يقدم المعدات والأسلحة اللازمة لتسليح قوات الشرطة والجيش العراقيين. ويحتاج العراق إلى المساندة في الفترة الإنتقالية حتى يتم استكمال عملية بناء الشرطة والجيش وحماية الحدود من التهديدات الإيرانية والتركية خلال الفترة الإنتقالية والمساعدة على هزيمة فلول الإرهاب الكامنة في البلاد. ويحتاج العراقيون إلى التمويل اللازم لتغطية كل هذه الإحتياجات ليس من الولايات المتحدة فحسب وإنما من المجتمع الدولي بأكمله. ويحتاج العراق إلى مساندة دولية خلال الفترة المقبلة والتي ستشهد مفاوضات

مفتوحة لإعادة ترسيم الحدود وتقاسم مياه شط العرب مع إيران وضمان أمن الحدود الشمالية مع تركيا وترسيم الحدود ثانياً مع الأردن والكويت. وهناك أيضاً الكثير من المشاكل الداخلية التي ربما لا يتفق عليها الرفقاء ومن ثم فإن وجود الولايات المتحدة يكون بمثابة ضمان لاستمرار الحوار وعدم الفراد أى طرف باتخاذ قرار من جانب واحد. ويأمل أغلبية العراقيين أن يجرى إعادة تنظيم الشرطة والجيش في العراق على أسس غير دينية أو طائفية أو عرقية بما يحول المؤسسة الأمنية كلها إلى مؤسسة وطنية تنأى بالعراق عن الطائفية والعرقية وتكون حارسة لدستور يقرر حقوق وواجبات المواطنين على أساس المساواة. إذن هي هموم الداخل والحدود وما وراء الحدود وكلها ترتبط بالتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في هذه المرحلة.

ماذا تريد الولايات المتحدة ؟

يعتبر قبل الإجابة على هذا السؤال الإشارة إلى أن الفريق المرافق للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية للدفع مع الرئيس مهوا بنشوة النصر الذي حققته الولايات المتحدة على الاتحاد السوفييتي ودول حلف وارسو بدون إطلاق رصاصة واحدة. وبالنظر إلى الترتيبات الإقليمية الجديدة التي انتشرت في العالم خلال العقدين الأخيرين تبدو المنطقة العربية وكأنها المنطقة الوحيدة في العالم التي تقاوم الاندماج في النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بقوة الأمر الواقع ومعطيات القوة المطلقة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والعلمية. ولم يتوقف الأمر عند حد مقاومة الاندماج في النظام العالمي الجديد وإنما وصل إلى تحدى هذا النظام وتقديده في اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وفي مواجهة هذه الحال أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية شعارين الواحد تلو الآخر الأول هو الحرب ضد الإرهاب التي أصبحت جبهة المواجهة الرئيسية في السياسة العالمية والثاني هو نشر الديمقراطية في العالم العربي في محاولة لإعادة تشكيل الخريطة السياسية في العالم العربي والإجهاز على القوى والمعوقات التي تحول دون اندماج العالم العربي في النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة. وترافق إطلاق الشعارين مع تحريك عشرات الآلاف من العسكريين والمعدات الحربية الأمريكية إلى بحور وجبال وديان ما حددته السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط الكبير التي تتجاوز بكثير حدود العالم العربي في حريين كبيرتين في أفغانستان والعراق إنتهتا عمليا باحتلال الدولتين.

وفي هذا السياق فإن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة والتي تسعى إلى تحقيقها من وجودها في العراق تشمل أولاً ضمان إمدادات الطاقة العالمية الآتية من منطقة الخليج العربي وتشمل ثانياً ضمان أمن وسلامة طرق الملاحة الدولية التي تمر منها هذه الإمدادات. كما تشمل مصالح الولايات المتحدة ثالثاً الحيلولة دون قيام تحالف إيراني- روسي يسمح بوصول الروس إلى المياه الدافئة في الخليج. وتشمل المصالح الأمريكية رابعاً تأسيس نقاط ارتكاز إقليمية تساعد على استمرار سياسة الإحتواء تجاه إيران وزيادة فاعلية هذه السياسة مع استمرار العمل على تغيير التوجهات السياسية للنظام القائم في طهران بنية تجنب احتمالات المواجهة بين الطرفين. وتشمل المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة خامساً مواصلة الحرب ضد الإرهاب وسادساً حماية حلفائها في منطقة الخليج العربي المكشوفين

عسكريا والذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم في حال نشوب حرب في الخليج. وتشمل مصالح الولايات المتحدة سابعاً إنشاء منظومة دفاعية إقليمية يلعب العراق فيها دوراً رئيسياً لملاء الفراغ العسكري في المنطقة التي تعاني من خلل دفاعي ضمن منظومات الدفاع القائمة في العالم منذ فترة طويلة، وربما تكون الأفكار بشأن إعادة إحياء حلف بغداد وفق صيغة جديدة قابلة للطرح بمجرد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة أو إعطاء حلف شمال الأطلسي دوراً رئيسياً في منطقة الخليج في إطار سياسة الحلف الجديدة المبنية على توسيع دوره خارج نطاق دول الحلف. ومع كل ذلك فإن أخشى ما تخشاه إدارة الرئيس جورج بوش الابن هو أن يتحول العراق إلى أفغانستان ثانية بعد انتهاء الاحتلال وتخفيف الوجود العسكري الأمريكي هناك. ولذلك فإنها تسعى إلى توفير المستلزمات المحلية والإقليمية والدولية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار في العراق.

... وماذا عن دول الجوار ؟

إيران: إزالة خطر التهديد الأمريكي. تجنب خطر قيام نظام عراقي قوى. ضمان حرية الحركة البحرية في مياه شط العرب والخليج. ربط العراق بقاعدة مصالح قوية وواسعة ومتنوعة مع إيران. السيطرة على المرجعية الدينية في النجف. استخدام النفوذ الإيراني في العراق من أجل إنشاء منطقة تعاون إقليمي جديدة تضم إيران والعراق ودول الخليج. وستعرض في الفصل اللاحق المزيد عن الدور الإيراني في العراق.

تركيا: تقوم السياسة الخارجية التركية تجاه العراق على عدد من الأسس والمتغيرات الحاكمة التي تحدد المصالح الاستراتيجية التركية في العراق وتضع الدفاع عنها في مقدمة أهداف السياسة الخارجية التركية. أول هذه الأسس ضرورة حماية الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا من نفوذ الانفصاليين الأكراد ومنع تسللهم من الأراضي العراقية وإليها للقيام بعمليات عسكرية ضد أهداف رسمية تركية. وفي هذا الصدد كانت الحكومة التركية قد وقعت اتفاقاً مع صدام حسين يسمح للقوات التركية بمطاردة المتمردين الأكراد إلى مسافة ١٠ كيلومترات داخل الأراضي العراقية. أما ثاني هذه الأسس فهو ضمان إمدادات المياه الكافية لتركيا قبل أن تصل عبر نهر دجلة والفرات إلى كل من العراق وسورية. وإلى جانب مسألتي أمن الحدود وأمن المياه تنطلق السياسة الخارجية التركية تجاه العراق من حقيقة أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي. صحيح أن تركيا رفضت أن تستخدم الولايات المتحدة أراضيها للهجوم على العراق في مارس ٢٠٠٣ لكن ذلك لم يقلل من التزامات تركيا تجاه قوات الحلفاء في الحرب. أيضاً تنطلق السياسة الخارجية التركية من اعتبار أن حاجة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تفرض ضرورة التنسيق مع أوروبا وحلفائها فيما يتعلق بسياساتها تجاه العراق.

سورية: هناك على الدوام تقريبا علاقة تنافسية بين دمشق وبغداد، تصل أحيانا إلى حد العداء وقد تصل أيضا إلى حد التعاون المشترك. وفي ظل حكم البعث للبلدين انقسمتا إلى قيادتين متنافستين، واحدة تدّين بالولاء لدمشق والأخرى تدّين

بالولاء لبغداد. وفي ظل الوضع الحالي فإن التنسيق السوري الإيراني فيما يتعلق بسياسات البلدين في العراق يفترض أن هناك تقافاً بين دمشق وطهران على تقاسم النفوذ في العراق بهدف إبعاد النفوذ الأمريكي ونفوذ الدول العربية الأخرى التي تعد من حلفاء واشنطن. ومن الطبيعي في علاقة بين بلدين تربطهما حدود مشتركة ومصالح ماثية وأمنية واقتصادية مشتركة أن ينشأ قدر من التعاون المشترك بينهما لتحقيق منافع مشتركة على أساس حسن الجوار. وتتضمن هذه المصالح ضبط الحدود ومنع المسللين والتعاون في استغلال مياه نهر الفرات وغيرها.

دول مجلس التعاون: تتمثل مصالح دول مجلس التعاون الخليجي في ضرورة إزالة خطر التهديد الإيراني النووي والعسكري. تجنب وقوع العراق في قبضة نظام طائفي تتمتع إيران فيه بالنفوذ الأقوى. ضمان استمرار وسلامة تدفق إمدادات النفط في الخليج. تجنب خطر الحرب والمواجهة العسكرية في المنطقة. استمرار التنمية وحال السلام والاستقرار في المنطقة.

ثانياً: إستئناف العملية السياسية :

العراق الجديد لم يفرض قواه السياسية النهائية بعد. ولا يزال العراق المحتل المحور من استبعاد النظام السابق يعاني من استبعاد طائفي. وكان يعاب على النظام القديم سيطرة صدام حسين أما في النظام الجديد فقد وجد العراقيون فيه أن كل مسؤول يحتضن بين جوانحه صدام صغير مستبدًا وبدلاً من صدام واحد أفرز العراق الجديد الآلاف منه. الأسوأ أن أولئك الذين يحكمون العراق حالياً هم في الحقيقة إفراوات النظام السابق. فكل نظام يساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في خلق وتحديد قسّمات القوى السياسية المعارضة له. وتعرض التنظيمات السياسية والدينية التي عادت إلى العراق والتي نشأت مباشرة بعد الاحتلال الأمريكي لهُزات شديدة وتقلصات في بنائها التنظيمي وعقالدها السياسية من خلال الاحتكاك اليومي بمعطيات العملية السياسية والصهار جماعات جديدة داخل هذه التنظيمات لا تحكمها مشاعر الثأر الطائفي أو العرقي. وقد لوحظ خلال السنوات الخمس الماضية أن تنظيمات جاءت في صورة قوية جداً من الخارج مثل تنظيم المؤتمر الوطني العراقي بقيادة أحمد الجبلي تحولت بسرعة إلى إشلاء وبرهنت الأحداث على هشاشتها وعدم قدرتها على التلازم والاستمرار. وفي المقابل فإن تنظيمات أخرى أفسح سقوط النظام السابق المجال لظهورها مثل التيار الصدري نمت بسرعة وقوت شوكتها لتطاول أو تريد عن تنظيمات قديمة تتمتع بدعم دولي وإقليمي مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. ولا يزال هناك وقت لكي تترك في العملية السياسية أثرها على التنظيمات والحركات السياسية في العراق بما يتجاوز ردود الفعل لسقوط النظام السابق أو لواقعة الإحتلال. وهناك تطورات كثيرة تبعث على التفاؤل منها زيادة الإصرار على تشكيل تيارات سياسية وطنية تتجاوز الخطوط الطائفية والعرقية وتقوم على أسس ديمقراطية ذات طابع وطني (إياد علاوي) أو ذات طابع ديني (إبراهيم الجعفري) إضافة إلى مجالس الصحوة التي وإن كانت قد كسرت حاجز الانقسام الشيعي - السني إلا أنها لا تزال حبيسة نطاق القبائل العربية فقط ولم تقدم بعد بجدية من أجل الإفتتاح على غير العرب في العراق.

ولا تزال العملية السياسية في العراق حبيسة المساومات الطائفية والعرقية ومنطق الحصر وهي العوامل التي تعرقل عملية إعادة بناء الدولة في العراق. ومن الضروري التذكير بأن ولادة الحكومة العراقية التي جاءت بها الانتخابات يناير ٢٠٠٦ كانت ولادة متعسرة. فالحكومة تشكلت في ٢٠ مايو ٢٠٠٦ وجاء تشكيلها على عجل خوفاً من انتهاء المهلة الدستورية الممنوحة للأحزاب الفائزة قبل تشكيل الحكومة وخلا تشكيلها الأول من وزيرين لحقبي الداخلي والدفاع. وكان قد تم استعراض المهلة الدستورية في مساومات سياسية كادت تعرقل تشكيل الحكومة وبرزت خلالها مساومات كانت أبعد ما تكون عن قواعد وأعراف المساومات السياسية عند تشكيل الحكومات. وكانت الحكومة السابقة التي قادها إبراهيم الجعفري عاجزة منذ تشكيلها بسبب مساومات من النوع نفسه الأمر الذي انتقل بصورة أسوأ إلى الحكومة التي شكلها رفيق نوري المالكي. ومنذ تشكيل حكومة نوري المالكي فإن الصراعات السياسية داخل وخارج البرلمان لم تتوقف ولم تهدأ. ولم تستطع الحكومة التي استغرق تشكيلها أكثر من خمسة أشهر من الصمود طويلاً. ووصل الأمر قبل أقل من مرور ثلاثة أشهر على تشكيل الوزارة إلى إسحاب كتل سياسية رئيسية من الحكومة مما أدى إلى حال من الشلل السياسي والإداري كانت أهم ملاحظاتها: الفشل في صوغ وإقرار قوانين رئيسية لازمة لتسيير الحياة في البلاد. الفشل في تعديل الدستور. الفشل في إقرار قانون جديد للإنتخابات. الفشل في تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور الخاصة بتطبيع الأوضاع في كركوك وضمان ألا يتحول أي حل إلى قبلة موقوتة جديدة. الفشل في إقرار قانون النقاط استمرار الخلافات القانونية والسياسية حول العقود التي وقعتها قيادة إقليم كردستان مع شركات نفط أجنبية. الفشل في إقرار ميزانية العام ٢٠٠٨. الفشل في إقرار قانون العفو العام. إقرار قانون تشويه الكثير من العيوب فيما يتعلق بقواعد إعادة دمج البعثين السابقين في الحياة العامة (قانون المساءلة والعدالة). قضية الفيدرالية وحسم طبيعة العلاقات بين الحكومة المركزية وبين الإقليم والمحافظات بما في ذلك تسوية الخلاف حول دور قوات البيشمركة الكردية. تقلصات سياسية في اتجاه إعادة رسم خريطة التحالفات. داخل وخارج البرلمان. ظهور لاعبين سياسيين جدد أهمهم مجالس الصحوة خارج البرلمان والحكومة.

ومن الصعب تصور إعادة إطلاق العملية السياسية في العراق بدون الوصول إلى شاطئ آمن للمصالحة الوطنية المتعسرة. ويبدو أن قسماً كبيراً من القوى السياسية الحاكمة خصوصاً المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يتزعمه عبد العزيز الحكيم والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني يعاني من التردد بشأن المصالحة الوطنية ويعتمد إلى تقديم النار الطائفية أو العرقية على المصالحة الوطنية والحاجة إلى بناء دولة ديمقراطية مستقرة في العراق ينعم فيها المواطنون بالمساواة الكاملة في المعاملة بصرف النظر عن المذهب أو الدين أو العرق. وتحتاج القوى الحاكمة في العراق أولاً وقبل كل شيء المضي في تسيير أمور الدولة بدون تعطيل وبعد ذلك تأتي المهمات العاجلة التي لا تحتمل التأجيل مثل الميزانية. ثم المضي قدماً في السعي نحو المصالحة الوطنية وربما بعد ذلك الدعوة إلى انتخابات سياسية مبكرة لانتخاب مجلس نواب جديد قادر على الحركة وممثل لكل مواطني العراق بعد إجراء انتخابات المحافظات التي تأخرت عن موعدها في نهاية العام ٢٠٠٧. إن الحكومة الحالية لن تنجح في أكثر من مجرد تسيير الإدارة والإعداد لانتخابات جديدة على أساس قانون جديد للإنتخابات. وإذا ما شارك العرب السنة في الإنتخابات

البرلمانية المقبلة فلا شك أن الانتخابات ستفرض سلطة تشريعية هي أقرب ما تكون إلى تمثيل المجتمع العراقي عما هو عليه في البرلمان الحالي، ومن شأن هذا التوازن أن يساعد المؤسسات السياسية المختلفة على ممارسة عملها في ظروف سياسية طبيعية وبدون أى ضغوط. ومع ذلك فإنه من المتوقع أن تكون المؤسسات التي ستفرضها الانتخابات المقبلة سواء أجريت في موعد مبكر أو في مواعيد الدستورى استمرارا للفترة الانتقالية التي يعيشها العراق منذ سقوط النظام السابق. ويتعمد الأمل على البرلمان الذي سيأتي بعد ذلك والذي من المرجح أن يعكس درجة عالية من النضج السياسي الوطني بافتراض هدوء الحال الأمني وإنجاز المصالحة الوطنية ووصول المشاركة السياسية إلى مستواها الطبيعي بواسطة النخب والجمهور.

ثالثا: تحقيق الأمن ومواصلة الحرب ضد الإرهاب :

لا يزال أمام العراق الكثير في مجال استكمال بناء الجيش والشرطة وأجهزة الأمن الداخلي وتحقيق الاستقرار في العلاقات بين المواطنين. ومن المسائل التي يتعين حلها بسرعة دمج قوات الصحة في النظام الأمني القائم. ويواجه العراقيون سياسة إيرانية جديدة منذ مايو ٢٠٠٧ تتضمن زيادة الضغط على المؤسسات العراقية ومحاولة مبادلة المصالح مع الولايات المتحدة في العراق. غير أن أحد الأمور المشجعة والتي تبعث على التفاؤل هو الإعلان عن تجميد أنشطة جيش المهدي في أغسطس ٢٠٠٧ الذي من شأنه أن يتيح للقوات العراقية النقاط أنفسها وتركيز مجهودها الرئيسى في الحرب ضد الإرهاب وفلول تنظيمات القاعدة في العراق. ولا شك أن ظهور مجالس الصحة في سبتمبر ٢٠٠٦ قد ساعد إلى حد كبير في تقليل النفوذ السياسي والعسكري للقاعدة في العراق واقتلاع جذورها في عدد من المناطق المهمة. ثم جاء قرار الإدارة الأمريكية بزيادة عدد القوات الأمريكية في العراق (surge troops) لتعزيز من احتمالات تحقيق الأمن في العراق.

رابعا: إستئصال الفساد ودفع جهود التنمية :

تعتبر قضية الفساد إحدى المسائل الشائكة التي سيتعين على العراقيين التعامل معها بقصد استئصالها لفترة من الزمن. ولا تزال هناك خلافات بشأن قانون النفط والإتفاق على قواعد مقبولة لتقسيم الثروة الوطنية ونظام إعداد الميزانية العراقية وكيفية توزيع ميزانيات الأقاليم والمحافظات ومحاسبة الحكومة ماليا والرقابة على الفساد ومحاسبة الفاسدين. إضافة إلى كفاءة تخصيص أموال المساعدات الخارجية والشفافية في إعداد الموازنات والرقابة المالية والخطط الحكومية الإتحادية للإتماء في كل أنحاء العراق.

إن خريطة التحالفات السياسية في العراق باتت تتعرض لرياح تغيير قوية تهب عليها من كل جانب. وربما تساعد الخبرة السياسية للتيارات السياسية في العراق والتي تولدت عن الممارسة خلال السنوات الخمس الماضية على تكوين علاقات تحالفات سياسية قوية تقوم على أساس تبادل المصالح السياسية وليس الطائفية أو العرقية. وفي واقع الأمر فإن السنوات الخمس التي مرت منذ سقوط نظام صدام حسين في إبريل عام ٢٠٠٣ حتى الآن قد أتاحت للعراقيين الإفتتاح على الديمقراطية بكل ما فيها من حسنات وسوءات كما

اتاحت لهم التعرف على مؤسسات لم تكن ابدا قائمة من قبل وفتحت أمامهم خيارات من كل نوع من الرعة الشمولية (تحت رداء جديد ديني) إلى الرعة الليبرالية الوطنية وحتى التقسيم والرعة الانفصالية. وتطرح السنوات الخمس المقبلة تحديات من نوع جديد تتعلق بالهوية والنظام السياسي والعلاقات مع المحيط الإقليمي.

تحديات ومهمات عاجلة :

وتبدو أهم التحديات السياسية التي تواجه العراق بعد خمس سنوات من الاحتلال والتي لم يتم حلها خلال السنوات الماضية في التالي:

- أمن الحدود والدفاع عن البلاد، ويرتبط بذلك العلاقات مع الولايات المتحدة ودور الجيش العراقي في إقليم كردستان العراق
- الأمن الداخلي وتحقيق الاستقرار في العلاقات بين المواطنين ومن ضمن ذلك دمج قوات الصحوة في النظام الأمني القائم
- قانون الانتخابات وتعديل الدستور والقواعد العامة للمشاركة السياسية
- قضية الفيدرالية وحسم طبيعة العلاقات بين الحكومة المركزية وبين الأقليم وحافظات بما في ذلك تسوية الخلاف حول دور قوات البشمركة الكردية
- تطبيع الأوضاع في كركوك وضمان ألا يتحول أي حل إلى قبلة موقوتة جديدة
- قانون النفط والإتفاق على قواعد مقبولة لتقسيم الثروة الوطنية ونظام إعداد الميزانية العراقية وكيفية توزيع ميزانيات الأقاليم والحافظات

وهناك بالقطع قضايا أعمق وأشد خطورة على مستقبل العراق أهمها قضية الهوية التي من المرجح أن تعيش مع العراقيين فترة طويلة من الوقت حتى يتم حسمها لصالح تيار دون آخر أو ربما تساعدهم التطورات الإقليمية والدولية على تقديم إجابات سريعة على هذه القضايا. فالعراق أصبح منذ ٩ إبريل ٢٠٠٣ ورقة غنية يتسابق عليها اللاعبون في الساحتين الإقليمية والدولية ومن ثم فإن بعض المتغيرات في قضية الهوية لم تعد بأيدي العراقيين وحدهم وإنما يشاركهم فيها أطراف أخرى مثل الولايات المتحدة وإيران وتركيا

إن السنوات الخمس الأولى من عمر الاحتلال وإن كانت قد بدأت بإسقاط نظام دولة شمولية كان يقف على رأسه صدام حسين فإنها لم تنجح في وضع نظام مستقر يوفر للعراق أمناً وللعراقيين سلامتهم ورفاهيتهم. ولا يعني ذلك أن شيتا إيجابيا لم يتحقق. على العكس من ذلك فلقد تحقق الكثير وأوله أن العراقيين وجدوا لأول مرة في تاريخهم الحديث الفرصة لكي يتكلموا بحرية وأن يذهبوا إلى صناديق الاستفتاء للتصويت على الدستور وإلى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم إلى البرلمان ومجالس المحافظات وإقليم كردستان العراق. كما وجدت القوى السياسية الفرصة لكي تعرض برامجها وأن تتنافس تحت سقف البرلمان وأن تشارك في صنع القرار من خلال حكومات منتخبة مسؤولة أمام البرلمان. وقد تعرضت العملية السياسية في العراق خلال السنوات الخمس الماضية إلى ضغوط كثيرة منها ضرورة الالتزام بالجدول الزمني لنقل السلطة إلى العراقيين المعدة سلفا في قرارات مجلس الأمن الدولي بصرف النظر عن المتغيرات الفعلية على الأرض وأيضا منها التدخل السافر من جانب الولايات المتحدة وإيران في عمليات إعداد الوثائق السياسية الرئيسية ومنها الدستور

والتدخل في إجراءات الإعداد للتصويت في الإنتخابات وعمليات التصويت ذاتها والتدخل في مسارات تشكيل التحالفات السياسية ودعمها سياسيا وماليا، كل ذلك في ظل مناح غياب الأمن وسيطرة الرعة الطائفية.

تحالفات سياسية جديدة :

وقد قامت التحالفات السياسية التي نشأت خلال السنوات الخمس الماضية على اسس طائفية وعرقية يفذيها الخوف من احتمال عودة النظام القديم والمصلحة في التحالف المشترك من أجل إغلاق الباب في وجه هذا الاحتمال. وكان الضمان الأساسي لإبعاد هذا الخوف هو المحافظة على الوجود الأمريكي في العراق والعمل من أجل هزيمة القوى التي تطالب برحيل القوات الأمريكية وغيرها من القوات الحليفة. وكان هذا العامل في جوهه هو اساس ضمان بدء العملية السياسية واستمرارها. ويعتبر هذا هو العامل الأساس الذي قام عليه التحالف الرباعي (١٦ أغسطس ٢٠٠٧) تنجيبا لنتائج انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥ - يناير ٢٠٠٦ بين المجلس الأعلى للثورة الإسلامي (٣٠ مقعدا) وحزب الدعوة (٢٥ مقعدا) والحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني اللذين يقودان التحالف السياسي الكردستاني في البرلمان والذي يضم إلى جانبهما الجماعة الإسلامية الكردستانية-العراق وحزب الإتحاد الديمقراطي الكلداني والحزب الشيوعي الكردستاني وحزب الإخاء التركماني-العراق والتي يمثلها جميعا ٥٣ نائبا في البرلمان.

إن المصلحة في بقاء القوات الأمريكية والقوات الحليفة في العراق هو أهم الأسس التي قام عليها التحالف الرباعي، غير أنه كانت هناك أيضا مجموعة من المصالح المشتركة الأخرى التي قام على أساسها هذا التحالف منها سعي الأكراد إلى تثبيت فيدرالية الشمال بدعم من الحزبين الشيعيين مقابل تأييد الأكراد لمطالب الشيعة في إقامة إقليم الجنوب والمشاركة بينهما في إقرار صيغة لتقسيم الثروة تسمح للأكراد وللشيعة بالحصول على النصيب الأوفر من ثروة العراق من النفط والغاز والثروات الطبيعية الأخرى التي قد يتم اكتشافها في المستقبل.

ومع الوصول إلى اتفاق أولى مع الولايات المتحدة بشأن التفاوض على طبيعة العلاقات وعلى شكل ومدة الوجود العسكري بتوقيع اتفاق المبادئ للعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق بواسطة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في واشنطن في نوفمبر ٢٠٠٧ فإن أهم أسس التحالف الرباعي يكون قد تم الإتفاق بشأنه غير أنه لا يزال ينتظر التفاصيل والآليات التي بدأ التفاوض بشأنها بين الطرفين الأمريكي والعراقي خلال الزيارات التي قام بها مسؤولو المخابرات والدفاع والخارجية الأمريكيين للعراق خلال الأسابيع الأخيرة من ٢٠٠٧ والأسابيع الأولى من العام ٢٠٠٨ والتي شملت أيضا الزيارة التي قام بها عبدالعزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى الإسلامي في العراق للولايات المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٧. ومن الصعب على أي من طرفي التحالف الرباعي أن يعتمد إلى استخدام ورقة العلاقات الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة ضد الطرف الآخر فحاجة المجلس الأعلى وحزب الدعوة إلى الوجود الأمريكي الاستراتيجي لتأمين سلطتهما في العراق لا تقل عن حاجة الحزب الديمقراطي والإتحاد الوطني الكردستانيين لتأمين فيدرالية الشمال وحدود إقليم كردستان مع إيران

وتركيا وسورية. ومن المقرر طبقا للجدول الزمني المقترح للمفاوضات بين الولايات المتحدة وبين العراق بشأن معاهدة التعاون الاستراتيجي التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بحلول شهر يوليو من عام ٢٠٠٨ أى قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية (نوفمبر ٢٠٠٨) بوقت كاف وذلك حتى تتمكن الإدارة الأمريكية الحالية من إتمام إجراءات التصديق عليها قبل نهاية ولايتها إضافة إلى إمكان استخدام تلك المعاهدة كورقة ترويج سياسية للحزب الجمهوري قبل التصويت الحاسم على المرشحين للرئاسة.

التفاهم الثلاثي والتفاهم الوطني :

وقد تفجرت على السطح خلافات داخل التحالف الرباعي وقعت تقلصات حادة في علاقات الحزبين الكرديين الرئيسيين بالحزبين الشيعة الكبارين مما يهز أسس التحالف الرباعي بسبب قضايا التطبيع في كركوك ودور البشمركة وقانون النفط وحصة إقليم كردستان من الميزانية العامة للدولة. وهذه بالطبع قضايا مهمة وحساسة يصعب الاتفاق بشأنها ما لم يحاول كل طرف من الأطراف استخدام أقصى ما يملك من إمكانيات التفاوض في مواجهة الآخر. ولذلك فإن كلا من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني قد جرا إلهما قبل أن ينتهي العام ٢٠٠٧ زعيم الحزب الإسلامي العراقي نائب رئيس الجمهورية الحالي طارق الهاشمي ووقعها معه مذكرة تفاهم (٢٤ ديسمبر ٢٠٠٧) تنص على التعاون المشترك في الأمور السياسية الرئيسية وعلى أساس رؤى متقاربة خصوصا فيما يتعلق بمصير كركوك (تأييد حق السكان في تقرير المصير إما بالانضمام إلى الحكومة المركزية أو الإلتحاق بسلطة إقليم كردستان) وهي القضية الجوهرية حاليا التي يريد الأكراد أن يفرغوا منها بسرعة. ومن المرجح أن هذا التحالف الثلاثي بين الحزبين الكرديين وبين الحزب الإسلامي جاء على حساب قوى جبهة التوافق العراقي التي تضم إلى جاني الحزب الإسلامي العراقي (طارق الهاشمي) كلا من المؤتمر العام لأهل العراق (عدنان الدليمي) ومجلس الحوار الوطني العراقي (خلف العلوان). وربما تنتهي جبهة التوافق تماما التي يمثلها ٤٤ عضوا في البرلمان العراقي الحالي بسبب التطورات التي تطرأ على خريطة التحالفات السياسية الجديدة في العراق إستعدادا لمرحلة ما بعد الاحتلال والتي يتشكل فيها عدد من الائتلافات السياسية الجديدة بقيادة إياد علاوي رئيس الوزراء الأسبق زعيم حركة الوفاق الوطني العراقي والقائمة الوطنية العراقية في البرلمان الحالي (٢٥ نائبا) وإبراهيم الجعفري رئيس الوزراء السابق الذي يسعى إلى الملمة أطراف تيار وطني إسلامي بعيد عن الخاصصة الطائفية وغيرهما من القيادات بما في ذلك القيادات الكردية.

وفي اعتقادي أن مسارعة أطراف الإتفاق الثلاثي إلى الظهور علنا في دوكان (السليمانية) وتوقيع مذكرة تفاهم حول التعاون السياسي بينهم جاء استباقا لإعلان تحالف سياسي جديد يقوده إياد هاشم علاوي يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وبناء الدولة العراقية على أسس وحدة أرض العراق وحصر ممارسة السيادة على الحكومة المركزية دون سواها والمساواة بين المواطنين العراقيين بصرف النظر عن المذهب أو الدين أو العرق.

وقد بدأ علاوي محاولته الجادة في تشكيل التحالف السياسي الجديد في أكتوبر ٢٠٠٧ على أن يصبح التحالف الجديد تحالف "عهد وطني". وفي سبيل ذلك تم إعلان قيام "لجنة التنسيق بين القوى الوطنية" لتتولى المشاورات بين الأطراف المختلفة من أجل الإتفاق

على برنامج وعلى شعارات أساسية ومحاولة ضم أطراف جديدة إلى هذا التحالف. وضمت اللجنة ممثلين عن حركة الوفاق الوطني العراقي والمؤتمر العام لأهل العراق وجبهة الحوار الوطني ومجلس الحوار الوطني وحزب الفضيلة. واستطاع علاوى والشيخ البعقوبي (حزب الفضيلة) إقناع قيادات في التيار الصدري بدخول اللجنة. ومع استمرار النجاح في أعمالها توسعت اللجنة لتضم ممثلين عن بقية مكونات القائمة العراقية وجماعات من حزب الدعوة (جناح الجعفري) وحزب الدعوة (تنظيم العراق) والجبهة التركمانية والحركة الأزيدية وحركة الشبك. ومن شأن نجاح هذا التحالف السياسي الجديد في العراق أن يقلب مكونات التوازن السياسي الحالي وقواعد تقاسم السلطة في العراق والتي يمسك بها التحالف الرباعي.

غير أن هذا التحالف السياسي الجديد سيواجه عددا من التحديات أهمها:

١- أن يتأسس صراحة على أنه تحالف سياسي يتبنى مجموعة من الشعارات السياسية المشتركة وألا يبقى مجرد "جماعة ضغط" ضد استثناء النفوذ الإيراني ومن أجل جدولة انسحاب القوات الأمريكية والتروى في مسألة توقيع معاهدة تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة.

٢- ويتطلب التحالف السياسي اتفاقات برنامجية وشعارات سياسية واتفاقات على آليات للتشاور واتخاذ القرارات بين قيادات الجماعات والكحل السياسية المختلفة الأعضاء فيه. وما يبعث على التفاؤل يحدث ذلك أو على الأقل بالإقتراب منه أن هناك اتفاقات برنامجية بشأن رفض التقسيم ورفض إقامة إقليم الجنوب ورفض سيطرة الإقليم على الثروة الطبيعية ورفض استثناء النفوذ الإيراني.

٣- ذلك لا يعني أن الطريق ممد وسهل وخال من الخلافات فهناك اختلافات كبيرة في وجهات النظر حول الترحيل الطائفي والوجود الأمريكي في العراق مستقبلا ونصيب المحافظات من الثروة الوطنية وحول مسألة دمج قوات الصحوة في الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة إضافة إلى كيفية التعامل مع الأعضاء السابقين في حزب البعث على الرغم من إقرار قانون المساءلة والعدالة الذي يحل محل قانون اجتهات البعث.

٤- ومن التحديات الشائكة أن الظاهم السياسي بين الأطراف المختلفة يستلزم الحذر الشديد من محاولات إيران وحلفائها تمزيق هذا التحالف السياسي بكل الطرق الممكنة ومنها استخدام عملاء لهم داخل بعض مكونات هذا التحالف الجديد من أجل لسفه.

إن نجاح التحالف السياسي الجديد يتوقف إذن على تحوله من مجرد جماعة ضغط إلى ائتلاف سياسي له شعارات مشتركة (بدون الدخول في لعبة تشكيل قيادة مستقلة) والإتفاق على آلية للتشاور واتخاذ القرارات والتعامل بحكمة وعقلانية مع الخلافات من أجل التوصل إلى تسويات مقبولة لها والصمود أمام احتمالات الضغط ومحاولات الهدم من جانب إيران وحلفائها. وإذا نجح علاوى والصدري والبعقوبي والعلاني والمطلبك والديلمي (أو من يحل محله في قيادة مؤتمر أهل العراق) في تشكيل ائتلاف سياسي جديد من رحم "لجنة التنسيق بين القوى الوطنية" فإن حظوظ الإئتلاف الجديد في إعادة تشكيل وجه الحياة

السياسية في العراق هي حظوظ كبيرة جدا لأن هذا الائتلاف من شأنه أن يكون معا أكبر كتلة تصويتية في البرلمان العراقي الحالي.

وقد أعلنت (في ١٣ يناير ٢٠٠٨) أطراف ما كان يسمى "لجنة التنسيق بين القوى الوطنية" التوصل إلى اتفاق "فهام سياسي وطني" يهدف إلى تنسيق المواقف بينهما بما يؤدي إلى ترشيح أداء الحكومة حسب تعبير بعض القيادات. وهذا يشير إلى أن اتفاق "الفهام الوطني" ليس اتفاقا من أجل معارضة الحكومة وإنما هو لتأييدها متى وجب التأييد ومعارضتها متى كانت المعارضة تنصب في قناة المصلحة الوطنية. ومن أهم الكتل والتيارات والجماعات التي وقعت على وثيقة "الفهام الوطني":

- التيار الصدري (٣٠ مقعدا)
- القائمة العراقية (٢٥ مقعدا)
- حزب الدعوة - تنظيم العراق (١٥ مقعدا)
- حزب الفضيلة (١٥ مقعدا)
- الجبهة العراقية للحوار الوطني (١١ مقعدا)
- مجلس الحوار الوطني (٨ مقاعد)
- الرساليون (٢ مقعد)
- الحركة الأزديية (١ مقعد)
- الجبهة التركمانية (١ مقعد)
- الكتلة العربية المستقلة إضافة إلى مؤتمر أهل العراق (عدنان الدليمي) وكتلة التضامن (قاسم داوود) وحزب الدعوة (جناح الجعفري) وجماعات أخرى من الائتلاف العراقي.

وقد توافقت الأطراف الموقعة على وثيقة "الفهام الوطني" على المبادئ التالية:

- حل قضية كركوك عن طريق العواقب السياسي واعتبار أن المادة ١٤٠ من الدستور إنتهت بانتهاء مهلتها الزمنية وعدم القبول بتوصية بعثة الأمم المتحدة في العراق بالتمديد لمدة ٦ اشهر.
- الحكومة الاتحادية المركزية هي التي تدير الثروات العراقية وليس من حق حكومات الأقاليم توقيع اتفاقات نفطية منفردة مع شركات في اى مجال من مجالات استغلال النفط والغاز.
- دعم عملية المصالحة الوطنية والعمل من أجل إنهاء المحاصصة الطائفية
- الإتفاق على جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق
- ويظهر التقدير الأولي للقوة التصويتية للأطراف الموقعة على اتفاق الفهام الوطني أنها تمتلك ١٤٥ نائبا في البرلمان تقريبا أى أنها تعتبر أكبر قوة تصويتية داخل البرلمان العراقي إذا ما اتفقت جميعا على موقف معين تصوت معا في اتجاهه بالتأييد أو بالرفض.
- وفي حال نجاح تشكيل مثل هذا الائتلاف فإن جماعات كثيرة من الجماعات المؤتلفة مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (أو ما يسمى حاليا المجلس الأعلى الإسلامي)

ستهاجر سياسيا إلى فضاء الائتلاف الوطني الجديد. وفي سياق هذا السيناريو فإن التحالف الرباعي الذي يحكم العراق حاليا سيتحول إلى "أقلية كبيرة" داخل البرلمان العراقي الحالي. غير أنه من المبكر جدا في ظل المعطيات الراهنة القول بإمكان حدوث هذا التحول الكبير في توازنات القوى خصوصا وأن تمرير قانون المساءلة والعدالة قبل يوم واحد من إعلان الاتفاق على وثيقة "التفاهم الوطني" سجل القسام أطراف "التفاهم الوطني" على الموقف من القانون الذي ايده التيار الصدري والحزب الإسلامي. أي أن الحكومة والبرلمان نجحا عمليا في تجاوز حال الشلل الذي يحاصرها منذ منتصف العام ٢٠٠٧ تقريبا (بعد انسحاب وزراء القائمة العراقية والتيار الصدري وجبهة التوافق تباعا) بفضل تأييد الحزب الإسلامي (التفاهم الثلاثي) والتيار الصدري (التفاهم الوطني). وعلى الرغم من الرد الإنفعالي الذي أظهره رئيس أقليم كردستان العراق مسعود بارزاني معتبرا أن "التفاهم الوطني" موجه في أساسه ضد المادة ١٤٠ من الدستور العراقي بخصوص كركوك فإن الرئيس العراقي جلال طالباني أعرب عن رغبته في توقيع اتفاق تفاهم بين الحزبين الكرديين وبين حزب الفضيلة أحد أطراف "التفاهم الوطني" وهو ما يعني أن الخطوط النهائية للتحالفات لم ترسم بعد ولم تستقر وأن كل طرف يحاول زيادة أوراقه التفاوضية بوسائل مختلفة. كذلك تكشف المواقف والممارقات السياسية التي شهدناها الخريطة السياسية العراقية خلال أواخر ٢٠٠٧ وأوائل ٢٠٠٨ أن هناك مخزونا كبيرا من الغليان السياسي تحت السطح بإمكانه أن يقود إلى خريطة جديدة للتحالفات والعداوات السياسية بين أطراف العملية السياسية.

ومن أجل تجنب احتمال أن يتحول الإئتلاف الحام في العراق إلى أقلية كبيرة داخل البرلمان العراقي بدأت في يناير ٢٠٠٨ أيضا محادثات منفصلة بين قيادتي المجلس الأعلى الإسلامي (عبد العزيز الحكيم) والحزب الإسلامي العراقي (طارق الهاشمي) في بغداد بهدف تأمين انضمام الحزب الإسلامي إلى التحالف الرباعي الحاكم. ويبدو أن الرئيس العراقي جلال الطالباني يمارس بكفاءة دور مهندس التحالفات السياسية الجديدة لمصلحة الحكومة العراقية. فهو الذي يادر إلى جذب الحزب الإسلامي إلى التحالف مع الحزبين الكرديين ممهدا الطريق بعد ذلك لاتفاق بين المجلس الأعلى وبين الحزب الإسلامي. ثم بعد ذلك السعي لجر حزب الفضيلة إلى خارج اتفاق مذكرة "التفاهم الوطني" الأمر الذي يضمن كسلة تصويتية كبيرة داخل البرلمان تضمن استمرار الأغلبية للحكومة القائمة برئاسة نوري المالكي. كذلك فإن من أهم الخطوات التي أجزاها طالباني بنجاح في يناير ٢٠٠٨ اتفاق تشكيل المجلس السياسي التنفيذي (١+٣) الذي يضم هيئة الرئاسة (الرئيس + النائبين) ورئيس الوزراء بهدف العمل على قهر الصعوبات التي أصابت الجهاز التنفيذي ووصلت إلى درجة الشلل في عمل الحكومة. غير أن مهندس التحركات السياسية المخضرم لا يزال محكوما بمعطيات الانتخابات الماضية ولم يستطع بعد تجاوزها إلى أفق أرحب يأخذ في اعتباره التطورات السياسية المهمة التي لحقت بالعراق منذ الانتخابات الأخيرة.

تنظيمات مجالس الصحة :

وافق سقوط نظام صدام حسين في ٩ إبريل ٢٠٠٣ صعودا صارخا للفرعات الطائفية والعرقية. وصبت تلك الرعاعات بصورة واضحة ضد العراقيين من العرب السنة الذين نظر إليهم سادة النظام الجديد على أنهم كانوا شركاء لصدام حسين في الجرائم التي ارتكبتها ضد

الشعب العراقي. ولم يتذكر ابداً أى من هؤلاء الذين اعتبروا أنهم كانوا ضحايا النظام السابق أن أحداً في العراق لم ينج من بطش صدام بما في ذلك الحزب والجيش وأسرة صدام نفسه (عدنان خير الله وحسين كامل على سبيل المثال). ولم تعامل الإدارة العراقية الجديدة مع ضحايا النظام السابق برؤية عدل وإنما راحت بدوافع الثأر والانتقام والحقن الطائفي البغيض تقتص من كل عربي سني! وليس صحيحاً ما يتروى من أن شمال العراق كركدى وجنوبه شيعي ووسطه سني. صحيح أن الكرد العراقيين هم أغلبية أهل المحافظات الثلاث الشمالية الشرقية (دهوك وإربيل والسليمانية) وأن الشيعة العراقيين يشكلون أغلبية العراقيين في محافظات الجنوب والفرات الأوسط غير أنه من الصحيح أيضاً أن المدن الرئيسية والأقضية يختلط فيها العراقيون بنسب متقاربة تكاد تصل إلى ٥٠-٥٠. وأن تدخل العشائر والعائلات من خلال علاقات النسب والدم من شأنه أن يزيح الإعتبارات الطائفية والعرقية من نظرة العراقيين إلى بعضهم البعض. ولكن هكذا شاء أنصار الطائفية والعرقية أن يمزقوا ولاء العراقيين لوطنهم إربا.

ونتيجة لذلك فإن العراق شهد عمليات ترحيل طائفي وعرقي مبكراً جداً في أعقاب سقوط نظام صدام كان ضحيته عشرات الآلاف من الأسرى في البصرة وكركوك والموصل وإربيل. ولجأ عشرات الآلاف من الأسرى المهجرة إلى السكن في معسكرات مهجورة للجيش العراقي السابق أو في مدارس أو مصانع دمرتها الحرب وتم نهب ما كان فيها. وفي داخل بغداد نفسها وصل الأمر إلى إقامة جدران فاصلة من الأمنت المسلح بين الأحياء ذات الأغلبية الشيعية وغيرها ذات الأغلبية السنية كما حدث بين الكاظمية والأعظمية الأمر الذي سهل عمليات تهجير السكان وشجع عليها وبسبب عمق الشعور بجراح الإضطهاد فإن المقاومة العراقية لقوات الاحتلال وللنظام السياسي الطائفي انطلقت من بغداد ومحافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى التي يشكل العرب السنة فيها الأغلبية بين السكان. ووجدت تنظيمات القاعدة مكاناً لها في هذه المحافظات إلى جانب تنظيمات المقاومة التي تشكلت في أماكن كثيرة مثل قلب بغداد وبعقوبة والفلوجة والرمادي والطليعة والضلوعية والبوسفية. وخلال الفترة منذ سقوط النظام وحتى معركة الفلوجة أو نهاية عام ٢٠٠٤ اختلط مفهوم الجهاد بمفهوم المقاومة في هذه المناطق وفي كثير من غيرها في أنحاء العراق. ولم يكن إدراك الفارق بين الجهاد وبين المقاومة بالشئ السهل بل إن العراقيين دفعوا الكثير من الوقت والغالي من التضحيات حتى يكتشفوا هذا الفارق. وتمثلت البداية في عدد من الصدامات بين قيادات تنظيم القاعدة وبين شيوخ القبائل والقيادات الشيعية الطبيعية في الأنبار والمحافظات المجاورة. وحاولت القاعدة الإحتفاظ بنفوذها باستخدام أسلحة الترغيب (المال على وجه الخصوص) والترهيب بأشكاله المختلفة من التهديد والتهجير إلى نصف المنازل واغتيال المعارضين. ووقفت تنظيمات القاعدة بشراسة ضد أى محاولة لإنشاء تنظيمات مدنية أو عشائرية في المناطق التي تسيطر عليها ووقعت العديد من المصادمات وسال الكثير من الدم في هذا السياق.

غير أن أشكالاً مختلفة من التنظيم خصوصاً بعد إقرار الدستور وانطلاق العملية السياسية في العراق إلى فضاء أرحب ساعدت على تسليط الضوء على الخلافات بين تنظيمات الجهاد المقدس التي تريد دولة نفسها وبين تنظيمات المقاومة التي تريد مساعدة العراقيين على إخراج الاحتلال وإقامة النظام السياسي الذي تريده بدون وصاية من أحد. ودق موضوع المشاركة في العملية السياسية بقوة في أوساط العراقيين وأدرك الكثير من القيادات

العربية الستية أن الموقف السلي من العملية السياسية هو في غير صالح الشعب العراقي ككل وفي غير صالح العرب السنة على وجه الخصوص. ودارت أحداث كثيرة بشأن مشاركة جماعات المقاومة المسلحة في مشاورات لتمهيد الطريق للمشاركة في العملية السياسية وترددت أسماء منظمات وأسماء شخصيات كثيرة وهو ما لم يكن يروق لقيادات القاعدة. وجرت الانتخابات ديسمبر ٢٠٠٥ والإنقسام بين العرب السنة العراقيين لم ينحسم تماما لصالح المشاركة. غير أن كتلا وتيارات سياسية تمثل هؤلاء شاركت في الانتخابات ومنها قوى عشائرية وقوى سياسية وطنية وقوى سياسية ذات خلفيات دينية واستحقت هذه القوى والذين ساندوها لذلك غضب القاعدة وقيادتها في العراق.

وتحول غضب القاعدة إلى عدوان سافر على العشائر وعلى التقاليد العشائرية وعلى القوى والشخصيات السياسية التي تقبل إلى العملية السياسية أو تشارك فيها. ووقفت الحكومة العراقية متفرجة لا تستطيع أن تفعل شيئا بل إن الحملات العسكرية المشتركة (القوات الحكومية وقوات التحالف) التي أطلقت تحت شعار اجتثاث القاعدة ومطاردة قياداتها كثيرا ما استغلتها الحكومة لتصفية خصومها السياسيين والنشطاء الذين يعملون ضد الطائفية السياسية. ومع إعلان قيام ما سمي "دولة العراق الإسلامية" بواسطة أمراء القاعدة الحاربيين فإن عمليات الكر والفر والسلب والنهب والتدمير والإغتيالات اتسع نطاقها إلى حد كادت تستحيل معه الحياة الطبيعية للناس. وكانت هناك ظاهرة أخرى تزيد من خطورة الحال ألا وهي استمرار وتعاقد نشاط "فرق الموت" وعمليات القتل على الهوية بواسطة عصابات مسلحة راحت تنتشر على الطرق وتنداهم البيوت. وكان لابد من حل يساعد كل المهتدين في مواجهة التهديدات التي تعرض حياتهم من كل جانب.

مبادرات محلية على أساس عشائري :

ونشأت في عام ٢٠٠٦ مجموعات مسلحة صغيرة لحفظ الأمن في مناطق من بغداد والفلوجة ومدن الأنبار سرعان ما تطورت بسرعة وانتشرت في غيرها من الأماكن. وتختلف هذه المجموعات اختلافا جذريا عن التشكيلات المسلحة التي أسسها زعماء دينيون وقبليون وسياسيون لحماية خطوط أنابيب النفط ومحطات والكهرباء وغيرها من المرافق الحيوية بموجب اتفاقات مع سلطة الائتلاف مقابل أموال يحصل عليها المتعاقد. وعلى الرغم من أن مجموعات الصحوة نشأت إنطلاقا من المبادرة المحلية فإنها سرعان ما أثبتت قدرتها على ضبط الأمن المحلي وساعدت على إرساء حال من الاستقرار النسبي محل القوضى. وكان لابد من مساندة هذه الجماعات ماديا وتسليحيا وهو الأمر الذي طلبته القيادات المحلية ولم تجد قيادة قوات التحالف بديلا عن الموافقة عليه خصوصا في ظل تقاعس الحكومة العراقية وترددتها في مساندة "صحوة الأنبار" التي قادها الشيخ عبد الستار بوزايغ الريشاوي قائد حركة العشائر العراقية العربية في الأنبار (قتل في سبتمبر ٢٠٠٧). وكانت صحوة الأنبار (سبتمبر ٢٠٠٦) هي نقطة التحول في المعركة ضد القاعدة والمعركة من أجل الأمن والاستقرار في تلك المحافظة.

وتعتمد مجالس الصحوة التي يتم تشكيلها بمبادرات محلية على تأييد الزعماء المحليين خصوصا زعماء العشائر والقيادات التكنوقراطية وليس الأحزاب السياسية كما أنها تستفيد من الدعم المالي واللوجيستي الذي تقدمه قوات التحالف. ولا تتمتع مجالس الصحوة بثقة

الأحزاب والحركات السياسية (بما في ذلك الدينية) بل على العكس فقد استقطبت مجالس الصحوة علناً عداء بعض هذه الأحزاب والحركات. وتضم قائمة أعداء مجالس الصحوة العراقية تنظيم قاعدة الجهاد في أرض الرافدين (أسامة بن لادن) والتيار الصدري (مقتدى الصدر) ومؤتمر أهل العراق (عدنان الدليمي) و هيئة علماء المسلمين (الشيخ حارث الضاري) والحزب الإسلامي (طارق الهاشمي) والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية (عبد العزيز الحكيم) وحزب الدعوة (نوري المالكي) والحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البارزاني). وقد أصبحت قيادات مجالس الصحوة منذ بدء تشكيلها أهدافاً للإغتيال وراح عدد كبير من هذه القيادات ضحية اعتداءات من جهات متباينة وسط استمرار حال التوتر الأمني في العراق.

وتقوم مجالس الصحوة التي تشكلت في محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى وبغداد وبعض المدن والمحافظات الجنوبية ومنطقة الهاديّة الجنوبية (على الحدود بين العراق وكل من الكويت والسعودية والأردن) بأدوار مدنية وعسكرية في آن واحد. وقد نجحت مجالس الصحوة في مدن مثل بغداد والديوانية في إعادة أعداد كبيرة من المهجرين إلى ديارهم وتنظيم العلاقة بين المواطنين وبين الإدارات الحكومية المحلية وتوفير الخدمات العاجلة للناس على أساس المساواة في حقوق المواطنة بين الجميع. ويقدر عدد مجالس الصحوة بنهاية عام ٢٠٠٧ بنحو ٢٠٠ مجلس تضم قرابة ٧٠ ألف شخص. ومن الممكن أن يزيد عدد هذه المجالس بسرعة إذا لقيت الدعم الكافي من الحكومة وإذا تمكنت من طمأنة القبائل غير العربية والأحزاب السياسية بأن الدور الذي تقوم به لن يكون على حساب الأطراف الأخرى. ويعارض القياضيون في جيش المهدي بضرورة فكرة تشكيل مجالس صحوة في المحافظات الجنوبية خوفاً من نشوء قوة عسكرية منازلة لهم في تلك المناطق تشاركهم في ذلك السلطات الحكومية وقيادة قوات الشرطة والجيش في المحافظات الجنوبية. وعادة ما تقوم القوات الحكومية باعتقال القيادات التي تبادر بمحاولات تشكيل مجالس الصحوة كما حدث في النجف والبصرة والديوانية. كذلك يعارض شيوخ ووجهاء العشائر التركمانية والكردية تشكيل مجالس الصحوة في مناطق مختلطة القوميات مثل الموصل وكركوك وأعلن مستقوّد البارزاني بوضوح وقوف حزبه ضد تشكيل مثل هذه المجالس في الموصل وكركوك وكردستان العراق.

ويتم تدريب القوات الأمنية للصحوة في معسكرات تحت إشراف ضباط عراقيين سابقين كما إن بعضهم يتلقى تدريباً في الأكاديمية العسكرية الجديدة في قاعدة الحلبية العسكرية والتي يقودها اللواء الركن خالد الدليمي أحد قيادات الحرس الجمهوري السابق. وقد تكلف إنشاء هذه الأكاديمية نحو ١٠ ملايين دولار وتم تمويلها مباشرة بواسطة قوات التحالف بعد أن رفضت الحكومة العراقية قطعياً تمويل الأكاديمية التي تقوم أساساً بتدريب وإعادة تأهيل ضباط الجيش والشرطة في العراق. وتشجع القيادات العسكرية لقوات التحالف في مناطق العراق المختلفة خصوصاً في الوسط والشمال القيادات العشائرية على تشكيل مجالس الصحوة وتتولى قوات التحالف أيضاً تسليح الأفراد ودفع مخصصاتهم الشهرية التي تتراوح بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ دولاراً للفرد وهو ما يعادل تقريباً قيمة المخصصات الشهرية التي يحصل عليها المقاتلون في جيش المهدي. وقد اقترحت قيادة قوات التحالف على الحكومة العراقية دمج قوات الصحوة في الجيش والشرطة على غرار ما حدث مع قوات بلر واليشمركة الكردية وميليشيات عدد من التنظيمات الدينية المشاركة في الحكومة. وتعتبر مسألة دمج قوات الصحوة في الشرطة

والجيش العراقيين إحدى القضايا الشائكة التي تواجهها حكومة نوري المالكي. وتقبل الحكومة إلى استيعاب نسبة لا تزيد على ٢٠% من عناصر الصحة في مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها المؤسسات الأمنية وهو ما يعنى حل وتسريح نحو ٨٠% من قوات الصحة الأمر الذي يرفضه القياديون في مجالس الصحة في عموم العراق. ولا تبدو نسبة الـ ٢٠% جذابة ليس فقط لتدنيها وإنما أيضا للشروط المخططة بما. فالأفراد الذين سيتم ترشيحهم للانضمام إلى أجهزة الدولة (بما في ذلك المؤسسات الأمنية) يجب ألا يكون قد سبق لهم الانضمام إلى الأجهزة والمؤسسات الأمنية في النظام السابق في أي رتبة وعلى أي مستوى وهو ما يعنى عمليا إستبعاد ضباط وجنود الجيش العراقي السابق المنتمين حاليا إلى القوات الأمنية لمجالس الصحة وأن يخضع المرشحون لفترة اختبار لمدة ٣ أشهر وأن يتم ضمان ولائهم للنظام الجديد وهو ما يعنى عمليا إخضاع هؤلاء لقيم وضوابط النظام السياسي الطائفي السائد حاليا في العراق والذي تعارضه مجالس الصحة. ومع ذلك فإن حكومة نوري المالكي لا تزال مترددة حتى فيما يتعلق باتخاذ خطوات عملية باتجاه تقبيل خيار الـ ٢٠% الذي كانت قد طرحته في عام ٢٠٠٧.

وتعتبر مسألة دمج مقاتلي مجالس الصحة في المؤسسات الحكومية جزءا من قضية أكبر هي العلاقة بين الحكومة ومجالس الصحة. فامجالس نشأت خارج إطار التشكيلة السياسية والحكومية التي جاءت بها العملية السياسية في العراق والتي اعقبت الاحتلال بدءا من مجلس الحكم والحكومات المؤقتة إلى الجمعية الوطنية المؤقتة ثم الدستور الدائم وانتخابات البرلمان والحكومة التي أفرزتها تلك الانتخابات. وتستمد مجالس الصحة قوتها من شرعيتها المعتمدة نشولها من قلب المكون الأساسي للمجتمع العراقي ألا وهو العشيرة كما أنها تستمد تأييدها من دعم قوات التحالف وهو دعم مؤقت مهدد بالتوقف في أي وقت. وبسبب نشوء مجالس الصحة خارج إطار العملية السياسية وخارج تشكيلة الحكومة والمؤسسات القائمة على أساس طائفي فإن هذه المجالس برغم شرعيتها ومصادر قوتها لا تجد لنفسها مكانا في عملية صنع القرار في العراق. وبسبب الدور الحيوي الذي لعبته ميليشيات الصحة في تطهير عدد من المحافظات العراقية من عناصر وتشكيلات القاعدة خصوصا في الأنبار فإن الحكومة العراقية تحتاج إلى جهود مجالس الصحة واستمرار الدور الذي يقوم به مقاتليها في فرض الأمن والنظام في عدد كبير من المدن العراقية. وفي مقابل ذلك فإن قيادات مجالس الصحة تطالب بالمشاركة في الحكومة بوزيرين على الأقل وبدمج مقاتلي الصحة في الأجهزة الحكومية. ومن هنا يبدو أن هناك حاجة إلى تبادل المصالح بين الطرفين لأن كلا منهما يستفيد من وجود الآخر واستمرارالدور الذي يقوم به. غير أن النظام الطائفي القائم حاليا في العراق ليس في إمكانه الإستجابة بمرونة كافية لهذين المطلبين. فالدمج يتعثر خلف حاجز الـ ٢٠%. والمشاركة بوزيرين تواجه اعتراضات حمة من القوى السياسية المشاركة في الحكومة الطائفية العرقية التي انتجتها الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وعلى المستوى المحلي تواجه مجالس الصحة تحديات كبيرة سواء في علاقتها بالأجهزة الحكومية المحلية أو في علاقتها بالتنظيمات السياسية والدينية إضافة إلى تحدى تطهير المناطق من العناصر الإرهابية والخارجين على القانون. وتبدو الأمور في محافظة الأنبار كبرى المحافظات العراقية أشد تعقيدا منها في غيرها من المناطق. فالحزب الإسلامي بقيادة طارق الهاشمي يسيطر على مجلس المحافظة سيطرة تامة كما أن معظم الوزراء الذين يمثلون الحزب في الحكومة ينحدر من الأنبار والعلاقات بين الطرفين الإسلامي والصحة لا تبدو على ما

يرام إنما تزيد فيها احتمالات المواجهة على إمكانيات التعاون المشترك بل إن المنافسة السياسية بين الطرفين في الأنبار ربما تتطور إلى مواجهة مؤلة.

مستقبل مجالس الصحة :

حلت مجالس الصحة للعراقيين بشرى أن بلدهم الذي اختار الحياة في إمكانه أن ينتصر على الإرهاب. واستطاع مقاتلوا الصحة أن ينجحوا في مواجهة إرهابي تنظيم القاعدة في الأنبار وفي أجزاء كثيرة من بغداد. غير أن المعركة ضد القاعدة ضد المنظمات الإرهابية في العراق لم تنته بعد بل إنما على الأرجح تشهد حالة من الكر والفر بين الطرفين ولم يتمكن أى طرف منهما أن يحسم لهاثيا قوته على الأرض في مواجهة الآخر. فلا يزال الخطر جاثما على صدور العراقيين في ديالى وفي الموصل وفي أجزاء من محافظات أخرى كثيرة. وفي حال فشلت الحكومة في إستيعاب ظاهرة "الصحة" سياسيا وعسكريا وإداريا في النظام القائم فإن كل ما تحقق منذ سبتمبر ٢٠٠٦ وحتى نهاية ٢٠٠٧ يمكن أن تذروه الرياح. ويعزز من هذه الفرضية تسجيل عدد من الحوادث والملاحظات في الأسابيع الأولى من عام ٢٠٠٨ تؤكد أن التملل في صفوف مقاتلي الصحة يمكن أن يدفعهم إلى الانصراف عن أعمال الحماية وتأمين المدن والأقضية والطرق والمنشآت الحيوية مما قد يجعلها من جديد أهدافا سهلة يعود إليها مقاتلوا القاعدة. وقد نتج هذا التملل من الجدل القيم الدائر حول دور الصلوات ومساءلة دمجها في أجهزة الدولة، وبسبب تأخر دفع الرواتب وأيضا بسبب مظاهر الفساد المالي المستشرية من جانب المتعاقدين الرئيسيين الذين تعامل معهم القوات الأمريكية. وينبغي هنا التحذير بشدة من تحول الحركة التي كانت قد بدأت على أساس المبادرة المحلية إلى مجرد عمليات تعاقد أمنية بين القوات الأمريكية وبين زعماء عشائريين أو ضباط من الجيش العراقي السابق.

وعلى ضوء التطور المتوقع في العلاقة بين الحكومة الاتحادية في العراق وبين الولايات المتحدة فإن هناك أربع مسائل أساسية يتوجب التوصل إلى حلول لها فيما يتعلق بمجالس الصحة في العراق. أول هذه المسائل يتعلق بتدريب وتسليح وتحويل أعضاء مجالس الصحة. وثاني المسائل يتعلق بالتشاور مجالس الصحة وإزالة القيود التي تعترض تكوينها في المحافظات العراقية المختلفة. وثالث المسائل يتعلق باستيعاب مجالس الصحة في النظام الإداري والجهاز التنفيذي العراقي (بما في ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية). أما المسألة الرابعة فإنها تتعلق باستيعاب مجالس الصحة في النظام السياسي العراقي وضمان مشاركتها في عملية صنع القرار. وليس من المقبول الفشل في أى اختبار من هذه الاختبارات الأربعة لأن الفشل يعنى بفساد تدمير العملية الأمنية واسترجاع تنظيمات القاعدة الإرهابية للمواقع التي أخليت منها وترسيخ الانقسام بين البناء القوي للدولة الجديدة في العراق عن البناء التحق الذي يتركز على قوة التنظيم القبلي والعشائري وتكريس الصيغة الطائفية في حكم العراق. ومن المستبعد أن تنفق بسهولة أطراف الحكم في العراق على حلول مرضية لهذه المسائل.

وتوجد ثلاثة تحديات خطيرة تواجه مجالس الصحة ومن شأنها أن تحدد ما إذا كانت هذه المجالس ستستمر قوة فاعلة أم أنها ستزول مع الأيام باعتبار أنها قامت لحماية المدن العراقية من القاعدة ولا نفع لها غير ذلك. وهذه التحديات هي أولا التمويل الأمريكي وثانيا ظاهرة التشردم والتشظى والتنافس على القيادة وثالثا الإلتحاق إلى وجود قيادة سياسية موحدة.

أولاً: التمويل الأمريكي :

تشير معلومات السفارة الأمريكية في بغداد وقيادة القوات الأمريكية في العراق إلى أن قيمة التمويل الذي تم تقديمه لمجالس الصحة حتى نهاية العام ٢٠٠٧ يبلغ نحو ١٥٠ مليون دولار أمريكي. وهذا المبلغ الذي ذكره سفير الولايات المتحدة في العراق رايان كروكر يشمل الميزانية الإجمالية لدعم الصحة والتي تتضمن عناصر صرف كثيرة إلى جانب رواتب المقاتلين منها تكاليف التسليح والتدريب والتكاليف الإدارية وتكاليف النقل والتكنولوجيا. والدعاية والإعلان والمكافآت التي تحصل عليها القيادات العشائرية والتكنولوجيا. ويقدر الزعماء العشائريون في محافظة الأنبار وهي كبرى محافظات التي تنتشر فيها أفواج مقاتلي الصحة أن مجموع ما تلقوه خلال تلك الفترة يبلغ نحو ٢٣ مليون دولار فقط.

ونظراً لصعوبة عمليات الرقابة المالية والحاسبة فإن المسؤولين الأمريكيين في العراق ذوى العلاقة المباشرة بتوقيع عقود "الصحة" هم الذين يعلمون كيف يتم إنفاق هذه المبالغ. وليست هناك معايير مالية واحدة يتم الاعتماد عليها عند توقيع العقود مع القيادات العشائرية وأخيلة التي تتولى بدورها عمليات التجنيد وتقديم الخدمات للمواطنين. ويتم على الأرجح تحديد رواتب المقاتلين وقياداتهم حسب خطورة الموقع وأهمية المنشآت الحيوية التي يراقبونها. فمثلاً يرتفع راتب المقاتل في المناطق الاستراتيجية مثل بغداد والمقدادية والقائم وكذلك في المناطق التي تحتوي على منشآت حيوية مثل مصفاة بيجي للنفط ومحطات توليد الكهرباء ومناطق مرور خطوط أنابيب النفط. في حين ينخفض راتب المقاتل من عناصر الصحة في غير تلك المناطق. كذلك فإن رواتب ومخصصات مقاتلي الصحة تختلف حسب العشائر والقيادات التي يتم التعاقد معها. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فإن القادة الميدانيين ربما يقوموا هم أيضاً بالتمييز بين المقاتلين حسب بلاء وطاعة كل منهم. كذلك يلجأ بعض القادة المحليين إلى تضخيم أعداد المتطوعين حتى يحصل هو على الفرق أو في حالات أخرى يقبل في صفوف مقاتليه أعداداً أكبر من تلك التي تم الاتفاق عليها مع القوات الأمريكية بهدف تجميع أعداد أكبر من المقاتلين ومن ثم يخفف راتب المقاتل إلى أقل مما هو متفق عليه مع القوات الأمريكية. وطبقاً لتصريحات عدد من قيادات مجالس الصحة فإن الراتب الذي يحصل عليه المقاتل من رجال الصحة يتراوح بين ١٣٠ دولاراً إلى ٤٠٠ دولار في الشهر. ومن ثم فإن النظام الحالي لتمويل مجالس الصحة يتميز بالعدم الشفافية ويساعد على انتشار الفساد المالي والإداري بين الموظفين الأمريكيين والعراقيين وقيادات الصحة كما أنه يساعد على سيطرة المشايخ أو العشائر الموقعين على العقود وامتداد نفوذهم وسلطانهم الفردية مستفيدين من حاجة الأعضاء إلى الأموال التي يحصلون عليها عن طريقهم.

ثانياً: التشرد والانشقاق والتنافس على القيادة :

تبدد مجالس الصحة وكأنها جزر منعزلة عن بعضها البعض لا يجمع بينها رابط. ويعزز ذلك عدم وجود خطط عملهاية لمقاتلي الصحة خارج إطار ما تطلبه القوات الأمريكية وما يبادر به شبوخ القبائل وضباط الصحة من جهود استخباراتية لخدمة العمل العسكري أو أعمال خدمية للتيسير على المواطنين وضمان ولائهم. ويتسبب هذا الوضع في تعريض مجالس الصحة للزاعات القبلية والصراعات الشخصية كل في موقعه ولتنافس بين

قيادات الصحوّة في أنحاء العراق. ومع افتتاح الباب للمنافسة بين زعماء الصحوّة فإن رجال صحوّة بغداد دخلوا في صراع مع قيادات صحوّة الأتبار وظهرت ملامح التشرذم والمنافسة في المحافظات الأخرى خصوصاً في المناطق التي تشهد انقسامات عشائرية حادة مثل ديالى. وشجع هذا التشرذم الخصوم السياسيين مجالس الصحوّة على العمل من أجل تفكيكها وإضعاف شوكتها وتدميرها كبدل سياسي في الساحة. وقد برزت في الآونة الأخيرة محاولة لسحب البساط من تحت قدمي مجلس الصحوّة في الأتبار عن طريق إنشاء الهيئة العليا لإنقاذ الأتبار من مجلس المحافظة الذي يسيطر عليه الحزب الإسلامي ومجلس إنقاذ الأتبار الذي يزعّمه الشيخ الهايس. ومن خلال ذلك تم جر مجلس صحوّة الأتبار إلى صراعات من المحتمل أن تضعف من قوته. ومن الضروري أن تبحث قيادات مجالس الصحوّة عن نقاط الحوار والاتفاق المشترك من أجل تعزيز وجودها والحيلولة دون أن تتآكل أو تضعف بل والعمل من أجل الخروج من حال التشرذم والتفكك إلى تكوين ظاهرة سياسية عراقية جديدة تتجاوز مجرد المواقع المحلية أو الانتماءات العشائرية المعزولة عن بعضها البعض التي تتحرك في داخلها مجالس الصحوّة في الوقت الحاضر مع تجنب الدخول في معارك سياسية مع قوى أخرى قائمة أو استخدام سلاح الصحوّة في مواجهة أى سلاح آخر غير سلاح مقاتلي القاعدة. وهذه الأمور نحتاج بالتأكيد إلى إسناد مادي ومعنوي يتعين على الولايات المتحدة أن تساهم فيه كما يتعين على الأطراف السياسية الأخرى تشجيعه. ومع ذلك فإن العبء الرئيسى إنما يقع على قيادات الصحوّة أنفسهم وعلى الموارد المحلية والدولية التي يمكنهم أن يوفروها.

ثالثاً: الافتقار إلى قيادة سياسية :

تطمح قيادات مجالس الصحوّة في الأتبار أن تقوم في العام ٢٠٠٨ بتنظيم مؤتمر عام مجالس الصحوّة في كل أنحاء العراق. وانتخاب قيادة عامة للمجالس وتحويلها إلى تنظيم سياسي عراقي يضم أطرافاً مختلفة من الشعب العراقي. وفي الوقت الحالي فإن الصحوّة تفتقر وجود قيادة سياسية وطنية. ويعتقد الشيخ أحمد الريشاوي قائد صحوّة الأتبار أنه المتحدث الشرعي باسم الصحوّة في كل أنحاء العراق وأنه لا يجوز لأحد غيره أن يتحدث باسم الصحوّة العراقية أو يدعو إلى أنشطة متعلقة بها. ولذلك فإنه دخل في نزاع قانوني مع بعض قيادات الصحوّة في بغداد الذين بدأوا تحركاً في اتجاه تجميع مجالس الصحوّة العراقية تحت قيادة موحدة. والحققة أن المبادرة إلى عقد مؤتمر عام لقيادات مجالس الصحوّة سيكون مغامرة محفوفة بالمخاطر ما لم يتم التحضير لها جدياً في إطار رؤية سياسية حكيمة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات والتحديات التي تحيط بمجالس الصحوّة. ولاشك أن مثل هذا التحضير يحتاج إلى وقت وإلى إمكانيات وخبرات كثيرة ربما لا تتوفر للقيادات الحالية التي تصدر الصفوف في مجالس الصحوّة. وربما يكون من الأفضل في المدى القصير أن يلتقي المتعاقبون مع القوات الأمريكية مع بعضهم البعض لمناقشة سبل تطوير هياكل مجالس الصحوّة والدور الذي تقوم به في إطار الإمكانيات المتاحة قبل القفز إلى مشاريع سياسية تفوق خبرة وإمكانيات المجالس الحالية. وربما يكون من الملائم كذلك أن تفتح الصحوّة على منظمات المجتمع المدني التي تحصل على موارد هائلة من الخارج دون أن يجاسها أحد أو تنظم دورها في خدمة المجتمع هيئة محددة تضع أولويات وبرامج عمل مفيدة تستجيب

لاحتياجات العراقيين في الظروف الحالية. غير أن المشكلة التي تواجه قيادات الصحوة حاليا إنما هي سعي البعض إلى قطف ثمار النجاح في مقاومة القاعدة في شكل مكاسب شخصية مالية أو حكومية.

الجماعات غير المشاركة في العملية السياسية :

هناك عدد كبير من التنظيمات والجماعات السياسية والدينية والمسلحة التي لا تزال بعيدة عن العملية السياسية وتعتمد أن تنأى عنها لأسباب تختلف من تنظيم لآخر. منهم من يقاطع العملية السياسية حتى خروج القوات الأمريكية في العراق. ومنهم من يقاطعها لأنه صدها من حيث المبدأ (ضد الديمقراطية الغربية) ومنهم من يسعى، مثل القاعدة، إلى إقامة دولة العراق الإسلامية. ومن هذه الجماعات:

- هيئة علماء المسلمين (الناطق الرسمي الشيخ حارث الضاري)
- حزب البعث العربي الاشتراكي (عزت الدوري - محمد يونس الأحمد)
- جيش المسلمين (الناطق الرسمي أحمد عز الدين) وهو يضم عناصر من الجيش العراقي السابق
- جيش المجاهدين
- جيش التابعين
- كتائب ثورة العشرين
- حماس العراق
- أنصار السنة
- تنظيمات القاعدة الإسلامية في بلاد الرافدين ودولة العراق الإسلامية

ومن المتوقع أن تفقد الجماعات التي تقاطع العملية السياسية نفوذها خصوصاً وأن العراق يتقدم في اتجاه التخلص من القوات الأجنبية متى ما أظهرت قواته المسلحة والأمنية قدرتها على حماية أمن البلاد الداخلي والخارجي. غير أنه من المستبعد أن تتمكن الحكومة العراقية من فرض سيطرتها الأمنية بسرعة في ظل الظروف الراهنة التي تشمل تحديات حقيقية مثل النفوذ العسكري لتنظيمات القاعدة والتدخل الإيراني الذي يصل إلى حد التدخل العسكري المباشر.

(القاهرة في يناير ٢٠٠٨)

ردا على أحمد ماهر بشأن انتخابات العراق: انتخابات تحت الإحتلال لم تمنح الفائز أغلبية بنسبة ٩٩٪

يكتب وزير الخارجية المصري السابق السيد أحمد ماهر الآن بانتظام في صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية. ومن الشائع الآن أن أولئك الذين يفرغون من مسؤوليات السلطة بسبب الإقالة أو الإستقالة أو التقادم، يلجأون إلى الصحافة أو إلى مراكز الأبحاث وإلى الجامعات للإستفادة من خبرتهم. فهم كانوا في مواقع صنع القرار، يعلمون ما لا يعلمه كثيرون، وكانوا يعبرون عن سياسات دول لها خلفيات تكشفها أحيانا كتاباتهم بعد ترك مواقع المسؤولية. ولذلك فإنه لا عيب على الإطلاق في أن يكتب السيد أحمد ماهر في صحيفة سعودية بعد أن ارتقى إلى أعلى مناصب الدبلوماسية المصرية حتى وقت قريب.

وكتب السيد أحمد ماهر أخيراً مقالا في الصحيفة المذكورة بعنوان "انتخابات العراق.. مخاطر.. وأخطار" (٢٠ فبراير ٢٠٠٥) ليضع نفسه بذلك المقال في طابور الذين يعلنون موقفا سلبيا من الإنتخابات العراقية. غير أن أهمية المقال لا تأتي من وقوفه في هذا الطابور لأن كثيرين غيره اتخذوا موقفهم في الطابور عن غير علم وبدافع من شعارات ديماجوجية أو مواقف سياسية مسبقة. وزير الخارجية المصري السابق كان على دراية كبيرة بالوضع في العراق وشارك في العديد من اجتماعات ما يسمى بـ "دول الجوار" للعراق. المقال في الحقيقة يفسر بعض الزواجع السياسية التي أثارها الوزير السابق والتي كان من أشهرها موقفه العلني ضد دعوة العراق لحضور اجتماع من هذا النوع في العاصمة السورية دمشق مما أثار عاصفة دبلوماسية إحتوتها بعد ذلك جامعة الدول العربية بدعوة السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي. ولم يكن من المفهوم وقتها لماذا يصير وزير الخارجية المصري على استبعاد العراق من مؤتمر يعقده وزراء خارجية دول الجوار لبحث الأمور في العراق. وزاد من غرابة موقف وزير الخارجية المصري السابق، أن الدولة المضيفة للإجتماع، سورية، لم يتحدث وزير خارجيتها السيد فاروق الشرع بكلمة واحدة علنا ضد دعوة العراق لحضور الإجتماع!

والآن إلى الإنتخابات العراقية التي تكال لها اللكمات من هنا ومن هناك. ومن عجائب الأمور أن الشهور الأخيرة التي شهدت انتخابات رئاسية أو برلمانية في أربع دول عربية، إثنين منها تحت الإحتلال (العراق وفلسطين) وإثنين تحت حكم وطني (الجزائر وتونس)، قد جاءت إلينا بنتائج عجيبة. في الدول (إحتلال) فازت الأغلبية بنحو ٦٠% أما في الدول المستقلة، فإن الفائز حصل على نحو ٩٠% من أصوات الناخبين. وإضافة إلى النتائج العجيبة، فإن هناك أصحاب التحليلات العجيب أيضا، الذين حصروا أنفسهم في الإحتجاج ضد الإنتخابات العراقية وإلى حد ما الفلسطينية في الدفع بعدم شرعيتها على أساس أنها تجري تحت الإحتلال. ولم يكشف هؤلاء بهذا الدفع بل إنهم ساقوا العديد من الأدلة والشواهد التي تظعن في صحة الإنتخابات. ومن مثل هذه الطعون "الوقت الطويل غير المعتاد" الذي استغرقه فرز الأصوات وإعلان النتائج! حسب ما ساقه السيد أحمد ماهر وزير الخارجية المصري السابق في مقاله في صحيفة الشرق الأوسط (٢ فبراير ٢٠٠٥). فالوزير السابق طبعاً لم يعتقد على أن تستغرق عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج وقتاً طويلاً، وأعرب عن دهشته لأن فرز الأصوات في الإنتخابات وإعلان النتائج استغرق وقتاً

طويلا. سيادة الوزير: الانتخابات لم تكن "مسلوقة" وهذا جديد بالقطع وليس معتادا في العالم العربي.

الكلم الكبير من المقالات والتحليلات عن الانتخابات العراقية والفلسطينية، وهي انتخابات تمت تحت الاحتلال، مثلها في ذلك مثل الانتخابات المصرية التي جرت خلال فترة بين الحربين ولم يعترض عليها أحد بدعوى عدم الشرعية، يؤكد أن هناك تجربة جديدة يجرى الإهتمام بها خوفاً أو تعاطفاً، كرهاً أو حباً. ولم تجذب الانتخابات العامة في تونس في شهر أكتوبر الماضي ولا الانتخابات الرئاسية الجزائرية في شهر أبريل الماضي هذا الإهتمام من جانب كتاب الأعمدة العرب والأجانب والمحللين السياسيين في الشرق والغرب. فالعناصر الجديدة في الانتخابات العراقية والفلسطينية هي كلها عناصر "عنيفة" لأنصار المحافظة على الوضع الراهن، ومن ثم فإنهم يتخذون واقعة الاحتلال في العراق أو فلسطين مجرد "تكتة" لكل الضربات تحت الحزام لهذه العناصر الجديدة. ومن المؤسف أن يشارك السيد أحمد ماهر في هذه الحملة التي يقودها أعداء الديمقراطية في العالم العربي الذين لا يريدون رؤية تحول يجردهم من أوراق التوت الواهية التي يستترون بها من شعارات قومية أو إسلامية متطرفة.

ومن العناصر الجديدة التي احتوتها الانتخابات التي جرت تحت الاحتلال في العراق وفلسطين والتي يعنى كل مواطن عربي غيور على مستقبل بلاده أن يراها محلا للتطبيق في ظل الدولة المستقلة لا المحتلة وفي إطار شرعية الحكم الوطني وليس التحكم الأجنبي:

أولاً: أن تجري الانتخابات على أساس حرية ممارسة العمل السياسي للجميع وعلى أساس حقوق المواطنة المتساوية، بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو القومية. فالمرأة، التي لا تزال محرومة من حقوقها السياسية في عدد من الدول العربية مارست حريتها بالكامل في الانتخابات المطعون فيها من جانب غلاة القوميين العرب والإسلاميين المتطرفين أعداء التطور وأنصار الظلام. والذين حاولوا اغتيال حرية العمل السياسي وعمدوا إلى تهريب الجمهور بل وقتل مواطنيهم لكي يصلوا إلى أهدافهم على هاجم الآخرين هم أعداء الديمقراطية. الذين شاركوا في الانتخابات العراقية، مرشحون أو ناخبون، هم كل الشعب العراقي. والذين لم يذهبوا للتصويت، لم يذهبوا خوفاً على حياتهم من تهديدات الإرهابيين بقتلهم، بينما القوى السياسية التي لم تشارك، وهي هامشية وضعيفة، إرتكبت خطيئة سياسية أدركت، فيما بعد، فداستها وتحاول الآن العودة عنها بإعلان قبولها المشاركة في إعداد الدستور، من خارج الجمعية الوطنية! فلماذا كانت المقاطعة إذن؟

ثانياً: أن الانتخابات المتهمة بأنها غير شرعية تمت على أساس "التعددية السياسية" في الفرقاء واضح وأساسى عن أساس "احتكار السلطة" السائد في معظم البلدان العربية المستقلة المتحررة التي تنعم بالحياة والرفاهية تحت أجنحة "الحكومات الوطنية" هؤلاء الذين شدوا الرحال إلى معسكر الحرب على الانتخابات العراقية واتهامها بعدم الشرعية يحفون في قوارة أنفسهم الخوف القاتل من التعددية السياسية وفتح الميدان في مجالات الحكم للمنافسة بين جميع القوى السياسية بلا

استثناء. ونظرا لأهم (باستثناء ابن لادن والرزقاوي اللذين أعنا صراحة أهم ضد حكم الشعب سواء من خلال انتخابات أو غيرها) لا يستطيعون المجاهرة بالهجوم على التعددية السياسية، فإنهم راحوا يبحثون عن تمحيكات أخرى لتوجيه السهام إلى التجربة الجديدة لإعادة البناء السياسي في كل من العراق وفلسطين.

ثالثا: أن الانتخابات المطعون في شرعيتها في العراق وفلسطين، جرت تحت إشراف لجنة وطنية مستقلة للانتخابات وبمشاركة فعالة من جانب الأمم المتحدة. وقد أصدرت هذه اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في العراق التي يرأسها السيد عبد الحسين الهنداوي، التنظيمات واللوائح التي شكلت الإطار القانوني والإجرائي لكل ما يحيط بالانتخابات، ابتداء من تسجيل الناخبين وتوزيع لجان التصويت إلى تنظيم الدعاية الانتخابية وتلقي الطعون وإعلان النتائج. فأين ذلك من إشراف وزارات الداخلية والأجهزة الأمنية على الانتخابات في بقية أنحاء العالم العربي (المستقل الناعم بالحكومات الوطنية) والذين يهاجمون الانتخابات العراقية والفلسطينية لا يريدون أن يأتي اليوم الذي ترى فيه أعينهم انتخابات تجري في بقية أنحاء العالم العربي تحت إشراف لجان وطنية مستقلة للانتخابات.

رابعا: الانتخابات التي يجري الطعن في شرعيتها بدعوى أنها جرت على أساس القوائم، تؤكد للقاصي والداني أن العراقيين تجاوزوا مرحلة "شخصنة" السياسة و"عبادة الفرد". والحقيقة أن جعل العراق كله دائرة انتخابية واحدة يرد في حد ذاته على أكثر من ادعاء. يرد على ادعاء محاولة تقسيم العراق، فها هو العراق كله دائرة انتخابية واحدة تتنافس فيه قوائم متعددة وتقوم المنافسة بينها جميعا على أساس البرامج السياسية أولا وليس على أساس الجاذبية الشخصية للمرشحين. أن مستوى التنضج السياسي للمواطن يتأكد عندما يصوت المواطن لحزب أو لجماعة سياسية وليس لشخص. وقد كان هذا هو الحال في مصر في عصر ازدهار الليبرالية المصرية. "لو رشح الوفد حجرا لانتخبناه" هذا كان الشعار الذي مثل أقصى درجات التنضج السياسي قبل عام ١٩٥٢ في مصر. وفي العراق في عام ٢٠٠٥ فإن الناخبين العراقيين من زاخو شمالا وحتى أم قصر جنوبا صوتوا على أساس القوائم السياسية والبرامج التي تطرحها هذه القوائم السياسية.

هذه الأسباب الأربعة وغيرها يمس أعداء الديمقراطية رماحهم ويصوبونها تجاه الانتخابات العراقية والانتخابات الفلسطينية التي جرت في ظروف وعلى أساس آليات مشابهة. ومع ذلك فإن الانتخابات العراقية اجتذبت كما أكبر من الرماح المعادية انطلاقا من مقولتين يجري ترويضهما بقدر كبير من الإستسهال والتشوية المتعمد لخدمة أغراض أعداء التحول الديمقراطي في العالم العربي الذي نرجوا أن يتم على أساس مبادرات داخلية وطنية وليس من خلال التدخل الأجنبي أيا كان شكل هذا التدخل.

المقولة الأولى: هي أن الانتخابات العراقية تجري في إطار مخطط الاحتلال والسيطرة الأجنبية في العراق. وهذه مقولة فاسدة قلبا وقالبا. فالانتخابات العراقية ما هي إلا مجرد حلقة من حلقات نقل السيادة من قوات الاحتلال إلى العراقيين طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ الذي ينظم هذا العملية من خلال جدول زمني واضح لا لبس فيه. ومن الغريب أن السيد أحمد ماهر الذي كان وزيرا لخارجية مصر وقت صدور هذا القرار من مجلس

الأمن يطعن في شرعية الانتخابات على أساس ان الأمم المتحدة رفضت تأجيلها. في الحقيقة إن التأجيل يتعارض مع الضباط الجدول الزمني لعملية نقل السيادة للعراقيين كما أنه كان من شأنه أن يلقى بعملية إعادة البناء السياسي العراقي إلى أجواء الفوضى والتدهور. ومن المدهش أن الذين يزعمون معارضة الإحتلال ليسوا راغبين في نقل السيادة بسرعة للعراقيين طبقا للجدول الزمني الذي أقره مجلس الأمن. ليس من المنطقي أن يسعى الفيورون على الإستقلال الوطني إلى سرعة نقل السيادة من الإحتلال إلى حكومة وطنية منتخبة؟ لقد أثار الدعوة لتأجيل الانتخابات العراقية علامات استفهام كبيرة حول مصداقية وجدية القوى السياسية التي قدمت هذا الطلب.

وكانت العملية السياسية لإعادة بناء المؤسسات السياسية للعراق الجديد ونقل السيادة للعراقيين قد بدأت بتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في شهر يوليو الماضي ثم انتخاب المجلس الوطني المؤقت في أغسطس من العام نفسه وتلى ذلك انتخاب الجمعية الوطنية المكلفة بصوغ الدستور في يناير من العام الحالي. وسوف تمضي هذه العملية السياسية إلى اقتراح الدستور وعرضه على الشعب العراقي للإستفتاء في خريف العام الحالي وبعد ذلك ستجرى الانتخابات العامة على أساس الدستور الجديد في شهر ديسمبر من العام الحالي. وستكون الانتخابات المقبلة هي ذروة عملية إعادة نقل السيادة إلى العراقيين طبقا لخطة الأمم المتحدة التي أقرها المجتمع الدولي. فهي انتخابات وضع إطارها مجلس الأمن الدولي، أي خارج نطاق سلطة الإحتلال. وهو الحال في فلسطين حيث تجرى التحولات السياسية الراهنة في إطار اتفاقات أوسلو وما تبعها من تفاهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بمساعدة أطراف إقليمية ودولية. إن تضخيم مقولة الإحتلال والمبالغة فيها هي محاولة لئيمة لابتزاز الشعور الوطني العربي وتشويه الحقائق. إن هذا التضخيم يخدم استمرار الديكتاتوريات الراهنة في بعض البلدان العربية خصوصا تلك التي ترفع شعارات قومية شوفينية أو شعارات دينية متطرفة، فهي تكرر الشعور لكرابية "احتل الإجنبي" وذلك لتحرير "الديكتاتوريات الوطنية" من الضغوطا إنما تسوق محزون الكراهية واليأس والإحباط الذي يعاني منه المواطن العربي إلى محاربة طواحين الهواء، بدلا من توجيهه إلى مكانه الصحيح، العمل على اقتلاع الديكتاتورية والمساهمة في إحداث التحول الديمقراطي في العالم العربي.

المقولة الثانية التي يجري ترويجها بغرض التشويه عن عمد هي مقولة المقاطعة، أي أن هناك الكثير من القوى السياسية التي قاطعت الانتخابات وأن العراقيين السنة على وجه التحديد غابوا عن هذه الانتخابات. وهنا خلط لثيم للأوراق، يعتمد التضليل عن طريق حجب الحقائق وعدم التمييز بين المقدمات وبين النتائج وتحميل الجماهير مسؤولية الأخطاء التاريخية لقيادتها أو جزء من هذه القيادة. وفي هذا إجمال يحتاج إلى التفصيل فيما يلي:

في حجب الحقائق، لا يشير أصحاب هذه الحجة إلى أن عددا كبيرا من القيادات السياسية العراقية من السنة شاركوا بقوائيمهم أو كأفراد في الانتخابات العراقية. وعلى رأس هؤلاء الرئيس العراقي غازي اليارو (قائمة عراقيون) ووزير الخارجية العراقي الأسبق عدنان الباجه جي (تجمع الديمقراطيين المستقلين) إضافة إلى قوائم أخرى تحمل طابعا قوميا مثل قائمة مشعان الجبوري.

وإضافة إليهم فإن هناك العشرات من القيادات السياسية الديمقراطية من أصل سني عربي قد شاركت في قواتم أخرى بصفة فردية. والجديد الذي أود أن أضيفه هنا هو أن الحزب الإسلامي العراقي بزعامة السيد محسن عبد الحميد الذي شارك في انتخابات المجلس الوطني المؤقت قد شارك بصورة مهزوزة في الانتخابات. وقد ظلت القائمة الرسمية للحزب على أوراق التصويت وطلب الحزب من اللجنة المستقلة للانتخابات قبيل بدء التصويت اعتماد أسماء ثلاثة آلاف مراقب من ممثلي الحزب في لجان التصويت في عموم العراق. الذين غابوا عن الانتخابات عمدا هم الجماعات الإرهابية مثل جماعة أنصار الإسلام والبعثيون الذين أعلنوا موقفهم بمقاطعة الانتخابات على أساس شرعي إضافة إلى أحد أجنحة القوميين العرب والحركة الاشتراكية العربية. وهؤلاء الذين قاطعوا من التيار الإسلامي المتطرف الذي يطعن في شرعية الانتخابات على أساس أنها تقدم مفهوم الحاكمية لله في ظنهم (لاحظوا أن التيار الإسلامي في السعودية خاض مؤخرا الانتخابات البلدية التي كان رموز هذا التيار قد اعتبروها محرمة شرعا، وأن جماعة مثل أنصار الإسلام توعدت الداهيين إلى صناديق التصويت بالموت، في حين أن مرجعية السيد السيستاني فقد قالت أن من لن يذهب للتصويت في الانتخابات سيكون مصيره جهنم وبئس المصير!! الإسلام واحد والفتاوى متناقضة. أما قيادات القوميين العرب والحركة الاشتراكية العربية فإنهم أعلنوا موقفهم بصورة مسبقة على أساس حسابات سياسية تراعى مصالح سورية وليبيا وأطراف عربية أخرى وليس مصالح العراق!

وفي عدم التمييز بين المقدمات والنتائج، يهاجم القوميون والإسلاميون الانتخابات على أساس أن السنة العرب قاطعوها. وينسى هؤلاء أنهم هم الذين دعوا إلى هذه المقاطعة غير ملكرين لنتائجها السياسية الكارثية التي لراها اليوم في التمثيل المشوه داخل الجمعية الوطنية المنتخبة. إن غياب الناعبين العرب السنة هو محصلة الرعونة السياسية لبعض القيادات.

إذن فإن الدفع بعدم شرعية الانتخابات على أساس غياب السنة العرب عنها هو في جوهره دفع بعدم شرعية القيادة السنوية التي دعت إلى المقاطعة. إن شروخا كثيرة بدأت تظهر في العلاقة بين القيادات العربية السنوية الجامدة أو المتطرفة وبين جمهورها. إن الجمهور السني العربي في العراق يشعر أن قيادته التي دعت إلى المقاطعة هي قيادة فاسدة وحقاء لأن النتائج التي ترتبت على هذه الدعوة حرمت الجمهور العربي السني نفسه من قول كلمته في الانتخابات في الوقت الذي يتسابق فيه قادة "المقاطعة" إلى إعلان استعدادهم "المشاركة" في صوغ الدستور! (لاحظ أن شعار المقاطعة رفع بدعوى عدم شرعية العمل السياسي تحت الاحتلال!)

وما يثير الأسى في مقال السيد وزير خارجية مصر السابق آله قال: "وهكذا كله يحمل في طياته احتمالات تقسيم العراق، مع ما يحمله ذلك من مخاطر لشعبه، وتهدد لاستقرار المنطقة، وتأثيرات على مواقف جيرانه، تركيا وإيران بالذات، وبلر بذور نزاعات خطيرة لها جذور تاريخية وستكون لها امتدادات مستقبلية". هذا ما قاله السيد أحمد ماهر بالحرف في مقاله، وياله من بيان خطير يحمل في طياته تحريضا على الشعب العراقي وعلى اختياره الديمقراطي. فهذا البيان يأتي في سياق هجومه على الانتخابات العراقية. القول باحتمال تقسيم العراق لا أساس له. والمخاطر الحقيقية التي كان يعاني منها الشعب العراقي هي

الكوارث الواحدة تلو الأخرى التي جرها عليه النظام المستبد السابق وآخرها هي كارثة الإحتلال الذي كان النتيجة العملية للسياسة الرعناء لنظام راح يتاجر بدم شعبه في سوق السياسة من أجل تبرير استمراره في الحكم. أما عن تهديد استقرار المنطقة فربما نتفق مع السيد أحمد ماهر، مع اختلاف مضمون الإنفاق، لأن استقرار المنطقة القائم على استمرار الأنظمة التقليدية القديمة المتهاكمة هو استقرار وهمي آن له أن يتكشف وأن ينتهي. غير أنني لا أفهم كيف يرى الوزير السابق أن انتخابات العراق لها تأثيرات (يفهم أنها سلبية أو خطيرة) على مواقف جيران العراق وخصوصا تركيا وإيران (بالذات).

يبدو أن الوزير الذي كان سابقا في موقع المسؤولية كتب هذا المقال من منطلق الشوق إلى ممارسة ما نسميه "الحرية غير المسؤولة" في تحليله للوضع في العراق. فلا هو اعتمد على معلومات ومقدمات صحيحة ولا هو اختط طريقه إلى الإحتياجات على أساس موضوعي.

(القاهرة في ٢٢ فبراير ٢٠٠٥)

انتخابات مجالس المحافظات في العراق.. الشعب يثبت أنه أكثر نضوجا سياسيا من قياداته

للمرة الأولى في العالم العربي تجرى انتخابات عملية لها هذه الحرارة. في العادة تجري الانتخابات المحلية في البلدان العربية التي تعتمد نظاما انتخابيا للمحليات في هدوء قاتل وعدم اهتمام مريب، لأن الحكومة في العادة، أية حكومة، تقوم تقريبا بتعيين من تريد في المحليات تحت ستار الانتخابات. وبسبب ذلك فإن الانتخابات المحلية في الدول العربية لا تشهد إقبالا سياسيا حقيقيا، لا من الناخبين ولا من القوى السياسية، فنتيجة الانتخابات تكون معروفة مسبقا. الأمر لم يكن كذلك في العراق في يناير ٢٠٠٩ حيث جرت انتخابات مجالس المحافظات. بل على العكس كانت حرارة الانتخابات تطفئ على برد يناير في كلحاء العراق حتى في إقليم كردستان الذي سيشهد إجراء الانتخابات المحلية في وقت تال من العام الحالي ٢٠٠٩. ولم يكن من المستغرب أن تجري انتخابات مجالس المحافظات في ١٤ محافظة بما في ذلك بغداد وباستثناء محافظات إقليم كردستان الثلاث (اربيل والسليمانية ودهوك) ومحافظة كركوك في ظل اهتمام سياسي بالغ وحال حراك سياسي سريع وديناميكي. فالانتخابات نجح بعد أسابيع من توقيع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق. كما أنها أيضا نجح وسط حال من الاستقطاب السياسي المائل حول قضايا الفيدرالية في مواجهة المركزية والطائفية في مواجهة الخط الوطني والاستبعاد السياسي في مواجهة المصالحة الوطنية وتوسيع نطاقها والاستثمار المناطقي وتقريب الموارد في مقابل وحدة الثروة الوطنية خصوصا ثروة العراق من النفط والغاز. ومع أن عملية إجراء الانتخابات تأخرت إلى يناير ٢٠٠٩ من الموعد الذي كان مقررا لها في أكتوبر ٢٠٠٨ إلا أن الانتخابات برمتها جاءت لتحمل دلالات شديدة الأهمية بالنسبة لمستقبل العراق السياسي.

الدلالة الأولى هي تصميم شعب العراق على مواصلة العملية السياسية والالتزام بما كطريق لإعادة بناء العراق ووضعه على الطريق السليم من أجل مستقبل أفضل. فالعملية السياسية التي بدأت في يوليو ٢٠٠٤ لم تتوقف منذ ذلك التاريخ على الرغم مما تعرضت له من مقاطعة سياسية من بعد الأطراف ومن محاولات اغتيال بالقوة من أطراف أخرى وكذلك من خلافات دميرة كادت أن تودي بها في لحظات كثيرة. رغم الإحتلال ورغم الإرهاب ورغم المقاطعة السياسية من البعض، استمرت العملية السياسية وتواصلت بتجاح من عام إلى آخر. إنتخب العراقيون ممثلهم وصاغوا دستورهم وجاءوا بحكومات متعاقبة (ثلاث حكومات ترأسها الدكتور إياد علاوي ثم الدكتور إبراهيم الجعفري وأخيرا الأستاذ نوري المالكي والذي كان يعرف سابقا بجواد المالكي ويسره أن يدعى "ابو إسماعيل"). وخلال السنوات الماضية منذ العام ٢٠٠٤ وحتى بداية ٢٠٠٩ حقق العراقيون لأنفسهم الكثير من المكاسب لتحسن الأمن على الرغم من أن مخاطر الإرهاب والتدخل الخارجي لا تزال تهدده. وتحسنت ظروف المعيشة الاقتصادية بما في ذلك تحسن سعر العملة العراقية إلى ما يتراوح بين ١١٠٠ إلى ١٢٠٠ دينار عراقيا للدولار مقابل ٣٠٠٠ دينار عراقيا للدولار يوم سقوط صدام حسين. وارتفع إنتاج النفط إلى ما يزيد على مليون برميل يوميا يصدر منها نحو ١,٥ مليون برميل يوميا. وتحسنت الخدمات التي يتلقاها المواطن في ميادين الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

الدلالة الثانية هي أن العملية السياسية التي تمكنت من البقاء والاستمرار والتغلب على المخاطر التي كانت قدده، اجتذبت قوى كثيرة كانت تقف خارجها مما يعني فرصاً أكبر لنجاحها وشموها مقارنة بما كانت عليه حين بدأت في العام ٢٠٠٤. لقد أحاطت شكوك كثيرة بالعملية السياسية وصل تأثيرها إلى حد رهان أعدائها على موتها. غير أن إجراء انتخابات مجالس المحافظات في يناير ٢٠٠٩ يعني أن التقدم الذي تم إحرازه خلال السنوات الماضية أقع الكثير من القوى السياسية والعشائرية والدينية بعدم جدوى مقاطعتها والانضمام إلى العملية السياسية. لقد ساعدت العملية السياسية على بلورة قوى جديدة ذات أسس فكرية علمانية أو دينية وذات أسس اجتماعية عشائرية أو مدنية حديثة تبنى الانخراط في العملية السياسية وتعمل من الناحية العملية على توسيع نطاقها وانحائها. وكان التطور الأبرز أن العراقيين من المسلمين السنة ومن العشائر العربية في الجنوب والشمال والوسط إلتقت معا وسعت من خلال تنظيمات متنوعة إلى المشاركة بفاعلية في العملية السياسية. ومن أهم التشكيلات التي ظهرت وشاركت في إنتخابات مجالس المحافظات مجالس الصحوة ومجالس الإسناد العشائرية والتجمعات الديمقراطية المدنية التي خاضت الإنتخابات بشخصيات وقوائم مستقلة إتسعت لتشمل عددا من الموظفين المدنيين القبايين في النظام العراقي السابق الذين لم تشملهم أحكام قانون اجتثاث البعث.

الدلالة الثالثة هي الإرتفاع الهائل في نسبة المشاركة السياسية. أن أعداد المرشحين والقوائم الانتخابية كانت تعكس اهتماما عظيما بالإنتخابات اghلية. لقد بلغ عدد المرشحين في الإنتخابات ما يقرب من ١٥ ألف مرشح نحو ٢٧% منهم من النساء يتوزعون على نحو ٤٠٠ كيانا سياسيا ٣٦ إتلافا يتنافسون على أصوات ما يقرب من ١٥ مليون ناخب في ١٤ محافظة عراقية للحصول على ٣٨٧ مقعدا في مجالس المحافظات المختلفة أكبرها بغداد التي يصل نصيبها إلى ٥٧ مقعدا. وقد أظهرت عمليات الدعاية والتصويت الإهتمام الكبير من جانب الناخبين الذين توزعوا على ٧٠٠٠ مركزا إنتخابيا تضم ٤٢ ألف محطة إنتخابية للإدلاء بالأصوات بواقع ٦٠٠٠ محطة للمركز الإنتخابي. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها بعض الناخبين في الوصول إلى محطات الإنتخابية أو العثور على أسمائهم في سجلات الناخبين فإن نسبة الإقبال على التصويت في الإنتخابات والتي وصلت إلى أكثر من ٦٠% في محافظة صلاح الدين ولم تقل عن ٤٥% تقريبا في معظم المحافظات التي شاركت في الإنتخابات تشير إلى ارتفاع هائل في نسبة المشاركة الإنتخابية مقارنة بالإنتخابات النيابية السابقة. وبمعكس ارتفاع المشاركة زيادة الثقة في النظام السياسي وفي مستقبل الفضل للبلاد.

أما الدلالة الرابعة التي كشفت عنها هذه الإنتخابات فهي أن نتائج التصويت أكدت أن جمهور الناخبين في العراق أصبح أكثر نضجا سياسيا من النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والذي تأسس على أنقاض نظام صدام حسين. إن المخاوف من غموض المستقبل التي كانت الهاجس الأول الذي سيطر على عقول العراقيين في السنوات الماضية قد تراجعت مما فتح الباب لليقين بأن الإلتئام إلى عراق واحد متنوع وديمقراطي وقوى هو السبيل إلى تحقيق الرفاهية وإلى ضمان أمن وسلامة البلاد. لقد سيطرت على الإنتخابات اghلية قضايا وطنية إستراتيجية جنباً إلى جنب مع القضايا اghدمية لكن الأولوية كانت للقضايا الوطنية الإستراتيجية. وهكذا فإن تيار الدعوة إلى الفيدرالية تراجع وتقدم بدلا منه تيار وحدة العراق على أساس الديمقراطية والتنوع وحرية الإختيار السياسي للمواطن.

وتقدمت القوى الداعية إلى الوحدة الوطنية على القوى المتحصنة في خنادق طائفية. وتقدمت القوى الداعية إلى توزيع ثروة العراق على أساس عادل لكل مواطنة على القوى التي تناصر أن تحصل كل منطقة على ما يوجد لديها من ثروة على حساب الآخرين الشركاء في الوطن. لقد انتصرت إنتخابات المحافظات للخطط العراقية الوطني وأعادت الإعتبار إلى الإنتماء للعراق وأبعدت إلى حد ما نفوذ الموالين إلى دول وقوى خارج العراق. إن الناصحين العراقيين في محافظات جنوب العراق وفي الفرات الأوسط صوتوا بقوة لمصلحة المشروع الوطني ضد المشروع الفيدرالي الطائفي على الرغم من كل الضغوط التي مارسها القوى الطائفية والتي وصلت إلى حد القتل.

المراكز النسبية للكتل السياسية بعد الإنتخابات :

إئتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، إحتل المركز الأول في محافظات، بغداد (٣٨%) واسط (١٥%) ميسان (١٧،٧%) الديوانية (٢٣%) بابل (١٢،٥%) البصرة (٣٧%) المثنى (١٠،٩%) ذي قار (٢٣،١%) القادسية (٢٣،١%) النجف (١٦،١%) متقدما بذلك على الكتل السياسية الأخرى كافة في كمية الأصوات التي حصل عليها مرشحيه. وجاء ائتلاف شهيد الخراب وراءه في محافظات واسط والديوانية وبابل والبصرة والمثنى والقادسية والتنجف.

حلت قائمة المالكي أولا في ست محافظات جنوبية، ما يعنى خسارة المجلس الاسلامي العراقي الاعلى بزعامة عبد العزيز الحكيم ست محافظات من اصل سبع يسيطر عليها، لصالح المالكي، وفقا للنتائج. ومن الدلائل القوية على التغيير العميق في لقناعات الناصحين، ان التصويت لم يكن لدوافع طائفية انما وفقا للواقع اليومي المعاش

تباين وزن الكتل السياسية القيادية في المحافظات ذات الأغلبية العربية السنية. ففي نينوى جاءت قائمة "الجهاد" في المقدمة بنسبة ٤٨،٤% وفي ديالى فازت كتلة التوافق بالمركز الأول بنسبة ٢١% من الأصوات وفي الأنبار فاز "تجمع المشروع الوطني العراقي" بزعامة صالح المطلك بالمركز الأول بنسبة ١٧،٦% من الأصوات.

تشخت أصوات ناخبي ما يسمى بالتيارات الوطنية والعلمانية بين عدد كبير من التنظيمات والكتل مما اضعف المراكز التي حصلت عليها هذه التيارات. ففي بغداد مثلاً حصل تجمع "المشروع الوطني العراقي" على ٦،٩% من الأصوات وحصلت القائمة العراقية على ٨،٦% وتيار الإصلاح على ٤،٣% وقائمة مثال الألوسي على ١،٦% وكتلة مدنيون على ١،٢% والحركة الوطنية للإصلاح على ١،١% وهي جميعا يمكن تصنيفها ضمن مكونات التيار الوطني العلماني.

المفاجأة الكبرى كانت في كربلاء حيث جاء يوسف الحويبي (مستقل، نائب محافظ سابق في زمن صدام) في المركز الأول بنسبة ١٣،٣% متفوقا متفردا على الكتل السياسية كافة بما في ذلك كتلة ائتلاف دولة القانون وكتلة شهيد الخراب.

فازت الكتلة الكردستانية بأصوات كثيرة في محافظتي ديالى والموصل حيث جاءت في المركز الثاني في ديالى بنسبة ١٧،٢% بينما حصلت في نينوى (الموصل) على ٢٥،٥% متحالفة مع أقبليات أخرى غير الأكراد. وهذه يعكس القوة السياسية للأكراد فيما يسمى

بالمناطق المتنازع عليها والتي تطالب حكومة إقليم كردستان بضمها إلى الإقليم إلى جانب كركوك.

نسبة التصويت الكلية في العراق (باستثناء المحافظات الكردية التي لم تجرى فيها الانتخابات بلغت ٥١% وانخفضت في بغداد وفي الأنبار إلى ٤٠% وحق لها في الفلوجة (الأنبار) انخفضت إلى ٢٥% فقط مما يعكس تدني نسبة المشاركة السياسية إما بسبب التهديدات أو بسبب انخفاض القناعة بمجدي المشاركة. أما في صلاح الدين فكانت الأكثر ارتفاعاً ووصلت إلى ٦٥%

والنتيجة المهمة التي ترتبت على نتائج الانتخابات تتمثل في اختلاف خريطة توزيع القوى السياسية في مجالس المحافظات عن خريطة توزيع القوى السياسية في البرلمان العراقي. فالجيش العراقي الأعلى هو صاحب أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب العراقي غير أنه لا يحظى بالمكانة نفسها في مجالس المحافظات حيث تقدم عليه إئتلاف دولة القانون بقيادة حزب الدعوة الذي خاض الانتخابات مستقلاً عن قائمة شهيد الخراب التي قادها المجلس الأعلى الإسلامي. إن هذا التناقض بين الخريطة السياسية في مجالس المحافظات ومثيلتها في مجلس النواب يعني أن صراعاً قد ينشب بين النواب حول ميزانيات المحافظات يقوده نواب المجلس الأعلى متحالفين من التحالف الكردستاني من أجل إضعاف نفوذ المالكي وحزبه وائتلافه الذي يقدم سياسياً بسرعة كبيرة في كل أنحاء العراق. ولا شك أن أحزاب التحالف الكردستاني ستسعى إلى تجنب سيناريو يناير ٢٠٠٩ عندما تجرى الانتخابات المحلية في إقليم كردستان في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

ولا شك القضايا التي أثرت بقوة خلال الانتخابات المحلية في ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ مثل ضرورة تعديل الدستور وكذلك مشاريع القوانين المطروحة على مجلس النواب العراقي والتي لم يتم حسمها حتى الآن مثل قانون النفط والغاز، من المستبعد أن يتم حسمها في البرلمان الحالي إلا في إطار صفقات كبيرة على حساب العراق ككل أما لتمرير أو تعطيل نصوص معينة تختلف عليها الأطراف التي تنقسم السلطة في العراق والتي يسعى بعضها إلى إقرار ميزان للمحاصصة الاقتصادية على غرار ميزان المحاصصة الطائفية والعرقية المعمول به منذ سقوط نظام صدام حسين. ومن المتوقع أن تكون الفترة من نهاية الانتخابات المحلية إلى إجراء الانتخابات النيابية المقبلة في أواخر ٢٠٠٩ أو أوائل ٢٠١٠ فترة مد وجذب وصراعات مفتوحة أو مكتومة بين القوى السياسية المختلفة إنتظاراً لنتائج الانتخابات النيابية. إن فشل مجلس النواب العراقي في انتخاب رئيس له منذ استقالة رئيسه السابق محمود المشهداني في ديسمبر الماضي يعني أن هناك خلافات حادة بين القوى المختلفة. وإذا استمر هذا الفشل فإنه قد يجعل في إجراء انتخابات نيابية مبكرة تنهى حال الاستقطاب الحاد الحالي في مجلس النواب وتفتح الباب على الأرجح لخريطة سياسية في مجلس النواب تلقى وتؤكد ملامح الخريطة السياسية التي أسفرت عنها إنتخابات مجالس المحافظات.

(القاهرة - فبراير ٢٠٠٩)

الفصل الثالث

العراق والنظام الإقليمي العربي

محنة النظام الإقليمي العربي... هل من مفيت؟

يعيش النظام الإقليمي العربي حالياً محنة حقيقية لم يشهد لها مثيلاً منذ تأسس هذا النظام على أساس قواعد ميثاق جامعة الدول العربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن لا يدرك خطورة هذه المحنة وأبعادها المتشابكة فإنه لا شك يتجاهل الحقائق المرة التي تعيشها الأمة العربية لأسباب مصلحية ضيقة الأفق. فالعرب تحلقوا في جميع الميادين تقريباً وأصبحت بلادهم تمها لكل من هب ودب وتضائل الصوت الوطني وخفت حتى كدنا لا نسمعه وأصبحت بلدان العرب عرضة للتمزق والإنشطار وطفئت خلافاتها فيما بينها على مصالحها المشتركة واستقدمت قوى أجنبية للتحكيم فيما بينها حين غابت المبادرات المحلية الموضوعية أو انزوت خلف شعارات قديمة بالسة لم يعد لها مكان في عالم اليوم.

إنظر إلى الخلاف المغربي الجزائري الذي تعود جذوره إلى الموقف السياسي من قضية الصحراء، من الذي تقدم مخلصاً خلق أرضية مشتركة بين بلدين عربيين لحل خلافهما بشأن الموقف من أرض عربية وشعب هو جزء من هذه الأمة؟ لا أحد. الأمم المتحدة تقدمت لحل المشكلة واستقدمت المنظمة الدولية وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر ليصبح عراب التسوية في المغرب العربي بشأن مشكلة الصحراء. إنظر ماذا يحدث في السودان. الدول أو على الأصح الحكومات العربية معنية بنصرة وجهة الحكومة السودانية بمنطق "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" بتفسيره القليل. ماذا كانت النتيجة؟ عنف وحروب وضحايا أبرياء ووطن على حافة الإنشطار والتمزق. من الذي رعى التسوية في الجنوب؟ الأمم المتحدة. أين تمت مفاوضات التسوية؟ في كينيا وأوغندا. ماذا قدمت الأطراف العربية لنصرة الشعب السوداني؟ لا شيء تقريباً لأن الحكومات العربية إلتزمت فقط موقف "المراقب" من بعيد حتى لا تعضب النظام القائم في السودان. ووصل الأمر في مجال النفاق السياسي إلى أن بعض منظمات غير حكومية مثل النقابات إلتزمت موقف الدفء عن "النظام القومي الإسلامي" في السودان، حتى لو كان هذا الدفء على حساب الشعب السوداني وعلى حساب السودان الوطن. إنظر إلى ما يحدث الآن في لبنان، من الذي يتحرك ومن الذي يتقدم من أجل وضع حد للأزمة السياسية التي يشهدها هذا البلد منذ تدخلت الحكومة السورية لأجل ضمان تغيير مادة في الدستور اللبناني يسمح بالتعديلات لرئيس الدولة! وكان لبنان عقم من أولياء آخرين تنق سورية فيهم! الأمين العام لجامعة الدول العربية سافر إلى بيروت للتغذية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. جيد جداً. ولكن ماذا بعد؟ زيارة إلى السعودية وآخرى إلى سورية. تقريباً لا شيء. ماذا فعل الأمين العام للأمم المتحدة؟ أرسل واحداً من مستشاريه السياسيين إلى بيروت للبحث في طرق تنفيذ القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن والبحث عن طريقة لإيجاد مخرج من الإلتهاق الناجم من اغتيال الحريري وعين فريقاً دولياً للبدء في إجراء تحقيق دولي تحت إشراف الأمم المتحدة في الإتهامات الموجهة إلى سورية بضلوعها في هذا الإغتيال. أما في العراق فحدث ولا حرج عن هزيمة النظام العربي الإقليمي الذي يقف موقف المتفرج من كل ما يحدث هناك!

أصدقاء سورية في العالم العربي، داخل جامعة الدول العربية وفي أجهزة الإعلام وبعض أوساط الرأي العام مشغولون بالدفاع عنها، من خلال اقام الآخرين وليس من خلال

تقديم الدليل على براءة ذلك البلد العربي من الضلوع في مؤامرة اغتيال رئيس وزراء عربي سابق كان حتى يوم اغياله رقما مهما في معادلة الفعل السياسي في بلده. ويقول أصدقاء سورية في حزب الله اللبناني مثلا إن الحريري لم يكن له هذا الثدر السياسي في لبنان وإنه لم يكن في يوم ن الأهم أحد القوى الفاعلة في المعارضة اللبنانية، فمن يصدق حزب الله؟ إن في هذا الدفاع عن سورية من بوابة التشكيك في مصداقية الحريري ووزنه السياسي في لبنان ما يثير الشكوك حول سورية وحول حزب الله أكثر ما يثير سورية. ويسخر فارس عربي من أنصار سورية من الدعوة إلى تحقيق دولي في إغتيال الحريري. ويورد الكثير من الأمثلة مستائلا مثلا: وهل طلب أحد إجراء تحقيق دولي في قضية اغتيال جون كينيدي؟ ويصب جام غضبه على النظام الدولي الذي يكيل بمكيالين. وقد ذكرني هذا بالنكسة الشائعة التي تقول إن جاراً طلب كم صديق له أن يهتم بزوجه لأن هناك الكثير من القيل والقال حول علاقة أخته بين هذه الزوجة وأحد الأشخاص في الحى. لسالة الزوج ومن يكون هذا الشخص. فرد الجار: إنه الكهربائي فلان. فنهض الزوج غاضبا وقال: هذا لا كهربائي ولا يفهم في الكهرباء شيئا!

هذا للأسف هو منطق المدافعين عن سورية في قضية اغتيال الحريري. دفن الرؤوس في الرمال بأنقام النظام الدولي بأنه لا يفهم شيئا في القانون الدولي وأنه يكيل بمكيالين. وقد يكون هذا صحيحا إلى حد بعيد، غير أن هذه ليست هي المشكلة. الحقيقة أن المشكلة ليست في أن الكهربائي شاطر أو غبي، المشكلة هي أنه متهم بمعاذرة زوجة جاره والأمين العام للأمم المتحدة هو المكلف الآن بالنظر في الملف السوري، ربما في خطوة من خطوات تجهيز المسرح الدولي لفعل أكبر. فهل شعر العرب بخطورة الموقف أم أنهم جميعا مهمومون بمسألة ما إذا كان الكهربائي يفهم في الكهرباء أم لا؟

هذه فقط بعض المظاهر التي من الضروري أن تقلق صانع السياسة العربي وتورقه وتجعله لا يخلد إلى النوم. هناك الكثير من المظاهر التي تنطوى على دلالات أخرى. من هذه المظاهر أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي تاه لسنوات طويلة في دهاليز جامعة الدول العربية قد اتفق عليه خبراء جامعة الدول العربية أخيرا. وبالفرحة! الميثاق الذي سيرض على قمة الحكومات العربية في الجزائر في شهر مارس المقبل هو وثيقة يندى لها الجبين في عام ٢٠٠٥. السبب أن الإلزامات الواردة في هذا الميثاق بشأن احترام حقوق الإنسان تقل جوهريا عن الإلزامات التعاقدية التي وقعت عليها الدول العربية (معظمها) طبقا لاتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة وتلك التي قبلتها الدول العربية المتوسطة بمقتضى إعلان برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطة، وحتى بالقياس إلى المبادئ العامة الواردة في دساتير الدول العربية (التي يوجد فيها دساتير لبعض الدول العربية حتى الآن لا توجد فيها دساتير تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم). الميثاق العربي لحقوق الإنسان في صيغته التي ستعرض على قمة الجزائر متخلف في مجالات حقوق المرأة والحريات العامة والمدنية بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي بالطرق السلمية. فإين إذن الحديث عن الإصلاح السياسي والديمقراطي؟ إين الحديث عن احترام حقوق الإنسان؟ إين الحديث عن استقلال القضاء وسيادة الحقوق؟

والحقيقة أن أحد مظاهر الخراب في جامعة الدول العربية هو هذا النفاق السياسي بين ما تقبله الحكومات العربية دوليا كحد أدنى وما ترفضه كحد أدنى على صعيد الإلزامات

العربية المشتركة، ثم ما تلتزم به فعلا من الناحية القانونية على الصعيد المحلي. فمندوبو الدول العربية في المحافل الدولية تحمرو وجوههم خجلا وهم في قاعات المناقشات في المنظمات التي يعملون فيها. وتكون النتيجة أنهم يقاومون التعبير حتى النفس الأخير. وعندما تصل الأمور إلى النهاية ويدرك هؤلاء أنه لا مفر من الموافقة على الحد الأدنى الذي لا يرضى أحد في العالم بأقل منه فإنهم يوصون حكوماتهم بالقبول ومسايرة المجتمع الدولي، منعا للإحراج! وفي حالات تقبل الحكومات العربية ببعض التحفظات، على أن تسوى الحساب لاحقا مع المعاهدات الدولية من خلال القيود التي يفرضها القانون المحلي. طبعاً يدخل في ذلك أيضا التحايل والمماطلة من خلال تأجيل التصديق على المعاهدات الدولية في البرلمانات المحلية، (في الدول العربية التي تنعم في القرن الواحد والعشرين بوجود برلمانات فيها). وعادة ما يأتي القانون المحلي بالتصديق متغلا بالعديد من التحفظات التي كان قد تم إعلانها والإستثناءات التي كثيرا ما تفرغ المعاهدة الدولية من مضمونها. وناهيك عن القول بأن تنفيذ القانون بعد ذلك يزخر بعدد لا محدود من اللوائح والقواعد التنفيذية التي تعيد للدولة الوطنية هيبتها ضد المعاهدات الدولية! فالدولة الوطنية في الواقع لا تريد أحدا أن يشاركها السيادة بعد أن نجحت هي بطرق كثيرة من سلب السيادة من المواطن!

وحق لا نقع في دائرة اليأس والقنوط، والعياذ بالله، الذي يؤدي إلى الإنحمار طلبا للجنة من عذاب الدنيا، فإن الواجب يقتضي أن نواصل الأسباب، وأن نخرج منها بوصف العلاج. وقد اجتهد كثيرون في محاولة كشف الأسباب. وفي ضمن هذه الجهود كتب الكثير من الخبراء وعلماء السياسة عن ضرورة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية. غير أن الجهود لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية تحرك في منطقة عقيمة لأنه لم يقرب من الأسس التي قامت عليها الجامعة وانتهت فقط إلى محاولة وضع بعض الماكياج والمسايق على الهيكل القبيح للجامعة وأسلوب عملها. وفي عهد الأمين العام السابق عصمت عبد المجيد اعتقد البعض أن أهم أسباب عجز جامعة هو غياب البعد الشعبي عن منظماتها، فاقترحوا تشكيل جمعيات أهلية ومنظمات تعمل بالقرب من الجامعة فنشأت جمعيات أصدقاء جامعة الدول العربية في الخارج لتصبح من بعد بوقا للأنظمة العربية. وودش الأمين العام السابق بنفسه إفتتاح واحدة من أول هذه الجمعيات في لندن قبل نحو عشر سنوات. وحيث أن هذا الأنظمة لا تتفق فيما بينها إلا في استبعاد شعوبها والاستبداد بمواطنيها فإن هذه الجمعيات التي أهتم بها أيضا الأمين العام الحالي عمرو موسى سقطت وانتهت وضاعت في غير كان.

ومن المؤلم القول بأن تجربة إقامة نظام إقليمي عربي توافقت، إن لم تكن قد سبقت تجربة إقامة نظام إقليمي جديد في أوروبا الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فانظر أين نقف الآن نحن العرب (أصل النسب) من التجربة الأوروبية! ألا يدعو هذا إلى الحزن؟ ألا تدعو الإخفاقات المستمرة عقدا بعد عقد وجيلا بعد جيل إلى ضرورة المراجعة مجدية وبإخلاص؟ ألا يحجل المسؤولون عن النظام الإقليمي العربي من أنفسهم؟ ألا يتروكوا مواقفهم إلى من هم قادرين على التصدي للمشاكل الفعلية، أو على الأقل من لهم مصلحة حقيقية في وضع أيديهم على هذه المشاكل؟ ألا يحجل جميعا كعرب في الوقت الذي تقدمت فيه دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في تحقيق خطوات أسرع في مجال التعاون لإقامة نظم إقليمية متحضرة وفاعلة في تلك المناطق من العالم على الرغم من الاختلاف بين دول هذه الأقاليم في اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح؟

إن المشكلة الكبرى التي لم يتصد لها أحد من علماء السياسة والسياسيين وخبراء جامعة الدول العربية هي أن الأساس الذي قامت عليه جامعة الدول العربية هو أساس خاير من المضمون السياسي، هو أساس شكلي غير موضوعي، ومن الناحية التاريخية هو أساس عفا عليه الزمن وتجاوزته التطورات ليس في العالم خارج حدودنا ولكن أيضا في داخل هذه الحدود. ما هو الأساس الذي قامت عليه جامعة الدول العربية؟ الأساس هو معياران، العربية والاستقلال. والعربية من المفترض أنه يستدل عليها باللسان. أما الاستقلال فإنه يستدل عليه بقيام حكم وطني وعدم وجود قواعد أجنبية. وعلى هذا الأساس قام الإنتماء لجامعة الدول العربية حيث أن شرطي العربية والاستقلال يشكلان الأساس الواجب والكافي بصرف النظر عن أي شيء آخر. وخلال ستة عقود من الزمان لم تتطور جامعة الدول العربية بعيدا عن هذا الأساس. بل إن كثيرين من منتقدي الجامعة التي عارضت لسنوات طويلة في الستينات إنضمام سلطنة عمان بحجة أنها تحتضن قاعدة عسكرية أجنبية ما يثير الشكوك حول استقلالها الحقيقي، يقولون إن عددا من نجوم الجامعة والدول التي تمسك بمقاييد الأمور داخلها فقدت في الواقع أحد شروط عضوية جامعة الدول العربية عندما وافقت على احتضان قواعد أجنبية على أراضيها، لا سيما وأن بعض هذه القواعد استخدم في الهجوم على دول عضو في جامعة الدول العربية أو قديديها. أما شرط العربية (التي يستدل عليها باللسان عادة) فإنه تحول إلى عقيدة سياسية ضد القوميات الأخرى في العالم العربي بحجة أنها غير عربية! فما القول إذن في اضطهاد أقليات وشعوب يتحدث العربية بغطاء من جامعة الدول العربية؟ ما القول في تحول مؤسسة الجامعة العربية إلى رابطة للحكم يقولون حدود أو حتى بعضهم البعض في كل مناسبة مجددين عهد الولاء فيما بينهم ضد شعوبهم؟ ما القول في جهود الجامعة وعفونتها الذي يظهر في تدني نسبة التجارة العربية المشتركة وارتفاع معدل التعاون السياسي مع العالم الخارجي على حساب التعاون السياسي المشترك؟ ما القول في اتفاقيات الشراكة التي تعقدها قوى خارجية مع الدول العربية ليس على أساس جماعي ولكن على أساس التفاوض دولة لدولة؟ ما القول في أن تعاون دول الخليج مع أوروبا أو الولايات المتحدة هو أعمق وأقوى من تعاونها مع "الدول العربية الحقيقية"؟ ما القول في أن اتفاقيات الأشقاء فيما بينهم هي أقل شأنا من اتفاقاتهم مع دول لا تتحدث العربية وتسعى إلى تغليب أطماعها؟ ما القول في تخلف معدلات التنمية وإهدار الثروات؟ ما القول في صمت الجامعة عن جرائم ضد حقوق الإنسان ترتكب كل يوم في طول العالم العربي وعرضه؟

لماذا نجحت أوروبا وتحلفنا نحن في ميدان تطوير النظام الإقليمي؟ وكيف نجحت أوروبا التي بينها من الانقسامات السياسية والصراع على المصالح ما أدى إلى قيام حربين جرتا العالم كله إلى حالة الدمار؟ كيف نجحت أوروبا وبينها من الخلاف في اللغة والثقافة ما يجعل المواطن الذي يجهل الحديث باللغات المتعددة أن يحتاج إلى مترجمين لمساعدته على التفاهم مع الأوروبيين الغربيين بتسع لغات على الأقل إن هو أراد يتنقل من بلد إلى آخر؟ كيف نجحت أوروبا أن تتوحد بعد انقسام وأن تستعيد قوتها بعد ضعف؟

السر في الإجابة على كل هذه الأسئلة وغيرها ليس طلسمًا من الطلاسم. الإجابة لا تحتاج إلى مصباح علاء الدين ولا إلى زرقاء اليمامة. ببساطة شديدة، الأوروبيون عرفوا أنهم يحتاجون ما أحو أكثر من الاعتماد على رابطة "الأوروبية" أو رابطة "الاستقلال". فشوء النظام الإقليمي في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية لم يفتح الباب أمام دول مثل

إسبانيا أو البرتغال للانضمام إليه لأنها كانت دول خاضعة لنظم سياسية إستبدادية. لم يجمال ملوك هولندا أو بريطانيا ملك اليونان لضمه إلى النظام الإقليمي الأوروبي. لم يهتم صانع السياسة الأوروبي بالعدد وإنما اهتم بتنمية القوة في إطار نوعية محددة من الأنظمة السياسية، في إطار الديمقراطية. وسواء كان النظام الديمقراطي جمهورياً أو ملكياً، فهذا الاختلاف في الشكل لا يعنى شيئاً على الإطلاق طالما أن النظام يقوم على حكم الشعب والمشاركة السياسية على أساس التعددية وسيادة القانون فوق الجميع والسياسة الخارجية التي تقوم على أساس السلم وعدم العدوان وحل الخلافات بالطرق السلمية. النظام الأوروبي الجديد بدأ بدولتين فقط هما فرنسا وألمانيا ثم توسع بعد ذلك على أساس معايير الديمقراطية. وحتى هذه المعايير راحت تتغير من فترة إلى أخرى طبقاً لمستوى التطور السياسي واحتياجات مجاعة التحدى. وعندما تخلصت إسبانيا والبرتغال واليونان من أنظمتها الإستبدادية في منتصف السبعينات فإنها لم تنضم إلى السوق الأوروبية المشتركة لتقانياً وإنما كان عليها أن تتأهل أولاً للحصول على هذه الجائزة. والآن وبعد الهيار حلف وارسو وانقلاب شعوب أوروبا الشرقية على النظام الشيوعي، فإن أوروبا الغربية لم تكافى الدول الجديدة الطامعة إلى التحول الديمقراطي بضمها إلى الاتحاد الأوروبي، بل إن انضمامها يمر بمسار طويل لكى تتأهل من خلال إجراء تعديلات على أنظمتها القانونية والمالية والتجارية والقضائية والإجتماعية قبل أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا هو سر نجاح تجربة النظام الإقليمي في أوروبا. فالإلتزام إلى مؤسسات الاتحاد (وكل الأشكال الأخرى الأدنى التي سبقت) لم يكن جائزة رابطة الجوار الجغرافى ولا أى رابطة أخرى غير الإلتزام إلى عالم مشترك هو عالم الحرية والديمقراطية.

وإذا كان لتجربة النظام الإقليمي العربى أن تخرج من محنتها، فعلايات الطريق واضحة. لا ضغوط خارجية ولا متاجرة بالشعارات. علامات الطريق واضحة وهى تقول إن الدول العربية يجب أن تضع معايير محددة ودقيقة تتوافق مع ضرورات الإستجابة للتحديات عند كل لحظة تاريخية. ومن نافلة القول أن الدول العربية في مجموعها تقريبا تقف بعيدة، على مسافات مختلفة من التحول الديمقراطي الذى يحتاج العالم منذ منتصف سبعينات القرن الماضى. وهنا قد يقول قائل: ما الفائدة إذن من هذا اللغو؟ ما الفائدة وكل الدول العربية لا تطبق عليها معايير الديمقراطية؟ والإجابة بسيطة وهى أن العالم العربى لن يستطيع، سواء رضى أم أبى، أن يتعايش مع العالم وهو مفكك وعلى حالة الراهن. وللعالم الخارجى نفسه مصلحة في أن تتجمع الدول في كيانات أقلية كبيرة في هذا العصر شديد العولمة. والعالم العربى لن يستمر بشكله الحاضر وإنما سيتغير حتى ولو كانت هذه التغيرات تجرى ببطء. ومن المؤسف أن التغيرات البطيئة والملوثة بأمراض كثيرة في معظم الأحوال هى استجابة من الأنظمة الحاكمة لضغوط خارجية أكثر منها لدعوات الإصلاح والتغيير الصادرة من الداخل. أليس أولى وأشرف لجامعة الدول العربية أن تقود هى مبادرة جادة للإصلاح في العالم العربى بدلاً من وقوفها موقف المتفرج العاجز أمام مبادرات تقودها قوى أجنبية يعلم الله وحده ما هى أهدافها النهائية؟

الحل أن تتبنى الجامعة العربية مبادرة للإصلاح، تكون لها استراتيجيتها الواضحة وأهدافها العملية في إطار جدول زمنى محدد وآليات لتنفيذ هذه المبادرة بما في ذلك الإمكانيات التمويلية الكافية للتنفيذ وأن تكون هناك قواعد محددة لتنفيذ البرامج والأهداف في إطار استراتيجية الإصلاح. إننا إذا طبقنا اليوم معايير التعددية السياسية والمشاركة

وسيادة القانون وقواعد الشفافية وحق المساءلة، كشروط لعضوية جامعة الدول العربية، فإن هذه الجامعة الرابضة على الضفة الشرقية لنيل القاهرة ستطرد كل ساكنيها وستتفقد مبررات وجودها لأن هؤلاء السكان هو الذين يدفعون الإيجار! فإذا كانت الجامعة لا تستطيع أن تستمر على ما هي عليه، حيث خسرت من الناحية العملية دورها لصالح الحكومات الأفراد ولصالح المنظمات الدولية، فإنها يمكن أن تضع لساكنيها جدولاً زمنياً للتكيف مع شروط التغيير والحصول على المؤهلات الضرورية للعضوية. شروط التحول إلى نظام دستوري تعددى يسود فيه القانون في إطار الشفافية والمنافسة السياسية العادلة ويضمن فيه المواطن احترام حقوقه الأساسية. فليتحلى خبراء جامعة الدول العربية بالشجاعة الكافية لمواجهة مستخدميههم ويضعوا استراتيجية للإصلاح و جدولاً زمنياً للتنفيذ وآليات محددة لإنجاز الأهداف في مواعيده وفترة إنتقالية تتحول بعدها جامعة الدول العربية إلى مؤسسة إقليمية تقوم على أساس الديمقراطية. وليس في ذلك اختراع جديد. فهذه في الحقيقة هي الصيغة التي تقوم عليها النظم الإقليمية ومؤسساتها. النظام الإقليمي الجديد في العالم هو نظام يقوم على الحرية السياسية وليس على الإستبداد. هو نظام يقوم على الحرية الاقتصادية وليس على الإنغلاق والحماية. هو نظام يقوم على أساس أن مفهوم السيادة ينبع من حرية المواطن وأن السيادة الوطنية هي مجموع سيادة المواطنين وليس حرية الحاكم في إذلال شعبه.

لكن هذا الحل قد يستغرق وقتاً من الزمن (يجب ألا يطول عن ثلاث سنوات) فماذا تفعل الجامعة إزاء القضايا المتفجرة؟ عليها أن تواجه الموقف بشجاعة. في سورية والسودان والعراق والمغرب العربي، يجب أن تنهج الجامعة نهج الوساطة الفعالة والإنخراط في البحث عن حلول حقيقية. الأنظمة المخطئة في حق شعوبها يجب أن تعرف ذلك وأن تنتهي عن أخطائها، ببساطة لأن المجتمع الدولي لم يعد يرحم، ولأن النظام العالمي الجديد سمح فعلياً للأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي بالتدخل في أى مكان في العالم تظهر فيه بوادر أزمة. نحن بالقطع لا نريد ليجرة العراق المؤلمة أن تتكرر في أى بلد عربي. الحل أن يبادر النظام الإقليمي العربي بمصحيح نفسه بنفسه قبل فوات الأوان.

(القاهرة في ١٩ فبراير ٢٠٠٥)

مدخل لفهم السياسة الإيرانية في العراق والخليج *

برزت المسألة الإيرانية في سياسة منطقة الشرق الأوسط بروزاً كبيراً بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣. صحيح أن الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط لم يكن جديداً بالمرّة، لكن النفوذ الذي حققته القيادة السياسية الإيرانية في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وصل إلى مستوى لم تبلغه السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة من قبل لا من حيث الدرجة ولا من حيث النوع. العراق تحول بسرعة إلى منطقة للنفوذ الإيراني ورغم وجود أكثر من ٢٠٠ ألف جندي أمريكي وبريطاني ومن قوات التحالف من دول مختلفة إضافة إلى مثل هذا العدد من القاتمين على أعمال الخدمات المساندة لهم من طواقم حراسة وإمدادات ومقاولين ومستشارين وغيرهم. واستطاعت الديبلوماسية الإيرانية الديناميكية أن تحشد تحالفاً قوياً في منطقة شرق البحر المتوسط يضم سورية وحلف حزب الله في لبنان وحلف الجهاد وحاس في فلسطين، ليشكل هؤلاء مع القوة الإيرانية في العراق أكبر تحالف سياسي إقليمي في المنطقة مضاد للولايات المتحدة وإسرائيل منذ سقوط "جبهة الصمود والتصدي" عام ١٩٧٩ وبداية الحرب العراقية الإيرانية في العام التالي.

ولم تكن حيوية الدور الإيراني وحدها هي المسؤولة عن قيام هذا التحالف وعن النجاحات التي حققها بالفعل، إذ لعبت عوامل أخرى دوراً جوهرياً في هذا الصدد. ومن أهم العوامل التي ساعدت إيران، أولاً، فشل الخطة الأمريكية لإعادة بناء العراق سياسياً واقتصادياً بعد الاحتلال بسبب السياسة الطائفية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية نفسها والفساد الذي رعبه بصورة مباشرة الإدارة المدنية الأمريكية للعراق خلال فترة حكم الحاكم المدني بول بريمر. وثانياً، محاولة عزل سورية تماماً وتقديدها بصورة غير مباشرة بشن الحرب عليها لتكون الدولة الثانية بعد العراق في خطة غزو الولايات المتحدة للشرق الأوسط عسكرياً وهو ما أدى إلى ارتقاء القيادة السورية في أحضان إيران في محاولة للإحتماء من التهديد الأمريكي. وثالثاً، إطلاق يد إسرائيل تماماً في ضرب الفلسطينيين وفي التوسع الإقليمي على العكس من كل الوعود التي أطلقتها الإدارة الأمريكية بشأن السعي لمساعدة الفلسطينيين وكبح جماح التوسع الإسرائيلي الإقليمي. ورابعاً، إنكشاف أمن حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الخليج ومن ثم سهولة ابتزازهم سياسياً بالتهديد بين آن وآخر لضمان عزل القوة العسكرية الأمريكية في المنطقة عن خطوط الإمداد القريبة في دول المنطقة. وبسبب هذه العوامل الأربعة حصلت السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط على قوة دفع كبيرة مكنتها من تحقيق أهدافها بسهولة وساعدت القيادة السياسية الإيرانية على التحدث بملء الفم عن أن إيران هي رقم لا يمكن تجاهزه في معادلات السياسة في الشرق الأوسط.

وفي مقابل الدور الإيراني تحولت القوة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط إلى قوة إقليمية عاجزة تبحث لنفسها عن طرق لنجاة بغية تقليل الخسائر إلى أدنى درجة ممكنة خصوصاً مع زيادة نزيف الدم الذي راحت تعاني منه في العراق على أيدي الكتل العسكرية لبقايا حزب البعث والتشكيلات القتالية المنضوية تحت جناح تنظيم "القاعدة"

وكذلك التشكيلات القتالية التابعة للتيار الصدري. وكانت هذه التشكيلات جميعا بصرف النظر عن طابعها الديني والمذهبي تتلقى دعما من القيادة السياسية الإيرانية بشكل مباشر وغير مباشر. وتشير التقارير المخبرية عن الأسلحة المستخدمة ضد القوات الأمريكية في العراق أن معظمها قد جاء من إيران وأن بعضها جاء من مخزونات الجيش العراقي المنحل التي كانت مخبأة في أنحاء متفرقة من بغداد والموصل وغيرها من المدن والمناطق الزراعية في العراق. كما تشير المصادر نفسها إلى أن إيران تلعب الدور الرئيسي في تمويل وتدريب وإمداد التشكيلات القتالية المعادية للولايات المتحدة في العراق والتي يمارس بعضها في الوقت نفسه دورا خطيرا في عمليات القتل والتصفية والإنقام وفي إذكاء العنف الطائفي بين العراقيين أنفسهم.

ولم يكن أمام الإدارة الأمريكية سوى اللجوء إلى الإيرانيين للبحث معهم في سبل تقليل مستوى العنف في العراق. وبرغم الخلافات الإيرانية الأمريكية وخطب الجمعة النارية التي يلقيها المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران ضد الوجود الأمريكي في العراق فقد اختارت القيادة السياسية الإيرانية أن تتعاون مع الولايات المتحدة في العراق على مستوى السفراء والخبراء من أجل خفض مستوى العنف والمساعدة على تهدئة الأوضاع السياسية والأمنية في بغداد وبقية أنحاء العراق. وبذلك تحولت العلاقة بين الطرفين، الولايات المتحدة وإيران، في العراق من المواجهة إلى الشراكة الفعلية على الرغم من كل الخلافات بين الشريكين. فالشراكة الأمريكية- الإيرانية في العراق لا تسير على طريق تمهد ولكنها تفر بصعوبات ومشاكل مستمرة لتقاطع هذه الشراكة مع مصالح أخرى لكل من القوتين ومحاولة كل من الطرفين استخدام هذه الشراكة كورقة في لعبة أكبر تتعلق بالنفوذ الإقليمي لكل منهما وسبل حل الخلافات بينهما على المستوى الدولي فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي.

ومن الطبيعي أن تكون لإيران مصالح في الدول المجاورة لها. ومن المنطقي أن تعمل السياسة الخارجية الإيرانية على ترسيخ هذه المصالح وتوسيع نطاقها خصوصا إذا رأى صناع السياسة الخارجية الإيرانية أن المجال الإقليمي بات مفتوحا أمامهم لزيادة الدور الذي يمكن أن تمارسه سياستهم الخارجية في مستقبل الشرق الأوسط الذي تشكل إيران جزءا لا يتجزأ منه.

ومن المهم هنا الإشارة إلى ثلاث ملاحظات رئيسية ترتبط بتحليل السياسة الخارجية الإيرانية قبل البدء في النظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق ومنطقة الخليج العربي. وهذه الملاحظات الثلاث هي:

أولا: إشكالية تحليل النص بدون إخضاع التصريحات لاختبارات معملية تقارن بين الأقوال والأفعال. ويميل عدد من محللي السياسة الخارجية الإيرانية إلى الاعتماد على التصريحات والبيانات والخطب المنشورة للقيادة السياسية الإيرانية والخروج من هذه النصوص باستنتاجات بشأن السياسة الإيرانية. ومن الضروري بالفعل استخدام هذه المادة التي تمثل معينا ثريا ومادة أولية لا غنى عنها لفهم السياسة الإيرانية. غير أن الإقتصار على تحليل تلك النصوص في ذاتها من المحتمل أن يؤدي إلى أخطاء كبيرة بسبب ميل القيادة السياسية الإيرانية إلى إعلان ما يعبر عن مصلحتها في إرضاء الرأي العام المحلي والخارجي إزاء

قضايا كثيرة. ومن المعروف منهجيا وسياسيا أن المذهب الشيوعي يقبل سياسيا ودينيا التصريح لما لا يتفق مع النوايا حفاظا على المصلحة وقد يصل الأمر إلى حد الكذب والنفاق. ولتجنب الوقوع في خطأ التحليل اعتمادا على النص فقط الذى قد يشوبه بعض العوار، فإنه يكون من الضروري إخضاع النصوص السياسية الإيرانية لتحليل معملي سياسي يواجه هذه النصوص بما يقابلها من الأفعال والتصرفات والممارسات السياسية التي قد تشير إلى العكس تماما تذهب إليه النصوص السياسية.

ثانيا: أهمية إدراك التحولات العميقة التي طرأت على السياسة الخارجية الإيرانية وأهمها التحول من الإستناد إلى الشعارات إلى الوجود على أساس المصالح القومية الإيرانية، أى تحولها من النهج الثوري إلى النهج البراغماتي العملي. إن عملية تصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج ربما تكون قد وصلت إلى ذروتها وقد لا تستمر إذا تعارضت مع المصالح القومية لإيران. كما أن شعارات مثل الشيطان الأكبر أو الشيطان الصغير باتت فعليا في طور المراجعة. ومن يتابع تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجد بدءا من النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ سيلاحظ بسهولة إختلاف اللهجة التي يتحدث بها عن الولايات المتحدة. ومن المرجح أن تغيرا في الإدارة الأمريكية ومجي إدارة ديمقراطية إلى البيت الأبيض من شأنه أن يؤدي إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الإيرانية الأمريكية. فلا الولايات المتحدة تريد لإيران أن تقيم حلفا غير رسمي مع روسيا ولا إيران تريد أن تجد نفسها في عزلة تلجأ معها إلى حليف واحد هو روسيا أحد المنافسين الرئيسيين للنفوذ الإيراني في وسط وغرب آسيا. ومن الملفت للنظر أن الإتفاق النووي بين الولايات المتحدة والمهند قد وضع إيران في موقف صعب بين الهند وباكستان وتركيا التي ترتبط مع الولايات المتحدة باتفاقات شبه دفاعية أودفاعية. وقد يدفع ذلك الوضع صناع السياسة في طهران إلى البحث عن منظومة جديدة للتعاون الأمنى مع الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي.

ثالثا: أهمية النظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية في سياق الدور التاريخي لإيران والمصالح الإيرانية المتعددة في الشرق الأوسط. ومن المثير للدهشة أن صناعة السياسة الخارجية في العالم العربي، خصوصا في المشرق أصبحت تسير وراء أهداف ضحلة بوسائل عرجاء. ومن حق صناع السياسة الخارجية في العالم العربي أن يختلفوا مع أهداف السياسة الخارجية الإيرانية. ولكن ليس من حقهم صنع عدو جديد من إيران وتوجيه غضب المواطنين - الغاضبين لأسباب تعود إلى فشل سياسات حكومات بلادهم - إلى ذلك العدو الجديد، إيران. ومن الضروري أن ينظر صانعو السياسة الخارجية في العالم العربي بعين الاعتبار إلى المصالح الإيرانية في المنطقة عندما يبدأ في النظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية. ومن شأن إغفال هذه المصالح أو محاولة نفيها أن يؤدي إلى صدامات وصراعات لا ضرورة لها يكون طرفاها خاسرين. ولايعنى ذلك التسليم للسياسة الخارجية الإيرانية بكل ما تسعى إلى تحقيقه خصوصا وأن هناك الكثير من المؤسسات والعديد من التوجهات داخل إيران يحاول كل منها التأثير بطريقة الخاص في صنع تلك السياسة. ومن الضروري في العالم العربي تجنب الدعوة إلى المواجهة

وتبنى أشكال تفاعلية وتعاونية في العلاقات مع إيران بدلا من تسخين الرأى العام ضد ذلك البلد. ولا شك أن السياسة الخارجية الإماراتية تجاه إيران تتمتع بقدر كبير من الحكمة مما يجعلها محلا للتقدير. فعلى الرغم من أن إيران تحتل ثلاث جزر إماراتية (الإحتلال تم في عهد الشاه محمد رضا بهلوي) فإن الإمارات تنهج نهجا تعاونيا تجاه إيران يذكرنا بالموقف الذب اتخذته الصين خلال مرحلة الصراع مع بريطانيا بشأن السيادة على هونغ كونج.

ولاستعراض السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق ومنطقة الخليج العربي سوف نتناول هنا في عجالة مقومات السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها وأساليبها. فالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه جيرانها العرب هي جزء من السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام وليست منفصلة عنها. غير أن معطيات اللحظة الزمنية الراهنة تشير إلى الأهمية المتعاظمة لسياسة إيران الخارجية تجاه العراق ودول الخليج العربية على وجه الخصوص على اعتبار أن المكاسب التي يمكن أن يحققها إيران في هذه المنطقة بوسعها أن تضع إيران على عتبات حلم التحول إلى قوة عظمى إقليمية لها شأن عالمي.

القدرات (capabilities) :

١- إيران دولة محورية بقوة الجغرافيا السياسية :

بعد قبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٨ الذي قضى بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران بعد حرب إستمرت ثمان سنوات خسر فيها كل من الطرفين قدرا لا يستهان به من الموارد البشرية والإقتصادية والعسكرية بدون تحقيق أى انتصار، وجدت القيادة السياسية الإيرانية نفسها وجها لوجه أمام عالم جديد يمحج بالصراعات والانقسامات. وكان أبرز ما في هذا العالم الجديد بالنسبة لإيران أن جاراها الكبير "الشیطان الصغير" - الإتحاد السوفييتي - قد بدأ يتفكك وينهار. وانتهى الحال بعد سنوات بمن حوفا إلى ما كان عليه عند بداية الحرب العالمية الأولى، إيران الممتدة من بحر قزوين شمالا إلى المحيط الهندي وبحر العرب جنوبا، يقابلها من الشرق والشمال الشرقي باكستان وأفغانستان وتركمانستان وأذربيجان ومن الغرب تركيا والعراق وفي مواجهتها على الناحية الأخرى من الخليج الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وسلطنة عمان. هي إذن دولة محورية بمعطيات الجغرافيا السياسية يتعين عليها أن تتبع سياسة خارجية فعالة ودبلوماسية نشطة وديناميكية من أجل المحافظة على مصالحها وضمان أمن حدودها مع جاراتها الإثني عشر إضافة إلى روسيا وكازاخستان المطلتين على بحر قزوين اللتين تشاركها مع كل من أذربيجان وتركمانستان السيادة على مياه وثروات هذا البحر الغني بموارده وإمكاناته من الأسماك والمعادن والنفط. إيران إذن دولة محورية في غرب ووسط وجنوب آسيا بقوة الجغرافيا السياسية.

٢- إيران عضو في قطبية ثنائية تحكم العالم الإسلامي :

ثم إن إيران هي الدولة القطب الثاني في العالم الإسلامي. السعودية هي القطب الأول متصدرة قيادة المسلمين السنة بعد تراجع دور الجامع الأزهر وترويض مشايخه من قبل سادة

الوهابية في السعودية. وقد منحت القيادة السياسية الإيرانية نفسها حق قيادة المسلمين الشيعة وتزاحم هنا وهناك في المؤتمرات والاحتفالات المختلفة من أجل الحصول لنفسها على حق قيادة المسلمين قاطبة بادعاء فساد النظام السياسي السعودي وتوهم قيادته وتخليها عن مبادئ الدفاع عن حقوق المسلمين خصوصاً فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني/الإسرائيلي والسيادة على القدس. وتقدم القيادة السياسية الإيرانية نموذج الحكم في إيران على أنه النموذج الإسلامي وليس مجرد النموذج الشيعي. تماماً كما تقدم القيادة السياسية السعودية الإسلام الوهابي على أنه الإسلام الوحيد في العالم. وهذه القطبية الثنائية في العالم الإسلامي ليست مجرد قطبية دينية تعكس الانقسام بين السنة والشيعة في قضايا مذهبية تتعلق بالعبادات ولكنها أوسع من ذلك بكثير وتغطي كل حيز الاستراتيجية السياسية والسياسة الخارجية مبرزة الانقسام بين تيارين في العالم الإسلامي، يحاول كل منهما الاستحواذ على القيادة منفرداً بصرف النظر عن المبررات والسبل والأهداف. ومن هذا السياق فإن إيران هي دولة قطبية في العالم الإسلامي ترتبط مصالحها بزيادة نفوذها في أرجاء العالم الإسلامي صغرت وحداته كما في حال جزر القمر أو كيرت كما في حال إنلونيسيا وباكستان.

وهذه الثنائية القطبية في العالم الإسلامي التي أفرزتها الثورة الإسلامية الإيرانية وبرزت بعد انتهاء الحرب مع العراق تمنح القيادة السياسية الإيرانية مبررات لمد النفوذ على التجمعات الدينية المذهبية الشيعية داخل العالم الإسلامي بصرف النظر عن طبيعة العلاقة مع الوحدة السياسية التي تعيش فيها هذه التجمعات. ويمنح النظام البطريركي الشيعي الذي يقوم على مبدأ ولاية الفقيه، والذي يفاخر الشيخ حسن نصرالله في لبنان بالانتماء إليه ككثرة من المنتمين إلى المبدأ نفسه في عدد كبير من الدول العربية والإسلامية، القيادة السياسية الإيرانية الكثير من المزايا والنفوذ في أوساط التجمعات الشيعية التي تخضع لتعليمات أو توجيهات الولي الفقيه ووكلائه وغيرهم من جيش الفقهاء "المقلدين" على اختلاف درجاتهم الدينية. ويجب الخلط هنا من التعميم. لهذه الولاية لا تنطبق إلا على تابعيها دون غيرهم. وهناك من الشيعة من لا يؤمنون بمبدأ ولاية الفقيه على الإطلاق ومنهم من يجادلون ضده بمبدأ آخر وهو مبدأ "شورى الفقهاء" ومنهم فريق ثالث لا يعطي أهمية تذكر لدور رجال الدين والفقهاء في العلاقة بين العبد وربّه. وتقود هذه الملاحظة المتعلقة بنفوذ القيادة السياسية الإيرانية في أوساط تجمعات المسلمين الشيعة في العالم الإسلامي إلى الإشارة إلى سياسة "التشيع" التي تتبعها إيران في العالم الإسلامي والتي تبدأ من الحديث عما يسمى بـ "مظلومية الشيعة" بغية الوصول أخيراً إلى استبدالهم بالحكم كما هو الحال في العراق. وأحد أوجه الخطر في هذه السياسة أن من شأنها أن تغذي القلاقل السياسية والدينية والإنشقاكات المذهبية خصوصاً في المجتمعات التي تعيش على قشرة من الاستقرار الهش مثل المجتمعات الخليجية.

٣- إيران مركز القيادة السياسية والدينية للشيعة المسلمين :

كذلك تمنح مزايا القطبية الثنائية في العالم الإسلامي للقيادة السياسية الإيرانية مداحل متنوعة سياسية وثقافية ومذهبية لبناء تحالفات متنوعة وتوسيع قاعدة النفوذ الحاملة للتيار السياسي والمذهبي الإيراني. وتشمل هذه التحالفات ما استقر منها في اعقاب ثورة الخميني مثل التحالف مع النظام السياسي البعثي في سورية. كما تشمل التحالفات التي تم بناؤها في

حياة الحميمي وتطورت كثيرا فيما بعد مثل التحالف مع حزب الله في لبنان والتحالف مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (الذي تم تأسيسه وتطوير هيكله في طهران) إضافة إلى التحالفات الجديدة مثل التحالف مع حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين والتحالف مع النظام القائم في جزر القمر بعد تشييع رئيسه الذي كان قد درس في إيران قبل توليه الرئاسة في بلاده. وترتبط هذه التحالفات أيضا بالعلاقات الديناميكية التي تحتفظ بها القيادة السياسية الإيرانية مع عدد من التجمعات المذهبية الشيعية في بعض دول الخليج، خصوصا في البحرين والكويت والمنطقة الشرقية في السعودية ومع الحوثيين في اليمن وغير هؤلاء من الأقليات الشيعية في عدد من البلدان العربية والإسلامية.

٤- إيران دولة محورية في نظام إمدادات الطاقة العالمي :

وبعيدا عن الجغرافيا السياسية التي تجعل من إيران دولة محورية، وبعيدا عن مركزها القيادي في أوساط الملمين الشيعة الذي جعل منها قطبا ثانيا في القيادة الدينية والسياسية للمسلمين على نطاق العالم ويزيد من قدرته قيادتها السياسية على بناء التحالفات على أرضيات متنوعة، فإن إيران تتبوأ مركزا قياديا بين الدول المصدرة للنفط على مستوى العالم. فهي ثاني أكبر أعضاء أوبك من حيث القدرة التصديرية بعد المملكة العربية السعودية. وهي إلى جانب قدرتها على التصدير فإن حدودها البحرية في الغرب تضع أهم طرق تجارة النفط في العالم في مرمى حبر من أسلحتها المختلفة. وهي إن أرادت فإن باستطاعتها أن توقف حركة الناقلات عبر الخليج العربي ومضيق هرمز. وهذا التهديد لا يمثل خطرا إضرابيا لأنه تحقق بالفعل خلال الفترة التي سبقت وقف إطلاق النار مع العراق عام ١٩٨٨ وهي الفترة التي أطلق المخللون عليها "حرب الناقلات" والتي مثلت تهديدا شديدا لاستقرار الاقتصاد العالمي عجل باتخاذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٨. لإيران إذن هي دولة نفطية رئيسية تلعب سياساتها دورا مهما في توازنات الطاقة في العالم الأمر الذي من أجله يجب أن يأخذها الآخرون في اعتبارهم عند رسم سياساتهم الخارجية. وإيران بفضل صارتها ومخزونها من النفط والغاز تتمتع بميزة نسبية قوية في النظام العالمي لإمدادات الطاقة مما يمنح صناعات السياسة الخارجية قدرا كبيرا من المرونة والقدرة على المناورة. ومن ثم فإن إيران قوة منتجة ومصدرة للنفط ولديها في الوقت نفسه القدرة على تعطيل إنتاج وتصدير النفط في دول الخليج المجاورة لها، أي أنها يمكن أن تتحكم بشكل مباشر وبشكل غير مباشر في أكثر من ربع تجارة النفط العالمية.

٥- إيران تتمتع بثروة بشرية غنية وديناميكية بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي :

برهن الإيرانيون، بصرف النظر عن النظام السياسي الذي يخضعون له، على امتلاكهم قدرات حيوية خلاقة تمكنهم من التفاعل مع معطيات العلم والتكنولوجيا الحديثة والتفاعل مع النتاج الثقافي العالمي والوسائط الإعلامية والمساهمة في تطوير نواحي الحياة المختلفة في بلادهم على أساس المشاركة مع العالم وليس على أساس العزلة على الرغم من المواجهة السياسية الصلبة بين القيادة السياسية الإيرانية والعالم بسبب البرنامج النووي وضلوع إيران في رعاية أنشطة إرهابية في أنحاء مختلفة من العالم. وتظهر كفاءة القدرات البشرية

الإيرانية بالنظر إلى مؤشرات عديدة مثل انخفاض نسبة الأمية وارتفاع أعداد المؤهلين أكاديميا خصوصا في مجالات العالو والرياضيات وزيادة التفاعل مع العالم عن طريق الإنترنت. ومع ذلك فإن الإيرانيين يواجهون صعوبات كثيرة في حياتهم اليومية بسبب فشل السياسات العام التي يمارسها الجناح المتشدد الذي يقود الحكم بقيادة الرئيس محمود أحمدي نجاد. فقد ارتفع معدل التضخم إلى ما يقرب من ٢٥% بنهاية النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٨. واتسع نطاق أزمة الوقود في ثاني بلد مصدر للنفط داخل أوبك. وكرد فعل على مظاهر فشل السياسات العامة لحكم نجاد خصوصا السياسة الاقتصادية إتسع نطاق الاحتجاجات الشعبية خصوصا بين الطلبة والعمال والمتقنين كما زادت حدة الاستقطاب بين رجال الدين أنفسهم بين التيار المحافظ والتيار المعتدل.

٦- إيران تتمتع بقدرات دبلوماسية شديدة المهارة والذكاء :

تعرضت السياسة الإيرانية منذ قيام ثورة الخميني لمسار صعب اقليميا ودوليا بدءا من التعامل مع الحرب ضد العراق ديبلوماسيا خلال الثمانينات من القرن الماضي إلى بناء شبكة جديدة من الحلفاء السياسيين على مستوى الشرق الأوسط والعالم بعد انتهاء الحرب وصولا إلى الإدارة الذكية لأزمة الملف النووي الإيراني مع العالم. ولا تعلم الدبلوماسية الإيرانية سبيلا يمكنها من الإقتراب بمقدار شعرة واحدة من أطراف قد لا تتفق معها. ويستطيع الراصد لحركة الدبلوماسية الإيرانية في العامين الأخيرين أن يلمس كيف تحركت هذه الدبلوماسية في كل الاتجاهات من أجل تقليل فرص المخاطر التي يمكن أن تعرض لها إيران في حال فرض عقوبات دولية قاسية عليها. وقد تحركت الدبلوماسية الإيرانية بسرعة في الخليج وإلى مصر وإلى أوروبا وحتى في الولايات المتحدة من خلال كافة القنوات المتاحة وعلى كافة المستويات بدءا من الرئيس وحتى الشخصيات الأكاديمية والشخصيات العامة التي تمتلك علاقات خاصة مع بعض الدول. وتتبنى الدبلوماسية الإيرانية سياسة المبادرة وليس سياسة رد الفعل المحتمل. وهي تتخذت بصوت واضح حق مع من يخالفونها الرأي وتسعى إلى بناء جبهة حلفاء قوية وواسعة من آسيا إلى أمريكا اللاتينية في محاولة لصيانة المصالح الإيرانية. وهذه النوعية من الدبلوماسية تعتبر إضافة استراتيجية إلى عناصر القوة القومية مثلها في ذلك مثل الصواريخ والقاذفات على العكس من الدبلوماسية البليدة البطيئة التي تلعب فقط في حيز رد الفعل.

٧- إيران أصبحت على عتبات امتلاك عصب تكنولوجيا نووية حديثة تؤهلها لأن تصبح قوة نووية عسكرية :

وصل المشروع النووي الإيراني إلى مرحلة متقدمة جدا. ويعتبر امتلاك التكنولوجيا النووية بالنسبة للقيادة السياسية الإيرانية هدفا في حد ذاته وليس مجرد وسيلة للوصول إلى غايات أخرى. وتمثل تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم وتصنيع أجهزة الطرد المركزي وتطويرها الأساس في نشاط إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية. وإضافة إلى ذلك تعمل إيران على مسارات أخرى لتطوير تكنولوجيات أكثر تطورا لتحقيق الإنشطار النووي أو الإندماج النووي باستخدام مواد أخرى غير اليورانيوم وتطبيق أساليب أخرى مثل استخدام أشعة الليزر. وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة وتقديرات المخابرات

المركزية الأمريكية أن إيران قطعت شوطا كبيرا على طريق امتلاك تكنولوجيا نووية. ومن الناحية النظرية البحتة فإن الخبراء لا يختلفون على طبيعة الإستخدام الثنائي المدني/العسكري للتكنولوجيا النووية.

وتشير متابعة البرنامج النووي الإيراني إلى أن القيادة السياسية الإيرانية تعمل على تطوير القدرات الصناعية والعسكرية المكملة للتكنولوجيا النووية التي من شأنها أن تساعد على استخدام هذه التكنولوجيا عسكريا. ويظهر ذلك بوضوح في العمل على تطوير مخططات لتصنيع رؤوس نووية وتطوير تصنيع منصات لإطلاق الصواريخ وتطوير برنامج لتصنيع وإطلاق الصواريخ المتوسطة المدى والطويلة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية. وتلتقى في المفاعات والمعامل النووية الإيرانية في ناطان وآراك وبوشهر وطهران خطوط إمدادات متنوعة شرعية وغير شرعية تخدم المجهود النووي الإيراني قادمة من أنحاء مختلفة من غرب أوروبا ومن وسط وجنوب آسيا ومن أمريكا اللاتينية تعزز جميعها تطوير البرنامج النووي الإيراني في جوانبه العلمية التكنولوجية البحتة والتطبيقات الصناعية والاستخدامات العسكرية. ويعتقد كثير من المراقبين أن امتلاك إيران لتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم ما هو إلا مسألة وقت وأن الخلاف بين القوى العظمى الدولية هو على كيفية مواجهة البرنامج النووي الإيراني عسكريا أم من خلال برنامج للعقوبات والحوافز يضمن أن تتعاون إيران إيجابيا مع مطالب القوى العظمى. وفي اعتقادي أن الصين وروسيا واليابان وكذلك فرنسا وألمانيا إلى حد أقل قد تقبل جميعا بفكرة قيام توازن نووي في الشرق الأوسط يقوم على أساس امتلاك كل من إسرائيل وإيران للقوة النووية العسكرية على غرار التوازن القائم الآن في جنوب آسيا بين الهند وباكستان. وسيكون لذلك إن حدث إرتدادات بعيدة المدى على دول الخليج العربية وعلى مستقبل التوازنات السياسية وعلى الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط.

٨- إيران نجحت في تطوير صناعة عسكرية قوية تركز على القدرات الصاروخية العسكرية ونقل الحرب إلى معسكر الخصم :

تقوم إيران بتطوير قدراتها الصناعية العسكرية على قدم وساق وذلك على التوازي مع برنامج تطوير القوة النووية. ويشمل البرنامج الإيراني في مجال الصناعات العسكرية تطوير صواريخ "شهاب" المتوسطة المدى والطويلة المدى. وتطوير صناعة منصات إطلاق الصواريخ. وبرنامج إنتاج القطع البحرية التكتيكية مثل الزوارق السريعة المسلحة والاستراتيجية مثل البوارج والمدمرات. وكذلك برامج لإنتاج الأسلحة الصغيرة والذخيرة والمفرقات ظهرت قدراتها بوضوح في العمليات القتالية على مسرح العمليات في العراق وفي أفغانستان. وإضافة إلى ذلك تقوم إيران أيضا بتطوير إمكانات لدخول صناعة الفضاء. وتهدف برامج توسيع قاعدة الصناعات العسكرية وتنويعها إلى زيادة قدرات هذه الصناعة على الإمداد لخدمة أهداف الاستراتيجيات السياسية للقيادة الإيرانية وإلى حماية إيران من أى ضربة عسكرية محتملة ومن التهديدات العسكرية الرابضة من حولها خصوصا في العراق وأفغانستان إضافة إلى زيادة القدرة على الرد العسكري وبناء مقومات تؤكد إمكان نقل المعركة إلى أرض الخصم وإلى سمائه وإلى مياهه الإقليمية إن لزم الأمر وهو ما يمثل أساسا من أسس الردع.

٩- إيران تسعى بوضوح إلى إقامة مناطق للنفوذ حولها تتمتع فيها بدور محوري مقبول أو معترف به إقليمياً وعالمياً :

فتحت التغيرات التي حدثت بسرعة من حول إيران منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي الطريق إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية العالمية وإلى إعادة النظر في التوازنات الإقليمية على أساس معطيات القوة الجديدة للاعبين على المسرح السياسي العالمي. إيران لم تكن بعيدة عن هذه التغيرات، إذ أن جزءاً كبيراً منها وقع عند حدودها. وعندما أعلنت الولايات المتحدة الإرهاب العالمي عدواً رئيسياً لها في عام ٢٠٠١ وضع هذا الإعلان إيران جيوبوليتيكياً وعسكرياً على خط المواجهة في الجبهة الأمامية القتالية في الحرب ضد الإرهاب. وبين سقوط الاتحاد السوفيتي وإعلان الحرب العالمية على الإرهاب تحركت إيران- التي كانت قد تحررت في عام ١٩٨٨ من آغواء الحرب مع العراق- في اتجاه إقامة مناطق للنفوذ السياسي في وسط آسيا وفي الشرق الأوسط وفي الخليج معتمدة على الإمكانيات والقدرات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية التي تتمتع بها. وشملت موضوعات الحوار والتنافس تنمية حقول النفط وقسام الثروات في بحر قزوين وإمدادات الغاز من وسط وغرب آسيا إلى أوروبا وإعادة تأكيد العلاقات الثقافية والدينية مع الجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة في وسط آسيا خصوصاً تلك ذات الأغلبية الشيعية وزيادة التجارة والاستثمارات في الخليج وتطوير موارد الثروة من النفط والغاز في تلك المنطقة وتعزيز العلاقات مع القوى المعادية لإسرائيل في لبنان وفلسطين واحتضان القوى السياسية الشيعية المعادية لصدام حسين في العراق وتعزيز العلاقات مع الأقليات الشيعية في الخليج.

إن وجود مقومات للقوة الإقليمية وتوفر الموارد والمزايا لقيام قوة عظمى إقليمية ووجود مصالح وطنية واضحة فيما وراء حدود الوطن، كلها لا تعني بالضرورة قيام دولة ما بدور إقليمي فعال أو بتحولها إلى قوة إقليمية أو دولية عظمى. وإنما يتحقق ذلك عندما تتوفر الإرادة السياسية من أجل ممارسة هذا الدور واتخاذ قرار سياسي بتفعيل مقومات القوة وعناصرها. وتظهر تلك الإرادة السياسية أول ما تظهر عندما تلوح في الأفق بوادر لإقامة منطقة أو مناطق للنفوذ وعندما تتحرك السياسة الخارجية للدولة ما في اتجاه بناء "ضفيرة" سياسية وأمنية عابرة للحدود تتضمن إقامة أو المشاركة في ترتيبات أمنية وسياسية تتمتع فيها بدور رئيسي في اتخاذ القرار وليس مجرد المشاركة في قوات "الذيل" أو في مساندة استراتيجية سياسية لدولة أخرى أو العمل لحساب هذه الاستراتيجية كميكر أو كوسيط. وتظهر دراسة الحالة الإيرانية أن القيادة السياسية الإيرانية اتخذت قراراً حاسماً بعد انتهاء الحرب مع العراق في عام ١٩٨٨ بالسعي إلى تفعيل مقومات القوة الإيرانية وبناء عدد من التحالفات القوية في المناطق المحيطة بها بهدف إقامة عدد من مناطق النفوذ التي تلعب فيها إيران دوراً محورياً قانداً.

الأهداف (objectives) :

تعي الاستراتيجية تحديد القدرات والأهداف والوسائل. ويرتبط نجاح الاستراتيجية بوضوحها وبنوعية القيادة والدبلوماسية وكفاءة جهود التنظيم والتعبئة والتأثير في الفاعلين والمفعول بهم أو الهادفين والمستهدفين. ويعتبر تحديد الأهداف مرحلة مهمة في إعداد أية استراتيجية. ففي تحديد الأهداف إلهام للروح الوطنية وإعادة ترتيب الأولويات الحياة والإختيارات على مستوى الأفراد والمؤسسات. وفيها أيضاً زرع لقيم جديدة. وفيها بسط

لطريقة جديدة في التعامل مع العالم خارج حدود الوطن والشعوب الأخرى. ومن الضروري أن تتواءم الأهداف مع القدرات. ومن الضروري ألا تتعارض مع السيادة الوطنية بمعناها الديناميكي. ومن الضروري أن تضمن الأهداف رفع مستوى الرفاهية للفرد وللمجتمع. ومن الضروري كذلك أن تضمن للقيادة السياسية مستويات أعلى من المشاركة في صنع القرارات على المستويين الإقليمي والعالمي.

ويمكن تحديد أهم أهداف السياسة الخارجية واستراتيجية الأمن القومي التي تتبناها القيادة السياسية الإيرانية في النقاط التالية:

- إمتلاك التكنولوجيا النووية هو بالنسبة للقيادة السياسية الحالية في إيران غاية في حد ذاتها. وهذا الهدف واضح وقاطع في تصريحات وبيانات القيادة السياسية الإيرانية باعتباره حقاً شرعياً لإيران يجب العمل من أجل تحقيقه مهما كانت الضغوط. وتحاول القيادة السياسية الإيرانية التركيز على إضفاء طابع سلمي على البرنامج النووي الإيراني وإزاحة أية شكوك تتعلق بالتوجه العسكري للبرنامج.
- السعي لإقامة ما يسمى بـ "الشرق الأوسط الإسلامي" بقيادة إيران. والشرق الأوسط الإسلامي هو الرد الإيراني على مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي تروج له الولايات المتحدة والذي يمتد من أفغانستان شرقاً إلى المغرب وموريتانيا غرباً. وبينما يقوم المشروع الأمريكي على أساس نشر الديمقراطية طبقاً للمبادرة الأمريكية للشرق الأوسط التي يوجد مقرها الإقليمي في تونس (الديمقراطية ١)، فإن المشروع الإيراني يقوم على أساس نسخ النظام السياسي الإيراني بنسخ مختلفة ومهذبة في كل حال على حده لتتناسب مع ظروف كل بلد عربي. ففي العراق يتغير إسم "المجلس الأعلى للثورة العراقية"، الحليف السياسي الرئيسى لإيران في العراق، إلى "المجلس الأعلى الإسلامي". ويقوم نظام الحكم على أساس الإستبداد السياسي للمجلس وحلفائه إنطلاقاً من صيغة محاصصة طائفية دينية وعرقية رعتها بعناية القيادة السياسية الإيرانية ومكنتها الولايات المتحدة خلال فترة حكم الحاكم المدني الأمريكي بول برعمر. وفي لبنان يتم أيضاً ترويج صيغة محاصصة طائفية بواسطة الحليف السياسي الرئيسى لإيران، حزب الله، بينما في سورية يتم العمل على تعزيز وترسيخ نفوذ النظام السياسي القائم على حكم العلويين وأسرّة الأسد، وهو تطور يحمل ذات السمات التي حملها نظام صدام حسين في مرحلته الأخيرة عندما تحول إلى نظام حكم الأسرة الصغيرة المحصنة برداء حزب البعث الذي كان قد تحول عملياً إلى مجرد شلة من الأشخاص الذين يأمرهم بأوامر صدام حسين. وفي الخليج يتم العمل على ترويج الطائفية والملذبية السياسية إنطلاقاً مما يسمى بـ "مظلومية الشيعة" وبـ "فساد أنظمة الحكم في الخليج". وهكذا فإن هدف إقامة الشرق الأوسط الإسلامي يعنى في حقيقة الأمر تعزيز النفوذ الإيراني المباشر وغير المباشر في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد تتبنى السياسة الخارجية الإيرانية بكثافة شعارات العداء للولايات المتحدة وإسرائيل بهدف كسب تأييد شعبي لمحاولات الإخراق السياسي التي تقوم بها من خلال أجهزتها وحلفائها وأنصارها في أجزاء مختلفة من العالم العربي. ولا يرتبط مشروع "الشرق الأوسط الإسلامي" بالقوى الشيعية فقط وإنما يقوم أيضاً كمشروع سياسي، على كسب تأييد وتعاطف قوى دينية سياسية سنية مثل حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في فلسطين.

- الحصول على اعتراف دولي بدور رئيسي لإيران في سياسات الشرق الأوسط ووسط آسيا كقوة عظمى إقليمية. ومن الملفت للنظر أن حزمة الحوار السياسية والاقتصادية الأخيرة التي حصلت عليها إيران من الولايات المتحدة وحلفائها تتضمن اعترافاً بهذا الدور وتفتح الباب للحوار حول الأشغال والآليات التي يمكن لإيران من خلالها أن تمارس دوراً إقليمياً في قضايا الأمن الإقليمي للخليج ومكافحة الإرهاب العالمي ومكافحة تسليح المهاجرين وتجارة البشر في الخليج وآسيا الوسطى ومكافحة تجارة المخدرات والمساهمة في وضع نظام أمان إقليمي لعبور ناقلات النفط في الخليج العربي ومضيق هرمز إضافة إلى التعاون الإقليمي لتطوير صناعات النفط والغاز والتعاون مع دول الخليج العربية في مجالات النقل بهدف تعزيز التجارة في مجالات السياحة وعلى رأسها السياحة الدينية.

- السعي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن في إطار مشروع تطوير الأمم المتحدة بما يؤكد دور إيران كقوة عظمى إقليمية لها دور دولي. وعلى الرغم من ضالة فرص إيران في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن فإن الدبلوماسية الإيرانية لا تكل ولا تمل من تذكير حلفائها وزائريها السياسيين بأهمية المطلب الإيراني ومبرراته. وتسعى الدبلوماسية الإيرانية إلى حشد تأييد قوى بقدر ما تستطيع لهذا المطلب على أساس أنها في نهاية الأمر تلعب دور القوة المناولة للولايات المتحدة. وتسعى القيادة السياسية الإيرانية في الوقت نفسه إلى تطوير مقومات القوة التي يكمن أن تساند وأن تبرر هذا الهدف في الأجلين المتوسط والطويل طالما أن النظام العالمي قابل للتغيير والتجديد. وقد وضعت إيران أقدامها بالفعل على عتبات بعض مقومات القوة العظمى. وتشمل قدرات القوة العظمى الكاملة القوة النووية والقوة المالية والقوة العلمية والتكنولوجية والقوة الصناعية والتجارية وقوة وكفاءة الدبلوماسية. ومع ذلك فإن طهران لا يزال أمامها الكثير لتحقيق تقدم يعد به في هذه المجالات الخمس. وقد لا تستطيع إيران في الأجل المتوسط أو الطويل أن تحقق تفوقاً على مستوى عالمي في مجالات القدرات الخمس، غير أنها إذا استطاعت أن تحقق التفوق في مجالين على الأقل فإنه سيمنح اعتبارها قوة عظمى ناقصة أو غير كاملة على اعتبار أن الولايات المتحدة هي في الوقت الحاضر الدولة الوحيدة في العالم التي تملك مقومات القوة العظمى الكاملة وهو ما يبرر ثقلها حتى داخل نادي الدول العظمى الأمر الذي أدى ببعض الخليلين إلى اعتبارها القوة القطبية الوحيدة التي تقود العالم بلا منازع. وفي اعتقادي أن إيران إذا استمرت على النهج الذي تتبعه في سياستها الخارجية وتوجهات الأمن القومي الحالية فإنها قد تتمكن في الأجل الطويل من تحقيق تفوق عالمي في قدراتها النووية والعلمية والتكنولوجية والصناعية (الصناعات العسكرية بالأساس). إضافة إلى المهارات الدبلوماسية وهو ما يمكن أن يجعلها بالفعل قوة عظمى غير مكتملة يمكن أن تمارس دوراً إقليمياً وعالمياً على هذا الأساس.

- السعي لتكريس القيادة الإيرانية للعالم الإسلامي. وعلى الرغم من الطابع المذهبي الشيعي الذي يكسو النظام السياسي الإيراني، فإن قيادة النظام السياسي الحالي في طهران تعمل بشق الوسائل من أجل التمدد السياسي خارج نطاق الإطار المذهبي. وهي تستخدم في هذا السياق شعارات العداء للولايات المتحدة وإسرائيل ولأشكال الاستبداد السياسي أو الفساد في معظم الدول الإسلامية من أجل

كسب موقع قيادي لسياستها الخارجية. كذلك فإنها في قضايا أخرى مثل قضايا الطاقة وأسواق النفط تعتمد إلى بناء تحالفات راديكالية (مثل التقارب مع شافيز) بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية.

السياسات والآليات (policies and dynamics) :

تمتلك القيادة السياسية الإيرانية سلة متباينة من الوسائل والأدوات التي تمكنها من تنويع سياساتها وزيادة قدرتها على المناورة في المواقف السياسية المختلفة. ففي جانب التطرف يوجد الحرس الثوري الإيراني ومؤسساته وقياداته وإمكاناته التمويلية الضخمة المستقلة والتي تأتي من عائدات رجال الدين من الأحاس التي يحصلونها من أتباعهم. وليس من المبالغة اعتبار الحرس الثوري الإيراني بمثابة "دولة داخل الدولة". فهو يتكون من ويشرف على تشكيلات مسلحة ومؤسسات مالية واقتصادية وسياسية واجتماعية وله امتدادات خارجية وتحالفات تتجاوز نطاق الدولة الرسمية يديرها ليس من خارج مؤسسات الدولة فقط ولكن أيضا من داخل هذه المؤسسات خصوصا من داخل وزارة الخارجية وأجهزة المخابرات. وفي جانب الاعتدال توجد تشكيلات سياسية لها هي الأخرى جذور اقتصادية مثل تلك المؤيدة للرئيس السابق علي خامنئي وسلفه رفسنجاني. وعلى الصعيد الرسمي يقود محمود أحمدي نجاد تيارا متشددا داخل مؤسسات الدولة يحظى بدعم وتأييد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي.

وتعمل السياسة الإيرانية بأسلوب النفس الطويل وطرق المساومة التي يمكن أن تستمر بين الأطراف ذات المصالح المختلفة إلى نقطة حافة الهاوية وهي الطرق التي برع فيها وأتقنها تجار السجاد الإيرانيين. فهم يسامون ويسامون ويسامون ويتعمدون إطالة الوقت في المساومة لعل وعسى يستطيعون مكسب هنا أو يحصلون على تنازل هناك. والذين لم يخوضوا تجربة المساومة مع تجار السجاد الفرس لن يستطيعوا أبدا أن يفهموا بسهولة أساليب وتكتيكات رجال السياسة الإيرانيين. وربما تعطي التجربة الحالية التي يخوضها العالم في التفاوض مع إيران بشأن مستقبل برنامجها النووي للسياسيين الذين يتعاملون مع إيران دروسا قيمة في فهم الدبلوماسية الإيرانية وأساليب تعاملها مع العالم. فهذه التجربة مليئة بعمليات الكر والفر والمناورات وإضاعة الوقت وإطلاق البومات الاختيار بالتصريحات المخالفة للوقائع التي يتم تركيزها على الأرض والتظاهر بالراجع لإغراء الخصم وعدم قطع شعرة معاوية (الذي يمتعه الإيرانيون) مع خصومهم. وتمثل أهم السياسات التي تتبعها القيادة السياسية الإيرانية بغرض تحقيق أهدافها في التالي:

- المحافظة على المواجهة مع الولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي الإيراني داخل نطاق السيطرة. من الملاحظ حدوث تحولات لها دلالة فيما يتعلق بالخطاب الإيراني تجاه الولايات المتحدة بالفرقة بين ضغوط الإدارة الأمريكية وبين العلاقات مع "الشعب الأمريكي الصديق". استخدام الوجود الإيراني في العراق كورقة ضغط على الإدارة الجمهورية واللعب بورقة المفاوضات الأمريكية الإيرانية بشأن إقرار الأمن في العراق. تهديد حلفاء الولايات المتحدة في الخليج بالانتقام منهم في حال تعرض إيران لهجوم إسرائيلي أو أمريكي. واللعب بورقة التعاون مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب.

- العمل على تحسين وتطوير علاقات إيران مع حلفاء في أوروبا وآسيا ومحاولة قطع الطريق على الولايات المتحدة لتكوين تحالف عالمي متماسك ضد إيران يبل إلى انتهاج البديل العسكري ضدها بسبب البرنامج النووي الإيراني. وقد نجحت إيران إلى حد كبير في ذلك إلى درجة أن الإدارة الأمريكية استبعدت تقريباً اللجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية صراحة إنه إذا فشلت سلة الحوافز الأخيرة التي قدمتها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى نيويورك. وخلت التصريحات من استخدام عبارة اللجوء إلى "كل الخيارات" التي كانت تتضمن استخدام الخيار العسكري. وفي إطار تلك السياسة تقوم إيرلن أيضاً بالعمل على تحسين وتطوير علاقات تحالف وتعاون مع روسيا والصين ودول وسط آسيا من خلال العلاقات التجارية والمالية والثقافية والتعاون في مشروعات الطاقة والتنمية الاقتصادية.
- السعي لاكتساب مكانة قيادية في المنظمات الجماعية للعالم الإسلامي وحركات منظمات المجتمع المدني الإسلامية وإنشاء شبكة واسعة من المنظمات المتعالة مع القيادة السياسية الإيرانية في العالمين العربي والإسلامي.
- العمل على خلق منطقة نفوذ سياسي وطائفي في منطقة الخليج العربي تخضع لتوجيهات الولي الفقيه في طهران ومحاولة توسيع نطاق هذه المنطقة إلى ما وراء الخليج في بقية أنحاء العالم العربي.
- العمل لبناء تحالفات على أساس سياسي مع غير المنظمات الطائفية والسياسية الشيعية على غرار التحالف مع حماس في فلسطين ومع بعض الجماعات والشخصيات في لبنان.
- إستغلال المواجهة مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة الأمريكية لحشد تأييد شعبي وإعلامي للسياسة الخارجية الإيرانية ولشعاراتها.
- استخدام الشعارات المذهبية الشيعية للترويج للتشيع الديني والسياسي في العالمين العربي والإسلامي.
- إستغلال فراغ القيادة السياسية في العالم العربي. ومحاولة تقديم نطج جديد من القيادة ملء الفراغ والدفع بحلفاء إيران في العالم العربي إلى الصدارة السياسية والقديم كل أشكال الدعم اللازم لهم.
- تعظيم الإستخدام السياسي للحرس الثوري الإيراني وقوات فيلق القدس والمتطوعين العرب والمسلمين واستخدام الشعارات السياسية الراديكالية في تجنيد الشباب العرب والمسلمين وإعدادهم لبناء تشكيلات سياسية أو شبه سياسية أو دينية تحمل الشعارات السياسية والدينية الإيرانية.

ملاحج المشروع الإيراني في العراق :

كان سقوط نظام صدام حسين في إبريل ٢٠٠٣ يعني بالنسبة للقيادة السياسية الإيرانية رحيل العدو الذي جعل إيران ترف لمدة ثمان سنوات متصلة. ورات القيادة السياسية الإيرانية أن رحيل "حارس البوابة الشرقية" كما كان يصفه حلفاؤه العرب يعني أن البوابة أصبحت بلا حارس. وكما حدث في صباح الأربعاء ٩ إبريل عام ٢٠٠٣ عندما استيقظ أهل بغداد ليجدوا أبواب الوزارات والمصالح الحكومية بما فيها مبنى المخابرات بدون حراسها وهي خالية من موظفيها، فالتحموها ونهبوا ما فيها مما استطاعت أيديهم الوصول إليه، وجد الإيرانيون حدود العراق المتاخمة لهم. ما يقرب من ١٥٠٠ كيلومترا من الحدود البرية والمائية ظهرت للإيرانيين فضاءا مستباحا كان قد سبقتهم إليه تشكيلات فيلق بدر القتالية في الثالث من شهر مارس من العام نفسه عبر الخطوط الحدودية المتاخمة لإقليم كردستان العراق. وقال شهود العيان إن عشرات الآلاف عبروا الحدود من الشرق إلى الغرب، أي من إيران إلى العراق، وحصلوا بسرعة على وثائق هوية عراقية مزيفة. وكانت هذه الوثائق وغيرها من الوثائق الرسمية إلى خمس سنوات بعد الاحتلال تباع وتشترى في الأسواق.

في بغداد كان الحاكم المدني للعراق بول بريمر الذي عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش يضع اللمسات الأخيرة على مشروع إزالة مؤسسات الدولة العراقية الرئيسية، الجيش والشرطة والمخابرات والإعلام والتصنيع العسكري وعندما صدرت الأوامر الإدارية الخاصة بذلك أصبح فراغ القوة وفراغ النظام وفراغ الأمن وفراغ المعلومات هو العنوان الكبير الذي يرتفع فوق العراق. وكان هذا العنوان دعوة إلى الفوضى وتصريحا لكل الجماعات المسلحة وشبه المسلحة بفرض قوانينها الخاصة على الشارع العراقي. وطهران لم تكن بعيدة. بل إنها كانت مستعدة لمرحلة ما بعد صدام وكانت تخطط لمشروعها الخاص في العراق. وفي اعتقادي أن المشروع الإيراني في العراق هو أهم وأكبر استثمار سياسي قامت بتنفيذه القيادة السياسية الإيرانية منذ ثورة الخميني عام ١٩٧٩. فهو يفوق في أهميته التحالف السياسي مع سوريا وهو يتجاوز بكثير عملية إنشاء حزب الله في لبنان أو عملية تأسيس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أو استقطاب رئيس جزر القمر لمشروع التشيع الديني والسياسي. وإذا اعتبرنا أن البرنامج النووي الإيراني هو أحد الخيارات الاستراتيجية لإيران فإن المشروع الإيراني في العراق لعب ولا يزال دور الدرع الواقى الذي يحمي هذا البرنامج، فلولا نجاح المشروع الإيراني في العراق لأصبح المشروع النووي مكشوفاً لاحتمالات الضرب أو الإجهاض.

ومن المثير للدهشة أن المشروع الإيراني في العراق وجد طريقه إلى النجاح بمساندة من الولايات المتحدة. وأيا كان الطريق الذي جاءت منه هذه المساندة سواء عن طريق العمد أو عن طريق الصدفة، فإنها أدت الغرض نفسه. فهي التي فتحت الطريق للقيادة السياسية الإيرانية لدخول بغداد بدون الحاجة إلى تأشيرة دخول. وهي التي مكنت لحلفاء القيادة السياسية الإيرانية حكم العراق حسب الصيغة التي أرادوها، صيغة الخاصصة الطائفية. وهي التي ساعدت إيران على أن يكون لها دور رسمي في رسم السياسات الأمنية في العراق من خلال اللجنة الأمنية المشتركة العراقية- الأمريكية- الإيرانية. كما أن المساندة العسكرية

الأمريكية هي التي ساعدت حلفاء القيادة السياسية الإيرانية في العراق على تحقيق الانتصارات العسكرية على خصومهم. وكان الولايات قد دفعت بقواتها وقوات حلفائها إلى العراق لتزيل حكم صدام حسين وتقيم في بغداد حكم حلفاء ملالي طهران وقمها

الأهداف :

ويظهر من رصد السلوك الإيراني في العراق منذ ما قبل ٩ إبريل ٢٠٠٣ وحتى منتصف عام ٢٠٠٨ أن القيادة السياسية الإيرانية طورت عددا مهما من الأهداف الاستراتيجية في العراق تخدم الاستراتيجية الإيرانية بشكل عام والتي تسعى إلى الإبقاء على عراق ضعيف خاضع للسيطرة الإيرانية ومرتبطة بشبكة واسعة من المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية والدينية والثقافية مع طهران. وفي مقدمة هذه الأهداف:

١- مزاحمة الوجود الأمريكي في العراق والحفاظ على قدر فعال من الحركة العسكرية والاستخباراتية والمالية في داخل الإدارة العراقية الجديدة وفي كل أنحاء العراق وخصوصا في المحافظات الجنوبية.

٢- تدريب وتحويل وتنظيم شبكات وتشكيلات قتالية لتنفيذ أهداف السياسة الإيرانية في العراق بدون أن يظهر ارتباط مباشر بين هذه التنظيمات وبين القيادة السياسية في طهران بما في ذلك توجيه ضربات إلى القوات الأمريكية في العراق.

٣- تنظيم عمليات تصفية انتقامية ضد الشخصيات العسكرية والأكاديمية والسياسية التي لعبت دورا مهما على الجانب العراقي في حرب الثمان سنوات. وفي مقدمة هؤلاء قدامى الطيارين والعسكريين والعلماء والأكاديميين والسياسيين البعثيين المتقاعدين. وقد نجحت فرق الانتقام الخاضعة لنفوذ إيران إلى حد كبير في تحقيق ذلك.

٤- اجتثاث منظمة مجاهدين خلق من معسكراها في العراق وتصفية كوادرها أو طردهم نهائيا وتصفية مواردهم وإمكاناتهم بما في ذلك الإمكانيات العسكرية والمالية واللوجيستية.

٥- السيطرة على الحوزة العلمية في النجف وضمان خضوعها للحوزة العلمية في قم بما يؤكد خضوع الشيعة العراقيين للنفوذ الديني والسياسي للقيادة الإيرانية.

٦- استخدام العراق كمنصة لمد النفوذ الإيراني إلى منطقة الخليج سواء من خلال الوجد (التعاون) أو الوجد (التهديد).

٧- استخدام النفوذ الإيراني في العراق كمكون أساسي يفضي العمق العربي للسياسة الخارجية الإيرانية. فالسياسة الخارجية الإيرانية تظل في المفهوم السياسي مجرد "سياسة أعجمية" ما لم يتوفر لها عمق عربي. وقد نشدت طهران هذا العمق في دمشق وبيروت وفي الضفة وغزة. كما حاولت أن تنشده بشكل أو بآخر في القاهرة. ولكنها وجدت الجائزة الكبرى في بغداد.

المقومات :

إيران والعراق دولتان جارتان. تربط بينهما خطوط حدودية برية ومائية يقترب طولها من ١٥٠٠ كيلومترا. وهما دولتان تغلب في كل منهما الديانة الإسلامية. ويزعم الإيرانيون والشيعية العراقيون أن المذهب الشيعي هو الغالب بين المسلمين في العراق كما هو الحال في إيران. ومع ذلك فإن التاريخ الحديث والقديم يحدثنا عن القليل من فترات التعاون والكثير من فترات الصراع بين الدولتين الجارتين. وربما يرجع ذلك إلى اختلاف العرق القومي بين العرب العراقيين المسلمين، سواء كانوا من أتباع المذهب الشيعي أو كانوا من أتباع المذهب السني، وبين الفرس الإيرانيين المسلمين. ويزعم العراقيون أن شاه إيران اقتطع ولاية الأهواز أو عربستان من أراضي العراق وضمها بالقوة إلى إيران في عام ١٩٢٤. وعلى الرغم من ديانة أغلبية سكان الأهواز بالمذهب الشيعي إلا أنهم يتعرضون لشق أنواع التمييز بسبب أصولهم العربية، إضافة إلى التمييز الموسمي ضد غير الشيعة في إيران الذي يتعرض له السنة من العرب والأكراد على وجه السواء. ولا شك أن القوى الاستعمارية الأوروبية لعبت هي الأخرى دورا في إشكاء الصراع بين العرب والفرس منذ اتفاقية سايبس- بيكو وإعادة تقسيم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية (رجل أوروبا المريض) بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومهما كانت الحجة والشواهد التاريخية فإن ما بين إيران والعراق من مصالح وروابط يمكن أن يقود بسهولة إلى نمط من أنماط التعاون الخلاق لمصلحة الدولتين كما يمكن على النقيض من ذلك أن يقود إلى مواجهات وصراعات مدمرة تعيد كلا منهما إلى نقطة أدنى عما كانت عليه قبل بداية الصراع أو المواجهة. ومن ثم فإن الأمر يتوقف في النهاية على الإرادة السياسية وعلى الاختيار الاستراتيجي للقيادة في كل من الدولتين. ومن الواضح أن القيادة السياسية الإيرانية تستغل حاليا ظروف احتلال العراق وضعفه من أجل بناء جدران واقية تحول دون تحول بغداد إلى قوة منافسة أو معادية لطهران في المستقبل. وتمثل أهم المقومات التي تبنى عليها القيادة السياسية الإيرانية سياستها الحالية (منذ الاحتلال الأمريكي للعراق حتى الآن) تجاه العراق في التالي:

- ١- المقومات الجغرافية: حيث تمثل الحدود البرية والمائية المشتركة نقاطا لعبور تجارة السلع وعبور الأفراد وتبادل الزيارات خصوصا في مناطق الكثافة السكانية الحدودية وترتيب رحلات زيارة الأماكن المقدسة في العراق.
- ٢- المقومات الدينية: تحتفظ القيادة السياسية والدينية الإيرانية لنفسها بمكانة متميزة في مدينة النجف الأشرف، مقر المرجعية الشيعية العراقية، تضمن بمقتضاها خضوع المرجعية في النجف للمرجعية في مدينة قم الإيرانية في المسائل الاستراتيجية، كما تضمن سلامة التوجهات السياسية التي تصدر عن المرجعية للمواطنين وللقيادات السياسية الشيعية في العراق.
- ٣- المقومات الاقتصادية: أصبحت إيران الشريك التجاري الأول للعراق. ومن المتوقع في ظل الظروف الأمنية والسياسية الحالية أن يتسع نطاق هذه الشراكة خصوصا مع زيادة موارد العراق المالية من تصدير النفط. وقد دخلت الحكومتان الإيرانية والعراقية في مجموعة من التعاقدات النفطية والمواصلاتية (في مجالات الطرق والنقل والطيران والاتصالات) والاستثمارية بما يؤمن مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين ويزيد من نطاق المصالح المتبادلة.

٤- المقومات السياسية: يمثل النظام السياسي الحالي في العراق بوتقة جديدة لاحتضان وتنمية النفوذ الإيراني اعتماداً على وجود المجلس الأعلى الإسلامي كأكبر شريك لإيران في داخل العراق. ويوفر المجلس الأعلى الإسلامي (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق سابقاً) شبكة مترامية الأطراف من التشكيلات السياسية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وشبه العسكرية التي تساعد على تعزيز الاستراتيجية الإيرانية في العراق. ويرتبط تنفيذ هذه الاستراتيجية مباشرة بالسفير الإيراني في العراق الذي تعمل معه شبكة من المستشارين السياسيين والعسكريين والإعلاميين والاقتصاديين المرتبطين بمكتب رئيس الوزراء والبرلمان والوزارات الحساسة مثل وزارات الداخلية والدفاع والمالية والخارجية.

ومع ذلك فإن المشروع الإيراني في العراق لا يمر بسهولة إذ يجد مقاومة من داخل العراق سواء من جانب العرب المسلمين السنة أو من جانب العرب الشيعة وكذلك من جانب القوى السياسية العلمانية التي تخشى تدهور ظروفها العامة في ظل هيمنة نظام تيوقراطي يقوم على أساس الانحاصصة الطائفية الدينية والعرقية. كذلك يتعرض المشروع الإيراني في العراق لصعوبات بسبب الخلافات الإيرانية الأمريكية والتي تمتد إلى مصالح الدولتين خارج حدود البلدين خصوصاً فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني والوجود العسكري الكثيف للولايات المتحدة في العراق. كما لا يسلم المشروع الإيراني في العراق من انتقادات من الدول العربية ومن تركيا.

* ورقة مقدمة إلى ورشة عمل "النفوذ الإيراني في العراق والانعكاسات الإقليمية". مركز الدراسات المستقبلية والإستراتيجية- القاهرة في ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧

حوائط للصدام أم مداخل للتفاعل والمنافسة*

قد يشعر بعض السياسيين العرب بالاستياء أو قد يتألم شعور بالفضب بسبب زيادة النفوذ الإيراني في العراق. لكن هؤلاء لم يتحدثوا أبدا عن منازلة القيادة السياسية الإيرانية في العراق أو محاولة منافسة مشروعها السياسي بمشروع آخر بديل. والمخيف في الأمر أن يتحول النفوذ الإيراني في العراق إلى مدعاة لتبرير زيادة الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى القوة المسلحة للولايات المتحدة في الخليج وفي العراق من أجل حماية دول الخليج ومقاومة النفوذ الإيراني. وفي مواجهة المشروع الإيراني في العراق يحتاج العرب إلى تحديد دقيق للأهداف والغايات الاستراتيجية. وفي اعتقادي أن العرب بحاجة لأن يتوافقوا مع أنفسهم ومع جيرانهم على صفة تاريخية تضع الأساس لنمط تعاوني في العلاقات بين الدول العربية وإيران. نمط لا يستبعد المنافسة ولكنه يستبعد الحرب والتدخل لإثارة الصراعات والقتال الداخلي. وتقوم هذه الصفة على أساس ضمان حق الشعوب في الاختيار السياسي والعيش في أمن وسلام مع بعضها البعض. إن استبعاد الصراعات وخطر الحرب والدمار من الشروط الأساسية التي يمكن أن تضمن زيادة مستوى الرفاهية لسكان المنطقة أجمعين. ومن حسن الحظ أن الجيل الحالي من السياسيين والعسكريين ومن المواطنين يمكنه بسهولة أن يفهم خطورة الدمار والخراب الذي تخلفه الصراعات والحروب وذلك بناء على التجربة التي عاشها هذا الجيل.

غير أن هذه الحاجة للتوافق مع النفس على صفة تاريخية مع الجيران ليست بالأمر السهل. فالسياسة لا تعترف بالمكازم السامية. ولن تقدم إيران مكزمة سامية للدول العربية مهما تحدثت تلك عن الحاجة إلى التعاون بدلا من المواجهة. ولن يكون القرب كل طرف من الآخر إلا بمقدار إدراكه لقوة الطرف الآخر. ولذلك فإن العالم العربي يحتاج إلى عدد من المقدمات التي من شأنها أن تمهد لإتمام تلك الصفة التاريخية. وأهم هذه المقدمات:

— الحاجة إلى استراتيجية قصيرة الأمد تهدف إلى تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن

mitigation or damage limitation short-term strategy

— الحاجة إلى استراتيجية بنائية قصيرة إلى متوسطة الأجل (**capacity building**)

strategy) تهدف إلى بناء دعوس جسور للتعامل مع الوضع في العراق وإلى البحث عن حلفاء مضمولين وذوى مصداقية والبدء في إقامة شبكة تحالفات قوية ومؤثرة داخل العراق.

— الحاجة إلى استراتيجية طويلة الأمد (**coherent long-term change**)

strategy) تهدف لتأكيد عروبة العراق وإعادة الاعتبار إلى الإنتماء العراقي والهوية العراقية التي تقوم على حرية الاختيار والتعددية والتعز والاحترام المتبادل بين المواطنين والسلام مع الجيران.

إن عصر تسوية الصراعات المزمنة في العالم والذي بدأ بمشروعات التعاون في صناعات الفحم والصلب بين فرنسا وألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد وصل إلى ذروته حاليا بتدشين عدد كبير من مشاريع التعاون الإقليمي وبناء هياكل سياسية واقتصادية لتجمعات

إقليمية تتألف في داخلها مصلح دول متقدمة وأخرى قليلة النمو. وهذه العصر الذى يحتاج العالم من أقصاه إلى أقصاه لم يصل إلى منطقة الشرق الأوسط بعد وكأنها المنطقة الوحيدة في العالم التى تقف خارج أسوار التاريخ. وتقع على العرب والفرس مسؤولية كبيرة من أجل أن تدخل هذه المنطقة التى يعيشون فيها إلى داخل حيز التاريخ وعدم البقاء في صقع العزلة خارج أسواره. ولن يتحقق هذا الاختيار السياسى بقوة الاستبداد وأقصاء حرية الاختيار السياسى للشعوب. وإنما سيتحقق فقط بتأكيد الحق في حرية الاختيار وفي إتاحة السبل للشعوب لكى تكتشف وتسير بحرية إلى طريق الرفاهية والسعادة والسلام.

* لدوة الدور الإيرانى فى العراق والخليج بين المصالح والمهمنة - مركز الدراسات المستقبلية والإستراتيجية بالقاهرة. ٢٧-٢٨ أغسطس ٢٠٠٨

العراق ودور مصر في إعادة البناء

عراق الغد هو عراق ديمقراطي مزدهر اقتصاديا واجتماعيا. قد يكون الوصول من اليوم إلى هذا الغد عسيرا أو صعبا، لكن الدروس الكثيرة التي يتعلمها العراقيون منذ سقوط صدام ستفضي لا محالة إلى وضع جديد تتعايش فيه مكونات العراق جنبا إلى جنب. وفي كل الظروف فإن هذا البلد الغني بتفطه غنى يفوق الكويت والغنى بمياهه وأرضه غنى يقترب من مصر والغنى بتويعه ثروته البشرية غنى يفوق أى شعب عربي آخر سيكون خلال العقود الثلاثة المقبلة على الأقل هو محرك النمو الإقتصادي في الشرق الأوسط. هذه هي أهمية العراق الآن ولتي تستوجب ضرورة الإشتباك في ما يحدث فيه والمشاركة في صنع المعطيات الجديدة وخلق الحقائق التي ستصبح هي لبنات البناء في المستقبل.

وإزاء ما يحدث في العراق الآن ينقسم المراقبون بين رؤى ثلاث:

الأولى: المساعدة على تحويل العراق إلى مقبرة للنفوذ الأمريكي من خلال تشجيع عمليات التخريب والإرهاب. ومن هؤلاء القوميون العرب المتطرفون والإسلاميون المتطرفون وأنظمة أو قوى مهيمنة داخل أنظمة كما هو الحال في سورية وإيران.

الثانية: التفاهم مع الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها المخلطة للعراق بغرض الحصول على موطن قدم داخل العراق وتدوير مصالحها في هذا البلد. وفي إطار هذه الرؤية تعمل معظم دول أوروبا الشرقية واليابان وكوريا وأمريكا اللاتينية.

الثالثة: عدم التورط فيما يحدث في العراق إنتظارا لما سيسفر عنه الصراع هناك. وفي إطار هذه الرؤية تعمل معظم الدول العربية ومن ضمنها مصر.

وفي رأيي أن الرويتين الأولى والثالثة هما رؤيتان حركيتان تشاركان عمليا في صنع الأحداث أما الرؤية الثالثة فإنما تجسد الموقف السلبي الذي يقف موقف المتفرج.

ومن المفهوم أن القيادة المصرية إتخذت موقفها على أساس "اعتبارات أخلاقية" أكثر منها اعتبارات سياسية. وفي اعتقادي أن هذا الموقف مبنى على أساس النظر إلى خيار واحد فقط ألا وهو خيار المشاركة في الأعمال العسكرية في العراق. وهذا مفهوم، غير أن الحقائق الظاهرة للعيان تقول إن هناك العديد من الخيارات الأخرى التي يمكن استخدامها للإشتباك في العراق بدون المرور من خلال الخيار العسكري. وفي اعتقادي أن الخيار الأهم هو الخيار المدني أى فتح أكبر عدد ممكن من القنوات للإتصال بالشعب العراقي وهذا ما يمكن أن نجعلنا في وضع نستطيع منه المساهمة في صنع مستقبل العراق.

وقنوات الإتصال بالشعب العراقي كثيرة منها فنية وثقافية، والعراقيون شعب محب للفن والثقافة، ومنها إعلامية ومنها تجارية واقتصادية ومنها علمية وأكاديمية ومنها طلابية وشبابية ومنها حزبية ومنها حتى القنوات الدينية (مع السنة القريون من الأزهر والشيعة التوافقون إلى زيارة مقابر أهل البيت في مصر). وهناك العشرات من القنوات الصغيرة والتفريعات التفصيلية التي يمكن أن تعزز الروابط الشعبية بين المصريين والعراقيين. وفي

حقيقة الأمر أن استخدام خيار القنوات المدنية من شأنه أن يعزز من قوة الموقف الأخلاقي الذي قرره مصر بعدم إرسال قوات عسكرية إلى العراق. ومن شأن استخدام الخيار المدني وتفعيله أن يحول الموقف المصري من خاتمة "الرؤية السلبية" إلى خاتمة "الرؤية الحركية" الفعالة.

ويقول بعض المراقبين أن هناك قراراً أمريكياً بعدم السماح لمصر بأن تلعب دوراً في العراق. سافترض أن هذا صحيح فكيف يكون الرد على القرار. هل يكون الرد بإطلاق حملات الهجوم على الولايات المتحدة وتأييد ما يسمى بالمقاومة العراقية؟ هل يكون الرد بأن نحرك بالفعل في الاتجاه الذي يريده بعض صنّاع السياسة الأمريكيين، ألا يكون لمصر دور في العراق؟ أم يكون الرد بمعنى تنفيذ رؤية ذكية تسهم في تحقيق المصالح المصرية ولا تستطيع الإدارة الحالية في الولايات المتحدة (إذا صح أن هناك قراراً من ذلك القبيل) أن تمنعها. إن العراق بلد مفتوح وهناك العشرات من القنوات التي يمكن استخدامها لتعزيز الروابط مع الشعب العراقي. وأذكر في هذا الصدد أن وزارة الإعلام الكويتية فتحت حواراً مع القيادات البعثية في نقابة الصحفيين العراقيين ودعتهن إلى زيارة الكويت وتبنت مساهمتهن للانضمام إلى اتحاد الصحفيين العرب وهي فوق كل ذلك تمولهن لإعادة إصدار عدد من مطبوعاتهم مثل مجلة ألف باء! هذا هو منطق الحكومة الكويتية من البعثيين الذين اجتاحتها الكويت قبل نحو عقد ونصف من الزمان! ونحن لا نريد أن نفتح حواراً مع البعثيين فقط وإنما مع كل التجليات الثقافية والإعلامية والدينية والاجتماعية لكل القوى السياسية في العراق.

وفي سياق فتح قنوات الحوار مع القوى المدنية في العراق يكتسب الحوار مع الصحفيين والمؤسسات الإعلامية أهمية خاصة. فالصحفيون والمؤسسات الإعلامية يمثلون تجليات على أعلى درجات الفاعلية للقوى والتيارات السياسية في العراق. وهم في الوقت نفسه صنّاع الرأي العام أو واحد من أهم المشاركين في صنعه، وهم جسر العراق للتواصل مع الخارج وجسر الخارج للتواصل مع العراق. ولهذا السبب إهتمت المنظمة العربية لحرية الصحافة بزيارة العراق بعد سقوط نظام صدام حسين ومد يد التعاون إلى الصحفيين العراقيين وعدم تركهم ليكونوا لقمة سائغة في فم القوى التي تريد ابتلاع العراق.

ومن الضروري ألا يقتصر الحوار على زيارات متقطعة وأن يصبح هناك قدر من الوجود الدائم الذي يكون بمثابة أرضية صلبة لتعزيز الحوار واستمراره. ومن هنا فإن اقتراح إنشاء معهد للتدريب الإعلامي في العراق هو فكرة تصب في هذا السياق، أي سياق الحوار المتصل والحد من التأثيرات المعاكسة التي يهيمها كسر جسور الاتصال بين العراقيين وبين محيطهم العربي، خصوصاً مصر.

وفي اعتقادي أن الاستثمار في العراق في الوقت الحاضر هو مكسب أكيد وهو واجب سياسي وأخلاقي كما أنه ضمان لمصالح طويلة المدى في المستقبل. ومن حسن الحظ أن شركات مصرية بدأت أعمالاً طموحة في العراق، ومن الضروري ألا تكون هذه الجهود جهوداً فردية منعزلة وإنما في إطار استراتيجية ورؤية واضحة تقوم على الإشتباك بقوة مع مسار صنع الأحداث في العراق. وإذا كنت قد تحدثت عن قطاع الإعلام فمن الضروري أن أكمل الحديث بالإشارة إلى الإمكانيات العظيمة المتوفرة في صناعات الطباعة والإعلان

والتوزيع والإنتاج الإذاعي والتلفزيوني وشبكات الإتصال المكتبي وأنظمة النشر والإنتاج الصحفي وهي كلها صناعات مكملة ومرتبطة بصناعة الإعلام.

إن العراق يمثل أرضا بكرًا لكل استثمار جديد. ومن المهم أن نعرف أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق قد يدوم لوقت طويل (في صورة قواعد عسكرية متفقد عليها) لكن العراقيين سيكونون أحرارًا في إدارة شؤون أنفسهم. إن نهاية نظام صدام هي أيضا نهاية لكل ما ارتبط بهذا النظام من أنظمة تعليم وتكنولوجيا وتجارة ومقاولات وتحالفات سياسية. كل شيء ارتبط باسم صدام إنتهى والعراقيون يبدأون حياتهم من جديد ويجب علينا أن نعينهم على ذلك. والمصريون هم المؤهلون للقيام بدور في مساعدة العراقيين بلا أطماع وبلا أغراض سياسية لفرض النفوذ والسلطان. إن كل دولة من دول الجوار مطمع أو مطامع معروفة للعراقيين ولذلك فإن هناك قدر كبير من الحذر من دول الجوار. ولمصر أهمية خاصة يجب عليها أن تستردها وأن تعمل على تحسين صورتها والتخلص مما علق بها من شوائب التعاون مع النظام الذي انهار وولى.

(القاهرة في ٣٠ يناير ٢٠٠٤)

دور مصر الإقليمي في العراق *

مقدمة :

الدور المصري الإقليمي في العراق هو متغير مشتق من الدور الإقليمي المصري في العالم العربي الذي هو جزء من السياسة الخارجية المصرية. وهو يعنى السياسة الخارجية المصرية (بمعناها الشامل السياسي والاقتصادى والاجتماعى والثقافى) تجاه العراق والتي تؤثر في الوقت نفسه في دولة أو أكثر من دول الإقليم بشكل مباشر أو غير مباشر. فالدور الإقليمي إذن يتجاوز العلاقات الثنائية وهو يعلو عليها من ناحية كثافة العلاقات واتساع نطاق آثارها الانتشارية في المحيط المجاور. ولا يستقيم فهم العوامل المؤثرة في الدور المصري في العراق بدون فهم العوامل المحددة للدور الإقليمي لمصر في العالم العربي ومسار السياسة الخارجية المصرية وتحولاتها. ونظرا لطبيعة الدولتين- مصر والعراق- فإن الدور الإقليمي المصري في العراق له أهمية خاصة من ناحية تشكيل العلاقات بين مصر وبين بقية دول العالم العربي ومن من ناحية علاقات الدول العربية ببعضها البعض وكذلك من ناحية علاقات العالم الخارجى مع هذه الدول.

ولغرض دراسة هذا الدور من الناحية الأكاديمية، فإنه من الضروري تعريف الدور وطبيعته والمتغيرات المؤثرة فيه وعلاقته بمصالح الدولة وأمنها القومى ومحددات هذا الدور الداخلية والإقليمية والدولية وكذلك دراسة العوامل المحفزة للدور وتلك التى تعوقه أو تعترضه. وهذه كلها مسائل نظرية أكاديمية وتاريخية يتطلب الخوض فيها مساحة كبيرة من الوقت والجهد وهو ما أرجو أن يتولوا لى فى وقت لاحق للخوض فيها. ومن ثم فإننى سأقتصر فى هذه الورقة التى أتشرف بتقديمها إلى المؤتمر السنوى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة (٣٠-٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م) على مجموعة من الملاحظات العملية (operational notes) التى قد تفيد صانع السياسة والأكاديمي كل على حده فى وضع تصورات للدور المصري الإقليمي فى العراق خلال الفترة المقبلة.

وهذه الملاحظات التى سوف أسوقها فى الصفحات التالية مبنية بشكل أساسى على الخبرة الشخصية للكاتب فى التعامل مع الوضع السياسى فى العراق من خلال موقعه الإعلامى/ البحثى منذ بدء الحرب العراقية الإيرانية ومن خلال موقعه السياسى كمستشار وكبير لمسؤولى الشؤون السياسية لبعثة الأمم المتحدة فى العراق فى الفترة التالية لإسقاط نظام صدام حسين وحتى عام ٢٠٠٦م. وسوف أعنى بشكل خاص بالفترة التالية لإسقاط نظام صدام حسين باعتبار أن القدر المتاح من الكتابات عن هذه الفترة هو شحيح بكل المعايير وباعتبار أن فهم أبعاد الدور المصري فى هذه الفترة والمتغيرات التى أحاطت به مهم لرسم تصورات مستقبلية عن هذا الدور فى العقد المقبل على الأقل.

التأرجح ما بين التنافس والتعاون :

من الضروري قبل عرض هذه الملاحظات حول الدور الإقليمي لمصر فى العراق الإشارة إلى أن العلاقات المصرية العراقية هى علاقات معقدة وشديدة التشابك تاريخياً، تقوم على أساس التنافس الذى قد يصل إلى حد الصراع كما تقوم على أساس التعاون الذى قد

يصل إلى حد التحالف. فكل من البلدين هو صاحب حضارة أو حضارات عريقة حيث نشأت الحضارة الفرعونية في مصر كما شهد العراق ازدهار الحضارات الآشورية والسومرية والبابلية والكلدانية. وكل من البلدين يتمتع بوفرة نسبية في موارده الطبيعية قياساً إلى بقية دول الإقليم (العالم العربي) حيث تتمتع مصر ببيلها وموقعها ومهاراتها البشرية كما يتمتع العراق بمهاراته البشرية وموارده الطبيعية مثل الرافدين (دجلة والفرات) وموارد النفط إضافة إلى موقعة الجيوستراتيجية. غير أن موقع العراق يجعله عربياً إحدى دول التخوم وهو الموقع الذي يصوره البعض على أنه البوابة الشرقية للعالم العربي وهو موقع يجعل العراق مكشوفاً من الشرق (بلاد فارس) ومن الشمال (بلاد الترك) في حين أن مصر تتمتع بحماية موقعها بما يجعلها دولة مركزية في أى نظام للدفاع الإقليمي في العالم العربي.

وعلى الصعيد الثقافي يتمتع البلدان بصفات نادرة في النظام الإقليمي العربي، إذ تحتضن القاهرة الجامع الأزهر الذى يمثل المرجعية الرئيسية للمسلمين السنة في العالم، وإن كان دوره قد تراجع لصالح الفقه الوهابي في السعودية. أما في العراق فتحضن مدينة النجف الأشرف المرجعية الأقدم والأكثر تأثيراً في العالم للمسلمين الشيعة، التي تعرضت أيضاً خلال العقود الأخيرة منذ الثمانينات لتراجع دورها لصالح أئمة الدين في قم الإيرانية. فالبلدان يقدمان إذن نسيجاً ثقافياً تكاملياً على صعيد العالمين العربي والإسلامي. أما من ناحية الإبداع الثقافي فمن المعروف أنهما يلعبان الدور نفسه أيضاً للناطقين باللغة العربية حيث يقرر القول المأثور حديثاً إن "القاهرة تكتب وبيروت تنشر وبغداد تقرأ". وهذا القول يجسد العلاقة التكاملية بين بغداد والقاهرة على الصعيد الثقافي.

وقد خضعت كل من الدولتين - مصر والعراق - للإحتلال البريطاني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث حصل العراق على استقلاله بعد ثورة ١٩٢٠ وحصلت مصر على استقلالها بعد ثورة ١٩١٩. وشهدت الفترة منذ الإستقلال حتى الآن موجات من التنافس أو التعاون بين القيادات السياسية للبلدين. فقبل الخمسينات كانت المنافسة بين نوري السعيد ومصطفى النحاس باشا وبعدها دارت المعركة الحامية الوطيس بين جمال عبد الناصر وبين نوري السعيد بشأن حلف بغداد والتي انتهت بفوز عبد الناصر والمहार مشروع الحلف ثم التنافس بين عبد الكريم قاسم وبين جمال عبد الناصر ثم كان التنافس بين صدام وبين كل من أنور السادات وحسن مبارك. ومع ذلك فإن هذه الفترة التاريخية الطويلة شهدت أيضاً تعاوناً كبيراً بين البلدين خلال حكم عبد السلام وعبد الرحمن عارف في الستينات وبين حكم جمال عبد الناصر كما شهدت أيضاً تعاوناً كبيراً خصوصاً على الصعيدين العسكري والإقتصادي بين حكم صدام حسين وبين القيادة السياسية في مصر خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية.

ومن المعروف تاريخياً أن القيادة السياسية في بغداد كثيراً ما تحددت الدور الإقليمي الزعامي لمصر في العالم العربي. ووجد صدام حسين الذي كان قد خلف أحمد حسن البكر في العراق فرصته لفرض زعامته على العالم العربي بعد أن وقع أنور السادات معاهدة للسلام مع مناحم بيجن في العام ١٩٧٩. ودعا صدام إلى عزل مصر ولحج في استصدار قرار من قمة الرؤساء والملوك العرب في بغداد في العام نفسه بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ولقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس واختيار أمين عام غير مصري

للجماعة. غير أن حاجة صدام إلى مصر خلال حربه مع إيران أدت عمليا إلى انخيار هذه السياسة (سياسة عزل مصر) وإلغاء كل القرارات والآثار التي كانت قد نتجت عنها على الصعيد الإقليمي. ومع ذلك فإن صدام إستمر على مسار آخر في محاولة لتحدي الرعاية السياسية لمصر بدعم ما يسمى بالتيار القومي الإسلامي الذي تبني أجندة سياسية مضادة للسلام والتحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي. وربما يذكر الكثير منا ظاهرة النعوش الطائفة لمصريين قضوا في العراق لأسباب مجهولة والتي استغرقت شهورا طويلة في أواخر الثمانينات. وكانت هذه النعوش تأتي من بغداد إلى القاهرة تحمل جثتا لقتلى مصريين، مسجلة تزييدا في عدد الضحايا المصريين في العراق في وقت كانت الإمدادات العسكرية والبشرية المصرية من أهم مقومات صمود الجبهة العراقية ضد الهجمات الإيرانية.

غير أن انتهاء الحرب العراقية الإيرانية لم يؤد إلى تحسن في العلاقات المصرية العراقية إذ سرعان ما أقدم صدام على احتلال الكويت والاضمت مصر إلى التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت (١٩٩٠-١٩٩١) مما أدى عمليا إلى ما يشبه القطيعة بين القادتين السياسيتين في بغداد والقاهرة خصوصا بعد أن رفض صدام نصيحة الرئيس المصري حسني مبارك له بسحب قواته من الكويت. وقد شنت أجهزة الإعلام العراقية هجوما ضاربا على السياسة المصرية خصوصا بعد أن الضمت مصر إلى قوات التحالف الدولي والتزمت قرارات مجلس الأمن بشأن فرض عقوبات على العراق. ومع ذلك فإن القيادة السياسية في مصر التزمت أيضا عدم التدخل في الشؤون الداخلية العراقية ورفض مبدأ التغيير من الخارج بالقوة، على الرغم من أن الأغلبية العظمى من الدول المجاورة للعراق والمعنبة بشؤونه اتخذت مواقف مختلفة.

الدور الإقليمي لمصر بين الرغبة والقدرة :

يرى عدد من الأكاديميين والسياسيين أن مصر منذ وقعت اتفاق السلام مع إسرائيل فرضت قيودا ذاتية على دورها الإقليمي. وفي هذا القول بعض من الحقيقة لأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية قد حسنت خيار السلام بالنسبة لمصر في حين أن بقية أطراف المواجهة العربية الإسرائيلية لم تحسم هذا الخيار بعد ولا تزال تتمسك بالحرب كأحد الخيارات حتى لو كان هذا التمسك نظريا كما هو الحال في سورية. كذلك فإن اهتمامات القيادة السياسية المصرية راحت تنصب على محاولة الإنجاز في مسارات أخرى مثل مسارات التحول الديمقراطي والتنمية. وبصرف النظر عن مدى النجاح أو الإخفاق التي حققته القيادة السياسية المصرية في هذين المسارين فإن دور مصر الإقليمي راح يعاني في بعض الأحيان من التراجع أو من انخفاض درجة الفاعلية على الساحة الإقليمية. إن مصر التي جسدت خيار السلام لم تستطع بعد أن تقود العالم العربي إلى هذا الخيار بل وتركت ساحة الإقناع بخيار السلام والعمل من أجل القيادة على أساس هذا الخيار لأطراف عربية أخرى. وفي هذا السياق فإنه يمكن القول بأن تراجع الدور الإقليمي المصري لا يرتبط فقط بقيود سياسية طوعية (voluntary political restraints) فرضتها القيادة السياسية على نفسها وإنما يرتبط أيضا بمجموعة من القيود الموضوعية السياسية والاقتصادية التي تحد من قدرة مصر على لعب دور إقليمي بالشكل الذي كان عليه الحال

في الخمسينات والستينات حتى وإن أرادت القيادة أن تلعب هذا الدور. ومن أهم هذه القيود:

١- تأرجح العالم العربي والقبسامة إنقساماً حاداً بين الإيمان بعقيدة السلام وبين الإيمان بعقيدة الحرب. وعلى الرغم من أن دولتين عربيتين (مصر والأردن) وقعت كل منهما اتفاقات للسلام مع إسرائيل وأن الفلسطينيين والسوريين كل على حده يتفاوض من أجل السلام أيضاً فإن أجهزة صنع العقيدة السياسية والثقافية في بعض أنحاء العالم العربي تمجد عقيدة الحرب والمواجهات العنيفة لحل مشكلات المنطقة، ربما لأسباب تتعلق ببقاء النظام الحاكم (كما هو الحال في السودان) أو تتعلق بتحالفات خارجية (كما هو الحال بالنسبة لحزب الله في لبنان وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين). إن المشروع السياسي الذي يمجّد الحرب والقتال ويحتفل بالموت ويستهن بالحياة ويشجع على العنف والنظر في أصاب العالم العربي بحالة من الإزدواجية أو الإنقسام السياسي بين مشروعين أحدهما للسلام والديمقراطية والآخر للحرب المستمرة على أساس قومي أو إسلامي أو خليط منهما. هذا في حين أن العالم العربي في الخمسينات كان ينحاز بوضوح إلى مشروع واحد هو مشروع التحرر والاستقلال.

٢- تعرض العالم العربي خلال الثمانينات والتسعينات إلى انشطارات إقليمية فرعية، بنشوء عدد من الترتيبات الجماعية بين مجموعات من الدول العربية خارج نطاق جامعة الدول العربية، منها ما استمر مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد دول المغرب العربي ومنها ما اندثر مثل مجلس التعاون العربي. وظهرت زعامات إقليمية جديدة مثل السعودية داخل مجلس التعاون الخليجي والمغرب في اتحاد المغرب العربي. وساعدت هذه الترتيبات الإقليمية الفرعية الجديدة في العالم العربي على الحد من دور مصر الإقليمي.

٣- لم تعد مصر تقدم الدولة النموذج (model state) في العالم العربي. ففي الخمسينات وفي الستينات قدمت مصر الدولة النموذج الذي يمكن الإحتذاء بما وهو النموذج التحرري التنموي المستقل. وبصرف النظر عن تقديرنا الآن لما قدمته مصر في تلك الفترة فإن هذا النموذج ساعد كثيراً على الاعتراف لمصر بدور إقليمي واسع النطاق وكان هذا الاعتراف بالدور (role recognition) من قبل الآخرين رافعة من روافع تعزيز الدور الإقليمي لمصر وزيادة قدرتها على ممارسة هذا الدور بنفوذ كبير. لقد فقدت مصر هذه الرافعة في سبعينيات القرن الماضي ولم تتمكن من استعادتها حتى الآن. بل زاد الأمر سوءاً لأن ما تقدمه مصر الآن في العالم العربي لم يعد نموذجاً للإلهام أو المحاكاة، كما كان من قبل. وقد تكون هذه النتيجة قاسية أو صادمة غير أنها تبدو صحيحة إذا قورنت أنظمة التعليم والعلاج والإعلام والسياسة الخارجية والإدارة الاقتصادية في مصر بغيرها من الدول التي تنافسها دورها الإقليمي في العالم العربي.

٤- فشلت الدول العربية خلال فترة الإستقرار النسبي للنظام الإقليمي العربي في أن تصمم بالإتفاق فيما بينها نظاما فعالا للأمن الإقليمي ومنظومة للدفاع عن العالم العربي قابلة للحياة (viable defence system) وكان قصور اتفاقية الدفاع العربي المشترك قد ظهر في أكثر من مرة غير أنه لم يتم تجاوز هذا القصور خصوصا بعد أن انسحبت بريطانيا عسكريا من شرق السويس في عام ١٩٧١. وبدلا من تقديم استراتيجية دفاعية متكاملة لملاء الفراغ الأمني الذي تركه انسحاب القوات البريطانية من شرق السويس لجأت الدول العربية إلى تبنى مشروعات فرعية مثل إنشاء الهيئة العربية للتصنيع العسكري أو إنشاء القيادة العربية المشتركة. وكانت النتيجة السريعة لذلك الخطأ هو احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث ثم استدعاء الدول الخليجية العربية للمساعدة العسكرية من خارج المنطقة بفرض حمايتها وأخيرا دخول دولة غير عربية هي إيران محاولة قيادة المشروع السياسي العربي.

٥- أدى تحول مصر من دولة مانحة (donor) إلى دولة متلقية للمعونة (aid recipient) بعد هزيمة يوليو ١٩٦٧ إلى انخفاض مكانتها وصورتها في العالم العربي. وعلى الرغم من أن جمال عبد الناصر حفظ لمصر بعض هذه المكانة فإن الحقيقة القوية التي فرضت نفسها منذ ذلك الوقت، أن مصر لم تعد لها القدرة على لعب دور إقليمي بنفس القدر الذي كان، بسبب تحول مجهودها الرئيسي إلى التركيز على ما سمي وقتها "إزالة آثار العدوان". ونتيجة لذلك فإن دور مصر الإقليمي تعرض لخسائر سريعة خصوصا في المناطق التي كانت فيها أطراف أخرى تنظر إلى ذلك الدور على أنه دور مفروض (imposed role) كما كان الحال في اليمن حيث كانت السعودية قد تحالفت مع الملكيين ضد الجمهوريين ودعمت القبائل الشمالية ماليا وعسكريا لمقاومة الدور المصري في اليمن.

إن هذه القيود الخمسة تركت آثارا سلبية واسعة المدى على الدور الإقليمي المصري بشكل عام، ومن ثم تركت أثرها السلبي أيضا على الدور الإقليمي المصري في العراق. وقد عانى هذا الدور في التسعينات من متغيرات سلبية أخرى كانت تختص بالوضع في العراق مثل تغير صورة المصري وإتقاف مصر بالتحالف ضد العراقيين في الحصار الذي كان مفروضا على العراق بمقتضى قرارات مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى إقحام القيادة المصرية بالتحالف مع صدام على حساب الشعب العراقي. إن صورة المصري "أبو الغلق" طردت من أذهان العراقيين صورة المصري المعلم والمصري العالم والمصري الطبيب والمصري المهندس والمصري أستاذ الجامعة والمصري الفقيه القانوني. إن تدهور حال الدولة النموذج فتح الباب لتصدير العمالة المصرية غير الماهرة، التي كانت وسيلة من وسائل تخفيف الإعباء الاقتصادية عن الشعب المصري، مما أدى إلى تلاشي صورة المصري النموذج خصوصا لدى الأجيال الجديدة في العراق وفي بقية أنحاء العالم العربي، التي وعت متغيرات الحياة منذ الثورة النفطية في السبعينيات من القرن الماضي.

ونخلص من عرض تلك القيود الموضوعية الخمسة إلى أن صانع السياسة المصري أصبح منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي أسيرا لمجموعة من المتغيرات الخارجة عن

إرادته التي تقيد دور مصر الإقليمي ومن ضمن ذلك دورها في العراق على الرغم من الظروف شديدة الصعوبة التي كان تعرض لها ذلك البلد. ولم يكن لصالح السياسة خيار في ذلك طبقا للمتغيرات المعطاة. فلم يكن تراجع الدور في أساسه نتيجة لقيود ذاتية فرضها صانع السياسة على نفسه بقدر ما كان هذا التراجع بسبب القيود التي اشترط عليها.

وقد شهد تاريخ العلاقات الإقليمية في مناطق أخرى من العالم توقفا في مسار دور دولة ما أو تحولا في اتجاه الدور بسبب قيود ذاتية فرضها صانع السياسة على نفسه، غير أن التوقف أو التغير في الاتجاه كان يعكس خيارات استراتيجية محددة تفرض مثل هذا التغير وهو ما لم يكن في حال مصر. ففي مثال تركيا الكمالية إختار كمال أتاتورك بعد نهاية الحرب العالمية الأولى الإلحاح ببلاده من محيطها الإسلامي وإعادة تأسيس الدولة على النمط الأوروبي العلماني. وكان هذا التغير في السياسة هو السبب وراء تراجع دور تركيا الإقليمية في شرق البحر المتوسط وفي العالم الإسلامي. وكذلك الحال عندما إختارت بريطانيا عن عمد بعد الحرب العالمية الثانية عدم الإنضمام إلى معاهدة روما والعمل على تأسيس كتلة إقليمية مختلفة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٧٣ فأسست منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) وظلت بعيدة عن التأثير الحقيقي في مسار التعاون الإقليمي في غرب أوروبا حتى طلبت عضوية السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٧٣م. فالدور التركي في منطقة شرق البحر المتوسط تحول (role diversion) إلى أوروبا وحلف شمال الأطلسي بسبب النهج استراتيجي جديد تماما في بناء الدولة بعد الغيار الإمبراطورية العثمانية. أما بريطانيا فإن عودتها إلى المشروع الأوروبي في عام ١٩٧٣م حملت معها كل اعتبارات القوة الإقليمية الأوروبية التي تتمتع بها بريطانيا رغم غيابها عن المشروع الأوروبي لأكثر من عقدين من الزمان حيث ظلت تحفظ بعناصر قوتها النسبية في داخل أوروبا. الحال في المثال المصري أن الدور تراجع (role decline) مع استمرار القاهرة في قلب النظام الإقليمي القائم.

إعادة تشكيل العراق ودور مصر الإقليمي :

من الثابت أن القيادة السياسية المصرية والتي كانت قد انضمت إلى التحالف الدولي لتحرير الكويت عجزت على ألا تتورط بأي شكل من الأشكال في المشاركة العسكرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها في عملية غزو العراق. كانت القوات المصرية في حفر الباطن (السعودية) وكذلك القوات السورية الحليفة قد تلقت تعليمات سياسية محددة بالمشاركة في الدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لصيغة إعلان دمشق (٢٠٦) والمشاركة في عملية تحرير الكويت من الإحتلال الذي فرضه صدام حسين في أغسطس ١٩٩٠ وعدم التورط في أي زحف عسكري وراء حدود الكويت أو السعودية باتجاه بغداد. وبالفعل فإن القوات المصرية لم تشارك على الإطلاق في عبور الحدود العراقية لمطاردة فلول الجيش العراقي المهزوم كما فعلت القوات الأمريكية وذلك حتى لا تكون تلك سابقة تبرر اكتساح جيوش دولة عربية لحدود دولة أخرى وتطبيقا أمينا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الشقيقة ورفض سياسة التغير من الخارج.

غير أن العراق كان من الناحية العملية على أبواب تغيرات سياسية عميقة وكان حدوث هذه التغيرات مسألة وقت لا أكثر خصوصا بعد التقاضة مارس ١٩٩١ والتي

عمت العراق كله تقريبا ولم يحل بينها وبين إسقاط صدام وقتها إلا سماح القيادة الأمريكية لقوات صدام حسين باستخدام الطائرات العمودية (**non-fixed wing aircraft**) ضد التمرد الشعبي. ورغم نجاح صدام في سحق الانتفاضة فإن المعارضة العراقية لصدام حسين في داخل العراق كانت قد برهنت على أنها قوة لا يستهان بها وأن في مقبورها في حال تسنت الظروف المساندة أن تطيح بنظامه. كانت هذه وجهة نظر تلقى ترحيبا في بعض دول الخليج خصوصا في السعودية إضافة إلى سورية وإيران كما كانت تسالدها بريطانيا والولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس فإن هذه الدول فتحت قنوات واسعة للتعامل مع جماعات المعارضة العراقية. غير أن وجهة النظر تلك لم تلق ترحيبا كاليا في مصر. فالأجهزة المصرية التي تتعامل مع الملف العراقي اعتبرت أن جماعات المعارضة العراقية لا مصداقية لها وأن صدام حسين ربما ينتجج في الإفلات من العقوبات والاستمرار في الحكم، ومن ثم فإنه لا جلوى من فتح قنوات جديدة للحوار مع المعارضة العراقية على اعتبار أن هذه الجماعات أيضا لا تمثل الشعب العراقي.

وخلال الفترة من غزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ وحتى سقوط نظام صدام في ٩ إبريل عام ٢٠٠٣ كان الدور الدولي والإقليمي لمصر في العراق محدودا على عكس ما كان عليه الحال خلال الفترة منذ ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨ وذلك على الرغم من المصالح المصرية في العراق ووجود جالية مصرية كبيرة، هي أكبر الجاليات الأجنبية هناك وما يرتبط بذلك من مصالح مالية واقتصادية، إضافة إلى المصالح الاستراتيجية التي من أجلها ساندت العراق في حربه ضد إيران في الثمانينات. وشاركت مصر في برنامج النفط مقابل الغذاء حيث كانت تصدر للعراق جاليا من احتياجاته الغذائية والدوائية تحت إشراف الأمم المتحدة. وكانت مشاركة مصر في هذا البرنامج تسمح للحكومة المصرية بإجراء القدر الضروري من الاتصالات مع بغداد، خصوصا فيما يتعلق بدورها في تنفيذ البرنامج. وربما كان اشتراك مصر في برنامج النفط مقابل الغذاء سببا من أسباب العزوف عن فتح نوافذ للحوار مع المعارضة العراقية المناوئة لصدام والتي كانت تتخذ من طهران ودمشق ولندن مراكز لها وحصلت على دعم كبير من دول الجوار للعراق بعد احتلال جيش صدام للكويت. وقد بدأت محاولة لفتح قناة للحوار في لندن من خلال السفارة المصرية في أواخر عام ١٩٩٠ غير أن هذه المحاولة توقفت تماما في ربيع العام التالي لتحل محلها زيارات وحوارات سرية لبعض رموز المعارضة العراقية في القاهرة.

في تلك الفترة زادت كثافة الاتصالات بقيادات المعارضة العراقية من جانب السعودية والولايات المتحدة وبريطانيا إلى جانب الدور الذي كانت تقوم به كل من طهران ودمشق، حيث كان لمعظم تنظيمات المعارضة العراقية مكاتب تحصل رسميا على كل أشكال الدعم المادي والمعنوي. وخلال الأسابيع القليلة التي تلت غزو صدام للكويت بدأت جدليا إستعدادات لتكوين بديل سياسي لنظام صدام شاركت فيها من الدول العربية كل من سورية والسعودية. وتشكلت في دمشق في ديسمبر عام ١٩٩٠ "لجنة العمل المشترك" لقوى المعارضة العراقية التي ضمت أربعة تيارات سياسية رئيسية هي التيار الكردي والتيار القومي العربي والتيار الإسلامي والتيار الديمقراطي. وفي أوائل العام التالي تم على عجل الدفع بعدد كبير من قيادات المعارضة العراقية إلى العاصمة السورية دمشق، جاءوا إليها من المنافي التي كانوا يقيمون فيها. وتصادف أن كان وزراء خارجية دول إعلان دمشق يجتمعون في سورية فالتقى بهذه القيادات كل من وزيرى الخارجية السوري والسعودى

بهدف توحيد مواقف المعارضة العراقية وحث القيادات المشاركة على تشكيل جبهة موحدة يمكنها حكم العراق في حال سقوط صدام. ولم يشارك وزير الخارجية المصري في هذه الاجتماعات. وتم الإنفاق في دمشق على عقد المؤتمر الوطني الأول للمعارضة العراقية في بيروت في ١٠ مارس ١٩٩١ في الوقت الذي كانت فيه الحافظات العراقية تشهد تمردا شعبيا واسع النطاق. وقامت السعودية بتمويل المؤتمر في حين وفرت دمشق الحماية الأمنية له في بيروت كما قدمت كل من لندن وواشنطن وطهران دعما سياسيا ضخما للمشاركين فيه.

وبصرف النظر عما يمكن أن يثور من جدل حول وجود اتصالات مصرية جادة مع المعارضة العراقية من عدمه، فإنه يمكن القول بأن تأثير السياسة الخارجية المصرية في تنظيم وفي سياسات وفي تحالفات المعارضة العراقية كان محدودا جدا إن لم يكن معدوما. وكان واضحا أن المعارضة العراقية تواجه قيودا في الحوار مع القاهرة في حين فتحت الأردن وتركيا أبوابها إلى جانب السعودية وإيران وسورية لاستقبال وفود المعارضة ومحاولة التأثير في سياساتها وتوجهاتها. فالأتراك الذين كانوا يتعاملون مع المعارضة الكرية لصدام على أكثر تقدير، فتحو أبوابهم لحوار مع الأطراف الأخرى بمن فيهم التيار الإسلامي. كما أن الأردن هو الآخر بدأ في الإنفتاح على المعارضة العراقية واستضاف عددا من التنظيمات خصوصا تلك ذات الطابع القومي والليبرالي. ولم تقتصر القيود التي فرضتها القاهرة على الشخصيات العراقية المعارضة فقط بل إنما شملت العراقيين كافة حيث فرضت الإدارة المصرية قيودا ثقيلة على إجراءات منح تأشيرات الدخول للعراقيين إلى مصر الأمر الذي ترك تأثيرا سلبيا حتى على المصالح التجارية لبعض رجال الأعمال العراقيين الذين كانوا يريدون استخدام القاهرة مركزا لأعمالهم.

ومع ذلك فإن الفرصة سنحت للدبلوماسية المصرية لكي تعود إلى محاولة ممارسة دور في تشكيل مستقبل الأحداث في العراق عندما إنفقت الدول المجاورة للعراق "دول الجوار" على عقد اجتماعات مشتركة على مستوى الخبراء والسفراء ووزراء الخارجية من أجل بحث الأوضاع في العراق وتنسيق جهودها بالنسبة لمستقبله السياسي وذلك بعد اجتماع عقد بين وزراء خارجية كل من تركيا والسعودية وإيران وسورية على هامش المؤتمر الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي في أنقرة عام ١٩٩١. وقد شاركت مصر بالفعل في المؤتمرات التي عقدتها دول الجوار غير أن فاعلية الدور المصري كانت تتوقف على عدد من المتغيرات والعوامل المقفودة من أهمها وجود حلفاء للسياسة المصرية في العراق، بينما كانت تتوفر هذه المتغيرات للدول الأخرى، وهو ما جعل من مشاركة مصر في اجتماعات دول الجوار بمثابة ترضية للإدارة المصرية خالية من أي مضمون حقيقي. ومع ذلك فإن مشاركة مصر في مؤتمرات "دول الجوار" كان بمثابة اعتراف بدور القاهرة، إضافة إلى كونه قناة لإمداد القيادة المصرية بالمعلومات حول ما يجري إزاء العراق.

وعندما بدأت حرب إسقاط صدام عام ٢٠٠٣ اعتقد بعض المحللين وشاركيهم في اعتقادهم عدد من السياسيين أن صدام حسين سينجو وأن العراق سيخرج من الحرب أقوى مما كان. وشعر كثيرون في العالم العربي بالأسى لما يتعرض له العراقيون تحت حكم صدام، غير أنهم في الوقت نفسه كانوا يعارضون التدخل العسكري الأمريكي بدوافع سياسية قومية. لكن الحرب أطاحت بصدام على أي حال في أسابيع قليلة لأن الجيش

العراقي بتعليمات من صدام كان قد "تخندق" واتخذ لنفسه مواقع دفاعية في تحصينات قوية حدثت من قدرته على الحركة. كما أن هذا الجيش كان قد تم توزيعه ومحاولة إخفائه في أماكن متفرقة، إلقاء لشر الهجمات الصاروخية والضربات الجوية. وتفيد حوارات أجريتها في بغداد بعد الحرب مباشرة أن صدام حسين إستبعد تماما أن تقوم القوات الأمريكية بمحجم برى في داخل العراق ومن ثم فإنه بنى إستراتيجيته على هذا الأساس، الأمر الذى سهل للقوات الأمريكية والبريطانية دخول العراق بسرعة لم يتوقعها أحد. وترك احتلال القوات الأمريكية والبريطانية للعراق أثرا سلبيا قويا في مصر وأبدت القيادة المصرية معارضتها لمبدأ التدخل بالقوة من الخارج لتغيير أنظمة الحكم وتم توجيه الراى العام بقوة في هذا الاتجاه.

تأثير المتغيرات الجديدة فى العراق على الدور المصرى :

أسفر احتلال القوات الأمريكية البريطانية المشتركة للعراق في أبريل عام ٢٠٠٣ عن إسقاط نظام صدام حسين ووضع العراق تحت الإدارة الدولية وتكليف الأمم المتحدة بإعادة بناء العراق سياسيا واقتصاديا. ومرت عملية إعادة بناء العراق سياسيا بعدد من المراحل الأولى (أبريل- يوليو ٢٦٠٠٣) خضع العراق فيها لسلطة الحاكم المدني الأمريكى بول بريمر والثانية (يوليو ٢٦٠٠٣- يوليو ٢٦٠٠٤) تمثرت بتشكيل مجلس الحكم على أساس صيغة طائفية (٥٦% للشعبة، ٢٠% للعرب السنة، ٢٠% للأكراد و ٤% للأقليات الأخرى) مع حصول الحاكم المدني الأمريكى على حق الفيتو على قرارات المجلس. والثالثة (يوليو ٢٦٠٠٤- يناير ٢٠٠٥) حيث جرت الاستعدادات لعقد مؤتمر وطنى وانتخاب برلمان مؤقت والرابعة (فبراير ٢٠٠٥- ديسمبر ٢٠٠٥) جرى فيها تشكيل حكومة مؤقتة وإعداد مسودة الدستور الدائم للعراق وإجراء انتخابات عامة على أساس هذا الدستور (ديسمبر ٢٠٠٥- يناير ٢٠٠٦) ومن ثم انتخاب برلمان للبلاد وتشكيل حكومة دستورية (حكومة المالكي الحالية) إضافة إلى تشكيل الهيئات الدستورية الأخرى مثل مجلس الرئاسة وحكومة إقليم كردستان.

وعلى الرغم من الشكل الديمقراطي الذى جرت فيه العملية السياسية العراقية، فإن طابعها الطائفي لم يكن خافيا على أحد، إذ تمت هيكلة النظام السياسى الجديد على أساس "الخاصة الطائفية" (ethnic political quota system) تم على أساسه توزيع مقاعد مجلس النواب والمناصب السيادية والحكومية وامتمد من السياسة إلى كل نواحي الحياة في العراق ومن ضمنها تعيين المتسبين في مراكز الشرطة والمعلمين في المدارس والأطباء في المستشفيات والموظفين في دوائن المحافظات.

وخلال الأشهر الأولى للإحتلال أقدم الحاكم المدني الأمريكى للعراق بول بريمر على تدمير أهم مؤسسات الدولة العراقية، أجهزة الدفاع والأمن والاستخبارات والإعلام والتصنيع إضافة إلى حل تنظيمات حزب البعث الذى كان يمسك بكل ناصية من نواحي الحياة في العراق. وبسبب الفوضى والعدم الأمن توقف عمل مؤسسات حيوية مثل القضاء مما أوجد حالة من الفراغ السياسى والأمنى والإدارى سارعت إيران إلى ملئه وانتهاز فرصة هذا الفراغ من أجل تحويل العراق إلى قاعدة للنقوذ السياسى والاقتصادى والعسكرى. وبعد أن كانت قد تمكنت من الدفع بفلق بدر الذى تشكل تحت قيادة الحرس الثورى الإيراني إلى داخل العراق في مارس عام ٢٠٠٣ دفعت أيضا بالفواج من المقاتلين وعناصر

الاستخبارات إلى داخل العراق في الأشهر التالية لانتهاء الحرب. وتشير تقارير الأمن العراقي إلى أنه تم خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى الآن القبض على العشرات من العناصر الإيرانية وشحنات الأسلحة والكشف عن خطوط إمدادات وتدريب تقوم بها إيران لمساندة تنظيمات خاصة في العراق تقوم بأعمال العنف الطائفي وتأجيج حالة العداء بين العراقيين.

غير أن هذه الفترة أيضا شهدت الكثير من الاحتكاكات بين الإدارة العراقية وبين أجهزة الحكم في إيران، كان أخطرها ما فجره الرئيس العراقي جلال الطالباني في أواخر عام ٢٠٠٧ بالدعوة إلى مراجعة اتفاقية الجزائر التي عقدها صدام مع شاه إيران في السبعينات من القرن الماضي بشأن تقاسم مياه شط العرب ورسم الحدود البرية بين الدولتين. وتضمنت هذه الاحتكاكات القبض على عدد من المجموعات الإيرانية في العراق بتهمة التدخل في شؤونه الداخلية وإتهام الإيرانيين بسرقة نفط العراق وكذلك إتهامهم باعتراض زوارق الصيد العراقية الصغيرة في شط العرب. وقام الإيرانيون منذ تشكيل النظام السياسي الجديد في بغداد بالعديد من عمليات القصف الحدودي لقرى عراقية متاخمة في إقليم كردستان العراق أدت في بعض الحالات إلى هجر السكان لقراهم.

غير أن نفوذ إيران في داخل العراق لم يكن يستند فقط إلى قدرتها على التدخل من الخارج وإنما كانت الأجهزة الإيرانية تمارس هذا النفوذ أيضا من خلال التحالف الوثيق مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI) الذي غير إسمه فيما بعد إلى المجلس الإسلامي الأعلى والمليشيات التابعة له (منظمة بدر) وكذلك من خلال اختراق تنظيمات شيعية (بما في ذلك تنظيمات التيار الصدري) وسنية (بما في ذلك تنظيمات القاعدة) وممارسة سياسة عدم المهادنة المطلقة مع الخصوم (zero tolerance) وتنفيذ خطط دقيقة لاختيال القباذات البعثية السابقة والقيادات العسكرية والأكاديمية التي أسهمت بدور في الحرب العراقية الإيرانية، وهو ما أثار حالة من الفزع في أوساط سياسية معتدلة غير طائفية مثل تيار الوفاق الوطني العراقي (إياد علاوي) وتيار الديمقراطيون المستقلين (عبدنار الباجه جي) وكذلك في أوساط القبائل الشيعية العربية في الجنوب.

وسجلت تلك الفترة من تاريخ العراق منذ سقوط صدام حتى الآن إنقطاعا ملموسا للعراق عن محيطه العربي وزيادة هائلة لدور إيران الإقليمي في العراق يمكن رصدتها من خلال مؤشرات عدة للتفاعل الكمي والكيفي مثل عدد الزيارات ومستواها وعدد الإتفاقيات وموضوعاتها ومضمون كل منها وحجم وطبيعة التجارة المبادلة إضافة إلى التدفقات السياحية والنقلية المبادلة ومستوى التنسيق السياسي والأمني في القضايا الثنائية والقضايا الإقليمية.

ويسود الآن الاعتقاد في بغداد بأن العراق هو الدولة الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في العالم العربي وأنه هو "الدولة النموذج" ومن ثم فإنه هو المؤهل لتزعم نظام إقليمي جديد يكون فيه هو "الدولة القاعدة". وقد عبر عن ذلك في مناسبات كثيرة قادة عراقيون خصوصاً من الحكومة العراقية ومن حزب الدعوة ومن المجلس الأعلى الإسلامي. ويدور المحس حالياً في بغداد حول أهمية إقامة نظام للأمن والتعاون الإقليمي شرق البحر المتوسط، تشارك فيه دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وتركيا وسورية والأردن ويكون العراق هو الدولة المركزية في هذا النظام. على أن يهتم هذا النظام بقضايا الأمن والتعاون الاقتصادي

خصوصا في مجالات الطاقة والمياه وتسوية الروائع الحدودية على أسس سلمية ومواجهة خطر انتشار التطرف والإرهاب ومحاربة ظواهر التسلل وتهريب المخدرات.

وقد شهدت الفترة الأولى بعد احتلال العراق تراجعا حادا في الدور العربي على وجه العموم وليس فقط في الدور المصري الإقليمي في العراق وخلت معظم السفارات العربية في بغداد من موظفيها، خصوصا مع انتشار العنف بصورة واسعة النطاق. غير أن مصر كانت على وعي بأهمية تطوير دورها الإقليمي في العراق على الرغم التحديات التي فرضها الوضع الأمني في العراق فقررت بعد مشاورات مع الحكومة المؤقتة في بغداد رفع مستوى التمثيل في سفارتها في بغداد على الرغم من واقعة احتجاز أحد الدبلوماسيين المصريين في وقت سابق. وتم تسمية الدكتور إيهاب الشريف رئيسا للبعثة الدبلوماسية المصرية في بغداد عام ٢٠٠٥ على أن يتم تعيينه رسميا في منصب السفير فيما بعد. غير أن تطور الأحداث في العراق لم يهمل السفير كثيرا إذ تم اختطافه ثم قتله بعد ذلك بأيام، مما أعاد العلاقات المصرية العراقية والدور المصري في العراق إلى نقطة متدنية، خصوصا وأن الحكومة العراقية لم تبذل الكثير في سبيل الكشف عن مرتكبي الجريمة، متعللة بأنها لم تتبلغ رسميا من السلطات المصرية بمحادث اختطاف السفير عند وقوعه. وفي المقابل فإن الإستقبال البارد في القاهرة لترشيح السيدة صفية السهيل سفيراً للعراق في مصر ترك أثرا سلبيا في بغداد وهو ما سعدت به القوى المناوئة لمصر في العراق كون السفارة السهيل إحدى القيادات البارزات للتيار الديمقراطي الليبرالي في العراق.

وفي الوقت نفسه تعرضت البعثات الدبلوماسية للجزائر والبحرين والأردن لاعتداءات كثيرة شملت تفجيرات وإطلاق رصاص على بعض الدبلوماسيين أو اختطافهم. ومع ذلك فإن العام ٢٠٠٨ شهد تطورات سريعة على ساحة الدور العربي الإقليمي والدور المصري في العراق حيث قرر عدد من الدول العربية من بينها مصر والإمارات تعزيز دورها الدبلوماسي في العراق ومن ضمن ذلك إرسال سفراء إلى بغداد بغرض بث الدفء في قناة العلاقات العربية العراقية الباردة.

ومن الضروري التأكيد أيضا على أن الفترة منذ سقوط نظام صدام شهدت سيلا من الاتصالات التي لم تنقطع بين مصر وبين أطراف سياسية عراقية بعضها في الحكم وبعضها خارجه، كانت كلها تهدف إلى التشاور وتبادل المعلومات. وشملت هذه الاتصالات من الجانب العراقي قيادات مدنية وعشائرية وحكومية. على أن كثافة الاتصالات الحكومية بين القاهرة وبغداد زادت بشكل ملحوظ في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بغرض استكشاف آفاق ممكنة لتطوير التعاون بين البلدين. غير أن هذه الاتصالات ظلت في إطار العلاقات الثنائية ولم تتوسع إلى تناول الدور الإقليمي لكل من البلدين باسثناء الاتصالات التي كانت تجري في لقاءات دول الجوار للعراق.

تأثير المتغيرات الإقليمية الأخرى على الدور المصري :

في الوقت الذي يعاني فيه المشروع العربي للسلام والديمقراطية من عيوب جوهرية وعناصر ضعف أعجزته عن القدرة على التأثير على ما يمكن تسميته بـ "المشروع المعطل" الذي تقوده إيران، فإن الدور المصري الإقليمي يواجه تحديات جديدة إضافة إلى تلك التي برزت في العقود الثلاثة الأخيرة.

- أول هذه التحديات هو التحدى الإيراني الذى يهدد بتعميق الانقسام السياسى فى العالم العربى على أسس دينية وطائفية، كما يهدد بحر المنطقة العربية إلى سباق التسلح النووى و زيادة الإعتماد على الخارج، خصوصا على الولايات المتحدة، لتوفير احتياجات الدفاع والأمن.
- أما ثانى هذه التحديات فيتعلق بتطوير التنسيق المصري- السعودى فى القضايا الإقليمية، خصوصا وأن كلا من البلدين يطمح إلى لعب دور استراتيجى فى قضايا المنطقة من العراق إلى موريتانيا، خصوصا فى بؤر التوتر الحاد مثل لبنان وفلسطين والعراق والصومال ودارفور إضافة إلى قضايا التعاون الإقليمى المهمة.
- ثالث هذه التحديات يتعلق بضرورة تطوير التنسيق المصري- القطرى فى إطار تنامى ما يمكن تسميته بظاهرة "ديبلوماسية الوساطة القطرية" التى تحاول هى الأخرى أن تمارس دورا قياديا فى حل الأزمات العربية من خلال قدرتها على الوساطة وعقد صفقات للوثاق بين الأطراف المتصارعة على غرار ما حدث بالنسبة للفرقاء اللبنانيين ومحاولات التوفيق بين حماس وفتح ورعاية حوارات بين الأطراف المتنازعة داخل اليمن بغرض تسوية الخلافات التى وصلت إلى حد الصراع المسلح بين الحوثيين وبين الحكومة وكذلك بين أطراف أخرى جنوبية وبين الحكومة المركزية.
- رابع هذه التحديات هو كيفية التعامل مع الدور المتزايد الذى تلعبه فى العالم العربى الحركات المسلحة والتنظيمات السياسية المعارضة والمنظمات غير الحكومية (non-state actors) والذى يتطلب اعتماد صيغ جديدة لحل النزاعات الإقليمية، قد تتطلب الاتفاق على أشكال من التدخل بغرض تحقيق السلام والديمقراطية والحد من احتمالات التدخل بواسطة قوى من خارج الإقليم. إن تفاقم النزاعات فى السودان وفى الصومال وفى الصحراء المغربية وكذلك فى فلسطين ولبنان قد فرض على المجتمع الدولى التعامل مع وحدات سياسية أقل من الدولة ومع تنظيمات سياسية غير حكومية مثل المحاكم الإسلامية فى الصومال وحركة العدل والمساواة فى دارفور وحزب الله فى لبنان وحماس فى فلسطين والبوليساريو فى الصحراء المغربية. ومن الواجب تطوير استراتيجية مصرية تأخذ فى اعتبارها أهمية التعامل المفتوح مع الأطراف غير الحكومية المشتبكة مع حكومات بلدانها فى نزاعات سياسية أو صراعات مسلحة بدون أن يودى ذلك إلى إثارة حساسيات الحكومات فى الدول المعنية. وفى هذا السياق من الضرورى كذلك تطوير الدور الإقليمى للمنظمات المصرية غير الحكومية.
- أما خامس التحديات التى من شأنها أن تفرض قيودا على الدور الإقليمى لمصر وعلى دورها فى العراق فإنه يتمثل فى وجود الولايات المتحدة كـ "قوة إقليمية" سياسيا وعسكريا واقتصاديا فى العالم العربى، خصوصا فى العراق والخليج العربى. ومن شأن هذا أن يتطلب قدرة عالية على التنسيق مع الأطراف المعنية خصوصا فى الأحوال التى يتجه فيها سلوك الولايات المتحدة فى المنطقة إلى ما وراء مصالح الدول العربية واعتبارات تحقيق أمنها القومى وتجاوز هذه المصالح والإعتبارات.

- التحدى السادس الذى يواجه دور مصر الإقليمى هو كيفية التعامل مع محاولات كسر "الطابع العربى" للنظام الإقليمى الذى تنتمى مصر إليه. إن كافة الصيغ السابقة التى قام على أساسها النظام الإقليمى العربى والأنظمة الفرعية المرتبطة به كانت تقوم على أساس تكريس "عروبة" هذا النظام وفروعه. الآن تظهر فى الأفق صيغ جديدة تهدد بالتهام هذا الطابع أو تهشيمه. ومن هذه الصيغ صيغة الاتحاد المتوسطى الذى يضم دولاً عربية مع دول غير عربية، وكانت فكرته الأولى أن يضم الدول العربية المتوسطة فقط. ومن هذه الصيغ ما تجرى من محاولات على أساس معادلة (٥+١+٦+٣) التى تضم الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا ودول مجلس التعاون الخليجى الست إضافة إلى مصر والعراق والأردن. وهناك صيغة ثالثة يجرى تداولها فى بغداد تضم دول مجلس التعاون الخليجى الست (على أن تكون البداية بالسعودية والكويت) والعراق وتركيا وإيران إضافة إلى سورية والأردن. وهذه الصيغ الجديدة تشترك معاً فى أنها تكسر الطابع العربى للنظام الإقليمى وتدخل إسرائيل فى واحدة منها (الاتحاد المتوسطى) بينما تدخل إيران فى أخرى (المشروع العراقى). إن وجود أطراف غير عربية فى نظام إقليمى تنتمى إليه مصر من شأنه أن يربط الكثير من النتائج التى يجب الإستعداد للتعامل معها كما أن من شأنه أن يخلق بيئة للتفاعل الإقليمى تختلف عن تلك التى أعادت مصر وغيرها من الدول العربية العيش فى كنفها.

- أما التحدى السابع الذى يواجه دور مصر الإقليمى فإنه يتعلق بضمان أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن الذى يرتبط مباشرة بأمن الملاحة فى قناة السويس. إن التطورات الأخيرة فى الصومال تدلر بموجة جديدة من التدخل فى القرن الأفريقى، تحت غطاء مكالحة القرصنة البحرية وضمان سلامة الملاحة فى بحر العرب والبحر الأحمر وشرق أفريقيا. لقد عزفت مصر منذ عقود مضت عن التدخل العسكرى خارج الحدود. وشهدت السياسة المصرية تغيراً محمداً خلال حرب البوسنة ثم أخيراً فى دارفور حيث قررت المشاركة فى القوات الدولية لحفظ السلام هناك. وقد يحتاج الأمر إلى المزيد من تطوير العقيدة العسكرية المصرية فى اتجاه تسهيل التدخل العسكرى فى الظروف الحرجة بعد إجراء تقديرات سياسية على أعلى مستوى والحصول على موافقة نواب الشعب على التدخل. إن لمصر مصالح إقليمية خارج حدودها، يتعين عليها أن تكون مستعدة للدفاع عنها سواء منفردة أو بالإشتراك مع آخرين.

إن العالم العربى المليء بالصراعات والذى لم يحسم خياراته الإستراتيجية بعد، يفتح الباب على مصراعية فى عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمى، لتدخل أطراف من كل حذب وصوب إذا رأت هذه الأطراف أن لها مصلحة فى التدخل. لذلك فإن الصراعات خلال عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمى فى المنطقة العربية لن تكون سهلة ولن تكون قصيرة. كذلك فإنه من الهم تصور أن النظام الإقليمى الجديد (أو حتى لو تصورنا وجود أكثر من نظام) سيكون تحت قيادة دولة مركزية واحدة كما كان الحال بالنسبة لمصر فى الخمسينات والستينات. بل على الأرجح فإن النظام (أو الأنظمة) الإقليمى الجديد سيكون متعدد الأقطاب نظراً لتقارب القدرة على المنافسة بين عدد من مكوناته. وستفرض هذه

التعددية القطبية الحاجة إلى أعلى قدر ممكن من التنسيق ومن المهارة الدبلوماسية ومن الإرادة السياسية في إطار اتفاق عام على أسس وقواعد مشروع إقليمي ذى ملامح محددة.

كيف تعود مصر إلى ممارسة دور إقليمي في العراق :

من الضروري لمصر أن تكسب العراق. ومن الضروري للعراق أن يكسب مصر، بسبب المقومات الجيوستراتيجية التي يتمتع بها كل منهما والتي تؤثر في أمن البلد الآخر ورخائه، بصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم في أى منهما. وفي اعتقادي أن الدور الإقليمي لمصر في العراق من الصعب ممارسته في ظل علاقة رخوة أو باردة بين القاهرة وبغداد. ولذلك فإنه من الضروري، وبصرف النظر عن الممارسات التي يراها أحد الطرفين أنها كانت خاطئة في حقها، البدء في حوار من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التفاهم. ومن المهم أن تكون هنا مبادرة من طرف ما، على أن تقوم هذه المبادرة على أساس رؤية واضحة لطبيعة وأهداف الدور الإقليمي لكل منهما. ومن ثم أن يكون هناك مشروع إقليمي يهتدى بهذه الرؤية. ويمكن الإشارة إلى عدد من الشروط والمطلبات التي من شأنها أن تساعد على تعزيز الدور الإقليمي لمصر بدون إثارة حساسيات الدول الأخرى في الإقليم.

١- الرؤية الإقليمية (regional vision) :

الديمقراطية هي المكون الرئيسي السياسي الغائب في العالم العربي كما أن السلام والأمن هما مطلبان رئيسيان لضمان تحقيق أكبر قدر من الاستقرار يسهم في زيادة التنمية وإشاعة الرخاء بين مواطني دول المنطقة. وبالنسبة للعراق فإن ما يهم مصر ودول المنطقة هو أن يقوم هناك نظام سياسي ديمقراطي يعيش في سلام مع مواطنيه ومع جيرانه ويسهم بشكل فعال في أمن وسلام ورفاهية المنطقة من خلال إطار للتعاون الإقليمي. أما بالنسبة إلى نظرة مصر إلى العالم العربي فيجب أن تقوم على أساس تطوير صيغة للمشاركة الإقليمية في بناء نظام إقليمي عادل للأمن والسلام والتعاون الإقليمي والتنمية. ومن الضروري التأكيد هنا على أن دور مصر كطرف وحيد في موقع القيادة توقف في ظل المتغيرات الراهنة وأن الصيغة التي قد تكون أكثر قبولاً هي النظام الإقليمي متعدد الأقطاب. بالنسبة للمنطقة كلها فإن التحدي الأول يتمثل في تطوير رؤية لمشروع شامل للنهضة على أسس الديمقراطية والسلام والتنمية وأن يتم تطوير هذا المشروع في مواجهة مشروعات أخرى مفروضة من الخارج مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير (الولايات المتحدة) ومشروع الشرق الأوسط الإسلامي (إيران).

٢- كفاءة الدبلوماسية (quality diplomacy) :

الدبلوماسية الماهرة الفعالة هي أحد مقومات القوة لأي دولة في علاقتها الخارجية. وأساساً ما يمكن أن يصيها أن يتحول الدبلوماسيون إلى موظفين بلداء يتوقفون عند تنفيذ التعليمات وطلب الرضا من رؤسائهم. وبسبب تعقيد المسرح السياسي الإقليمي وظهور لاعبين جدد وتقارب مستوى المنافسة بين عدد من اللاعبين، فإن الحاجة إلى المهارة

والكفاءة الدبلوماسية تزداد بشدة على عكس ما كان عليه الحال عند وجود نظام إقليمي يعتمد على دولة مركزية ويقوده قطب واحد.

٣- القدرة على بناء التحالفات (ability to build national and regional alliances) مع ضرورة تطوير الحوار مع تركيا. ضرورة العمل على وقف تدهور العلاقات المصرية- السورية. ضرورة العمل على خلق تحالفات سياسية واعية داخل العراق.

٤- القدرة على حماية المصالح الإقليمية (ability to protect national and regional interests)

٥- القدرة على تهديد مصالح القوى الخارجية في المنطقة (ability to retaliate)

٦- بناء الدولة النموذج (model state)

ولتوفير هذه الشروط الستة فإن مصر في حاجة إلى استراتيجية شاملة جادة متعددة الاتجاهات متعددة المستويات (multi-dimensional, multi-layer capacity building strategy)

لإعادة بناء القدرات وتعظيم استثمار الموارد والمهارات والعلاقات والتحالفات القائمة وإدارة السياسة الخارجية بفرض تحقيق أعلى عائد ممكن. وقد يفرع عن هذه الاستراتيجية الشاملة إستراتيجيات قصيرة ومتوسطة الأجل بفرض تحقيق أهداف سريعة في المدى القصير تركز على تقليل الضرر الناتج من التحديات أو لوائح القصور أو تهديدات الدول الأخرى (damage limitation strategy) وكذلك تحقيق أهداف متوسطة المدى لتوسيع الهامش الذي يمكن المناورة فيه وتحقيق بعض المكاسب، إضافة إلى تمكين مصر من احتلال مكانة لائقة في النظام الإقليمي الجديد. إن العالم يموج بتغيرات كبيرة ومن الواجب أن نكون في مصر على استعداد لقبول تغيرات مماثلة في نظامنا السياسي.

خاتمة :

لعبت العلاقات المصرية العراقية دورا مهما في النظام الإقليمي العربي وفي دور كل من البلدين في هذا النظام. وهذه العلاقة تتميز بدرجة عالية من التشابك والتعقيد ولذلك فإنها تصل في بعض الفترات إلى التعاون إلى حد التحالف بينما تذهب في فترات أخرى إلى التنافس إلى حد الصراع والعداء. غير أن النظام الإقليمي الذي كانت تعيش فيه الدولتان تغير بصورة كبيرة إلى الدرجة التي إندثر فيها النظام القديم ولم يتشكل فيها النظام الجديد

بعد. وتفترض التطورات السياسية الإقليمية والدولية قيودا على دور مصر الإقليمي في العراق وفي بقية أنحاء العالم العربي. وهذه القيود تشير بقوة إلى أن مصر لن تستطيع في ظل المعطيات الراهنة أن تمارس الدور الإقليمي الذي كانت تمارسه في الخمسينات والستينات، وأن عليها أن تعيد النظر في سياساتها الإقليمية على ضوء تلك القيود.

وبعد سقوط نظام صدام حسين في العراق، خضع العراق لإدارة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة والقوات الدولية فتعددة الجنسيات. ونحت هذه الإدارة جرت عملية إعادة بناء العراق سياسيا واقتصاديا منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن. وقد كانت مصر والدول العربية بشكل عام بعيدة عن عملية إعادة البناء السياسي في العراق في حين أن إيران أصبحت لاعبا أساسيا في داخل العراق. وتشير المتابعة الدقيقة للعلاقات المصرية العراقية منذ سقوط نظام صدام حسين إلى أن هناك "جفوة" سياسية متبادلة بين القاهرة وبغداد، خصوصا بعد مقتل السفير المصري هناك وعدم ترحيب مصر باسم الشخصية السياسية التي تم ترشيحها سفيراً للعراق في القاهرة. ومع ذلك فإن عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ شهدا زيادة ملموسة في مستوى ونطاق الاتصالات المتبادلة وكذلك تنامي الرغبة في توسيع نطاق الدور المصري في العراق في إطار رغبة الحكومة العراقية في بغداد إلى التقارب مع العالم العربي وألا تستمر بغداد رهينة بين يدي طهران بالصورة التي كانت عليها خلال السنوات الماضية منذ سقوط نظام صدام حتى الآن.

ومن الضروري أن تتوفر لدى الطرفين. التية الصادقة على تقارب كل منهما من الآخر وترويج مشروع إقليمي يكون فيه الجميع رابحين. ولكي تمارس مصر دورها الإقليمي في العراق على النحو الذي لا يثير حساسيات الآخرين وبالطريقة التي تعود بالنفع المشترك فإن سياستها الخارجية تجاه العراق يجب أن تستند إلى مقومات مشروع قومي محمد الملاح يهدف إلى إقامة السلام والديمقراطية والتعاون من أجل التنمية. إن هذه الكلمات الثلاث: السلام والديمقراطية والتنمية ربما تكون هي العنوان الأكبر للمشروع الإقليمي الجديد. كذلك فإن هذه السياسة من الضروري أن تستند إلى طاقات محلية مصرية قادرة على تقديم النموذج، وهو ما لن يتأتى بدون تغييرات سياسية تفتح الأبواب لتفاعل طاقات كثيرة معطلة.

* ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الـ ٢٢ لمركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ديسمبر ٢٠٠٨.

العراق والنظام الإقليمي العربي الفاشل*

النظام الإقليمي العربي هو مادة للحديث ومادة للمناقشة أكثر منه واقع حقيقي. فالنظام الإقليمي العربي ليس له وجود في الواقع حالياً وإنما هو نظام تخيلي يعتمد خيوطه من الماضي حين شرعت الدول العربية في بناء جامعة الدول العربية بما تضمنه مشروع الجامعة من اتفاقيات أجهزة ومنظمات وآليات. وعلى الرغم من أن جامعة الدول العربية لا تزال موجودة كمبنى يرفرف عليه علمها، ويعمل في مقرها الرئيسي في القاهرة وفي منظماتها الفرعية في عواصم عربية أخرى مئات الموظفين الذين يملكون حصالة دبلوماسية، فإن هذا، إلى جانب مؤتمرات القمة والتي تحولت إلى مؤتمرات للنفاق السياسي، هو كل ما تبقى من حلم إقامة نظام إقليمي عربي في أواخر الأربعينات من القرن الماضي. إن الأسس التي قام عليها النظام الإقليمي العربي قد تقادمت وانهارت وعفا عليها الزمن. وظهرت علامات فشل النظام الإقليمي العربي وظيفياً في أكثر من مجال لتعلن وفاة هذا النظام منذ وقت طويل، غير أن أحداً لم يجرؤ على التقدم لسحب جثته من الطريق. ويشغل عدد من المفكرين العرب عقولهم بالتفكير في النظام الإقليمي العربي من باب الحاجة إلى واحد. غير أنهم يقعون في فخ الحديث عن نظام غير موجود بدلاً من الإنطلاق إلى التفكير في الحاجة إلى نظام يحقق أهداف الأمن القومي الشامل المتبادل بين الدول العربية ويقي مواطني هذه الدول من أخطار التهديدات الخارجية ويساهم في زيادة النماجهما الإيجابي في العالم، كل ذلك انطلاقاً من مصلحة المواطن الفرد في الأمن والرفاهية وتأسيساً على هذه المصلحة.

إن مظاهر الفشل الوظيفي للنظام الإقليمي العربي الذي انهار تبدو كثيرة ومنها:

١- الفشل في زحزحة المشروع الإسرائيلي. لقد قام النظام الإقليمي العربي القديم مستهدفاً إزالة خطر رئيسي إتفق زعماء الدول العربية على أنه يهددها جميعاً ألا وهو خطر قيام دولة إسرائيل. وسعى هذا النظام الذي تأسس من خلال جامعة الدول العربية إلى إزالة دولة إسرائيل ضمناً من خلال العمل على إعادة الشعب الفلسطيني إلى وطنه. ووقع الفشل تاريخياً من خلال مسيرة مليئة بالتنازلات والتراجعات والهزائم. بدأ المشروع الإقليمي العربي برفض قرارات التقسيم الصادرة عن مجلس الأمن لسنة ١٩٤٧ ثم راح الأمر يتطور إلى الخلف بقبول قرارات التقسيم والإشارة إلى قرارات الأمم المتحدة بمجمليتها على أساس أنها المرجعية القانونية الدولية لحل عادل للقضية الفلسطينية. وجاءت حرب يوليو ١٩٦٧ والهزيمة العربية ثم صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقبول الدول العربية به ليؤكد هذا الموقف. غير أن النتائج على الأرض كانت أن القوات الإسرائيلية أصبحت تحتل مساحة فلسطين بكاملها أي نحو ضعف مساحتها طبقاً لقرار التقسيم إضافة إلى شبه جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية وارضى لبنانية لم تكن إسرائيل قد احتلتها من قبل. واستمرت رحلة التراجع للوراء حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما أدت النتائج العسكرية والسياسية للحرب إلى إجبار إسرائيل على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وتوقيع اتفاق سلام مصري إسرائيلي. وبعد مصر وقّع الأردن هو الآخر اتفاقاً للسلام مع

إسرائيل ثم بدأ الفلسطينيون مفاوضات سلام مع إسرائيل ودخل السوريون أيضا على الخط لكن بدون نجاح نهائي لا للمسار الفلسطيني ولا للمسار السوري. النتيجة أن الدول العربية سائرة إلى سلام مع إسرائيل وهو ما يعنى السير بعكس اتجاه هدف مشروع النظام الإقليمي العربي الذى تحدثت عنه الدول العربية منذ أكثر من ٦٠ عاما.

٢- الفشل فى حل النزاعات العربية- العربية. فشل مشروع النظام الإقليمي العربي فى تقديم حلول للنزاعات الداخلية فيما بين الدول العربية وبعضها البعض وفيما بين الدول العربية وجيرانها وفى داخل أى دولة تسببت نزاعاتها الداخلية فيما بين مواطنيها أو مكوناتها فى خروج العلاقات بين الحكام والحكوميين خارج دائرة الحلول الدستورية ووصلت إلى حد رفع السلاح. وإذا ألقينا نظرة خاطفة من الحاضر إلى الماضي على واقع النزاعات العربية- العربية سنجد أن ملف الأزمة اللبنانية بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري قد تم تدويله. كذلك تم تدويل ملف أزمة الصحراء المغربية. وتم تدويل ملف الأزمة الصومالية. وتم تدويل ملف أزمة دارفور وقبلها أزمة جنوب السودان. كذلك فشل مشروع النظام الإقليمي العربي فى التصدى للإجتياح العسكرى العراقى للكويت عام ١٩٩١ مما أدى لتدويل الأزمة وإلى شن حرب على العراق لتحرير الكويت فى العام ١٩٩١ ثم شن حرب أخرى لإسقاط نظام صدام حسين فى العام ٢٠٠٣. وفشل ما سمي بالنظام الإقليمي العربي منع نشوب نزاعات مسلحة أخرى بين الدول العربية بعضها البعض. فشل فى منع نشوب حرب اليمن بين قوات الإمام المدعومة من السعودية والقوات الجمهورية المدعومة من مصر. وفشل فى منع مواجهات عسكرية حدودية بين مصر والسودان وبين مصر وليبيا وبين دول خليجية وبعضها البعض. وفشل النظام الإقليمي العربي فى وقف حرب الحوثيين فى اليمن والبوليساريو فى المغرب والجيش الشعبى لتحرير السودان فى جنوب السودان وحركة العدل والمساواة فى دارفور وتمرد القبائل فى كردفان وفى جبال النوبة وفى شرق السودان. وفشل النظام الإقليمي العربي فى حماية الدول العربية من الأخطار الخارجية. فشل فى حماية جزر الإمارات الثلاث وفشل فى إعادة لواء الأسكندرون السورية والذي كثيرا ما أطلقت عليه جامعة الدول العربية إسم "اللواء السليب" وفشل النظام الإقليمي العربي فى مساعدة المغرب على استعادة سبتة ومليلة من الإحتلال الإسباني. لقد فشل النظام الإقليمي العربي وظيفيا بامتياز فى المجال الدفاعي والعسكرى فكان سقوط إتفاقيات الدفاع العربي المشترك هو سقوط الحائط الأول من حوائط بتيان هذا النظام. وجاء هذا السقوط مبكرا أكثر مما توقع أشد المتشائمين ليضع علامة استفهام كبيرة على مستقبل هذا النظام. غير أن الكثير من الزعماء ومن المفكرين القوميين ومن الموظفين كانت لهم مصلحة فى إخفاء علامة الاستفهام هذه وغيرها.

٣- وفشل النظام الإقليمي العربي وظيفيا فى تحقيق ما يسمى بالوحدة العربية. كان هدف الوحدة سابقا على مشروع إقامة نظام إقليمي عربى. بدأ الحديث عن الوحدة العربية مع نشوب الحرب العربية التركية بمساندة البريطانيين أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة. كان شعارا مغلغلا بأحلام الهاشميين يغذيه

البريطانيون مالها وعسكريا وفكريا. نشأ حول رجال وازدهرت الأفكار غير أن زعماء الحركة الوطنية في بعض البلدان العربية وخصوصا في مصر تجاوزوه وابتعدوا عنه خلال فترة ما بين الحربين، لكنه أطل برأسه مرة أخرى مع الحرب العالمية الثانية مدعوما هذه المرة بالفكر أدولف هتلر والسياسة النازية والرغبة في التخلص من الاحتلال الأجنبي الذي تمثل في القوات البريطانية والفرنسية التي كان يحارها هتلر. وظهرت شخصيات حملت لواء الدعوة القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية في العراق وفي سورية وفي فلسطين منها عبد الرحمن عزام وعزيز المصري في مصر ورشيد عالي الكيلاني في العراق والشيخ أمين الحسيني في فلسطين وغيرهم. وهؤلاء وأمثالهم هم الذين ساهموا في الدعوة إلى إقامة جامعة الدول العربية بغرض تحقيق الوحدة العربية. غير أن حلم الوحدة مثله مثل حلم الطريق إليها من خلال إقامة نظام إقليمي إهمار. وكانت تجربة الوحدة التي قامت بين مصر وسورية في العالم ١٩٥٨ خطوة أدت إلى إشغال الرعايات وإلى إثارة الشكوك مما أدى إلى انهيارها بعد نحو ثلاث سنوات. وبدلا من أن يتحد العرب من خلال النظام الإقليمي الذي أنشأه بعد الحرب العالمية الثانية فإنهم تشظوا إلى كيانات فرعية بعضها فاعل نسبيا مثل مجلس التعاون الخليجي الذي يضم ٦ دول خليجية ومعظمها غير فاعل مثل الاتحاد المغاربي ومجلس التعاون العربي والاتحاد العربي إلى غير ذلك من الأسماء واللافات التي فقدت أي معنى.

٤- الفشل في إقامة السوق العربية المشتركة. حين بدأت الدول العربية مشروعها للوحدة الاقتصادية في أوائل الخمسينات كانت أوروبا الغربية تسير على الطريق نفسه. والآن وصلت أوروبا إلى تحقيق مقومات الوحدة الاقتصادية وتحولت إلى كيان اقتصادي واحد مع استثناءات في مجالات محدودة. وسارت الوحدة الاقتصادية في أوروبا على مسار متواز ولكن إلى الخلف بعدد من الخطوات مع الوحدة السياسية. أصبحت هناك عملة أوروبية واحدة (لا تزال بريطانيا خارجها) وسوق عمل واحدة تضمنها حرية التنقل والعمل والضمان الاجتماعي، وسياسات موحدة في مجالات الحياة المختلفة تعلوها جميعا القوانين التي يصدرها البرلمان الأوروبي. وعلى العكس من النجاح الذي حققته أوروبا فإن الدول العربية فشلت في أن يحقق مشروعها الإقليمي للانماج الاقتصادي نتائج عملية تجعل على أقل تقدير للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبعضها البعض أولوية على علاقاتها مع بقية أنحاء العالم. إتفقت الدول العربية على حرية السفر والتنقل لمواطنيها فيما بين حدود الدول الأعضاء لكنها ضربت هذه الاتفاقية في مقتل بفرض قيود على السفر فيما بينها. واتفقت الدول العربية على إقامة منطقة تجارة حرة كبرى يتم فيها التبادل التجاري بدون رسوم أو قيود، لكنها ضربتها في مقتل أيضا بزيادة القيود غير التجارية وما سمي بالقوائم السلعية السلبية، أي القوائم المستثناة من قواعد تحرير التجارة. حدث ذلك وغيره في الوقت الذي كان فيه العالم منذ منتصف التسعينيات يستعد لقفزة كبرى في عالم تحرير التجارة وإطلاق القدرات التنافسية من خلال ترتيبات تجارية عالمية جديدة تنفق عليها الأسرة الدولية من خلال

منظمة التجارة العالمية التي تشرف أيضا على تطبيقها ومراقبة الإلتزام بها. وفي النهاية فقد أصبحت الدول العربية أكثر انفتاحا على العالم الخارجى من انفتاحها على بعضها البعض ماليا وتجاريا واقتصاديا. السوق العربية المشتركة غير موجودة في الواقع، هي موجودة فقط في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وفي الإتفاقيات التي ترقد في أدراجها.

٥- الفصل في الحوار مع العالم كمجموعة. كان أحد عناصر الهوية التي حاولت جامعة الدول العربية تطويرها هو أن تتعامل الدول العربية مع العالم كوحدة واحدة وليس كفرادى. وظهرت في هذا السياق ردود فعل تلقائية خلال أحداث تاريخية بعينها خصوصا خلال حقبة التحرر الوطنى من الإستعمار. في العام ١٩٥٦ تعرضت مصر لعدوان ثلاثى من جانب إسرائيل وبريطانيا وفرنسا بعد تأميم قناة السويس. وكان التضامن مع مصر جارفا في العالم العربى. وفهم العالم الخارجى وقتها أن الدول العربية ربما بدأت تتكلم لغة سياسية واحدة. وضاعف من ذلك أن كلا من مصر وسورية ردتا على ذلك العدوان بعد أشهر على انتهائه ببدء مفاوضات الوحدة بينهما. وكان الرد على العدوان الذى انتهى في أواخر ديسمبر ١٩٥٦ هو إعلان الوحدة بين مصر وسورية في فبراير ١٩٥٨ وقيام ما سعى "الجمهورية العربية المتحدة". غير أن اليوم ما لبثت أن لبثت سماء الهوية العربية لتبدأ مناورات ومؤامرات سياسية إنتهت باغتيال الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١. ومع أن التطورات التي تلت هزيمة يونيو ١٩٦٧ بعد العقاد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في أغسطس من العام نفسه كانت تشير إلى عودة المصالحة العربية فإن هذه المصالحة بدت شكلية في أحسن الأحوال حتى انتهت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبدأ ما سعى بالحوار العربى-الأوروبى في منتصف السبعينات. كان هذا الحوار الذى دار بين جامعة الدول العربية من ناحية وبين اللجنة الأوروبية من ناحية ثانية اختصارا حقيقيا لقوة الهوية العربية في التعامل مع العالم كوحدة واحدة. غير أن الحوار راح يدور في مكانه بسبب اختلاف إرادات الدول العربية المختلفة وبسبب عدم وجود اتفاق على أهداف عملية لهذا الحوار الأمر الذى أدى إلى تقويض الحوار من الداخل وأصبح مجرد مادة تدرس في كتب التاريخ والتربية القومية. ومنذ ذلك التاريخ لم تظهر على السطح أى محاولات جدية لإعادة الحوار مع العالم على أساس هوية عربية واجدة تنطلق من على أرضية نظام إقليمي واحد. بل على العكس من ذلك تشظى النظام الإقليمى العربى إلى قطع وكيانات فرعية صغيرة من مجلس التعاون العربى إلى مجلس التعاون الخليجى إلى الإتحاد المغاربى، وراح كل من هذه الكيانات يحاول أن يتحاور مع العالم بهوية مختلفة. فهناك الحوار الخليجى-الأوروبى وهناك الحوار المغاربى-الأوروبى وهناك أيضا على ذلك حوارات منفردة بين كل دولة عربية وبين التكتلات أو القوى الكبرى من أجل توقيع اتفاقيات شراكة إقتصادية منفردة بين كل دولة على حده وبين الإتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة. باختصار فشل النظام الإقليمى العربى في خلق وتثبيت هوية سياسية واقتصادية عربية جماعية تتعامل بها الدول العربية كمجموعة مع العالم.

إن هذا الفشل الوظيفي للنظام الإقليمي العربي الذي يغطي وجوها أساسية من أوجه أدائه يعني نهايته. فالفشل لا يظهر في مناطق أو مجالات فرعية أو هامشية وإنما يظهر في مجالات أساسية مثل الدفاع العربي المشترك ومشروع إقامة السوق العربية المشتركة والمواجهة مع إسرائيل وحل النزاعات العربية التي وصلت غلى حد القتال وأهيار دول. إهيار الدولة في الصومال منذ أوائل التسعينات. وقام صدام بغزو الكويت وأهيار الدولة في لبنان خلال فترة الحرب الأهلية وهاهي الدولة على وشك الإهيار في السودان. وفشل النظام الإقليمي العربي في العراق مما أسفر عن سقوط البلد ضحية غزو كاسح إكتمشح وفتلج جلدور النظام الإستبدادى الذى جعل من العراق لعقود عطلا على مواطنيه وخطرا على جيرانه. هى غذن إشارات نهاية النظام الإقليمي العربي كما عرفناه منذ أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات من القرن الماضى.

إن القول بفشل النظام الإقليمي العربي بعد تحديد مظاهر هذا الفشل والدلالات الأكيدة عليه يجب أن يدعونا إلى محاولة البحث عن أسبابه. فالعالم يعيش في كيانات إقليمية كبيرة والدولة القومية بتكوينها بدورها ووظائفها كما عرفناها تغيرت كثيرا الآن عما كانت عليه في القرن العشرين. نحن أمام إرهابات جديدة لم نرد عليها بعد في العالم العربي. ولا شك أن هناك أسبابا كثيرة للفشل الذى منى به مشروع إقامة نظام إقليمي عربى، فليست هناك نتيجة بلا أسباب. وها نحن نحاول أن نرصد بعضها، قد لفشل وقد نصيب.

عندما وضع العرب أسس نظامهم الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن قيادتهم تؤمن بالديمقراطية وبالتعددية السياسية وبحقوق الإنسان ودولة القانون. صحيح أن الحال في بلدان مثل مصر والعراق والمغرب كان متقدما من الناحية السياسية مقارنة ببلدان أخرى مثل اليمن والسعودية وليبيا، غير أن الجميع كانوا يفكرون في نظام يجمع الحكام على أساس القاسم المشترك الأعظم كما حضرت عليه بريطانيا كبرى الدول التى استعمرت أنحاء كبيرة من العالم العربى منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. وكان الإتفاق على أساس القاسم المشترك الأعظم يعنى عمليا أن الدول التى حققت قدرا من التقدم السياسى والاقتصادى ستراجع خطوات إلى الوراء بما يسمح للدول الأقل تطورا باللدحاق بها. ومع ذلك فإن التطورات لم تلبث أن دفعت الأغلبية إلى العرق في دوامة الانقلابات العسكرية التى دفنت التطور السياسى والاقتصادى السابق والذى كان قد تحقق على أساس الحرية السياسية والاقتصادية تحت ركام الدولة الشمولية الجديدة التى يحكمها العسكريون كما حدث في مصر وسورية والعراق وما جرى في الإتجاه نفسه بعد الإستقلال في الجزائر والسودان وليبيا. فكان الدولة الشمولية وليس دولة الحرية هى التى صبغت النظام الإقليمي العربى بلون صبغتها فكان مثلها نظاما شموليا يحمى حكامها ويضع مصالحهم فوق مصالح الشعوب.

وعندما وضع العرب أسس نظامهم الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية كانت الحمالية هى الرعة الاقتصادية السائدة حسب الصيغة التى ابتكرها المفكر الإقتصادى بيلا بالاسا والتي تبدأ من إنشاء اتحاد جمركى وتتطور إلى منطقة تجارة حرة ثم إلى سوق مشتركة وصولا إلى الإتحاد الإقتصادى. لم تكن العولة قد أصبحت ظاهرة. حيث وقع العالم في فخ الاستقطاب الحاد بين قوتين أعظم هما الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى. الآن الأولى فقدت مكانتها والثانى الدثر سياسيا ولم يتبق منه إلا وحدته السياسية الأكبر وهى روسيا.

ليس كذلك فقط بل إن الدول التي أعادت بناء نفسها بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا وشكلت الاتحاد الأوروبي ودول أخرى مثل الصين واليابان بزغت كقوى جديدة تشارك في صناعة القرار والقيادة بدرجات مختلفة على المستوى الدولي. الحماية أصبحت ضد الجميع ومن ثم فقد تخلى عنها الجميع لمصلحة اتجاه متنام إلى فتح الأسواق والمنافسة على أسس الحرية الاقتصادية وحسن توظيف الموارد. وتلعب التجمعات الإقليمية الجديدة مثل الرابطة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا وأسيان والاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والسوق المستركة لدول أمريكا اللاتينية والتجمعات الإقليمية الأصغر في أفريقيا مثل الكوميسا والإكواس دورا مهما في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية للعالم على أساس حرية السوق والمنافسة التي تحكمها قواعد منظمة التجارة العالمية. وقد وضع العرب مشروعهما للنظام الإقليمي على أساس حثائي في مواجهة العالم وليس بالاندماج فيه.

وعندما بدأ العرب في وضع أسس نظامهم الإقليمي كانت إسرائيل دولة صغيرة تعيش على المساعدات الخارجية. صحيح أنها كانت منذ ذلك الحين تشكل تهديدا للأمن القومي العربي، سواء بعد تشريد شعب من دياره أو من خلال تهديد حدود الدول المجاورة مثل مصر، لكنها لم تكن أبدا التهديد الخارجي أو الإقليمي الوحيد. الآن تغيرت الصورة كثيرا. إسرائيل ضاعفت مساحتها على حساب الفلسطينيين وأصبحت أقوى بعشرات المرات عما كانت عليه في الخمسينات وحققت الكثير من الانتصارات العسكرية على أعدائها العرب. ومع ذلك فإنه يبدو الآن أن خطرهما لم يعد هو الخطر الداهم وأن تهديدهما لم يعد هو التهديد الأكبر، بل أن التهديدات الداخلية العربية - العربية ربما أثبتت أنها أخطر وأشد تأثيرا على مستقبل العالم العربي. إسرائيل أزاحت فلسطين من على الخريطة، ليس بالكامل فلا يزال هناك أمل في إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أراض تعادل أقل من نصف ما اقره قرار التقسيم في العام ١٩٤٧. غير أن صدام حسين حاول في المقابل أن يزيل دولة عربية هي الكويت من على خريطة العالم مدعيا أنها المحافظة العراقية رقم ١٩. ليس الكويت فقط. بل إن دولة عربية مثل الصومال توقفت عن العمل منذ العام ١٩٩١ وأصبحت تبعا لقبائل ومليشيات متنازعة منذ ذلك التاريخ. ودولة أخرى هي السودان أصبحت عرضة للتمزق ومن غير المحتمل أن تستمر على ما كانت عليه عند الاستقلال. وهناك الكثير من الصراعات الداخلية والصراعات العربية - العربية والتهديدات الخارجية التي لم يعمل حسابها النظام الإقليمي العربي أو التي لم يكن قد تم تصميمه منذ البداية لمواجهةها. الآن إهتزت أسس النظام الإقليمي العربي جميعها. لقد سقطت الأسس الثلاثة التي قام عليها النظام الإقليمي العربي ومن ثم فقد سقط.

١- الأساس الأول الذي قام عليه النظام الإقليمي العربي هو نفي المشروع الإسرائيلي أو نفي الآخر في المنطقة. إن المشروع قام إذن على أساس سلبي وليس على أساس إيجابي بنائي. إنه لم يقيم على أساس بناء مجتمع له ملامح محددة يلي احتياجات حماية مواطنيه من التهديدات الخارجية والداخلية ويوفر أسباب التقدم والرفاهية لمؤلاء المواطنين. وهو ليس فقط مشروعا سلبيا وإنما هو أيضا مشروع جزئي يقوم على أساس قضية واحدة وليس مجموعة من القضايا المتشابهة المنطلقة جميعا من رؤية واحدة محددة. وعلى هذا الأساس كانت القضية الفلسطينية هي بطاقة الهوية الفعلية لهذا المشروع. أخيرا وبعد نحو سبعين

عاما أخذ الفلسطينيون قضيتهم وجروا بها كل في اتجاهه! فسلبوا المشروع العربي بطلقة هويته. ومن المثير للسخرية أن قسما من الفلسطينيين منح بطاقة الهوية تلك إلى طرف غير عربي فأدخل النظام العربي كله في مأزق على ما ذكره. المشروع العربي لم يقيم على أساس بنائي إيجابي وإنما على أساس رفض مشروع آخر والسعي إلى تفويض ذلك المشروع ولا يوجد في المشروع العربي ما يمكن اعتباره أساسا إيجابيا بنائيا. والفرق جوهري بين أن يقوم النظام الإقليمي العربي بدافع هدم مشروع نقض وبين أن يقوم بدافع بناء مشروع له ملامح محددة تلتقي مع مصالح مواطنيه أو قسم منهم. النظام الإقليمي العربي فشل في تحقيق هدفه المتمثل في نفي المشروع الإسرائيلي وتدميره. وعلى العكس من ذلك فإن النظام الإقليمي العربي الراهن يسعى إلى التصالح مع المشروع الإسرائيلي من خلال ما يسمى بالمبادرة العربية للسلام التي تعرض العلاقات الطبيعية مع المشروع الإسرائيلي غنا لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. النظام الإقليمي العربي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية يتعرض الآن في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين لانحيار أساسه الأول بعد أن فشل في تحقيق هدفه.

٢- الأساس الثاني الذي قام عليه النظام الإقليمي العربي هو الحماية وليس الإنفتاح والإندماج. النظام الإقليمي العربي كان يسعى إلى إنشاء كتلة في حال خصام مع العالم، كتلة تشعر بالضعف وتسمى إلى حماية نفسها من خلال إقامة ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف فيما بين أعضاء ذلك النظام لمواجهة ترتيبات مماثلة. إتفقت عليها دول خارج ذلك النظام. الآن إنهارت صيغة التحالفات الحماية في النظام العالمي وحلت محلها ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف إلى فتح الأسواق وتجسيد مبدأ العولمة في العلاقات العالمية. النظام الإقليمي العربي فشل بامتياز في محاكاة نموذج النظام الإقليمي الأوروبي. النظام الإقليمي العربي الذي قام على أساس الرعة الحماية فشل في خلق إطار ديناميكي للعمل المشترك. وبعد نحو ستة عقود من العمل المشترك في إطار النظام الإقليمي العربي أصبحت أطراف هذا النظام أكثر انفتاحا على غيرها من انفتاحها على بعضها البعض. فنسبة الإنفتاح الإقليمي المتبادل بين أطراف النظام العربي تتراوح بين ٣ إلى ١٠ في المئة في حين أن نسبة انفتاحها على الخارج تزيد عن ٩٠ في المئة! النظام الإقليمي العربي فشل بسبب أساسه الحمائي. وهذا الأساس ليس له وجود في عالم اليوم حيث تسود ظاهرة العولمة وحيث حلت التنافسية محل الحماية.

٣- الأساس الثالث الذي قام عليه النظام الإقليمي العربي هو الإستبداد وليس الديمقراطية. إن الحكام العرب لم يتفقوا على شيء قط قدر اتفاقهم على الإستبداد وعلى قهر شعوبهم وسلب الحريات العامة من المواطنين. هذا الأساس يتأرجح في العالم كله منذ منتصف سبعينات القرن الماضي. سقوط النظام الإستبدادي في اليونان وإسبانيا والبرتغال كانت البداية تلاها سقوط سور برلين في نهاية الثمانينيات وتفكك الاتحاد السوفيتي. وتوافقت موجة سقوط الأنظمة الإستبدادية والشمولية في أوروبا الغربية والشرقية مع ارتفاع المد الديمقراطي ضد الأنظمة الشمولية العسكرية أو شبه العسكرية في أمريكا اللاتينية وجنوب

شرق آسيا. المنطقة الوحيدة في العالم التي كانت ولا تزال عصابة على الصغرات السياسية هي المنطقة العربية إلى جانب بعض الأنظمة الاستبدادية في أفريقيا مثل نظام موجاني في زيمبابوي. النظام الإقليمي العربي لا يشترط الديمقراطية ولا يشترط الحرية لمواطني أوطانه أو أعضائه.

النظام الإقليمي العربي إذن فقد أركانها الثلاثة، فقد ركن إزاحة المشروع الإسرائيلي منذ إعلان مبادرة السلام العربية التي تؤمن اعترافا بإسرائيل بعد أن عقدت إسرائيل لعليا إتفاقات للعلاقات وللسلام مع عدد من الدول العربية. ولقد النظام ركن الحماية لأن العالم كله الآن تحلى تقريبا عن هذه الرعة ولبنى محلها نزعة الإنفتاح والعولمة. ولقد أيضا ركنه الثالث وهو الاستبداد الذي فقد مشروعيته التي كان يسوغها انقسام العالم إلى معسكرين متنازعين يعمل كل منهما على حشد حلفاء له حول العالم ويسانداهم بما في ذلك الحكام المستبدون والأنظمة الشمولية. يتجه العالم حاليا إلى دفن الاستبداد والمناذاة بالديمقراطية التي تقوم على أساس التعددية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وقد وصل العالم كله تقريبا إلى قناعة بأن الروايات الإقليمية والحماية والاستبداد هو ظواهر ثلاثة تعترض طريق النمو والاندماج العالمي وأن هذه الظواهر الثلاث يجب اقتلاعها وتحليص العالم من شرورها. ومن ثم فإن أى محاولة لإحياء النظام الإقليمي العربي القديم الفاشل تصطدم بالضرورة مع آليات التطور العالمي وتضع نفسها في تناقض مع اتجاه التاريخ البشرى. والنتيجة أنك إذا وقفت ضد العالم بأكمله فإن العالم لن يجد حرجا من الوقوف ضدك بأكمله أو على الأقل لن تجد هناك من يدافع عنك فيه إذا تعرضت للخطر أو للتهديد.

وفي مقابل فشل النظام الإقليمي العربي برزت دعوات لإقامة نظم إقليمية جديدة في المنطقة كان أهم ملامحها هو التخلص من الهوية العربية التي قام على أساسها النظام الفاشل وتقديم عناصر جديدة للهوية مستمدة من الطبيعة الجغرافية والتاريخية لمنطقة الشرق الأوسط التي تضم شعوبا أخرى غير العرب هم الأتراك والفرس واليهود. أما العرب أنفسهم فقد انصرفوا عمليا عن النظام الفاشل إلى محاولة إقامة أنظمة إقليمية فرعية مثل مجلس التعاون الخليجي و الإتحاد المغاربي. ومن أهم المشاريع التي طرحت مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه الزعيم الإسرائيلي شيمون بيريز والذي يقوم على أساس السلام بين العرب وإسرائيل وبناء منظومة متكاملة للتعاون الإقليمي تقوم على أساس تحالف المال العربي مع التكنولوجيا العالمية والمهارات البشرية والعلمية الإسرائيلية. وقدمت إيران مساهمتها هي الأخرى ولم تختلف فطرحت مشروع الشرق الأوسط الإسلامي الذي اساسه الدولة الدينية وتمكين الشيعة سياسيا انطلاقا من الدعوة إلى تصحيح ما أطلقت عليه إيران "مظلومية الشيعة في العالم العربي". ثم قدمت أوروبا مشروعها لشرق أوسط متحالف مع الإتحاد الأوروبي من خلال المبادرة الأوروبية للشراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط والتي ضمت فيما بعد كل الدول العربية وكل دول الإتحاد الأوروبي. ولم تغب الولايات المتحدة عن المسرح فاقترحت مشروع إقامة الشرق الأوسط الكبير على أساس الديمقراطية وقدمت مبادرة متكاملة لهذا الغرض لها هيكلها الإدارية وقدراتها التمويلية. وبذلك فقد العرب دورهم كلاعبيين وتحولت بلادهم إلى ساحة للعب تمرح فيها القوى الدولية والإقليمية على حساب مصالح الشعوب العربية الغائبة والمغيبة عن الفعل السياسي بسبب الاستبداد.

حرب العراق ٢٠٠٣ ودلائلها :

إصطدام النظام العراقي الذي شيده الرئيس العراقي الراحل صدام حسين مع العالم إلى درجة الحد الأقصى منذ غزو الكويت في أغسطس عام ١٩٩٠ وحتى سقوطه بالقوة المسلحة في إبريل عام ٢٠٠٣. كان نظام صدام عائليا إستبداديا يمارس القهر على مواطنيه بكل أطيافهم، وليس الشيعة فقط أو الأكراد فقط كما يتردد الآن. كما كان يمارس التهديد والتخويف ضد جيرانه. كان على خلاف مع سورية وفي حرب مع إيران وحاول إزالة الكويت كدولة من على خريطة العالم. وفوق كل ذلك راح يطور برنامجا لأسلحة الدمار الشامل يهدد به العالم، تم الكشف عنه وإزالته بالكامل بعد حرب الكويت. ومع ذلك فقد استمر صدام في تحدى شعبه وتحدى جيرانه وتحدى العالم كله، وهو بذلك حكم على نفسه بالموت.

كانت حرب العراق* في عام ٢٠٠٣ بمثابة عملية جراحية دموية قاسية تعرض لها الشعب العراقي بدون مخدر وبدون ضمانات وبدون أى شكل ملائم من أشكال الرعاية اللاحقة. وتوقف مدى نجاح هذه العملية أو فشلها على إرادة الشعب العراقي وعلى قدرته على المقاومة وتحمل تبعات عملية الإستئصال السياسى والعسكرى والفكرى للنظام السابق الذى أسقطته الحرب. والآن وبعد ست سنوات من سقوط نظام صدام حسين فإن العراق يبدو أحسن حالا وفي هيئة تختلف تماما عما كان عليه بعد الحرب مباشرة وكذلك عما توقعه له الكثيرون. فقد توقع من حشروا أنفسهم في زاوية ضيقة تناقش مشروعية الحرب ومدى اتساقها مع القانون الدولى أن يفرق العراق في بحر من الدم وأن ينتهى به الأمر إما إلى التقسيم وإما إلى هزيمة النظام الجديد الذى نشأ بعد الحرب وعودة النظام السابق أو شبيه له مرة أخرى إلى العراق. غير أنه ورغم نزيف الدماء الذى نتج عن الحرب وما تبعها فإن العراق لم ينته، كما أن احتمالات عودة النظام القديم أو شبيه له تراجعت إلى الصفر تقريبا. إن العراق الذى عرفناه سياسيا بعد الحرب العالمية الأولى والذى كان يعبر عن اختلين وعن المستبدين من ملكيين وجمهوريين انتهى ونشأ محله عراق جديد يبدو الآن أكثر شبابا وأكثر حيوية وأكثر قوة بفضل المشاركة السياسية الواسعة النطاق لمواطنيه.

ومع ذلك فإن الأخطار لا تزال تحيط بالعراق. فالعملية السياسية لم تكتمل بعد ولا تزال في طور النمو والتقدم. والمصالحة الوطنية لا يزال أمامها الكثير لكي تنجزه. والحرب ضد الإرهاب والتطرف لا يزال أمامها الكثير لكي يعلن العراقيون أنهم كسبوا بالفعل. كما أن عملية البناء الاقتصادى والإجتماعى تتعرض هي الأخرى لعوامل قصور عديدة منها الفساد ومنها الأخطار الأمنية ومنها قلة العدد المتاح من الكفاءات في مجالات عديدة.

ولم تكن حرب العراق في سياق منفصل عن الوضع في النظام الإقليمى العربى. فقد تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية واضحة لتغيير معالم النظام القائم في العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط الكبير، التى تمتد من المغرب غربا حتى باكستان شرقا، من خلال نشر الديمقراطية حتى لو كان ذلك بالقوة المسلحة. كما حدث في العراق. ومن ثم فإن استئصال نظام صدام حسين الذى بدأ للولايات المتحدة في العام ٢٠٠٣ أضعف حلقات النظام الإقليمى القائم والأكثر قدرة على التأثير مستقبلا في النظام الإقليمى الجديد الذى تسعى الولايات المتحدة إلى ترسيخه كان في حد ذاته خطوة على طريق إقامة ما يسمى بالشرق

الأوسط الكبير الديمقراطي الذي أعلنت الإدارة الأمريكية مبادرة سياسية كبيرة بشأنه خلال الولايات الثانية للرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش.

وإلى اعتقادي أن الإدارة الجديدة للرئيس الأمريكي باراك أوباما لن تتخلى عن هذه المبادرة وإنما ستعدل الأساليب والسياسات اللازمة لتطبيقها ميلا إلى وسائل الترغيب أكثر من وسائل التهريب والهدد تماما عن التهديد باستخدام القوة المسلحة لتحقيق غايات سياسية في الشرق الأوسط. وستركز الإدارة الأمريكية الجديدة على أربع مصالح أساسية لها في الشرق الأوسط هي على الترتيب مقاومة الإرهاب وأمن الإمدادات النفطية وأمن إسرائيل ومساندة الأنظمة المعتدلة في المنطقة بما يخدم المصالح الثلاث الأولى. فالمبادرة الأمريكية بخصوص الشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط الديمقراطي لن تلغي ولن تدفن وإنما ستواصل إدارة الرئيس أوباما تفعيلها بطرق مختلفة. وفي هذا السياق فإن العراق سيلعب دورا حيويا ومحوريا وستحاول إدارة أوباما أن تستثمر التغييرات التي وقعت في العراق لصالح تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط لكن بدون تحمل أعباء عسكرية إضافية هناك.

العراق الديمقراطي ومحور الممانعة :

كان العراق قبل الحرب ينتمي عربيا إلى ما يسمى بجهة الصمود والتصدي أو ما كان يعرف بدول الرفض عقب بدء المفاوضات المصرية الإسرائيلية التي تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣. وقبل ذلك كان العراق في محور واحد مع مصر وسورية والجزائر وليبيا وغيرها في محور الدول التقدمية الذي تزعمته مصر ضد محور الدول العربية الرجعية الذي كانت تنزعه السعودية. وفي الخمسينات ولقت بغداد نوري السعيد ضد القاهرة عبد الناصر خلال فترة الصراع لإقامة حلف بغداد وانتهى الصراع بينهما بسقوط الحكم الملكي ونوري السعيد وصعود العسكريين بقيادة عبد الكريم قاسم إلى السلطة. غير أن معركة عبد الناصر ضد الشيوعيين في مصر في أواخر الخمسينات أفسدت شهر العسل الذي كاد أن يبدأ وقتها بين الزعيمين فوقفت بغداد ضد القاهرة في تحالف مع القوميين والبعثيين في سورية الذين كانوا بدورهم قد هدموا الوحدة المصرية السورية التي قامت في فبراير عام ١٩٥٨. وهكذا فإن العراق تجاذبته أنواء اغوار العربية منذ نشأته وحتى سقوط نظام صدام حسين في إبريل عام ٢٠٠٣. ومع أن العراق حاول منذ سقوط نظام صدام أن ينأى بنفسه عن هذه الأنواء وهو يلحق جراحه فإن قيادات اغوار العربية لم تركه وشأنه بل حاولت أن تجعل من هذه الجراح ثروة سياسية تضمها هي إلى خزانها! لقد أزاحت الحرب صدام حسين ونظامه عدو إيران الأول وعدو سوريا وخصمها في الصراع على زعامة الحركة القومية العربية. فحاولت العاصمتان استثمار سقوطه لمصلحتهما.

وهكذا وجد البلدان، إيران وسورية، أن عراق ما بعد صدام يمكن أن يكون لقمة سائغة يقتسمانه فيما بينهما. إيران إتبعته استراتيجية مزدوجة بتأييد حلفائها لحكم العراق تحت المظلة الأمريكية والعمل على إقلاق القوات الأمريكية بمساندة الجماعات المسلحة المناوئة للوجود الأمريكي. كان هدف إيران ولا يزال هو أن يكون العراق ضعيفا وفي نطاق النفوذ الإيراني ومفصولا عن عمقه العربي. أما في سورية فإن القيادة السياسية في دمشق إتبعته استراتيجية ذات حدين أيضا. الأول مساندة ما يسمى بجماعات المقاومة للولايات

المتحدة الأمريكية والوجود العسكري الأمريكي في العراق. والحد الثاني هو العمل على بناء تحالفات سياسية مع قوى قومية وعشائرية ومع بعثيين كانوا قد انشقوا سابقا على صدام بهدف خلق امتداد سياسي سورى يقرب ما بين دمشق وبغداد في لعبة المحاور العربية. غير أن دمشق على العكس من طهران كانت تدفع حلفاءها إلى معارضة العملية السياسية في العراق وعدم الانضمام إليها في حين كانت طهران تحض حلفاءها على التعاون مع قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ومع الحاكم المدني الأمريكي للعراق والمساهمة بقوة في العملية السياسية التي بدت في واقع الأمر تحت سيطرة القوى الموالية لإيران منذ تشكيل مجلس الحكم في يونيو عام ٢٠٠٣ وحتى إجراء انتخابات المحافظات في يناير ٢٠٠٩. وأظهرت هذه الانتخابات الأخيرة إنقلابا في موازين القوى في غير مصلحة حلفاء إيران داخل العراق.

وأبدت القيادة السياسية العراقية الحالية حكمة ظاهرة في تعاملها مع الوضع العربي الشائك والسير وسط حقول الألغام السياسية التي أفرزتها الصراعات داخل لبنان وعلى صعيد الخلافات الفلسطينية. وخلال فترة الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين في قطاع غزة، لم يتورط العراقيون بالانضمام إلى محور ضد آخر وحافظوا تقريبا على مسافة متساوية بينهم وبين كل من دمشق وطهران والرباط والقاهرة. وربما يكون هناك ما يمكن قراءته في هذه المواقف للتدليل على أن العراق الجديد سينأى بنفسه عن سياسة المحاور العربية وأنه قد يلعب دورا مهما في المستقبل في إقامة نظام إقليمي جديد في المنطقة. لقد ساند العراقيون صمود أهل غزة ولكنهم لم ينضموا إلى قافلة النباح ضد القاهرة. والتزموا بشرعية القمة العربية في الكويت لكنهم لم يقطعوا الخطوط تماما مع الدوحة! ومن الواضح أن القيادة السياسية العراقية تبدو في الوقت الحاضر أكثر اهتماما بعملية البناء السياسي في العراق منها بالتورط في المناورات العربية الفارغة.

ومع التقدم الذي أحرزته العملية السياسية في العراق فإن خلفاء سورية تقلص دورهم إلى حد كبير. وتسعى بعض الجماعات الآن إلى الإقضاء بالزعامات العشائرية التي انتظمت في مجالس الإسناد أو مجالس الصحة بعيدا عن الموقف السوري. لقد قاطع حلفاء سورية العملية السياسية في العراق منذ انطلاقها في العام ٢٠٠٤ وخسروا بسبب ذلك الكثير من النفوذ السياسي المحتمل. ولم يشارك هؤلاء في انتخابات عام ٢٠٠٥، بل وحرصوا قسما من العراقيين على مقاطعة الانتخابات بما أفرز حالة عدم توازن واضحة في المشهد السياسي الذي أسفرت عنه الانتخابات النيابية الأولى في العراق الجديد. غير أن التطورات التي تلت واتجاه العراقيين جميعا إلى الإنخراط في العملية السياسية أدت إلى ابتعاد العراق كثيرا عن الموقف السوري. ومع ذلك فإن القيادة العراقية في بغداد لا تنجد لنفسها مصلحة على الإطلاق في معاداة سورية أو الدخول في محور ضدها. فأساس السياسة الخارجية للعراق الجديد هو أن يكون العراق في سلام مع جيرانه، لا يشكل تهديدا لهم ويعمل على أن يتجنب بالوسائل السلمية تهديدهم المحتمل له.

ولذلك فإن بغداد بادرت إلى إدانة الغارة الأمريكية على إحدى القرى الحدودية السورية بدعوى مطاردة إرهابيين هناك وسارع وزير الخارجية العراقي إلى زيارة دمشق لطمأننتها على أن موقف الحكومة العراقية يرفض استخدام أراضي العراق لشن هجوم على دولة مجاورة. وتحاول بغداد بالطرق السلمية التوصل إلى تفاهات مع دمشق بشأن بعض

القضايا العالقة بين البلدين خصوصا حماية الحدود المشتركة ووقف تسلل الإرهابيين إلى داخل العراق ومنع الإمدادات المالية واللوجستية التي تأتي للإرهابيين ولعناصر الجماعات المسلحة المناوئة للعملية السياسية في العراق.

ومن المعروف أن دمشق كانت خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٧ نقطة تجمع للإمدادات وللمتطوعين الذين يتم تعيّنهم للعمل ضد النظام السياسي الجديد في العراق والذين يأتون من أنحاء مختلفة من العالم العربي سواء من دول الخليج واليمن أو من دول المغرب العربي. غير أن اتصالات كثيرة بين بغداد ودمشق ساهمت في تهدئة الوضع في مدينة القائم على الحدود بين العراق وسورية والتي كانت تمثل نقطة العبور الأولى إلى داخل العراق للإمدادات وللمتطوعين القادمين من سورية. وبالطبع فإن تغير الوضع السياسي في محافظة الأنبار لمصلحة مشاركة مواطني المحافظة في العملية السياسية والأخطاء القتالية التي ارتكبتها مقاتلو تنظيمات القاعدة وغيرهم من الجماعات المسلحة ضد المواطنين العراقيين وضد شيوخ القبائل، شكل هو الآخر حائط صد قوى ضد تسلل المتطوعين وتدفق المساعدات عبر الحدود السورية. كذلك فإن الحدود السورية كانت تستخدم لعبور الإمدادات من حزب الله اللبناني إلى العراق حتى وقت قريب، حيث تستخدم الآن الحدود الإيرانية العراقية منفذا لعبور هذه الإمدادات التي تتضمن بالأساس كوادرات التدريب العسكري المتقدم على عمليات الإحتكام والقتل وعلى تكنولوجيا تصنيع الأحمزة الناسفة والمتفجرات شديدة التدمير. وتعمل كوادرات حزب الله في العراق داخل معسكرات في جنوب البلاد بالقرب من الحدود مع إيران وكذلك في معسكرات في داخل إيران. وقد وجدت قيادة الحرس الثوري الإيراني التي تشرف على إعداد الميليشيات المسلحة لزراعة الاستقرار في العراق أن تجاوب المتطوعين العراقيين والعرب في الميليشيات المسلحة العراقية مع كوادرات حزب الله اللبنانيين هو أعلى من تجاوبهم مع المدرّبين الإيرانيين بسبب عامل اللغة والمعرفة بالعادات والتقاليد العربية.

النفوذ الإيراني في العراق :

كذلك فإن تراجع نفوذ حلفاء إيران في داخل العراق يضع علامات استفهام كبيرة على مستقبل النفوذ الإيراني في العراق وإمكان استخدام أرض الرافدين كقناة للنفوذ سياسيا إلى قلب العالم العربي بواسطة حكام طهران الحاليين. إن الخسارة التي مني بها المجلس الأعلى الإسلامي وحلفائه في قائمة "شهيد الخراب"، وهو إسم المنظمة التي يتزعمها عمار الحكيم لمجل زعيم المجلس في محافظات الجنوب والوسط في العراق والتي كشفتها نتائج انتخابات المحافظات التي جرت في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ هي دليل قاطع على حيوية الجسد السياسي العراقي وقدرته على التخلص من أمراضه. فالمجلس هو الحليف السياسي الأول لإيران في العراق وهو رائد السياسة الطائفية ومسؤولها الأول وهو صاحب فكرة فيدرالية جنوب العراق التي يمكن أن تكون البداية الفعلية لانتهاء دولة العراق كما عرفها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الآن. وإذا كان العراقيون قد صوتوا لصالح "إئتلاف دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء الحالي وزعيم حزب الدعوة الإسلامية نوري المالكي فإنهم يكونون قد صوتوا في الوقت نفسه لصالح مشروع الدولة القوية وضد مشروع فيدرالية

الجنوب والوسط ومع الخط السياسي الوطني ضد الخط الطائفي ومع علاقات موازنة مع الجار الإيراني القوى ضد الخصوع لهذا الجار وتمكينه من العراق ومن ثرواته.

غير أن القيادة السياسية/الدينية في طهران ربما تجد أن خسارة حلفائها العراقيين لبعض من نفوذهم السياسي من الممكن تعويضه إيرانيا مع تضاؤل النفوذ العسكري الأمريكي في العراق والإسحاب الأمريكي لهايا من هناك. فطهران ترى أنها الطرف الإقليمي الوحيد الذي يمسك بقواعد اللعبة السياسية في العراق وبمفاتيح الأمن والاستقرار فيه. وتتوسع قدرة القيادة الإيرانية على ممارسة النفوذ في إيران ابتداء من التفوق العسكري واستخدام ذلك في ضرب الحدود كما يحدث يوميا على الحدود الشمالية الشرقية للعراق وحتى استخدام النفوذ الديني خصوصا من خلال السياحة الدينية وزيارة الإيرانيين للعتبات الشيعية المقدسة في المدن العراقية والذي يدر دخلا كبيرا على العراقيين.

وقد تنوعت خلال السنوات الأخيرة علاقات التشابك والمصالح المتبادلة بين إيران والعراق إلى الحد الذي يجعل من العراق الضعيف العوبة في أيدي القباذات الدينية المتطرفة في طهران. وتشمل علاقات التشابك الحالية خطوط طيران وخطوط ربط كهربائي وخطوط للمواصلات البرية وحدودا مائية مشتركة لا تزال مقار لبعض الرواع بين الجارتين ومبادلات تجارية ونفطية وحركة سياحية وأعمال مقاولات وإنشاءات واسعة النطاق تقوم بها الشركات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني في أنحاء مختلفة من العراق خصوصا في محافظات الجنوب والفرات الأوسط. وقد استخدمت طهران نفوذها في العراق لتحقيق أهداف من أهمها التخلص من معسكر منظمة مجاهدين خلق الذي يقع بالقرب من مدينة بعقوبة (معسكر أشرف) وفي زرع شبكات تعمل لمصلحة أجهزة الاستخبارات والحرس الثوري الإيراني في أركان مختلفة من النظام السياسي العراقي بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء والبرلمان ووزارات الداخلية والدفاع والمالية وأجهزة الدولة العراقية المؤثرة في العلاقات الخارجية ومنها علاقات العراق مع الدول العربية. كما تم زرع شبكات في قطاعات النفط والمقاولات بدعم من عمار الحكيم (الذي يعد نفسه لزعامه المجلس بعد وفاة أبيه الذي يعاني من مرض السرطان) وقباذات المجلس الأعلى الإسلامي. وإذا كان الميزان في علاقات التشابك هذه يميل لمصلحة تغليب المصالح الإيرانية فذلك يعكس واقع الحال في علاقات بين دولتين إحداهما تتطلع إلى مكانة إقليمية ودولية متقدمة وتمكنت من تطوير قدرات لا يمكن إنكارها في مجالات صناعة الطاقة النووية وصناعات الفضاء والصواريخ والصناعات العسكرية بوجه عام، وأخرى تحاول أن تعيد بناء قدراتها التي دمرها الحروب المتتالية والإستبداد السياسي الذي طغى فيها لفقود من الزمن. غير أن هذا الميزان قابل للتغير لأن ديناميكيات الحياة السياسية لا تبقى شيئا على حاله للأبد.

ومن المتوقع أن تشهد إيران تغيرات سياسية كبيرة في العقدين القادمين. فبعد استقرار دام في العقدين الماضيين بعد الإضطرابات التي أعقبت الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩ وسيطر خلالها رجال الدين الذين اعتلوا قمة الهرم السياسي الإيراني، تنزع الآن إشارات مرحلة جديدة تحمل ملامحا تختلف عن ملامح المرحلة السابقة. فقد بدأ ظهور علامات الصراع بين طبقات رجال الدين وبين التكنوقراط ومثلي القوى الشعبية والديمقراطية. فقد انقسم رجال الدين أنفسهم بين محافظين وبين إصلاحيين. كذلك فإن طبقة التكنوقراط وفئات الطبقة الوسطى في إيران التي أبعدت عن المشاركة الحقيقية في صنع القرار السياسي

تحاول الآن استعادة مكانتها تدريجياً ويظهر ميلها للإحتجاج من خلال الحركات الطلابية وحركات حقوق الإنسان التي أصبحت تلتف حول شيرين عبادي التي ينظر إليها الإيرانيون يمثلون الطبقة الوسطى وقوى المجتمع المدني على أنها رمز من رموز إيران المستقبل. إن إيران بعد عشر سنوات من الآن لن تكون أبداً إيران رئاسة محمود أحمدي نجاد الأولى. بالتأكيد ستكون هناك تغيرات مدعومة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية وكذلك مدعومة من نمط العلاقات الجديدة في العالم. فالتهديد بالقوة الذي ساعد على زيادة نفوذ المتطرفين الإيرانيين بعد حرب العراق سيتراجع وستحل محله الدعوة إلى التعاون بدلا من التهديد بالمواجهة. وقد أظهرت الإدارة الأمريكية الجديدة رغبة قوية في إجراء حوار مباشر مع القيادة الإيرانية بشأن قضايا تمس أمن وتنمية إيران وتمس دور إيران في المنطقة وطموحاتها في العالم. ومن المرجح أن يستغرق هذا الحوار، متى بدأ، كثيرا من الوقت. فالإيرانيون هم من يحترفون في المساومة الذي برع فيه تجار السجاد الفرس منذ فجر التاريخ وهم في المساومة قد يدفعون الصفقة إلى حافة الإنهيار قبل أن يتراجعوا مقبلين على إتمامها.

نظام جديد للأمن الإقليمي يضم إيران :

وخلال الفترة من الآن وحتى تبلور اتجاهات التغيير في إيران ستحتاج القيادة السياسية في العراق إلى قدر كبير من الحنكة في التعامل مع الجار الإيراني القوي. وليس من مصلحة العراق الدخول في مواجهة مع إيران بسبب خلافات حول الحدود أو بسبب خلافات حول أحقية التنقيب عن النفط في مناطق شط العرب والأراضي الحدودية المشتركة أو بسبب القصف المدفعي المتكرر لقرى جبال قنديل العراقية من بواسطة المدفعية الإيرانية أو حتى بسبب عمليات انتهاكات الحدود. فهذه كلها قضايا يمكن التوصل إلى حلول مقبولة لها بواسطة الطرفين من خلال الاتصالات السلمية والتعاون المشترك وتبادل المصالح.

ومع ذلك فإن لدى القيادة العراقية توجهها قويا لإبرام اتفاقات أمنية ثنائية مع الدول المجاورة بهدف التقليل من مخاطر التهديد العسكري والحفاظة على الحد الأدنى من السلم للأمن لتطوير العلاقات مع جيران العراق على أسس ودية. ومن أجل ذلك فإن بغداد وقعت اتفاقيات أمنية مع كل من تركيا وإيران. وقد وقع العراق إتفاقا للتعاون الأمني مع تركيا خلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى بغداد في يوليو ٢٠٠٨ ضمن ما أطلق عليه "الإعلان الإستراتيجي للتعاون بين العراق وتركيا". وبمقتضى هذا الإعلان إتفق البلدان على التعاون المشترك في المجالات السياسية والعسكرية والاستخباراتية إضافة إلى التعاون الإقتصادي والتجاري. وقد تم تفعيل هذا الإعلان الإستراتيجي للتعاون بين العراق وتركيا في يناير عام ٢٠٠٩ خلال زيارة قام بها وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إلى أنقرة تم خلالها الإتفاق على مركز قيادة مشترك في مدينة إربيل يضم ممثلين عن تركيا والعراق والولايات المتحدة يكون بمثابة الآلية والجهاز العملي لإدارة الإعلان الإستراتيجي للتعاون المشترك. وفي الوقت الذي كان فيه زيباري يزور تركيا كان الدكتور موفق الربيعي مستشار الأمن القومي العراقي قد سبقه إلى العاصمة الإيرانية طهران ليعلم من هناك أن العراق "يعتبر أى تهديد للأمن القومي الإيراني تهديدا للأمن القومي العراقي". وفي طهران إتقى الربيعي القبهادات السياسية الإيرانية الرفيعة ابتداء من المرشد الأعلى للثورة علي رئيس الجمهورية إلى مستشار الأمن القومي إلى وزير الخارجية إلى قائد الحرس

الثورى الايراني إلى رئيس الإستخبارات وغيرهم من القيادات النفاذة المعنية برسم صورة العلاقات بين البلدين. ووقع الربيعي في طهران عددا من مذكرات التفاهم والإنفاقات يجرى في إطارها التعاون في مجالات تبدأ من تبادل المعلومات الأمنية وتصل إلى حد التعاون المشترك في حماية الحدود ومواجهة الأخطار المشتركة. وقد كان قرار إغلاق معسكر أشرف الذي يتركز فيه نحو ٣٥٠٠ عنصر من منظمة مجاهدين خلق إضافة إلى أسلحتهم (الإغلاق مقرر في شهر مارس عام ٢٠٠٩) ثمرة لاتفاق التعاون الأمني العراقي الإيراني.

وخلال زيارة الدكتور موفق الربيعي لتهران في يناير ٢٠٠٩ قال مستشار الأمن القومي الإيراني سعيد جليلي إن "الوقت أصبح ملائما لتعاون أمني إقليمي بين دول المنطقة" معتبرا أن إيران تشكل مركز الثقل في نظام جديد للأمن الإقليمي يضم دولاً عربية ودولاً غير عربية يتولى وضع الإطار الشامل للتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وحماية خطوط الملاحة الدولية في خليج هرمز ومنع التسلسل عبر الحدود وإقامة ترتيبات للتعاون الاقتصادي ومكافحة تهريب المخدرات وتشجيع السياحة والتعاون المشترك في مجالات تطوير البنية الأساسية الإقليمية. ويتولى الربيعي من الجانب العراقي محاولة تسويق هذا المشروع في العالم العربي على أساس أن استبعاد دولة كبيرة مثل إيران من النظام الإقليمي للأمن من شأنه أن يخلق الكثير من الرعاعات وبؤر التوتر وأن الطريق الصحيح هو ضم إيران وتركيا معا إلى العراق لتكوين نواة لنظام أمن إقليمي شامل في الشرق الأوسط، مع عدم استبعاد أية دولة أخرى وجعل هذا الإطار مفتوحا لقبول أعضاء جدد. ويعتبر القادة السياسيون في إيران أن عملية مقايضة نفوذهم الحالي في العراق لن تكون بأقل من أن تنضم إيران إلى نظام جديد للأمن الإقليمي يؤمن نفوذها الحالي في العراق ويضيف عليه نفوذا معترفا به في منطقة الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن العراق يسير قدما في عملية تطوير التعاون الأمني مع جاراته الكبيرتين. ولا تبدو إيران غضاظة من تعاون العراق مع تركيا العضو في حلف الأطلسي على أساس أن للدولتين مصلحة أكيدة في منع قيام دولة كردية مستقلة على حدودهما. كذلك فإن تركيا لا تبدو الزعاجا حقيقيا من التعاون الأمني العراقي مع إيران للسبب نفسه وعلى أساس أن دور تركيا الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن ينطلق من علاقاتها مع كل من سورية والعراق خصوصا وأن مشكلة المياه تحتاج إلى حلول إقليمية لتجنب نشوب حروب بين هذه الدول. ومن المؤكد أن الاستقرار المتنامي في العراق سيسفر عن تطوير الصيغة الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي الذي يبدو أن هناك اتفاقا عليها بين بغداد وطهران وأنقرة. وعلى ذلك فإن ما يسمى بمحور الممانعة الذي تقوده إيران قد يتحول عمليا إلى محور إقليمي جديد يعيد إلى الذاكرة تجربة إنشاء حلف بغداد في خمسينات القرن الماضي.

السياسة الخارجية السورية ومحور الممانعة :

يضم ما يسمى صحفيا بمحور الممانعة إلى جانب إيران كلا من سورية وحزب الله اللبناني ومنظمي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني. كما يضم المحور فرقا قومية عربية وفرقا ناصرية وفرقا إسلامية تلقى شعاراتها مع السياسات المعلنة لدول محور الممانعة من زوايا العداة للولايات المتحدة غير أنها تفرق عنها بعد ذلك في أمور كثيرة مثل ولاية الفقيه

والدولة الدينية. كذلك فإن هذا الخور يجذب عددا من الدول العربية الشاردة التي تحاول أن تلعب دورا في ظل حال فراغ القوة في المنطقة مثل قطر، أو حكام يحاولون استغلال الحال لحماية مقاعدهم ومراكزهم في الحكم من الأخطار التي تخيق بهم مثل عمر البشير في السودان. ويقوم الخور على أساس قضية واحدة هي الصراع العربي الإسرائيلي ولا يتجاوز هذه القضية بأي حال من الأحوال إلى ما هو أوسع من ذلك. وإذا تمثل سورية القطب الثاني في محور الممانعة فإن سياستها الخارجية يمكن أن تترك أثرا كبيرا على مستقبل الخور. وبدراسة اتجاهات السياسة الخارجية السورية من مؤتمر أنابوليس الذي عارضته إيران بشدة وحتى الآن فإن كل الظواهر تشير إلى أن القيادة السياسية السورية تنام وتصحو على حلم السلام مع إسرائيل غير أنها تريد ثمنا لهذا السلام طالما أنها لم تشعر بتهديد داخلي أو خارجي نتيجة احتلال إسرائيل لفضة الجولان السورية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. إن سورية التي تحصل على مساعدات من إيران مكافأة لها على موقفها وتنسيقها مع السياسة الخارجية الإيرانية تعتبر أن بقاء الجولان في أيدي الإسرائيليين بمثابة "وديعة" تحصل منها على فوائد. وللمقارنة فقد كان الأمر على العكس من ذلك تماما في مصر خلال فترة احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء. إذ أدى هذا الاحتلال إلى إثارة الكثير من الإضطرابات السياسية في مصر والتي كادت أن تطيح بالنظام سواء من داخله (مايو ١٩٧١) أو بسبب الضغوط الشعبية من خارجه (حركة الطلبة والعمال خلال الفترة من ١٩٦٨ وحتى قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣). فكان احتلال إسرائيل لسيناء بمثابة "دين" وليس "وديعة" ومن ثم تعين على الإدارة المصرية أن تتحرك لإنهاءه.

ومن المعروف أن عناصر التسوية السورية- الإسرائيلية بشأن الجولان تم التوصل إليها جميعا تقريبا خلال الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٠ ثم استكمل الطرفان مشاورتهما بشأن هذه التسوية برعاية أطراف أخرى أهمها الطرف التركي في العام ٢٠٠٨ وذلك بعد العقاد مؤتمر أنابوليس ومشاركة سورية فيه. ولا تزال القيادة السياسية التركية تقوم بدور في هذا السياق.

وقد أظهرت القيادة السياسية السورية في أكثر من مناسبة إستعدادها لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل بدون أن يربط المسار السوري بالمسار الفلسطيني. بل على العكس من ذلك فإن المفاوض السوري يرى أن المسار التفاوضي الإسرائيلي - الفلسطيني هو مسار منافس للمسار الإسرائيلي - السوري وأن من مصلحة سورية تعطيل المسار الفلسطيني حتى لا تفقد دمشق أوزانها للضغط في لعبة المفاوضات مع إسرائيل. ومن المرجح أن كلا من إيران وسورية تضغطان من أجل إفشال المسار التفاوضي الإسرائيلي- الفلسطيني لغايات تتعلق بالمصالح الإيرانية والمصالح السورية. طهران تريد دورا إقليميا معترفا به ودمشق تريد ثمنا لإعادة هضبة الجولان إليها إذ أنها تحصل فعليا على ثمن مقابل بقاء إسرائيل فيها! ولذلك فإن سياسة الترغيب من جانب كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه سورية من شأنها أن تفتح الطريق لصفحة جديدة في علاقات سورية بالإقليم العربي من حولها وفي علاقتها بالمسار التفاوضي بين إسرائيل والفلسطينيين والذي يبدو متعظرا وفي أسوأ حالاته منذ بدأ خلال مفاوضات أوسلو السرية.

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه محور الممانعة :

تعهد إدارة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بما يضع المصالح المباشرة لإعادة بناء القوة الأمريكية الشاملة في المقدمة منها جميعا. وعلى هذا الأساس فإن الرئيس الأمريكي يعطى أولوية للعلاقات مع كندا والمكسيك باعتبارهما الشريكين في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وبعد ذلك تأتي علاقات الولايات المتحدة مع دول حلف الأطلسي التي ستقوم على أساس ضرورة اقتسام أعباء إقرار الأمن والسلام في العالم والتوزيع العادل لهذه الأعباء فيما بين الولايات المتحدة وشركائها. وفي المحل الثالث ستأتي علاقات الولايات المتحدة بالصين واليابان وأمريكا اللاتينية ثم الشرق الأوسط وأفريقيا. ومع أن الشرق الأوسط لا يحتل أهمية متقدمة في أولويات الإدارة الأمريكية الحالية فإن قضايا العلاقات مع إيران وتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتصحيح العلاقات مع سورية تمثل أولويات للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. وقد اتخذت الإدارة الأمريكية عددا من الخطوات لبيان هذه الأهمية على رأسها تعيين المفاوض الأمريكي المخضرم جورج ميتشل مبعوثا أمريكيا إلى الشرق الأوسط. كذلك تشير تحركات أعضاء الكونجرس الأمريكي إلى عواصم المنطقة خصوصا إلى تل أبيب ودمشق والقاهرة ورام الله إلى هذه الأهمية التي توليها أجهزة الحكم في الولايات المتحدة لتصحيح مسار العلاقات الأمريكية - العربية التي عانت من الكثير من القصور منذ حرب العراق وأخيرا حرب غزة.

وتتبنى الإدارة الأمريكية الجديدة رؤية تنطلق من الحوار ولغة الدبلوماسية لتحقيق وضممان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي. وربما يختار الرئيس الأمريكي باراك أوباما العاصمة الإندونيسية جاكرتا منصة لإلقاء خطابه الموعود إلى العالم الإسلامي. وستكون المفاجأة إذا أطلق الرئيس باراك أوباما رسائله من عاصمة عربية. وجاكرتا هي الأرجح باعتبار أن إندونيسيا هي أكبر دولة إسلامية وأما تتحول بشكل تدريجي إلى الديمقراطية وأما أصبحت أكثر اندماجا في العالم الجديد الذي يتأسس على مبادئ الإنفتاح والعولمة.

وفي إطار لغة الحوار والدبلوماسية فإن بدء حوار مباشر بين طهران وواشنطن سيكون بمثابة نقلة نوعية للحوار بين الدولتين الذي كانت تحتضنه بغداد والذي توقف بعد جولته الثالثة. وكان يركز بشكل أساسي على قضايا الأمن في العراق. ومن المرجح أن يتضمن جدول أعمال الحوار الأمريكي - الإيراني الملف النووي الإيراني والعلاقات التجارية والإقتصادية بين طهران وواشنطن بما في ذلك الأرصدة الإيرانية المجمدة وقرارات العقوبات الاقتصادية التي هندستها الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وتلك التي اتخذتها من جانب واحد خصوصا تلك المتعلقة بالاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط والغاز ونظام للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط يعترف صراحة ببلور محورى لإيران. ولن تكون القضية الفلسطينية بحال من الأحوال على مائدة الحوار الرسمي بين الطرفين، فلا إيران ستهتم بذلك ولا الولايات المتحدة ولا إسرائيل!

وفي الإطار نفسه تحاول الدبلوماسية الأمريكية التواصل مع القيادة السياسية في دمشق مباشرة وعبر وسطاء أو أطراف ثالثة. وتعتبر واشنطن أن المسألة السورية أسهل كثيرا من المسألة الإيرانية. فإيران تملك أوراقا للعب في العراق وفي الخليج وفي لبنان وفي

فلسطين. أما سورية فإنها تقع بسهولة تحت الضغط التركي الذي يمكن أن يجهد أوراقها في لبنان وفي فلسطين. وفي العادة تبادر دمشق إلى إرضاء أنقرة حتى بدون طلب تركي، والأمثلة على ذلك كثيرة في السنوات الأخيرة بدءاً من طرد الزعيم الكردي التركي عبدالله أوجلان من جنوب لبنان وإغلاق معسكرات تدريب قواته هناك إلى تأييد الغزو التركي لشمال العراق في عام ٢٠٠٧ إلى تقديم تسهيلات متنوعة لحركة الأتراك على الحدود المشتركة بين البلدين. ومع ذلك فإن سورية تحتاج إلى بعض الإغراءات من أجل إقناع القيادة السياسية هناك بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل. وتستطيع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا تقديم هذه الإغراءات.

وإذا كنا بصدد الحديث عن إطار زمني للتغيرات التي ستطرأ على المنطقة والتي من شأنها أن تخلق نظاماً جديداً للعلاقات الخارجية بين أطرافها ونظاماً جديداً للأمن الإقليمي فإننا نتحدث في الحقيقة عن مدى زمني يتراوح بين ٥ إلى ١٠ سنوات تبلور خلالها المكونات الرئيسية للنظام الإقليمي الجديد.

إستنتاجات :

المصطلح الذي نشأ في الآونة الأخيرة والمسمى "محور الممانعة" هو مصطلح صحفي أكثر منه مصطلح سياسي. وهو يطلق على مجموعة من الدول والوحدات السياسية غير الحكومية التي تنطلق من العداء للولايات المتحدة والتي يبحث كل منها عن تحقيق مصالح خاصة به من خلال إعلان هذا العداء. ومن المرجح أن يدوب هذا المحور تدريجياً مع بدء حوار مباشر بين الولايات المتحدة وبين إيران وكذلك بين الولايات المتحدة وبين سورية. إيران تريد إعترافاً دولياً بدورها الإقليمي وستحصل عليه. وسورية تريد ثمناً للسلام مع إسرائيل وستساوم من أجله. الأطراف الأخرى في المحور هي متغيرات تابعة وغير مستقلة وسيؤول دورها إلى مصلحة الطرفين الكبارين في المحور أي إلى إيران وسورية أو ستغير اتجاهها تماماً لتحقيق مصالح أخرى. أما في العراق فإن هذا البلد سيمضي في طريق البناء والتحول الديمقراطي بقوة وستحور تدريجياً من النفوذ الخارجي الأمريكي والإيراني غير أنه سيلعب دوراً محورياً في منظومة جديدة للأمن الإقليمي تظم في البداية إلى جانبه كلا من تركيا وإيران على أن تتسع هذه المنظومة لتشمل دولاً أخرى في المنطقة خصوصاً بعض الدول الخليجية ودول شرق البحر المتوسط. وليس من المتوقع أن يطول المدى الزمني لذوبان محور الممانعة، فقد لا يستغرق الأمر بضعة سنوات لكن تبلور أسس ومقومات النظام الإقليمي الجديد قد يستغرق فترة تتراوح بين ٥ إلى ١٠ سنوات وذلك في حال بقاء المتغيرات الأخرى على ما هي عليه.

* ورقة بعنوان محور "الممانعة" وتأثيره على الوضع في العراق. تم تقديمها إلى المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية في ورشة عمل حول "مستقبل الأمن والإستقرار في المنطقة ما بين الممانعة والإعتدال في بيئة إقليمية متغيرة". القاهرة في ٢٥ فبراير ٢٠٠٩

ماذا يريد العرب من أوباما :

أطلق فوز السيناتور الأمريكي الديمقراطي باراك أوباما في انتخابات الرئاسة الأمريكية على منافسه الجمهوري جون ماكين قوى تفاؤلية كثيرة في داخل الولايات المتحدة وخارجها بشأن توقعات المستقبل. وهذه القوى التفاؤلية لا تضم فقط القوى التي كانت قد عارضت جورج بوش الابن خلال السنوات الثمان الماضية من حكم الجمهوريين في الولايات المتحدة ولكنها ضمت أيضا الكثير من القوى الجديدة التي تدخل الممارسة السياسية للمرة الأولى أو التي كانت قد عرفت عن السياسة لفترة طويلة من الزمن بسبب اليأس من حدوث التغيير. فالترحيب بفوز السيناتور الأمريكي من أصل الهريقي باراك أوباما هو في واقع الأمر ظاهرة يشترك فيها الأمريكيون مع غيرهم من شعوب العالم. لقد ألهم أوباما مشاعر الأمريكيين بخطبه العاقلة الرصينة التي تخاطب العقول وليس الحناجر خلال حملته الانتخابية الطويلة والتي استمرت أكثر من عامين. وركز أوباما على شعار "التغيير" وعلى أن الأمريكيين "يمكنهم" صنع هذا التغيير. وكان يوم الانتخابات رحيما ما بعد إعلان النتائج يوما مشهودا على مستوى العالم. كثيرون حول العالم لم يخلدوا إلى النوم حتى اطمأنوا على فوز أوباما. وكثيرون لم يستطيعوا النوم وغمرهم فرحة الاحتفالات حتى صباح اليوم التالي خصوصا في العاصمة واشنطن والمدن الأمريكية الرئيسية.

وبالطبع فإننا في العالم العربي - كما هو الحال في كل ظاهرها السياسية - إنقسمنا حول أوباما. الكثير منا يرى أنه في كل الأحوال سيكون أفضل من الرئيس المنتهية ولايته في يناير المقبل. ومنا أيضا من يرى في أوباما "عدو منا في أشد خطرا من عدو صريح" ويفضل عليه لو أن جون ماكين قد فاز! كما صرح بذلك أحد الفقهاء! ومنا أيضا في العالم العربي فئة تريد أن تنزع الأمور بميزان الربح والخسارة وتحاول أن تتخصص وجوه فوز أوباما لتري ما إذا كان في فوزه مصلحة أو ضرر. ومن الضروري القول بأن فوز مرشح للرئاسة الأمريكية تضمن برنامجه الانتخابي الإنسحاب من العراق وإغلاق معسكر جوانتانامو وإلغاء التعذيب في السجون الأمريكية والدعوة إلى السلام والديمقراطية في العالم يستحق منا كل تقدير، غير أنه يستلزم منا في الوقت نفسه أن نحاول فهم ظاهرة أوباما التي بدأت بالفعل في اجتياح العالم كله قبل أن يصل الرئيس المنتخب إلى البيت الأبيض بشهور. إنما ثورة في تاريخ الولايات المتحدة وقد تكون أيضا بمعايير أخرى ثورة جديدة في العالم على غرار الثورة البرتغالية التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية بعد سقوط سور برلين. وهذا الفهم ضروري بادئ ذي بدء من أجل "التفاعل الصحيح" مع ظاهرة أوباما وليس بفرض الوقوف المطلق معه أو الوقوف المطلق ضده.

ومن الضروري عند محاولة فهم ظاهرة أوباما أن نتخصص القوى التي وقفت معه وساندته وأوصلته إلى كرسي أقوى رجل في العالم. لقد سافرت إلى الولايات المتحدة قبل موعد إجراء الانتخابات الأمريكية بأسبوع ضمن وفد ضم ثلاثة من قيادات الأحزاب المصرية. من الحزب الوطني (الدكتور مصطفى علوي- عضو أمانة السياسات) وحزب الوفد (المهندس مصطفى رسلان- عضو الهيئة العليا) وكاتب هذه السطور عن حزب الجبهة الديمقراطية وذلك بدعوة من المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية. وكان الغرض من

هذه الزيارة هو متابعة ومراقبة وتقييم تجربة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وصححت هذه الزيارة لأعضاء الوفد الثلاثة الوقوف على جوانب شديدة الأهمية من تجربة الانتخابات الرئاسية مثل الإطار القانوني والإجرائي للانتخابات وكيفية تنظيم الحملة الانتخابية وتحويلها وإدارتها في الولايات المختلفة إلى متابعة ومراقبة عملية التصويت يوم الانتخابات نفسها وما أظهرته من مستوى رفيع من الوعي السياسي بين المواطنين الأمريكيين والحرص الشديد للمواطن على أداء حقه الانتخابي. لقد رأينا إيجابيات النظام الانتخابي الأمريكي ورأينا أيضا سلبياته. ومن التجارب الإنسانية التي سيظل وفد القادات الحزبية المصرية يذكرها عن هذه الفترة مظاهر الحرص الشديد على التصويت بين الناخبين الأمريكيين ومنهم كبار السن والمظاهرات والإحتفالات العفوية التي انطلقت في المدن الأمريكية كافة بعد أن تأكد فوز أوباما برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن حملة أوباما الانتخابية اعتمدت بشكل أساسي على الشباب وعلى المهمشين وعلى العمال وبالطبع على المواطنين الأمريكيين من أصول عرقية مختلفة على رأسها الأمريكيين من أصل أفريقي وكذلك على فئات واسعة من الطبقة الوسطى. وانعكس الاعتماد على تلك الفئات في مؤشرات سياسية فعلية ولم يكن مجرد ادعاء فارغ. وظهر الترابط العضوي بين حملة أوباما الانتخابية وبين هذه الجموع في أن عدد المتطوعين للعمل في الترويج لانتخاب أوباما فاق السنة ملايين شخص وهو ما لم يحدث في تاريخ أى انتخابات سابقة في الولايات المتحدة، كان معظمهم من الشباب. كما ظهر هذه الترابط العضوي بين حملة أوباما الانتخابية وبين جمهوره الواسع من الناخبين في قيمة التبرعات المالية التي حصل عليها منظمو حملة أوباما الانتخابية والتي وصلت إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار وهو أكبر رقم تمكن من جمعه أى حملة انتخابية في تاريخ الولايات المتحدة. لقد اعتمد معسكر أوباما على القوة السحرية للأفراد وليس على المؤسسات وجماعات الضغط التي تتحكم في العادة في تسيير الحياة السياسية في الولايات المتحدة بما في ذلك تمويل الانتخابات. تبرع الأفراد بكثرة بمبالغ صغيرة وعلى مراحل مما حرر أوباما من عبء الاعتماد على مصدر واحد رئيسي للتمويل أو على جماعة ضغط تتحكم فيما يقوله في حملته الانتخابية وما يطرحه من سياسات عندما يعتلي كرسى الحكم.

ولم يكن هذا النجاح الذي أحرزه معسكر أوباما الانتخابي محض صدفة بل كان سياسة مخططة بعناية فائقة أشرف عليها رام إيمانويل الذي كافاه أوباما بتعيينه كبيرا لموظفي البيت الأبيض في إدارته المقبلة. لقد اعتمد نجاح حملة أوباما الانتخابية على ثلاثة عوامل كل واحد منها فعل السحر على الأمريكيين. العامل الأول هو وضوح وبساطة الرسالة السياسية للمرشح الديمقراطي منذ بدء الانتخابات التمهيدية. كانت هذه الرسالة ببساطة هي أن الولايات المتحدة باتت تحتاج إلى التغيير وأن الأمريكيين معا بإمكانهم إنجاز هذه المهمة. وقد مشت هذه الرسالة شغاف قلوب الأمريكيين خصوصا عندما اكتست الرسالة لحما ودما بالحديث عن تغييرات في أنظمة الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي وتأمينات البطالة وتطوير مصادر الطاقة البديلة لإنهاء اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة المستوردة من الخارج. كما اكتسبت هذه الرسالة زخما قويا من روح باراك أوباما وشخصيته الجذابة القوية (الكاريزمية) وقربه من الناس العاديين. فهو لم يتشأ في بيت حكم وإنما ولد لامرأة أمريكية عادية مسيحية من مهاجرين كنبيين مسلم وذاق مرارة الحرمان من الأب وقسوة الحياة في طفولته وفي صباه وأصبحت حياته نموذجاً لحياة الأمريكي العادي.

في المقابل كانت الرسالة السياسية لمنافسه هي "أمريكا أولا" أو "البلد أولا" وهي رسالة تلغي في جوهرها قوة الفرد المواطن وتفي وجوده لصالح "البلد" وهو مصطلح غامض غالباً ما تستخدمه أنظمة الحكم الديكتاتورية لتأميم مواطنيها وسلب حرياتهم. الأمريكيون لم يتضامنوا مع الرسالة السياسية لجون ماكين ضابط البحرية الأمريكي المخضرم أسير حرب فيتنام السابق وسليل عائلة اشتهرت بجدورها العسكرية فأبوه كان أحد قيادات سلاح البحرية الأمريكية وكذلك كان جده. إنه نموذج المرشح القادم من داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية وهو أمر طبع نفسه على الرسالة السياسية لجون ماكين والتي ركزت على أهمية مواجهة الخطر الخارجي وأهمية الحرب. ولطالما كرر جون ماكين في خطبه خلال حملته الانتخابية كلمات "سقاتل...سقاتل...سقاتل" فكان يذكرني بخطب القوميين العرب الملتهمه الحماس وكلمات بعض أغنيات عبد الحليم حافظ مثل "اموت أعيش... ما يهنش... وكفاية أشوف علم العروبة باقي" وبالطبع كان ماكين لا يفتي للعروبة وإنما يفتي لأمريكا فكانه يقول للمواطن الأمريكي "تموت تعيش... ما يهنش... وكفاية أشوف علم أمريكا باقي". والأمريكيون الذين تقوم حياتهم على مبادئ الرعة العملية لا يهضمون مثل هذه الشعارات. فسقطت رسالة ماكين السياسية والتصورت رسالة أوباما ليلة الرابع من نوفمبر عام ٢٠٠٨.

أما العامل الثاني في نجاح حملة أوباما الانتخابية فكان دقة التنظيم وتناغم الحركة داخل معسكره منذ بداية الحملة إلى نهايتها. لقد انقسمت القيادات التقليدية في الحزب الديمقراطي بين أوباما، السيناتور الشاب ذى الأصول الأفريقية وبين السيناتور هيلاري كلينتون زوجة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون. وهو انقسام كان يمكن أن يكلف الديمقراطيين الانتخابات الرئاسية بأكملها. غير أن حملة أوباما تجاوزت هذا الانقسام بالوصول إلى خارج أسوار الحزب الديمقراطي، إلى جمهور الناخبين الديمقراطيين مباشرة. وأجرت قيادات الحملة اتصالات مباشرة مع قيادات اتحادات العمال واتحادات الطلاب في الجامعات وقيادات الرأي العالم من ذوى التوجه الديمقراطي من أجل دعم حملة السيناتور أوباما. واستخدمت قيادات الحملة وسائل الإعلام الجديدة من أجل التواصل مع أوسع القطاعات عن طريق الإنترنت والفيديو والبوتوب والرسائل القصيرة على أجهزة التلفزيون المحمول، وكذلك من خلال الحملات الإعلامية على التلفزيون. واستطاعت الحملة بتنظيمها الدقيق أن تتسع وتتسع لتصبح أفضل حملة في تاريخ الانتخابات الأمريكية من حيث التنظيم ومن حيث الإتساع ومن حيث كم وتنوع المشاركين فيها.

أما حملة ماكين في المقابل فقد اعتمدت بالأساس على منظمات الحزب الجمهوري وفقدت اتجاهها مرات عديدة وضاعت في الطريق بدون أن تتجح في التواصل مع الناخب الأمريكي، بالمعايير الأمريكية. فحملة أوباما حصلت فقط على ٥٣ في المئة وليس ٩٩ في المئة على الرغم من كل ما نقول. وحملة ماكين التي فشلت حصلت على نحو ٤٧ في المئة وليس أربعة من عشرة في المئة

العامل الثالث تمثل في جعل التمويل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية السياسية لحملة السيناتور الأمريكي باراك أوباما. كانت الفرضية التي قامت على أساسها استراتيجية تمويل الحملة الانتخابية تقوم على ثلاثة أسس. الأول هو التخلص من أعباء وقيود قبول تمويل عام (عن طريق الدولة) يسمح لأوباما بتلقي ٨٤ مليون دولار لتمويل حملته الانتخابية لكن

ذلك يقيد بعد ذلك فرص تلقي تبرعات من الأفراد ومن المؤسسات. والثاني هو التخلص من القيود المستقبلية على السياسات التي قد يفرضها قبول تبرعات كبيرة لتمويل الحملة الانتخابية من المؤسسات الكبيرة ومن جماعات الضغط. أما ثالث هذه الأسس فهو العمل على اعتبار أن الحملة الانتخابية طويلة وليست قصيرة الأجل وأن الانتخابات يمكن كسبها فقط عندما تكون هناك موارد مالية متاحة في كل وقت خصوصا في الأيام الحاسمة وفي مواقع الاشتباك السياسي الحساسة بالنسبة لكل من المرشحين الديمقراطي والجمهوري. لقد قبل المرشح الجمهوري جون ما كين التمويل العام لحملة الانتخابية فافقده ذلك القدرة على التواصل مع الناخبين. أما أوباما فقد كان قراره بعدم قبول التمويل العام بمثابة الطلاق لثورية وليس قفزة إلى الجهول.

وهذا يعني أن أوباما سيدأ عهده في البيت الأبيض متحررا إلى حد كبير من ضغوط جماعات الضغط السياسي وتجمع مصالح شركات النفط وتجمع مصالح شركات السلاح وهي التجمعات التي كانت تساند جون ما كين. وعلى النقيض من ذلك فإن أوباما سيجد نفسه منذ اليوم الأول في البيت الأبيض مدينا إلى الأمريكيين العاديين. مدينا إلى الشباب وإلى العمال وإلى الموظفين وإلى رجال وسيدات الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة التي قددها الأزمة المالية العالمية الحالية بالانكسار والتي عانت الكثير خلال سنوات حكم جورج بوش الابن. سيجد أوباما نفسه محاطا بأولويات كثيرة ربما لا تعني كثيرا نحن العرب. أولويات على رأسها خلق المزيد من الوظائف وإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من الإنهيار. تطوير نظام الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي. تجديد البنية الأساسية في الولايات المتحدة التي عانت من الإهمال لعقود طويلة. وسوف تتنافس هذه الأولويات على وقت وموارد الإدارة الأمريكية الجديدة في البيت الأبيض. وقد أعلن أوباما صراحة في خطبه خلال حملته الانتخابية إحقاذه إلى المهمات التي تتعلق بإعادة بناء الولايات المتحدة اقتصاديا واجتماعيا وتوفير سبل الحياة اللائقة للمواطنين الأمريكيين. إن أوباما مدني للملايين الذين تبرعوا بوقتهم لحملة الانتخابية كما أنه مدني أيضا للملايين الذين تبرعوا بالوجد ومنهم عشرة دولارات أو بخمسين دولارا لدعم حملته الانتخابية. ومن أجل هؤلاء سيعمل أوباما.

فماذا عنا نحن العرب وماذا نريد من الرئيس الأمريكي الجديد؟

بداية فإن الملاحظة السابقة، وهي التنافس بين أولويات السياسة الداخلية وأولويات السياسة الخارجية، من المرجح حسمها خصوصا في فترة الرئاسة الأولى للرئيس الجديد لمصلحة أولويات السياسة الداخلية، وما قد يرتبط بذلك مباشرة من قضايا تتعلق بالأمن والدفاع والسياسة الخارجية. إن أوباما قال صراحة أنه يرغب توفير تكاليف حرب العراق التي تبلغ عشرة مليارات دولار شهريا وإنفاق هذا المبلغ لتطوير برامج البناء الإقتصادي والاجتماعي في الولايات المتحدة. وقد أعلن أوباما عددا من الأهداف الصريحة في هذا السياق منها تخفيض الضرائب ومد مظلة التأمين ضد البطالة والتأمين الصحي إلى قطاعات أوسع وتقديم تسهيلات للنظام المصرفي وللصناعة الأمريكية وخصوصا صناعة السيارات التي وصفها بأنها "العمود الفقري لصناعتنا" وإنفاق مبالغ هائلة (تصل إلى ١٥٠ مليار دولار) في الاستثمار في موارد الطاقة الجديدة والمتجددة لتقليل الاعتماد على النفط

وإصلاح النظام التعليمي وتطوير البنية الأساسية وما إلى ذلك من هموم تتعلق بالحياة اليومية للمواطن الأمريكي.

غير أن هذا لن يعنى تعطيل أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أو توقفها. فوزير أو وزيرة الخارجية في إدارة أوباما سيعمل أو ستعمل على إصلاح علاقة الولايات المتحدة بأوروبا بما في ذلك إصلاح السياسة الدفاعية خلف شمال الأطلسي وتبنى سياسة جديدة لمواجهة تهديد الجماعات المتطرفة الصغيرة حول العالم (الذي كانت الإدارة السابقة تطلق عليه الحرب ضد الإرهاب) وكذلك على إصلاح علاقة الولايات المتحدة بروسيا والحيولة دون نشوب حرب باردة جديدة بين القوتين والبحث في إيجاد مخرج من العراق والحوار مع إيران وسورية والسعى لحل المشكلة الفلسطينية إضافة إلى الانخراط بصورة إيجابية مع حلفاء الولايات ومع بقية دول العالم في حماية البيئة والحد من ظاهرة الانبعاث الحواري.

سألقى أصدقاء بعد عودتي من واشنطن عما يمكن أن يقدمه أوباما للعرب خلال فترة حكمه التي ستبدأ بعبولة مسؤولية رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في العشرين من يناير ٢٠٠٩. وفي معرض المحاولة للبحث عن إجابة أو إجابات تعرضنا في المناقشة لقضايا كثيرة على رأسها وأهمها العراق وفلسطين وأفغانستان والمساعدات الاقتصادية والتحول الديمقراطي. وكان رأيي في البداية أنه يتعين على أصحاب المصلحة في كل قضية من هذه القضايا أن يحددوا تماما ما يريدون. فالت لا تذهب لتاجر لكي تسأله ماذا يمكن أن يبيعك أباه بدون أن تعرف مقدما ماذا تريد أنت أن تشعرى وما هي قدرتك على الشراء! وأنت لا تذهب إلى طبيب لكي يكتب لك وصفة طبية بدون أن تحدد تماما للطبيب ماذا تشكو منه! وعلى المقياس نفسه فإن السؤال الأول الذي يتعين على العرب أن يسألوه لأنفسهم كل في مكانه وكل حسب قضيته هو: ماذا نريد نحن وماذا نستطيع أن نفعل من أجل تحقيق ما نريد ومن ثم ماذا نريد من الطرف الأمريكي لكي يساعدنا على تحقيق ما نطمح إليه. ومن الضروري أن اتطرق هنا إلى بعض الأمثلة. ويجب أن نقول هنا وقبل التطرق إلى الأمثلة أن العرب الأمريكيين معروف عنهم الإنحياز إلى الجمهوريين وليس إلى الديمقراطيين. وعلينا أن نعرف أيضا أن معسكر أوباما ومنظمي حملته الانتخابية تلقوا الكثير من الضربات ومن المواقف السلبية من العرب ومن المسلمين حتى قبل أن يتمكن أوباما من تحقيق فوزه الكاسح! وكان لنا من يعتمد تعكير مياه العلاقات مع الإدارة الجديدة حتى قبل أن تأتي.

أولا: ماذا يريد الفلسطينيون؟

لا شك أن الشعب الفلسطيني هو أكثر الشعوب العربية التي تشعر بالفن من السياسة الأمريكية المتحيزة إلى إسرائيل. ومن المؤكد أن الشعب الفلسطيني يحتاج إلى المساندة من الولايات المتحدة. يحتاج الفلسطينيون إلى المساندة الدبلوماسية من الولايات المتحدة بأن تمتنع عن استخدام حق الفيتو ضد مشروعات القرارات التي تدين إسرائيل في مجلس الأمن وتأييد القرارات التي تؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني. يحتاج الشعب الفلسطيني إلى مساندة الولايات المتحدة لعملية بناء الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للاستمرار في الحياة. يحتاج الشعب الفلسطيني إلى أن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لوقف الاستيطان وإلغاء عمليات مصادرة الأراضي والإفراج عن الفلسطينيين المعتقلين في إسرائيل. كما يحتاج الفلسطينيون في عمومهم إلى أن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل من أجل

ضمان المساواة في حقوق المواطنة للفلسطينيين الذين لم يرحلوا عن بلادهم منذ عام ١٩٤٨ والإسرائيليين الذين كانوا يقيمون فيها قبل ذلك التاريخ أو الذين وفدوا إليها بعده. وأنا هنا ضد استخدام مصطلح "عرب إسرائيل" فهؤلاء هم فلسطينيون أبوا أن يتركوا أرضهم واستمروا فيها وفرضت عليهم معطيات السياسية أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل غير أنهم لم يتخلوا عن هويتهم الفلسطينية. وهذه المقاربة بشأن المصطلح الغرض منها التأكيد على الهوية الثنائية الواقعة حاليا في دولة إسرائيل. الهوية الثنائية الإسرائيلية- الفلسطينية.

وإذا كان الفلسطينيون يشكلون في الوقت الحالى ما يقرب من ربع مواطني دولة إسرائيل فإى دليل آخر أقوى من ذلك على أن إسرائيل هي بالفعل حاليا دولة ثنائية القومية. فالفلسطينيون داخل إسرائيل ليسوا في الحقيقة "عرب إسرائيل" ولكنهم "فلسطينيو إسرائيل". ويحتاج هؤلاء الفلسطينيون إلى الحماية من سياسة التهجير القسرى والطوى والحصول على حقوقهم على أساس المساواة الكاملة كمواطنين في الدولة ومنع التمييز ضدهم على أساس ديني سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين وليس إلحاقهم ببقية الفلسطينيين الذين يسعون إلى إقامة دولة. إن إسرائيل تحاول بأشكال ووسائل مباشرة وغير مباشرة تشجيع قوى التطرف الديني بين الفلسطينيين في داخل إسرائيل بهدف فصلهم معنويا وسياسيا واقتصاديا عن جسم الدولة وذلك في إطار سياسة التهويد والتطهير الديني لتحويل إسرائيل إلى دولة خالصة لليهود فقط. وفي اعتقادي أن الفلسطينيين في داخل إسرائيل من مصلحتهم طرح شعار الدولة الديمقراطية التي تقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بدون أى تمييز لأى سبب من الأسباب. كما أن من مصلحتهم أيضا الترويج لشعار أن تكون هذه الدولة في سلام مع نفسها مع جيرانها ومساندة هذا الشعار بكل السبل.

وهذه المطالب التي قد تتضمنها أى قائمة مشتروات من صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تبدو موضوعية بشرط الإفصاح عن "هوية المشتري" وهو شرط مهم في التجارة وفي السياسة سواء بسواء. فانت عندما تتعامل مع طرف آخر فأنتما تتعامل مع هوية. وحتى يكون المتعامل مقبولا فإنه هو الآخر يجب أن يتمتع بهوية واضحة. فما هي الهوية السياسية: إذن التي يخاطب الفلسطينيون بها العالم؟ إنهم بالتأكيد شعب يتعرض لمؤامرة لزع هويته، هذا صحيح. شعب يتعرض للإبادة والتشريد، هذا أيضا صحيح. شعب يحاول مواجهة المؤامرات التي تحاك ضده بكل شجاعة وبكل جرأة. شعب يحاول أن يثبت للعالم أنه قادر على أن يعيش وسط كل هذه التحديات. هذا كله صحيح. لكن المشكلة السياسية الكبرى، وهذه ليس للفلسطينيين دخل بها سوى أنهم ضحاياها، هي أن هناك شعب آخر يتعلق وجوده (سياسيا) بوجود الشعب الفلسطيني، هو شعب دولة إسرائيل. إن علة وجود كل منهما (السياسي وليس التاريخي) هي في واقع الأمر علة وجود الآخر، ألا وهي أرض فلسطين. فلا وجود لشعب دولة إسرائيل (سياسيا) بدون وجود أرض فلسطين ولا وجود للشعب الفلسطيني بدون وجود أرض فلسطين. كل من الشعبين هو نقي للآخر وهو علة وجود الآخر في الوقت نفسه في هذا المكان من العالم. ويبدو أن كلا من الشعبين قد وصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا مناص من القبول بمقايسة تاريخية تتمثل في حل إقامة الدولتين بقبول كل منهما للآخر. ففي السنوات الخمس عشرة الأخيرة جرت المفاوضات بين الطرفين على أساس خيار الدولتين ضمنا أو صراحة. غير أن هناك على الجانبين من يعارض

أو يعرقل هذا الخيار. وهذه قضية يجب أن تحسم. وربما يكون للولايات المتحدة دور في المساعدة على حسمها في الجانب الإسرائيلي وذلك عن طريق تشجيع ودعم قوى السلام والتعايش الإسرائيلي الفلسطيني.

ماذا إذن عن هوية الجانب الفلسطيني التي ستؤول الطرف الفلسطيني للدخول كمشتري إلى سوق السياسة الأمريكية إذا رغب في هذا الخيار. ومن الضروري بداية التسليم بهذا الخيار لأن إطار المفاوضات الحالي بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهو خارطة الطريق ترعاه الولايات المتحدة التي تشارك بصورة مباشرة بممثليها في المفاوضات بين الطرفين. وقد تعثرت هذه المفاوضات بعد انقلاب حماس على السلطة الوطنية الفلسطينية ومعارضتها الانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني حسب قرارات القمة العربية) وكذلك بعد استقالة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت وعجز تسبي ليفني وزيرة الخارجية عن تشكيل حكومة جديدة. وهذا الوضع يعني من الناحية العملية أن جهود التسوية مجمدة أو معطلة حتى يكون هناك طرفان لكل منهما أهلية التفاوض والتعاقد على تسوية للصراع الذي يعتبر الآن واحدا من أقدم الصراعات وأكثرها تعقيدا. وهذا هو التحدي الأول، وهو أن يتفق الفلسطينيون على من الذي يمثلهم وأن يكون من يمثلهم قادرا على الوفاء بشروط التعاقد.

كان الفلسطينيون يطمحون إلى "استعادة الحقوق التاريخية" التي تعود إليهم في أرض فلسطين. وهذا الطموح يصطدم اصطداما مباشرا بنظرية "الحقوق التاريخية للشعب اليهودي" التي يعتقد اليهود أنها تعود إليهم في أرض فلسطين. وهذه هي بالضبط مقاربة "نفي الآخر" التي أفضت عمليا إلى إقامة دولة إسرائيل وإلى تشريد ملايين الفلسطينيين وقتل مئات الآلاف منهم ومصادرة ملايين الدونومات من الأراضي المملوكة لهم. هي إذن مقاربة نفى للآخر كسب فيها الإسرائيليون دولة توسعت مساحتها بدءا من مستوطنات صغيرة في عهد العثمانيين إلى ما يقل عن مساحة الضفة الغربية في عهد الاحتلال البريطاني إلى نحو خمسة أضعاف المساحة التي يعيش فيها الفلسطينيون فيما تبقى من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تراجع الفلسطينيون بسبب الهزائم العسكرية والسياسية عن شعار "استعادة الحقوق التاريخية" وتبنوا بدلا منه مقاربة جديدة تنادي بالمطالبة بـ "الحقوق السياسية" التي تتمثل في إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ واستعادة القدس الشرقية وتعويض اللاجئين الفلسطينيين أو السماح بعودتهم إلى ديارهم. ومع ذلك فإن العقدين الأخيرين شهدا الكثير من المتغيرات على التوازي مع المفاوضات أهمها استمرار الإستيطان واتساع نطاق العنف إلى حد يهدد إمكان حصول الفلسطينيين على "الحقوق السياسية" التي يطالبون بها.

الأراضي التي يطالب بها الفلسطينيون مقطعة الأوصال بين قطاع غزة وبين الضفة الغربية وبين مدن وقرى الضفة الغربية فهي معزولة بالجدار العازل وهي أيضا مجزقة بوجود المستوطنات والطرق الممتدة بين هذه المستوطنات والتي تحد من اتصال أراضي مدن وقرى الضفة الغربية الفلسطينية. ثم إن المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية المقطعة الأوصال أصبحت أيضا معزولة عن محيطها العربي بسلسلة من المستوطنات في شرق الضفة الغربية تمثل حاجزا بشريا وجغرافيا وسياسيا يحول دون الاتصال بين الضفة الغربية وبين الأردن ومن ثم بين الضفة الغربية وبين العالم العربي بوا أو بحرا. فكان الضفة الغربية قد

أصبحت رهينة ضعيفة في داخل إسرائيل بلا أى اتصال مباشر مع قطاع غزة أو مع الأردن. وهي أيضا ككيان جغرافى وسياسى واقتصادى وبشرى مُمزقة الأوصال تتخللها العشرات من المستوطنات الإسرائيلية القوية والكتل السكانية التى تنمو بسرعة كبيرة.

وقد تحولت القدس الشرقية هي الأخرى إلى معضلة جديدة في المفاوضات بسبب عمليات التوسع الهائلة التى قامت بها إسرائيل في المناطق المحيطة بالقدس القديمة من كل الاتجاهات وليس من الشرق فقط. وأدت هذه التوسعات إلى تحويل المدينة القديمة إلى مجرد حى تاريخى صغير تتنافس فيه أقليات دينية داخل دولة يهودية الطابع. ولطالما ردد الفلسطينيون شعارهم المفضل "دولة فلسطينية عاصمتها القدس"، غير أن الزعيم الفلسطينى الراحل ياسر عرفات كان يدرك أن جزءا من هذا الشعار لم يعد قابلا للتطبيق ألا وهو الجزء القائل "... وعاصمتها القدس" فصيح ياسر عرفات ذلك إلى شعار آخر قد يكون قابلا للتطبيق وراح يردد في خطبه قائلا "... وعاصمتها القدس الشريف". وقد التفت الزعيم الراحل ذات مرة قبل وفاته رحمه الله وقت أن كانت مباحثات أوسلو لا تزال في مرحلتها السرية وسالت أبو عمار عما يقصده في خطبة بقوله "... وعاصمتها القدس الشريف" وماذا يختلف ذلك عن القول "... وعاصمتها القدس". فاجتمس أبو عمار وقال إن القدس لم تعد كما كانت عندما احتلها الإسرائيليون وأن القدس الشرقية هي التى كانت مقصودة عند طرح الشعار، غير أن القدس الشرقية أيضا تغيرت ولم تعد كما كانت عندما احتلها الإسرائيليون! فوجب إذن تعديل المقصود بالقدس بحيث تقتصر فقط على منطقة "القدس الشريف" أو بمعنى آخر الحى العربى من القدس على أكثر تقدير كما فهمت أنا من أبو عمار.

والحقيقة أن ما حدث في الضفة الغربية وقطاع غزة وما حدث في القدس يشير إلى دلالة سياسية بالغة الأهمية، ألا وهي أن الفلسطينيين وبمرور السنين وعلى الرغم من اتباع أسلوب الكفاح المسلح يفقدون تدريجيا ما يمكنهم التفاوض عليه أو ما يمكنهم عمليا استعادته. لقد أصبحت المساحات من الأراضى القابلة للتفاوض في عام ١٩٦٧ أقل مما كان ممكنا قبل ذلك بعشرين عاما. ثم تقلصت المساحة القابلة للتفاوض في عام ١٩٩٧ إلى أقل بكثير عما كان يمكن التفاوض عليه عام ١٩٧٧. وفي عام ٢٠٠٧ أصبحت المساحة القابلة للتفاوض أقل عما كانت عليه عام ١٩٧٧. وما عرضه يهود باراك في عام ٢٠٠٠ لم يعد ممكنا الحصول عليه في العام التالى ولم يتحقق وعد الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن بإعلان قيام دولة فلسطينية داخل حدود مؤقتة قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وربما تستمر مساحة هذه الأراضى في التنازل إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه. والخطر هنا ألا تكون هناك جلوى من المفاوضات ليس بسبب مماثلة الإسرائيليين فقط ولكن بسبب أنه لم يعد هناك ما يمكن التفاوض عليه! وهذا من شأنه أن يطلق قوى اليأس بلا حدود.

وقد أدى اليأس السياسى بالبعض إلى العودة عن المطالبة بـ "الحقوق السياسية" إلى المطالبة بـ "الحقوق التاريخية" وأسسوا حركاتهم على هذه الأسس مثل حماس والجهاد رافضين حتى الآن الإضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية على أساس أن المنظمة "تعترف بوجود إسرائيل". كما أدى اليأس بالبعض إلى اعتبار "العنف" هدفا في حد ذاته مما أدى إلى تشتت الخيارات الفلسطينية الاستراتيجية والخلط بين الأهداف والوسائل. وأدى اليأس السياسى إلى الإنقسام. وأدى اليأس السياسى إلى تباعد يتزايد كل يوم بين أوهام السياسيين

وبين حقائق الحياة التي يعيشها الفلسطينيون. وبدأت الصورة كما لو أن القيادين يجدون خلافاً لهم على حساب معاناة الشعب الفلسطيني ذاته.

إنه يتعين على الفلسطينيين مراجعة استراتيجيتهم السياسية والوعي بضرورة الفصل تماماً بين الوسائل والأهداف بمعنى ألا تتحول الوسائل إلى غايات في حد ذاتها. وربما تكون بعض فصائل حركة التحرير الوطني الفلسطيني قد وقعت في فخ العجز عن التفرقة بين الكفاح المسلح كوسيلة لإقامة الدولة الفلسطينية وبين الكفاح المسلح كغاية لذاتها بحيث تضاعفت حرب التحرير إلى مجرد عمليات فردية إحتارية أو استشهادية، سمها كما شئت، تؤدي إلى ردود فعل انتقامية تشمل قتل الأبرياء وهدم البيوت ومصادرة الأراضي واقتلاع المزروعات وطرد العشرات من الفلسطينيين بعد كل عملية وهذه المراجعة هي جزء من عملية سياسية أشمل للوعي بالهوية وتصحيح أخطاء عقود من العمل السياسي تضمن الكثير من المتاجرة بالقضية الفلسطينية من قوى فلسطينية ومن أطراف عربية وإقليمية على حساب الشعب الفلسطيني ذاته. إن أول قواعد العمل السياسي الحصيف هو ألا تضحي بما تملك أملاً في الجهول. ألا تخسر ما في يديك بالفعل يوماً بعد يوم في إصرار على ممارسة الخسارة وتحميل دور الضحية. إن العالم قد يتعاطف مع الضحايا ولكنه لا يمجدهم. إنه يمجّد الأبطال المنتصرين. والانتصار لا يكون بمنطق أن الزمن سيعمل لصالح الفلسطينيين كما يدعي البعض. فالسنوات الستون الماضية عملت كلها ضد الفلسطينيين. وربما يقول قائل: فلننتظر أجيالاً وأجيالاً حقاً فلننتظر فسوف يأتي يوم القيامة وستكون كلنا أمواتاً ياذن الله. وأن أعلق على الوضع الحالي في المعسكر الفلسطيني ولكن من الضروري التحذير من أن يضيع الميثاق من فلسطين بسبب صراعات على النفوذ الإقليمي ومصارعة طواحين الهواء من جانب بعض الحكام في المنطقة. فقد أصبحت دمشق وطهران ملاذاً لقوى جبهة الرفض الفلسطينية الجديدة، تحصل منها هذه القوى على الدعم السياسي والمالي والعسكري والتنظيمي. وهذه هي القضية الثانية المتعلقة بالدور الأمريكي في الشرق الأوسط بعد القضية الفلسطينية، بل ربما تكون مدخلاً رئيسياً من مداخل حلها.

سورية تستحق مكافأة سياسية واقتصادية :

وإذا جاز القول بأنه يمكن للسياسة الخارجية الأمريكية أن تقوم بدور في هذا السياق ففي اعتقادي أن هذا الدور يمثل في فتح النوافذ والأبواب والطرق على دمشق وتشجيع القيادة السورية على الدخول بقوة في عملية السلام. إن القيادة السياسية السورية تفاوض الإسرائيليين بالفعل بوساطة تركية. وقد عبرت هذه القيادة في السري والعن عن رغبتها في أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية برعاية هذه المفاوضات وضمان الإنفاقات التي يمكن أن تنتج عنها. غير أن الإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها لم تستجب للطلب السوري. بل إنما عملت في الاتجاه العكسي دافعة القيادة السياسية في دمشق إلى مواقف متشددة ربما لا تتفق مع مصالحها. إن القيادة السياسية السورية تستحق المكافأة وليس على العقوبة بعد مواقفها الصريحة بالإنضمام إلى مؤتمر أنابوليس على عكس الرغبة الإيرانية وإفشالها مؤتمر القوى المناوئة لأنابوليس الذي كانت ترعاه طهران ووقوفها إلى جانب تركيا في ضرباتها العسكرية لقوات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق رغم معارضة طهران للعمليات العسكرية التركية التي كانت تتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة. كذلك

شملت الإشارات الإيجابية التي أرسلتها القيادة السورية تسليم معلومات عن متعاونين مع تنظيم القاعدة إلى الولايات المتحدة وتسليم متعاونين مع القاعدة في العراق بعد إلقاء القبض عليهم في سورية. إن هذه كلها إشارات إيجابية تستحق القيادة السورية عليها المكافأة من الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس المنتخب باراك أوباما.

إن القوى المناوئة للسلام في الإدارة الأمريكية الراحلة تعمدت استفزاز سورية سياسيا وعسكريا أكثر من مرة وهذا ما يجب أن توقفه الإدارة الجديدة وأن تنهج نهجا مغايرا يضمن دخول سورية إلى عملية السلام واستمرارها فيها حتى تشر اتفاقا يلبي طموحات الطرفين السوري والإسرائيلي برعاية أمريكية.

إن البرنامج النووي السوري يسبب قلقا لإسرائيل كما أنه يسبب أيضا قلقا للولايات المتحدة التي تتخو للحد من انتشار الأسلحة النووية في العالم، خصوصا في أقاليم الصراع الملتصبة بالراعات السياسية المزمنة. ويمكن القول بأنه مثلما نجحت الولايات المتحدة بإقناع ليبيا وكوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجيهما النووي العسكري فإن سورية لن تستعصى على ذلك، هذا بافتراض أن لديها برنامجا نوويا ذي طموحات عسكرية وهو أمر مشكوك فيه. ومن حق سورية كما أن من حق أي دولة في العالم أن تطور التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وأن تمتلك العلوم النووية وأن تشارك فيها. فالتكنولوجيا النووية هي واحد من القدرات الضرورية من أجل تحقيق تقدم في الصناعة وفي الزراعة وفي الطب وفي غيرها من المجالات المتعلقة بحياة البشر. ومن الإجحاف إقامة سور عظيم يحول بين الدول النامية وبين الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها للأغراض السلمية. ومن أجل هذا بالضبط أقيمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الضروري أن تترك الإدارة الأمريكية الجديدة أنه من حق سورية ومن حق أي دولة عربية مثلها في ذلك مثل أي دولة في العالم أن تعمل على امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية بغرض استخدامها في المجالات السلمية في إطار الشرعية الدولية.

ومما يقلق الولايات المتحدة التقارب السوري الروسي الذي زاد زيادة ملحوظة في الآونة الأخيرة خصوصا على الصعيد العسكري. ولن يمكن إزالة عوامل القلق باتباع سياسة قذف التصريحات من هنا وهناك ولكن من خلال الحوار وفتح قنوات تبادل الحديث والآراء بين الطرفين السوري والأمريكي. إن وجود قطع من الأسطول الروسي في الموانئ السورية أو قيام روسيا بإمداد سورية ببطاريات وصواريخ متقدمة أو غير ذلك من تبادل المنافع العسكرية إنما يصب في قائمة احتياجات الأمن القومي لسورية التي تحيطها بؤر من التوتر في العراق وفي لبنان وفي فلسطين وحتى على الحدود العراقية التركية. ومن الطبيعي أن تبحث القيادة السورية لنفسها عن حليف تأسس إليه في الوقت الذي تناسبها فيه الولايات المتحدة العداء. ومن شأن التقارب الأمريكي السوري أن يقلل من مخاوف واشنطن من التقارب السوري الروسي.

ومن شأن حدوث انفراج في العلاقات الأمريكية السورية أن يترك أثرا كبيرا على العلاقات السورية مع الجماعات الفلسطينية المتطرفة. فدمشق تحتضن الجماعات المناوئة لمحمود عباس والمنظمة فتح على وجه الخصوص بدءا من حماس والجهاد الإسلامي وحتى الجبهة الشعبية (القيادة العامة) وغيرها من التنظيمات الصغيرة التي تستخدمها القيادة السياسية السورية كأذرع لها في الداخل الفلسطيني في إطار محاولة التأثير على مسار المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية باعتباره منافسا (وليس مكملا) لمسار المفاوضات

الإسرائيلي- السوري (من وجهة النظر السورية). كذلك فإن تقارباً أمريكياً مع سورية من شأنه أن يترك أثراً على العلاقات السورية- الإيرانية.

وربما يكون تقارب على أساس حسن النوايا بين واشنطن وسورية أقرب إلى التحقق من إحراز تقدم على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية. ففي مثل هذا التقارب هناك طرفان فقط كل منهما له سلطة اتخاذ القرار ولديه مصالح واضحة يمكن أن يخاطب على أساسها الطرف الآخر بعكس الحال في مسألة التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين حيث تتعدد الأطراف وتتوسع بين مباشرة وغير مباشرة وبين أصيلة وإقليمية ودولية كما تتعدد الرؤى بشأن المصالح ولا تملك الأطراف القوة المتوازنة في مسألة اتخاذ القرار. فالفلسطينيون ليس بوسعهم اتخاذ قرار واحد في ظل انقسامهم والولايات المتحدة لا تستطيع فرض قرار على إسرائيل كما أن إسرائيل تتعرض لمستقبل سياسي غامض خفي الإنتهاء من إجراء الانتخابات العامة المقبلة وتقييم نتائجها. فتكون بذلك دمشق هي البوابة الأقرب إلى صانع القرار الجديد في البيت الأبيض لكي يدخل منها إلى قضايا الشرق الأوسط.

العراق.. هل تنسحب القوات الأمريكية مبكراً؟

المشروع الأمريكي في العراق الذي أعده نظرياً معهد "أمريكان إنتربرايز" القريب من الجمهوريين المحافظين نجح في خطوة واحدة فقط هي إسقاط حكم صدام حسين. وفشل المشروع في كل ما هو غير ذلك. فلم تتم إقامة ديمقراطية في العراق. ولم يتم اجتثاث القاعدة من العراق. ولم يتم إحلال الأمن في العراق ولم يتم نشر الديمقراطية في الدول المجاورة! وبالطبع فشل المشروع في الكشف عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة التي كانت الجبر الوهمي لغزو العراق.

غير أن واقعة الاحتلال في ٩ أبريل ٢٠٠٣ سالت العراق إلى حال غير الحال، حتى لكان المراقب السياسي يعجب عندما يرى ما يحدث في العراق الآن ويقارنه بما كان عليه العراق قبل الاحتلال. لقد تمت تصفية الدولة العراقية بضربة واحدة عندما صدرت حزمة قرارات الحاکم العسكري للعراق بول بريمر بحل حزب البعث العربي الاشتراكي وحظر نشاطه قانوناً وحل الحرس الجمهوري وجهاز الاستخبارات وحل الجيش والشرطة وحل وزارات الدفاع والداخلية والتصنيع العسكري والإعلام! فنشأ عن هذه القرارات فراغ سياسي وأمني وإعلامي كبير جداً تحركت إيران بسرعة لملئه مثلما تحركت قوى وجماعات طائفية في الاتجاه نفسه. وبعد أن كنا نتحدث عن بديل سياسي في العراق يتشكل من تحالف التيارات الديمقراطية والكردي والإسلامي والإشتراكي، إذا بنا نشهد مجلساً للحكم أنشأه بريمر على أساس الخاصصة الطائفية بين الشيعة والسنة والأكراد والأقليات الدينية الأخرى، حتى أن حصة الحزب الشيوعي العراقي في مجلس الحكم كانت جزءاً من حصة الشيعة باعتبار أن زعيم الحزب حميد مجيد موسى هو عراقي شيعي! وهكذا بدأ تكريس نظام سياسي طائفي في العراق، يفرق بدلاً من أن يوحد وينشر الرعايات بدلاً من تعزيز الاستقرار ويحث بصورة غير مباشرة على العنف الطائفي والعرقى بدلاً من السلام. وهكذا ومنذ ذلك اليوم وحتى الآن بات الحديث عن "الحصص" من قبيل المسلمات في السياسة العراقية.

ليس ذلك فقط، بل أصبحت البندقية جزءاً أصيلاً في معادلة السياسة العراقية! فالأحزاب والقوى السياسية التي سارعت إلى تسليح نفسها مثل التيار الصدري الذي أنشأ

مبكراً جيش المهدي، أو التي نشأت من الأساس كتطبيقات مسلحة مثل منظمة بدر أو تنظيم حزب الله في العراق إستمرت في الميدان بل وقويت شوكتها بقدر ما زاد سلاحها. أما القوى التي اكتفت بالعمل السياسي السلمي فإنها سرعان ما تراجعت وفقدت نفوذها مثل حركة الوفاق الوطني العراقي (لياد علاوي) أو التجمع الديمقراطي (عدنان الباجه جي). وهكذا فإن سيطرة الرصاص على السياسة في العراق منذ الاحتلال حتى اليوم أدت إلى تشويه السياسة وإلى تهديد الهوية العراقية التي تعرضت ولا تزال لمسح شديد لسبب جملة التطورات التي حلت بالعراق خلال السنوات الخمس الماضية.

وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ترك الوضع السياسي ظلالاً قائمة على الرغم من محاولات إعادة البناء في القطاعات المختلفة خصوصاً في مجال إعادة تأهيل القطاع النفطي. ومن الصعب تصور احتمال حدوث نهضة شاملة في العراق من الوضع المتردى حالياً في مجالات التعليم والصحة والزراعة والصناعة وغيرها طالما استمر التوتر الأمني والقلق على المستقبل الذي يساور العراقيين كافة بمن في ذلك القائمين على الحكم في المنطقة الخضراء في بغداد. كما أنه من الصعب تصور احتمال حدوث تغير في طبيعة النظام السياسي الحالي في العراق من نظام يقوم على أساس الطائفية السياسية إلى نظام ديمقراطي بدون مساعدة قوى من خارج العراق وإعادة الاعتبار للهوية العراقية من داخل العراق نفسه. وهذا يقود إلى ضرورة إعادة النظر في دور الولايات المتحدة في العراق على ضوء الخراب الذي حل به بسبب الغزو الأمريكي وما تلاه من تطورات.

القضية الأولى التي تشغل بال العراقيين هي قضية الأمن، أمن الحدود والأمن الداخلي. فحدود العراق الشمالية والشرقية والجنوبية تكاد تكون مستباحة تماماً. الطائرات التركية تقصف شمال العراق وقواتها البرية تخترق أراضيها لمطاردة قوات حزب العمال التركي الكردستاني بلا رد. المدفعية الإيرانية تقصف القرى الحدودية العراقية على الحدود الشرقية وقواتها البرية تغلغل في الأراضي العراقية تعقباً لرجال المقاومة الأكراد الإيرانيين المرتبطين بالمقاومة الكردية التركية بدون رد. وفي الجنوب تنشط القوات البرية الإيرانية وقوات خفر السواحل بقواربها السريعة في مياه شط العرب وتقبض على الصيادين العراقيين وتصادر قواربهم كما تقوم بحماية تارقي النفط العراقي من الآبار وعمليات قريب النفط عبر شط العرب. ولا تستطيع القوات المسلحة العراقية بتكوينها الطائفي الحالي ولا بقدراتها التكتيكية القيام بعمليات لرد الهجوم وحماية الحدود خصوصاً في ضوء فقدان العراق لسلاح طيران وسلاح دفاع جوي وقوات مدرعة قادرة على الحركة بكفاءة وبمرونة في مواجهة قوات دولتين أحدهما عضو في حلف شمال الأطلسي (توكيا) والآخرى (إيران) تتسلح حتى أسلحتها بحرباً وجوياً وبرياً وتقوم بتطوير صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية! فهل تنسحب القوات الأمريكية من العراق بعد أن دمرت قدراته العسكرية وجعلته عاجزاً عن حماية حدوده الجوية والبرية والبحرية؟ إن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يجب تنظيمه بما لا يؤدي إلى تهديد سيادة العراق أو اجتياحه من أي من جيرانه الأقوياء. إننا أمام خيارين، إما أن تنسحب القوات الأمريكية وتترك العراق أرضاً وجواً وبحراً مستباحاً أو أن تبقى قوات أمريكية في العراق تحول دون استباحته حتى يصبح قادراً على حماية نفسه بقواته المسلحة.

أما الشق الثاني المتعلق بالقضية الأمنية فهو المحافظة على الأمن الداخلي. وبصرف النظر عن المؤشرات الإحصائية التي قد تشير إلى تراجع العنف الداخلي تارة أو إلى زيادة

حدثه تارة أخرى، فإن الدولة، أى دولة، لا تستطيع أن تضمن الأمن الداخلى لمواطنيها في الوقت الذى يتأثر فيه السلاح بين أيدي ميليشيات ومنظمات مسلحة وجماعات من المجرمين والخارجين على القانون. ومن الضروري فوق كل شيء نزع السلاح في أيدي الأجهزة غير الحكومية وحصر السلاح في المؤسسات الأمنية الشرعية التابعة للدولة. غير أن تحقيق ذلك يفترض أن تكون أجهزة الأمن التابعة للدولة قادرة وأن تكون وطنية أى مبنية على أسس الولاء للعراق وليس الولاء للطائفة أو للعرق. والحقيقة التى لا تغيب عن أحد حتى الآن هى أن قوات الأمن العراقية غير قادرة من ناحية العدد والعتاد وغير مبنية على أساس وطني مما يسبب شكوكا عميقة حول دورها وحول إمكانية التسليم بهذا الدور من جانب القوى المنافسة لها.

وقد أدت عمليات التهجير الطائفي والتوازنات السياسية في مناطق بعينها إلى تزايد الدور الأمني الذى تقوم به ميليشيات جيش المهدي في البصرة وفي بغداد وفي النجف وكربلاء وذلك في إطار منافسة شرسة مع قوات منظمة بدر وكتائب حزب الله ومجموعات العمليات الخاصة التى تقوم بإرسالها إيران للعمل في مدن الجنوب وشرق العراق. وفي المقابل فإن الدور الأمني تجالس الإسناد أو قوات الصحوة العراقية يتزايد في الأنبار وفي بعض أحياء بغداد. وبالطبع فإن قوات البيشمركة الكردية هى التى تقوم بأعمال حفظ الأمن والدفاع في المحافظات الكردية الثلاث دهوك وإربيل والسليمانية. وتشهد مدن الموصل وكركوك وبعقوبة مصادمات وصراعات مريرة بين الأطراف المسلحة الحكومية وغير الحكومية في إطار التنافس على النفوذ في حين أن قوات تنظيمات القاعدة في العراق لا تزال تتمتع بنفوذ في بعض مدن وقرى شمال وغرب العراق مثل الموصل والقائم. ومن الصعب تصور حدوث استقرار أمني داخلي في العراق في ظل استمرار التنافس بين حاملي السلاح من الحكومة المركزية ومن خارجها. كذلك فإنه من الصعب تصور إمكان أن تقدر الدولة على نزع سلاح الميليشيات والتنظيمات والجماعات العراقية المسلحة في ظل استمرار عدم التوافق على مسار العملية السياسية في العراق وحال الشك وعدم الثقة التى تسود الساحة السياسية العراقية. وسواء تحدثنا عن تطوير قوة الشرطة العراقية أو تحدثنا عن تطوير العملية السياسية فإن للولايات المتحدة مسؤولية كبيرة باعتبار أنها الدولة المحتلة للعراق والدولة التى تدعم الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان ومجالس الصحوة في آن واحد.

لقد تعهد الرئيس الأمريكى المنتخب بسحب القوات الأمريكية من العراق بحلول ربيع العام ٢٠١٠ وذلك في إطار سعيه للحد من الإنفاق الأمريكى في العراق والذى يقدر بنحو ١٠ بلايين دولار كل شهر واستخدام هذه الأموال في تمويل خطط خفض الضرائب وتوسيع نطاق مظلة الضمان الإجتماعي وتطوير نظام التأمين الصحي وتخصيص ١٥ بليون دولار سنويا للإستثمار في برنامج تطوير مصادر الطاقة المتجددة. ومن الطبيعى أن تلقى خطة سحب القوات الأمريكية من العراق تأييدا شعبيا كبيرا في الولايات المتحدة. أذكر أننى كنت أقف بين جموع المشاركين في مهرجان أوباما الإنتخابي الأخير يوم ٣ نوفمبر في ماناسيس في ولاية فرجينيا وعندما أخذ أوباما في طرح نقاط برنامجه الإنتخابي وقارب على الإنتهاء من ذلك صاحت سيدة قائلة له "وأن تعمد لي إبنى من العراق" فصاحت الجموع وضج المهرجان بالتصفيق! وأثنى أوباما على ذلك منوها إلى الوضع المالى في العراق قائلا إنه أفضل من الوضع المالى في الولايات المتحدة! وهذا يعنى أن الرئيس الأمريكى الجديد صمم

وعده بشأن الانسحاب من العراق على أساس مالى وليس على أساس استراتيجي. غير أن مما يعزز الرباط الاستراتيجي ما يتناثر من تقارير الآن من وزارة الدفاع الأمريكية ومن وكالة المخابرات المركزية بأن "العراق لم يعد مركزيا في الحرب ضد الإرهاب". وهو ما يعنى تعزيز الأساس المالى الذى بنى عليه باراك أوباما وعده بسحب القوات الأمريكية من العراق بلديعة إستراتيجية.

ومع ذلك فإن عملية سحب القوات الأمريكية من العراق هى أمر يقرره العسكريون. نعم، يكون قرار الانسحاب سياسيا، غير أن تنفيذه يترك في العادة للعسكريين الذين يقدرون هم وليس غيرهم كيفية الانسحاب وجدوله الزمني. وأذكر أنني في مناقشة مع السفير الأمريكى الأسبق في العراق جون نيجروبونكي في بغداد في صيف عام ٢٠٠٤ كنت إقترحت عليه سحب القوات الأمريكية من المدن العراقية وتجميعها في معسكرات خارج المدن بالتوافق مع برنامج لرفع أسلحة الميليشيات وتدريب الشرطة وقوات الأمن العراقية وتوفير فرص عمل لأفراد الميليشيات الذين كان الواحد منهم يحصل في ذلك الوقت على راتب شهري يتراوح بين ١٠٠ إلى ١٥٠ دولارا من المنظمات والميليشيات المسلحة. وكنت ذلك في تقرير لبعثة الأمم المتحدة في العراق أثناء عملي بها منها إلى ضرورة اعتبار مسألة انسحاب القوات الأمريكية من العراق جزءا من العملية السياسية في العراق وليس مجرد موضوع قائم بمفرده يتم تناوله على أساس عسكري بحت. في ذلك الوقت كان هناك في وزارة الخارجية الأمريكية من هو مستعد للإصغاء إلى النصيحة غير أن صقور البنتاجون في ذلك الوقت كانوا يفضلون البقاء في العراق على أى شئ آخر. وشككت كثيرا في أن القوات الأمريكية كانت تفضي عينها عمدا عن شحنات السلاح والأموال والرجال القادمة من طهران عبر الحدود لتأجيج العنف في العراق ومن ثم توفير مبررات لبقاء القوات الأمريكية إلى أطول وقت ممكن.

وفي العادة بين الجنرالات تقديراتهم على أساس الواقع على الأرض بما يضمن سلامة الجنود والمعدات وعدم تهديدهم للخطر حتى إنهاء الانسحاب. وفي اعتقادي أن جنرالات الجيش الأمريكى ربما يقدمون للرئيس المنتخب مبررات قد تؤدي إلى تأخير انسحاب القوات الأمريكية من العراق عن الموعد الذى ضربه أوباما وكذلك عن الاقتراح لإقامة منظومة دفاع عراقية تعززها الولايات المتحدة لفترة من الوقت بقوات جوية وقوات خاصة والقدر القليل جدا من قوات مشاة البحرية والقوات المدرعة. وسواء وقعت الحكومتان الأمريكية والعراقية اتفاقا أميا قبل نقل السلطة إلى إدارة أوباما أم لا فإن الوجود العسكري الأمريكى في العراق سيكون على رأس القضايا التى سيبحثها الطرفان منذ اليوم الأول لولادة أوباما. وسيكون بقاء وزير الدفاع الجمهوري روبرت جيتس في الإدارة الجليدة بمثابة إشارة عملية على رغبة الولايات المتحدة في إنجاز انسحاب منظم من العراق يتضمن عدم اغيار الوضع السياسى والأمنى والعسكري بمجرد انسحاب القوات الأمريكية.

أما القضية الغالية التى تشغل بال العراقيين فإنها قضية البناء السياسى. وعلى الرغم من أن هذه قضية عراقية خالصة، أو هكذا يجب أن تكون، فإن الولايات المتحدة لعبت ولا تزال تلعب دورا كبيرا في العراق من خلال بعثتها الدبلوماسية ومن خلال مستشاريها الذين عملوا في العراق لفترة من الوقت منذ الاحتلال خصوصا السفراء جون نيجروبونكي وسلمان خليل زاده وديفيد ساترفيلد وكذلك من خلال علاقاتها المتميزة ببعض السياسيين

العراقيين النافذين مثل مستشار الأمن القومي العراقي الدكتور موفق الربيعي. ومن البديهي أن الولايات المتحدة حتى في ظل الإدارة الجديدة للرئيس المنتخب باراك أوباما ستعتمد إلى محاولة تطوير النظام السياسي القائم في العراق إلى نظام ديمقراطي نسبيًا وسحب قبيل الإنهاء بأن الولايات المتحدة ذهبت إلى العراق طمعًا في نفطه فقط. إن هذا الإنهاء أصاب مصداقية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وسوف تستمر معاناة الولايات المتحدة من ذلك لعقود طويلة ما لم تثبت بالدليل القاطع أن نفط العراق ونفط الخليج بشكل عام ليس هو محرك السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

إن إقامة نظام ديمقراطي في العراق رغم أنه مسؤولية عراقية في الأساس إلا أن الولايات المتحدة تتحمل هي الأخرى مسؤولية مادية ومعنوية في هذا السياق باعتبار أنها القوة العسكرية والسياسية التي دمّرت العراق السابق ولم تتمكن من مساعدة العراقيين على بناء عراق ديمقراطي مكان عراق صدام الاستبدادي. الآن يطالب عراقيون بتعديل الدستور. الآن يطالب العراقيون بنظام سياسي وطني غير طائفي. الآن يطالب العراقيون بحكومة مركزية قوية تكون قادرة على حفظ الأمن والنظام وتطبيق القانون! وقد انضم إلى المطالبين بكل ذلك ثلاثة من رؤساء الوزراء، رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي والسابق إبراهيم الجعفري وسلفهما إياد علاوي. ويجب وضع هذا الطغرى في الحسبان عند اتخاذ قرار بالسحب القوات الأمريكية من العراق نظرًا لأن خروج القوات سيخلف وراءه فراغًا سياسيًا هائلًا من المحتمل أن يستغله أعداء العراق.

وهناك ثلاث قضايا ذات طابع إقليمي ودولي ترتبط بوجود القوات الأمريكية في العراق. الأولى هي وجود قوات أمريكية في الكويت وفي قطر وفي السعودية والبحرين والامارات وسلطنة عمان. إن توافد هذه القوات إلى بلدان الخليج العربي جاء بعد انهيار النظام الأمني السابق في منطقة شرق السويس الذي كانت تقوده بريطانيا. وقد أدى انهيار ذلك النظام إلى تهديد تجارة النفط العالمية خلال الحرب العراقية الإيرانية فيما عرف بحرب الخليج في الخليج ووصلت نتائج الإنهيار إلى درجة أن إحدى دول هذه المنطقة (الكويت) كاد أن يتطلعها صدام حسين وأن يحوّلها إلى المحافظة رقم ١٩ في العراق. ولم تستطع دول تلك المنطقة حتى الآن إقامة نظام دفاعي إقليمي مشترك. وبدلًا من ذلك ارتبطت هذه الدول باتفاقيات عسكرية ثنائية مع الولايات المتحدة تضمن تحديث القدرات العسكرية لتلك الدول إلى جانب وجود القوات أو تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية للمساعدة على الدفاع عن الحدود وضمان الأمن ومكافحة عمليات التسلل والقرصنة وقريب المخدرات وأهم من ذلك وفوق كل شيء ضمان سلامة الإمدادات النفطية عبر الخليج العربي ومضيق هرمز. ومن الصعب اتخاذ قرار بالسحب القوات الأمريكية من العراق قبل اتخاذ قرار أو على الأقل تبني رؤية إستراتيجية واضحة بشأن مقومات لنظام للأمن الإقليمي في الخليج. أما القضية الثانية فإنها الحرب على الإرهاب واجتثاث تنظيم القاعدة في العراق. ورغم أن في ذلك مصلحة عراقية إلا أنه أيضا يدخل ضمن الحرب العالمية على الإرهاب التي تخوضها الولايات المتحدة وحلفاؤها. ومن المرجح أن تعيد الإدارة الأمريكية الجديدة النظر في مفهوم الحرب على الإرهاب ومن المرجح أن تتخلى عن هذا المصطلح وربما تقدم مصطلحًا جديدًا ينطوي عن دلالات مختلفة عن تلك التي روج الجمهوريون المحافظون خلال العقد الأخير. أما الثالثة فهي تتعلق بالعلاقات الأمريكية الإيرانية والبرنامج النووي الإيراني ودور إيران في العراق. ومن المرجح أن تبدأ الإدارة الأمريكية الجديدة حوارًا مع

إيران مع المحافظة على عدد من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية ومنها التصميم على مواجهة خطر انتشار الأسلحة النووية. ويجب الإلتباه هنا إلى ضرورة ألا تأتي أى تسوية للخلاف الأمريكي الإيراني على حساب العراق أو على حساب دول الخليج العربية.

إن الإدارة الأمريكية المقبلة ستفتح أبوابها على توقعات كبيرة من العالم العربي، كما ستشهد خطواتها إلى المنطقة ردود فعل كثيرة متشككة. ومن الضروري تخفيض سقف التوقعات. كما أنه من الضروري بالمثل نزع أسباب الشك والريبة في النوايا الأمريكية. وسوف يتعين على الإدارة الجديدة أن ترفض وبشكل قاطع أسلوب فرض التغيير السياسي من الخارج بواسطة التدخل العسكري. ومع ذلك فإن أحدًا لن يستطيع على الإطلاق تقييد سلطة الكونجرس الأمريكي في فرض ضغوط أو فرض عقوبات في حالات ثبوت انتهاكات لحقوق الإنسان وللحريات بشكل عام أو التوصية بتدخل المجتمع الدولي في حال تهديد السلم العالمي أو في حال ارتكاب فظائع إنسانية. ومن المؤسف أن منطقة القرن الأفريقي الكبير التي تمتد من الصومال إلى دارفور وتشاد أصبحت في السنوات الأخيرة من أكثر المناطق عدم استقرارا في العالم الأمر الذي يهدد باحتمالات التدخل الخارجي لضمان الاستقرار. وقد يغري هذا الوضع أقسام في الإدارة الأمريكية لتجاوز خطوط السيادة لدول المنطقة وهذا ما يجب التحوط ضده بالقرار سياسات العدل والديمقراطية والمساواة والسلام داخلها قبل أن تصل الأمور إلى التدخل الخارجي.

إن العلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة هي طريق ذو اتجاهين. فكما نطلب من أوباما أن ترسل إدارته إشارات إيجابية إلينا في العالم العربي فإننا على المقياس نفسه يجب أن نرسل إشارات إيجابية إلى الولايات المتحدة. إن حكومات عربية كثيرة تغذى في أوقات معينة شحنات العداء ضد السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة من باب مساعدة الشعوب العربية على تفريغ شحنات من اليأس والغضب تجاه عدو خارجي ومن ثم تحويل إيجاباتها من السياسات الخفية إلى عدو آخر مصطنع. إن الخلاف مع الولايات المتحدة لا يجب أن يقود إلى العداء. ومن الطبيعي أن تنشأ خلافات بيننا وبين الإدارة الأمريكية بسبب اختلاف المصالح وفي هذه الحال فإن الحاجة إلى الحوار تكون أكثر منها في أى حال آخر.

لقد شهدت الشهور الأخيرة على سبيل المثال زيادة مثيرة للقلق في حالات القرصنة في خليج عدن ومدخل البحر الأحمر. وما يؤسف له أن الدول المطلة على خليج عدن والبحر الأحمر تقاعست في ممارسة واجبها في حماية مصالحها وفي حماية الملاحة الدولية في المنطقة مما أدى إلى اتخاذ قرار من مجلس الأمن بناء على طلب فرنسا بتشكيل قوة دولية لضمان سلامة الملاحة في خليج عدن. إن علينا أن نطلب من الإدارة الأمريكية الجديدة إستبعاد استخدام القوة في تسوية خلافاتنا مع أى دولة من دول العالم وكذلك إستبعاد استخدام القوة لفرض الديمقراطية. وفي المقابل فإن علينا أيضا أن نهض بمسؤولياتنا ضمن الأسرة الدولية. أن نتقدم على طريق التحول الديمقراطي أو نعمل من أجل نظام يقوم على العدالة والتنمية والمساواة وأن نهج نهج السلام مع جيراننا باعتبار أن السلام خيار استراتيجي من أجل المستقبل. إن الحروب والإستبداد أمكا هذه المنطقة من العالم ولن يتقدم عالمنا العربي بدون تحقيق السلام والديمقراطية والعدالة والتنمية.

خاتمة :

يمر العراق حالياً بمرحلة حرجية من تاريخه السياسي الحديث، فالدولة التي أسسها الهاشميون في عشرينيات القرن الماضي إنسلاخاً من الإمبراطورية العثمانية وبرعاية بريطانية، ثم اختطفها القوميون العرب في السبعينيات من القرن نفسه بعد انقلاب عبد الكريم قاسم على الملكيين ثم انقلاب المبعثين على قاسم نفسه، وجدت نفسها في موقف لا تحسد عليه وهي تتن تحت الحصار والعقوبات الاقتصادية والسياسية في سبعينيات القرن نفسه لتسقط في العام الثالث من القرن الواحد والعشرين تحت قصف الدبابات وهجمات الطيران وضربات الصواريخ من جانب تحالف عسكري قاده الولايات المتحدة الأمريكية. وبتسليم السلطة تدريجياً إلى العراقيين اعتباراً من يوليو عام ٢٠٠٤ وجد العراق نفسه وجهاً لوجه أمام النموذج السياسي المعاكس لما كان يطمح فيه العراقيون، نموذج الدولة الطائفية بقوة الأمر الواقع في مواجهة نموذج الدولة الوطنية الديمقراطية المأمول.

وقد لا يقبل بعض العراقيين بوصف الدولة العراقية بعد الاحتلال بأنها دولة الطائفية السياسية، إما من باب الإنكار أو التكرار وإما من باب علم التصديق لما يروونه أمام أعينهم صباح مساء. لكن الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى نهاية ٢٠٠٩ تؤكد حال سيطرة الطائفية السياسية على العراق في نواحي الحياة المختلفة، حتى على مستوى الحياة الأسرية والجيرة في الشوارع والأحياء والتي عادت قروناً إلى الوراء بدلاً من أن تقدم إلى الأمام. ومع أن التخطيط للنظام السياسي الجديد في العراق كان بعيداً تماماً عن النهج الطائفي، يشهد على ذلك الدستور الذي يقر بالمساواة بين جميع العراقيين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم ويرسخ اللامركزية والنظام الفيدرالي على أسس إدارية وليس على أسس مذهبية أو قومية. ومع ذلك فإن عملية وضع لبنات النظام الجديد جاءت في ظل مزاج طائفي فصيح هذا المزاج توجهات الدولة الجديدة على الرغم من الدستور وعلى الرغم من الميراث التاريخي للعراقيين الذين تزوج عربهم مع كردهم وتركمانهم واختلطت بينهم أنساب الشيعة والسنة في إطار العرب والتركمان والكرد وتعايش مسلميهم مع مسيحييهم وحق مع يهودهم (حق منتصف الخمسينيات) في إطار قيم الأخوة والسلام بين مواطني البلد الواحد الذي ينتمون جميعاً إليه وهو العراق.

غير أن سنوات الإستبداد منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي ثم سنوات الحصار والجوع منذ سنوات التسعينيات جعلت العراقيين يأوون إلى ملاذات اجتماعية آمنه تمحلت في القبيلة وفي المذهب وفي العرق أو القومية. لقد أطاحت عقود حكم صدام حسين بكل سند للمساواة والمواطنة والشعور بالانتماء إلى وطن. فالت عندما ترى وطنك وقد اختطف أمام أعين الجميع وعندما ترى العجز متجسداً في مواجهة آلة الإستبداد تتعري مشاعرك الوطنية ولا تجد ما يستمر إنسانيتك في غير اللجوء إلى القبيلة وإلى المذهب وإلى العرق لطلب الحماية. لقد دمر نظام صدام حسين كل الحبال والوسائط التي كان يمكن للشعور بالانتماء إلى وطن أن يتعلق بها كطوق النجاة. حتى حزب البعث نفسه، فقد رأى الكثيرون أثناء حكم صدام أنه قد تم اغتياله لحساب أسرة صدام وحكمه القردى. إن الطائفية لم تولد مع النظام الجديد وإنما ولدت أثناء حكم صدام حسين، ففي ظل غياب كل حقائق السياسة التي تؤكد الانتماء للوطن كان الانتماء إلى القبيلة أو إلى السيد "المقلد" أو إلى المسجد أو

إلى الكنيسة أو إلى الأقلية العرقية هو الملاذ الآمن وهو وسيلة الإحتماء من الحاكم الطاغية الذي لم يقدر عليه أحد حتى جاء الأمريكيون وأزاحوه.

غير أن عبثية الطائفية السياسية تحولت إلى مؤسسة منذ وجدت من يسلمها ومن يحولها ومن ينظمها ومن يحميها إقليميا ودوليا. إن الطائفية السياسية أصبحت خطرا على العراق وعلى مستقبل أجيال مقبلة من أبنائه ليس لأنها نشأت في لحظة ما ولكن لأنها تحولت إلى مشروع متكامل أصبح العراق بمقتضاه رهينة لمصالح غير مصالحه ولطموحات غير طموحاته ولمصير لا يتعلق إطلاقا بمصيره. إن الطائفية السياسية في العراق تستمد قوتها من الخوف من المستقبل وليس من الإيمان به ومن الثقة فيه. فالذين يدعمون الطائفية السياسية في العراق يعيشون بدافع الخوف من قوى أخرى في داخل العراق. ويعتقد الطائفيون في العراق أن الدولة الديمقراطية الحقيقية هي تهديد لهم. ومن ثم فإنهم يتحصنون في طائفتهم داعين الآخرين إلى الإلتحاق بهم وتأييدهم. ونظرا لأن الطائفيين السياسيين يعيشون فقط بدافع الخوف فإنهم لا يتحصنون فقط باستخدام الدين أو المذهب وإنما أيضا باستخدام العنف، باستخدام السلاح من أجل إرهاب الآخرين وإشاعة حال من الخوف وعدم الإستقرار يعيش فيه الجميع. إن سوسولوجيا الطائفية السياسية التي تعيش على أساس الخوف وتتخذ شعارا لها تفترض أيضا أن تعمل القوى الطائفية على نشر الخوف ليعيش فيه الجميع، وبذلك يتحقق التوحد الذي تريده الطائفية السياسية لكي تعيش ولكي تبقى. الخوف للجميع! ويعرف الطائفيون في العراق أنهم ليسوا وحدهم، فهناك من يسالدهم على حدود البلاد.

أما القوى الديمقراطية التي تأمل في بناء عراق واحد ديمقراطي إنساني يعيش فيه الفرد بحرية ويعيش فيه الوطن بسلام بصرف النظر عن قوميته أو دينه أو مذهبه، فإنها تجد نفسها في موقف لا تحسد عليه. فممارسات القوميين العرب في العراق وفي البلاد العربية عموما وضعت علامات استفهام كبيرة على قسم من القوى التي تشكل المشروع العراقي الديمقراطي. ولا تزال دولة عربية هي آخر معازل القوميين العرب تتشبث بشعارات المقاومة وهي لا تقاوم وبشعارات العروبة وهي تتحالف مع غير العرب على ضرب العرب وتتجالف حتى مع المعادين للخيار الديمقراطي في العراق. وهذا في ذاته خصم من قوة التيار الديمقراطي العراقي. وممارسات الديمقراطيين غير القوميين في العراق لا تزال بعيدة عن النضج وعن الحنكة السياسية. فهم يرفعون شعارات ولا يتقاربون بسهولة مع من يشتركون معهم فيها بدعوى أنهم وحدهم هم الأخيار وهم الأتقياء وهم الديمقراطيون الحقيقيون على عكس غيرهم من الذين يرفعون الشعارات نفسها. إنظر في أسماء القوائم وفي مكونات هذه القوائم وحاول أن تحصى عدد من يقرنون صفاقم السياسية بكلمات مثل "الوطنيون" أو "الديمقراطيون" أو من يتبنون شعارات ديمقراطية مثل "دولة الحق" أو "دولة القانون". أنهم كثيرون ولكنهم شقي. إنهم شتات وليسوا جميعا، وشتات الفارق بين الشتات وبين الجميع.

إن القوى الديمقراطية في العراق على الرغم من أنها تعيش بقوة الأمل في المستقبل وليس الخوف منه لا تزال تفتقر إلى الوحدة ولا تزال تفتقر إلى الوضوح في برامجها السياسية ولا تزال تفتقر إلى التجربة وإلى الحنكة في ممارستها وتحالفاتها السياسية. أما قوى تعيش بالأمل غير أنه ليس بالأمل وحده تحيا القوى السياسية. فالقوى السياسية تحتاج إلى

تحالفات ومحتاج إلى مساندة ومحتاج إلى قوة التجربة. إنظر إلى مكونات التيار الديمقراطي في العراق وقل لي من يكونون حلفاؤهم الإقليميون، لا أحدا ما من دولة عربية وحيدة يمكن النظر إليها على أنها هي الدولة النموذج أو هي الدولة الحليف. الدولة الوحيدة في الإقليم التي قد تقدم الدعم للعراق على أساس ديمقراطي وليس على أساس طائفي هي تركيا وليس أمام العراقيين في الوقت الحاضر غير الاستفادة من التجربة الديمقراطية في تركيا وتعزيز ترتيبات التعاون الإقليمي معها في كافة القضايا التي تواجه العراق بدءا من قضايا نقص المياه وحتى قضايا تأمين الحدود. ولذلك فإن القوى الديمقراطية في العراق لا تزال في حاجة إلى الكثير والكثير من الدعم والمساندة وربما من التضحيات من أجل التناغم مع الوضع السياسي في العراق ومع الوضع السياسي الإقليمي.

غير أن ما يعزز فرص التيار الديمقراطي في العراق هو النضج السياسي السريع للمواطن العراقي، فقد أثبت الناخبون العراقيون في انتخابات المحافظات في العام ٢٠٠٩ أنهم أكثر نضجا من قياداتهم السياسية، فصوتوا بعيدا عن قوى الطائفية السياسية واقتربوا أكثر من القوى الديمقراطية والقوى التي تؤكد على ضرورة تعزيز الهوية العراقية للعراقيين بصرف النظر عن الاختلافات الدينية أو المذهبية أو العرقية بينهم. والأمل هو أن يستمر هذا الاتجاه في الانتخابات النيابية في مارس ٢٠١٠.

أن العبور من دولة الطائفية السياسية إلى الدولة الديمقراطية في العراق، يحتاج من العراقيين شعبا ونخبة وساسة إجتياز الحواجز التالية:

أولا: حاجز المزاج السياسي الطائفي والعرقى. وتوجد الطائفية والعرقية في جنوب العراق وفي شماله. ومن الضروري تغيير هذا المزاج الطائفي بتعزيز المواطنة والمساواة بين العراقيين والتخلي عن الخاصصة السياسية والإدارية. وهذا لن يكتمل إلا بالقضاء على كل عناصر الخوف لدى البعض ومناقشتها بشفافية ووضع حلول لمشكلة الشعور بالخوف لدى البعض.

ثانيا: حاجز بناء القدرات الأمنية الكافية للدفاع عن البلاد ولتوفير الحياة الأمنة للعراقيين في داخل حدود الوطن. وهذا يتطلب بناء القوات الأمنية (الجيش والشرطة) على أسس وطنية إحترافية وليس على أسس طائفية تضع الولاء للوكن في مرتبة أدنى من الولاء للمذهب أو للطائفة أو للعرق. ويرتبط بذلك عبور ثلاثة حواجز فرعية الأول هو تنظيف القوات الأمنية من أعضاء التنظيمات الطائفية ومن الموالين لها، أما الثاني فهو حل الميليشيات والتنظيمات المسلحة حلا نهائيا وإعلان الأحزاب والقوى السياسية العراقية كافة إسقاط السلاح نهائيا من ممارسة العمل السياسي وإدانة العنف والأعمال المسلحة. والحاجز الثالث هو هزيمة الإرهاب وإجهاض محاولة الإرهابيين في جعل العراق وطنا لهم.

ثالثا: حاجز الثقة بين القوى العلمانية الديمقراطية وبين بعضها البعض وبينها جميعا وبين القوى الدينية أو القومية ذات الطابع الديمقراطي. لقد اتفق العراقيون على ما أسماه وثيقة الحوار والمصالحة الوطنية، لكن العراقيين لم ينجزوا الكثير بعد على طريق المصالحة الوطنية. ولا يزال حاجز الثقة هو الذى يغذى الخوف في صدور البعض ويشجع الإنقسامات في صفوف البعض الآخر. ومن ثم فإن إسقاط حاجز عدم الثقة وعبوره إلى قضاء الثقة والتفاهم على أساس الحوار والتعايش السلمى

على تراب وطن واحد وتحت سمائه هو واحد من أهم الحواجز التي يتعين على العراقيين عبورها والتقدم إلى الأمام على طريق الديمقراطية والانتماء للعراق.

لقد أرادت الولايات المتحدة بعد غزوها للعراق أن يكون النظام السياسي الجديد في بغداد هو النظام النموذج في العالم العربي بأكمله. غير أن أغلبية من العرب رأَت أن إنشاء نظام سياسي جديد في بغداد برعاية أمريكية هو أمر مثير للريبة في حد ذاته. وفات هؤلاء في العالم العربي أن يفصلوا بين واقعة الاحتلال وبين عملية البناء السياسي للعراق الجديد التي شارك فيها العراقيون جنباً إلى جنب مع مؤسسات الأمم المتحدة وخصوصاً بعثة المم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) التي تولت إرشاد العراقيين طوال مرحلة إعادة البناء السياسي والدستوري. إن التاريخ وحده هو الذي سيحكم على واقعة احتلال العراق، وهي واقعة إلى زوال بحكم الاتفاق الأمني بين العراق والولايات المتحدة. أما عملية البناء السياسي التي بدأت في يونيو ٢٠٠٤ تحت إشراف الأمم المتحدة فإنها عملية مستمرة على أساس حرية الإرادة العراقية وحرية الاختيار الفردي للعراقيين لنظامهم السياسي ولحكومتهم من خلال صناديق الانتخابات والمشاركة الشعبية. إن بناء مؤسسات سياسية تحت الاحتلال ليس حادثاً فريداً في التاريخ فقد تكرر في بلدان كثيرة خصوصاً بعد الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية. فالدستور المصري الأول في العام ١٩٢٣ صيغ وصدر تحت الاحتلال. وحكومة ألمانيا الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت في ظل الاحتلال وكذلك بقية المؤسسات الدستورية الأخرى للبلاد. وكذلك الحال في اليابان. إن الحياة لا تتوقف عند واقعة الاحتلال وإنما تستمر. وقد كانت غاية الدين عارضوا العملية السياسية في العراق بحجة أنها تجري تحت الاحتلال أن يطالبوا القوات المحتلة بإصدار جدول زمني للإسحاب من العراق. وقد جاء الجنود الزموني بعد ذلك لعملية الإنفاذية الأمنية التي تضمنت جدولا واضحا لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، بعد أن كانت قوات الدول الأخرى المشاركة في التحالف الدولي ضد صدام حسين قد انسحبت تقريبا من البلاد بعد نحو خمس أو ست سنوات من سقوط صدام حسين.

وتشكل الانتخابات النيابية المقبلة في مارس ٢٠١٠ فرصة أكيدة للعراقيين ليصوتوا ضد نظام الدولة الطائفية وترجيح نظام الدولة الفيدرالية التعددية الديمقراطية التي تقوم على أسس المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين بدون تمييز من أي نوع كان. لقد أثبت الناصيون في انتخابات المحافظات في العام ٢٠٠٩ أنهم أكثر نفعاً من ممثليهم السياسيين وعليهم أن يثبتوا ذلك مرة أخرى حتى لا يشجع البعض أن نتائج انتخابات المحافظات كانت تعكس مجرد تحول استثنائي في المزاج العام أو أنها جاءت بفضل ضغوط حكومية من جانب حكومة المالكي لصالح مرشحيها. إن العراق الموحد الديمقراطي الفيدرالي الذي يقوم النظام الفيدرالي فيه على أسس إدارية وليس على أسس طائفية أو عرقية هو الخيار الذي صوت له العراقيون في دستور دولتهم الجديدة وهذا الخيار يجب ألا ينحني أمام أية عواصف طائفية أو عرقية، لكن عليه أن يتفهم مخاوف الآخرين وأن يعمل على طمأنتهم على أسس واقعية وعملية مستدامة.

١- الإنفاذية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة

نص الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة التي اقراها مجلس الوزراء العراقي في جلسته بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٠٨ كما نشره مجلس الوزراء :

اتفاق بين جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأميركية بشأن السحاب
قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه

الديباجة

إن جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأميركية (ويشار إليهما فيما بعد بعبارة الطرفين)؛

إذ يقران أهمية تعزيز أمنهما المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الإرهاب في العراق والتعاون في مجالات الأمن والدفاع، لردع العدوان والتهديدات الموجهة ضد سيادة وأمن ووحدة أراضي العراق ونظامه الديمقراطي الاتحادى الدستورى؛
وإذ يؤكدان أن مثل هذا التعاون مبنى على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

ورغبة منهما في التوصل إلى تفاهم مشترك يعزز التعاون بينهما؛ دون تجاوز سيادة العراق على أرضه ومياهه وأجوائه؛

وبناء على كونهما دولتين مستقلتين متكافئتين ذواتى سيادة فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

المجال والغرض

يحدد هذا الاتفاق الأحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة في العراق وأنشطتها فيه والسحابها من العراق.

المادة الثانية

تعريف المصطلحات

١- "المنشآت والمساحات المتفق عليها" هي المنشآت والمساحات العراقية التي تحتلها حكومة العراق والتي تستخدمها قوات الولايات المتحدة أثناء فترة سريان مفعول هذا الاتفاق.

٢- "قوات الولايات المتحدة" تعنى الكيان الذى يضم جميع أفراد قوات الولايات المتحدة المسلحة، والعنصر المدني المرتبط بها، وجميع ممتلكاتها وأجهزتها وعتادها الموجود على أراضي العراق.

- ٣- "عضو قوات الولايات المتحدة" يعنى أى فرد ينتمى إلى جيش الولايات المتحدة أو قواتها البحرية أو الجوية أو مشاة البحرية أو خفر السواحل.
- ٤- "عضو العنصر المدني" يعنى أى مدنى يعمل لدى وزارة دفاع الولايات المتحدة. ولا يشمل هذا الاصطلاح الأفراد المقيمين عادة في العراق.
- ٥- "المتعاقدون مع الولايات المتحدة" و"المستخدمون العاملون لدى المتعاقدين مع الولايات المتحدة": يعنى هذان المصطلحان الأشخاص أو الكيانات القانونية غير العراقية ومستخدميهم الذين هم مواطنون أميركيون أو مواطنو بلد ثالث الموجودون في العراق لتوفير السلع والخدمات والأمن في العراق إلى قوات الولايات المتحدة أو نيابة عنها، وذلك بموجب عقد أو عقد ثانوى مع أو لحساب قوات الولايات المتحدة. ولا يشمل هذان المصطلحان الأفراد أو الكيانات القانونية المقيمة عادة على الأراضي العراقية.
- ٦- "المركبات الرسمية" يقصد بها المركبات التجارية التي يجوز تعديلها للأغراض الأمنية، والمصممة أساساً للحركة على الطرق المختلفة والمخصصة لنقل الأفراد.
- ٧- "المركبات العسكرية" يقصد بها كافة أنواع المركبات التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة، والمخصصة أصلاً لاستخدامها في عمليات القتال، وتحمل أرقاماً وعلامات مميزة خاصة، وفق التعليمات والأنظمة المعمول بها في قوات الولايات المتحدة.
- ٨- "المعدات الدفاعية" تعنى المنظومات والأسلحة والأعتدة والمعدات والتجهيزات والمواد المستخدمة في الحروب التقليدية حصراً، التي تحتجها قوات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة المتفق عليها في هذا الاتفاق، التي لا ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمنظومات أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية والأسلحة الراديولوجية والأسلحة البيولوجية، والنفائات المرتبطة بمثل هذه الأسلحة).
- ٩- "الخزن" يعنى الاحتفاظ بالمعدات الدفاعية التي تحتجها قوات الولايات المتحدة المتعلقة بالأنشطة المتفق عليها في هذا الاتفاق.
- ١٠- "الضرائب والرسوم" تعنى كل الضرائب، والرسوم (بما في ذلك الرسوم الجمركية) والجبايات من أى نوع كان، التي تفرضها حكومة العراق أو أجهزتها أو محافظاتها بموجب القوانين والأنظمة العراقية. ولا يشمل هذا الاصطلاح المبالغ التي تستحصلها الحكومة العراقية أو أجهزتها أو محافظاتها عن خدمات تطلبها وتحصل عليها قوات الولايات المتحدة.

المادة الثالثة

القوانين

- ١- يلتزم أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني بواجب احترام القوانين والأعراف والتقاليد والعادات العراقية، عند القيام بعمليات عسكرية بموجب هذا

الاتفاق، ويعتصمون عن أى نشاطات لا تتماشى مع نص وروح هذا الاتفاق. وعلى الولايات المتحدة واجب اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لهذا الغرض.

٢- باستثناء أفراد قوات الولايات المتحدة و أفراد العنصر المدني لا يجوز لقوات الولايات الأمريكية نقل أى شخص دخولا الى العراق أو خروجا منه على متن مركبات أو سفن أو طائرات مشمولة بهذا الاتفاق إلا طبقا للقوانين والتعليمات العراقية النافذة بما فيها أى ترتيبات تنفيذية قد توافق عليها الحكومة العراقية.

المادة الرابعة

المهمات

١- تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والجموعات الإرهابية الأخرى والجماعات الخارجة عن القانون وبكافيا النظام السابق.

٢- تجرى جميع العمليات العسكرية التي يتم تنفيذها بموجب هذا الاتفاق بموافقة حكومة العراق. ويتم التنسيق الكامل بشأن هذه العمليات مع السلطات العراقية. وتشرف على تنسيق كل تلك العمليات العسكرية اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) التي يتم تشكيلها بموجب هذا الاتفاق. ونحوال إلى اللجنة الوزارية المشتركة القضايا المتعلقة بالعمليات العسكرية المقترحة التي يعقد على اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية البت بما.

٣- تنفذ جميع تلك العمليات مع وجوب الاحترام الكامل للدستور العراقي والقوانين العراقية، ويكون تنفيذ هذه العمليات دون تجاوز لسيادة العراق ومصالحه الوطنية، حسبما تحددها الحكومة العراقية. إن من واجب قوات الولايات المتحدة احترام قوانين العراق وأعرافه وتقاليده والقانون الدولي النافذ.

٤- يواصل الطرفان جهودهما للتعاون من أجل تعزيز قدرات العراق الأمنية، وفقاً لما قد يتفقان عليه، بما في ذلك التدريب والتجهيز والإسناد والإمداد وبناء وتحديث المنظومات اللوجستية بما في ذلك النقل والإيواء والتموين للقوات الأمنية العراقية.

٥- يحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشرعى عن النفس داخل العراق كما هو معرف في القانون الدولي النافذ.

المادة الخامسة

عائدية الممتلكات

١- يمتلك العراق جميع المباني والإنشاءات والمباني غير المنقولة المتصلة بالأرض والقائمة في المنشآت والمساحات المتفق عليها، بما في ذلك ما تستخدمه قوات الولايات المتحدة منها أو تشيده أو تغيره أو تحسنه.

٢- عند السحب، تعيد قوات الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية كامل المنشآت والمساحات المخصصة لاستخدام قوات الولايات المتحدة المقاتلة وفق قائمتين. يتم تسليم القائمة الأولى من المنشآت المتفق عليها فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وتسلم القائمة الثانية في فترة أقصاها ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ موعداً انسحاب القوات المقاتلة من المدن والقصبات والقرى. وللحكومة العراقية الموافقة على السماح لقوات الولايات المتحدة استخدام بعض المنشآت الضرورية لأغراض هذا الاتفاق عند الانسحاب.

٣- تتحمل الولايات المتحدة كل تكاليف البناء أو أعمال التحويل أو التطوير في المنشآت والمساحات المتفق عليها المخصصة لاستخدامها الحصري. وتتعاون قوات الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية حول أعمال البناء والتحويل والتطوير، ويجب أن تسعى لاستحصال موافقة الحكومة العراقية على مشروعات البناء والتحويل الكبرى. وفي حالة الاستخدام المشترك للمنشآت والمساحات المتفق عليها يتحمل الطرفان تكاليف البناء أو التحويل أو التطوير حسب نسبة الاستخدام.

٤- تتحمل الولايات المتحدة تكاليف ما تطلبه وتحصل عليه من خدمات في المنشآت والمساحات المتفق عليها لاستخدامها الحصري. ويتحمل الطرفان تكاليف الخدمات المطلوبة التي يتم الحصول عليها في المنشآت والمساحات المشتركة المتفق عليها حسب نسبة استخدام كل منهما.

٥- عند اكتشاف أى موقع تاريخي أو ثقافي أو العثور على أى مورد استراتيجي في المنشآت والمساحات المتفق عليها، توقف كل أعمال البناء أو التطوير أو التحويل فوراً، ويتم تبليغ الممثلين العراقيين في اللجنة المشتركة بالأمر لتحديد الخطوات المناسبة بشأنه.

٦- تعيد الولايات المتحدة المساحات والمنشآت المتفق عليها وأية إنشاءات أو هياكل غير منقولة قامت ببنائها أو تثبيتها أو أقامت عليها خلال فترة نفاذ هذا الاتفاق، وفقاً لآليات وأولويات تضمنها اللجنة المشتركة، وتسلم هذه المساحات والمنشآت إلى الحكومة العراقية خالية من أية ديون وأعباء مالية.

٧- تعيد قوات الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية المنشآت والمساحات المتفق عليها ذات الأهمية التراثية والمعنوية والسياسية وأية منشآت وهياكل ثابتة قد بنتها قوات الولايات المتحدة أو ركبها أو أنشأها، وذلك وفقاً لآليات وأولويات وفترة زمنية تتفق عليها اللجنة المشتركة من دون ديون أو أعباء مالية.

٨- تعيد قوات الولايات المتحدة بقية المنشآت والمساحات المتفق عليها إلى الحكومة العراقية عند انتهاء فترة نفاذ هذه الاتفاق أو عند إنهاء العمل به، أو في أى وقت سابق لذلك يتفق عليه الطرفان، أو عندما تنتفي حاجة قوات الولايات المتحدة إلى تلك المنشآت وفقاً لما تقررره اللجنة المشتركة من دون ديون وأعباء مالية.

٩- تحتفظ قوات الولايات المتحدة والمتعاقدون مع الولايات المتحدة بملكية كل المعدات والمواد والإمدادات والإنشاءات المنقولة والممتلكات الأخرى المنقولة

المستوردة إلى العراق أو التي تم الحصول عليها داخل أراضي العراق بصورة مشروعة وذات صلة بهذا الاتفاق.

المادة السادسة

استخدام المنشآت والمساحات المتفق عليها

١- مع الاحترام الكامل لسيادة العراق، وفي إطار تبادل وجهات النظر بين الطرفين بموجب هذا الاتفاق، يضمن العراق الوصول إلى المنشآت والمساحات المتفق عليها واستخدامها من قبل قوات الولايات المتحدة والمتعاقدين مع الولايات المتحدة والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين والأفراد أو الكيانات الأخرى، حسبما يتفق عليه الطرفان.

٢- يصرح العراق بموجب هذه الاتفاق لقوات الولايات المتحدة بأن تمارس داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها جميع الحقوق والسلطات التي قد تكون ضرورية لإنشاء واستخدام وصيانة وتأمين تلك المنشآت والمساحات المتفق عليها. ويقوم الطرفان بالتنسيق والتعاون فيما بينهما بشأن ممارسة تلك الحقوق والسلطات في المنشآت والمساحات المتفق عليها ذات الاستخدام المشترك.

٣- تتولى قوات الولايات المتحدة السيطرة على دخول المنشآت والمساحات المتفق عليها المخصصة لاستخدامها حصرياً. ويقوم الطرفان بالتنسيق بشأن السيطرة على دخول المنشآت والمساحات المتفق عليها للاستخدام المشترك، وحسب آليات تضعها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة، وينسق الطرفان مهام الحراسة في المساحات الملاصقة للمنشآت والمساحات المتفق عليها من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية.

المادة السابعة

وضع وخزن المعدات الدفاعية

لقوات الولايات المتحدة أن تضع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها وفي مواقع أخرى مؤقتة يتفق عليها الطرفان معدات دفاعية وتجهيزات و مواد تحتاجها قوات الولايات المتحدة على صلة بالنشاطات المتفق عليها بموجب هذا الاتفاق. وعلى قوات الولايات المتحدة استخدام وتخزين هذه المعدات بشكل يتناسب مع مهامها المؤقتة في العراق وفق المادة (٤) من هذا الاتفاق، على أن لا يتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمنظومات أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية والأسلحة الراديولوجية والأسلحة البيولوجية والنفائات المتصلة بتلك الأسلحة). وعلى قوات الولايات المتحدة السيطرة على استخدام ونقل المعدات الدفاعية المملوكة لها التي يتم تخزينها في العراق. و عليها ضمان عدم تخزين المتفجرات أو الأعنة في منشآت قريبة من المناطق السكنية، و عليها نقل تلك المواد المخزونة في المنشآت القريبة من المناطق السكنية. وعلى الولايات المتحدة تزويد الحكومة العراقية بالمعلومات الضرورية عن أعداد وأنواع هذه المواد المخزنة.

المادة الثامنة

حماية البيئة

على الطرفين تنفيذ هذا الاتفاق بطريقة تتسجم مع حماية البيئة الطبيعية و الصحة و السلامة البشرية. و تؤكد الولايات المتحدة مجدداً على التزامها باحترام القوانين البيئية و القوانين العراقية المرعية في تنفيذ سياساتها لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق.

المادة التاسعة

حركة المركبات والسفن والطائرات

١- مع الاحترام الكامل لقواعد السلامة والحركة البرية والبحرية ذات الصلة، يجوز للمركبات والسفن التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة، أو تلك التي تدار في حينه لحسابها حصراً، أن تدخل وتخرج وتتحرك داخل الأراضي العراقية لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق. و على اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة وضع الإجراءات والقواعد الملزمة لتسهيل وتنظيم حركة المركبات.

٢- مع الاحترام الكامل لقواعد سلامة الطيران والملاحة الجوية ذات الصلة يُصرح لطائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة حصراً في حينه بالتحليق في الأجواء العراقية، والقيام بالتزود بالوقود جواً لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق حصرياً، والهبوط والإقلاع داخل أراضي العراق لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق. وتُمنح السلطات العراقية الطائرات المشار إليها إذاً كل سنة بالهبوط على أراضي العراق والإقلاع منها لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق حصرياً. ولا تسمح طائرات وسفن ومركبات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل حصراً في حينه بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة بصعود أى طرف على متنها دون رضا سلطات قوات الولايات المتحدة على ذلك، وتتفق اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بهذا الأمر على الإجراءات المناسبة لتسهيل تنظيم حركة المرور.

٣- تتنقل المراقبة والسيطرة على المجال الجوي العراقي إلى السلطات العراقية فور دخول هذه الاتفاق حيز النفاذ.

٤- للحكومة العراقية أن تطلب من قوات الولايات المتحدة تقديم دعم مؤقت للسلطات العراقية في القيام بمهمة مراقبة المجال الجوي العراقي والسيطرة عليه.

٥- تعفى طائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل حصراً في حينه بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة من دفع أية ضرائب أو رسوم أو جبايات أو ما شابهها من رسوم، بما في ذلك جبايات التحليق أو جبايات الملاحة الجوية أو الهبوط أو الانتظار في المطارات التي تدار من قبل الحكومة العراقية. وتعفى من دفع أية ضرائب أو رسوم أو جبايات أو ما شابهها من رسوم المركبات والسفن المملوكة لقوات الولايات المتحدة أو الجارى استخدامها حصراً من جانب قوات الولايات المتحدة لأغراض هذا الاتفاق ويتضمن ذلك الموانئ التي تديرها

الحكومة العراقية. وتُعفى هذه المركبات والسفن والطائرات من متطلبات التسجيل داخل العراق.

٦- على قوات الولايات المتحدة دفع تكاليف أية خدمات تطلبها وتحصل عليها.

٧- على كل من الطرفين تزويد الطرف الآخر بالخرائط وغير ذلك من المعلومات المتاحة عن مواقع حقول الألغام والمواقع الأخرى التي يمكن أن تعرقل الحركة داخل أراضي ومياه العراق أو تعرضها للخطر.

المادة العاشرة

إجراءات التعاقد

لقوات الولايات المتحدة أن تختار المتعاقدين وأن ترم عقودا بموجب القانون الأمريكي لشراء المواد والخدمات في العراق، ويشمل ذلك خدمات أعمال البناء والتشييد. تتعاقد قوات الولايات المتحدة ما أمكن مع موردين عراقيين للمواد والخدمات عندما تكون عطاءاتهم تنافسية وتمثل أفضل قيمة. وعلى قوات الولايات المتحدة احترام القانون العراقي عند إبرامها عقودا مع موردين ومتعاقدين عراقيين، وعليها تزويد السلطات العراقية بأسماء الموردين والمتعاقدين العراقيين ومبالغ العقود ذات الصلة.

المادة الحادية عشر

الخدمات والاتصالات

١- لقوات الولايات المتحدة إنتاج وتوفير المياه والكهرباء وغير ذلك من الخدمات الأخرى للمنشآت والمساحات المفق عليها بالتنسيق مع السلطات العراقية من خلال اللجنة الفرعية المشتركة المعنية.

٢- تحتل حكومة العراق جميع الترددات. وتولى السلطات العراقية المختصة تخصيص ترددات لقوات الولايات المتحدة حسب ما ينسقه الجانبان من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC). على قوات الولايات المتحدة أن تعيد الترددات المخصصة لها عند الانتهاء من استعمالها وفي موعد لا يتجاوز تاريخ إنهاء العمل بهذا الاتفاق.

٣- تقوم قوات الولايات المتحدة بتشغيل نظمها للاتصالات مع الاحترام الكامل للدستور والقوانين العراقية وطبقا لتعريف نظم الاتصالات المنصوص عليه في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات لعام ١٩٩٢ بما في ذلك حق استخدام الوسائل والخدمات الضرورية الخاصة بنظمها لضمان القدرة الكاملة لتشغيل نظم الاتصالات.

٤- لأغراض هذا الاتفاق تُعفى قوات الولايات المتحدة من دفع أية جبايات عن استخدام موجات الإرسال والترددات المستخدمة حاليا أو التي تخصص لها مستقبلا، بما في ذلك أية جبايات إدارية أو غيرها من الرسوم الأخرى.

- ٥- يجب على قوات الولايات المتحدة استحصال موافقة الحكومة العراقية بشأن أية مشاريع للبنى التحتية للاتصالات تتم خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها حصراً لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق وفقاً للمادة الرابعة، إلا في حالة وجود عمليات قتالية فعلية تجرى عملاً بالمادة الرابعة.
- ٦- على قوات الولايات المتحدة استخدام أنظمة الاتصالات حصراً لأغراض هذا الاتفاق.

المادة الثانية عشرة الولاية القضائية

اعترافاً بحق العراق السيادي في تحديد وفرض قواعد القانون الجنائي والمدني على أراضيه، وعلى ضوء طلب العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة، كما هو مبين في المادة الرابعة (٤)، وتماشياً مع واجب أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني باحترام القوانين والتقاليد والأعراف والقيم العراقية، فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

١- للعراق الحق الأول لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني بشأن الجنايات الجسيمة المعتمدة وطبقاً للفقرة الثامنة (٨)، حين ترتكب تلك الجرائم خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها وخارج حالة الواجب.

٢- للعراق الحق الأول لممارسة الولاية القضائية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميه.

٣- للولايات المتحدة الحق الأول لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني بشأن أمور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، و أثناء حالة الواجب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها، وفي الظروف غير المشمولة بنص الفقرة ١.

٤. يقدم الطرفان المساعدة لبعضهما، بناء على طلب أحدهما، في إجراء التحقيق في الأحداث وجمع الأدلة وتبادلها لتأمين تحقيق سير العدالة.

٤- عند اعتقال أو احتجاز أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني من قبل السلطات العراقية، يتم إخبار سلطات قوات الولايات المتحدة بذلك فوراً وتسليمهم لها خلال (٢٤) ساعة من وقت الاعتقال أو الاحتجاز. وعندما يمارس العراق ولايته القضائية عملاً بنص الفقرة (١) من هذه المادة، تتولى سلطات قوات الولايات المتحدة عندئذ مهمة احتجاز المتهم من أفراد قوات الولايات المتحدة أو العنصر المدني. وعلى سلطات قوات الولايات المتحدة تقديم أولئك الأفراد المتهمين إلى السلطات العراقية لأغراض التحقيق والمحاكمة.

٥- لسلطات أي من الطرفين أن تطلب من سلطات الطرف الآخر أن يتخلى عن حقه الأول في الولاية القضائية في حالة معينة. توافق حكومة العراق على ممارسة الولاية القضائية طبقاً للفقرة (١) أعلاه فقط بعد إقرارها وإخطارها الولايات

المتحدة تحريراً خلال (٢١) يوماً من اكتشاف الجريمة التي يدعى وقوعها، بأن ممارستها تلك الولاية القضائية أهمية خاصة.

٦- في الحالات التي تقام فيها الولايات المتحدة الولاية القضائية عملاً بنص الفقرة رقم (٣) من هذه المادة يكون لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني الحق في أن تطبق عليهم معايير الإجراءات القانونية والحمايات المكفولة بموجب الدستور الأمريكي والقوانين الأميركية. وفي حال وقوع جريمة ما تسرى عليها أحكام الفقرة رقم (٣) من هذه المادة ويكون الضحية شخص ليس من أفراد قوات الولايات المتحدة ولا أفراد العنصر المدني، يضع الطرفان إجراءات من خلال اللجنة المشتركة لإحاطة الأشخاص المعنيين علماً بشكل مناسب، بوضع التحقيق في الجريمة، وتوجيه لائحة التهم إلى المتهم، وتحديد تاريخ إجراءات المحكمة ونتائج المباحثات بشأن وضع المتهم، وفرصة سماع أقوال المتهم في جلسات علنية يتم خلالها إصدار الحكم عليه، والتشاور مع محامي الادعاء لمتابعة القضية، والمساعدة في تقديم مطالبة بموجب المادة الحادية والعشرين (٢١) من هذا الاتفاق. على سلطات قوات الولايات المتحدة السعي، ووفقاً لما يفيق عليه الطرفان فيما بينهما، من أجل إجراء محاكمة لمثل تلك القضايا داخل العراق. وفي حال محاكمة مثل تلك القضايا في الولايات المتحدة، سوف يُسبّل الجهود من أجل تسهيل التواجد الشخصي للضحية في المحاكمة.

٧- وفي الحالات التي يمارس فيها العراق الولاية القضائية عملاً بالفقرة (١) من هذه المادة، يكون لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني الحق في أن تُطبق عليهم معايير الإجراءات القانونية والضمانات المتماثلة مع تلك المتاحة بموجب القانون الأمريكي والقانون العراقي. سوف تضع اللجنة المشتركة إجراءات وآليات لتنفيذ هذه المادة، تشمل سرداً للجنائيات الجسيمة المتعمدة التي تخضع للفقرة (١) وإجراءات تفي بمعايير المحاكمة المشروعة والضمانات. ولا يجوز ممارسة الولاية القضائية عملاً بنص الفقرة (١) من هذه المادة إلا وفقاً لهذه الإجراءات والآليات.

٨- تقر سلطات قوات الولايات المتحدة، عملاً بالفقرة (١) و (٣) من هذه المادة، ما إذا كانت الجريمة المزعومة قد وقعت أثناء حالة الواجب. وفي تلك الحالات التي تعتقد فيها السلطات العراقية أن الظروف تقتضي مراجعة هذا التقرير، يتشاور الطرفان فوراً من خلال اللجنة المشتركة، وتأخذ سلطات قوات الولايات المتحدة كامل الاعتبار عن الوقائع والظروف وأية معلومات قد تقدمها السلطات العراقية يكون لها أثر على تقرير سلطات قوات الولايات المتحدة.

٩- يراجع الطرفان الأحكام الواردة في هذه المادة كل (٦) أشهر، بما في ذلك أية تعديلات مقترحة لهذه المادة، آخذين بعين الاعتبار الوضع الأمني في العراق، ومدى إشغال قوات الولايات المتحدة بعمليات عسكرية، ونمو وتطور النظام القضائي العراقي، والتغيرات في القانون الأمريكي والقانون العراقي.

المادة الثالثة عشرة

حمل الأسلحة وإرتداء البزات الرسمية

لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني حيازة وحمل الأسلحة العائدة للولايات المتحدة أثناء وجودهم في العراق بموجب التحويل الممنوح لهم وبموجب الأوامر الصادرة لهم، وحسب متطلباتهم وواجباتهم. كما لأعضاء قوات الولايات المتحدة أن يرتدوا البزات الرسمية أثناء تأديتهم لواجباتهم في العراق.

المادة الرابعة عشرة

الدخول والمغادرة

١- لأغراض هذا الاتفاق، لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني دخول العراق ومغادرته من المنافذ الرسمية للمغادرة والوصول ويتطلب منهم فقط حمل بطاقات هوية وأوامر سفر تصدر لهم من الولايات المتحدة. وتتولى اللجنة المشتركة مهمة وضع آلية وسياق للتحقق الذي تتولى السلطات العراقية المختصة تنفيذه.

٢- للسلطات العراقية حق التدقيق والتحقق من قوائم أسماء أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني الداخلين إلى العراق والخارجين منه مباشرة عن طريق المنشآت والمساحات المتفق عليها. وتسلم تلك القوائم إلى السلطات العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة.

لأغراض هذا الاتفاق، لأفراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني دخول العراق والخروج منه عبر المنشآت والمساحات المتفق عليها ولا يطلب منهم سوى بطاقات الهوية التي أصدرتها الولايات المتحدة لكل منهم. وتتولى اللجنة المشتركة مهمة وضع آلية وسياق للتدقيق والتحقق من صحة هذه الوثائق.

المادة الخامسة عشرة

الاستيراد والتصدير

١- لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق حصريا، لقوات الولايات المتحدة والمتعاقدين معها أن يستوردوا إلى العراق ويصدروا منه (مواد تم شراؤها في العراق)، و لهم أن يبيعوا تصدير، وأن ينقلوا ويستخدموا في العراق أية معدات أو تجهيزات أو مواد أو تكنولوجيا، بشرط أن لا تكون المواد التي يستوردونها أو يجلبونها ممنوعة في العراق اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. لا تخضع للتفتيش عمليات استيراد مثل هذه المواد وإعادة تصديرها ونقلها واستخدامها، ولا تخضع كذلك لمتطلبات الإجازات أو لأية قيود أخرى أو ضرائب أو رسوم جمركية أو أى رسوم أخرى تفرض في العراق، وفقا للتعريف الوارد في الفقرة رقم (١٠) من المادة الثانية. وعلى سلطات قوات الولايات المتحدة أن تقدم إلى السلطات العراقية المختصة وثائق مناسبة تؤكد ان هذه المواد مستوردة من قبل قوات الولايات

الم المتحدة أو متعاقدى الولايات المتحدة لاستخدام قوات الولايات المتحدة لأغراض هذا الاتفاق حصرياً.

استناداً إلى معلومات أمنية متوفرة لديها، للسلطات العراقية الحق في الطلب من قوات الولايات المتحدة وبحضورها فتح أى من الحاويات التي توجد فيها تلك المواد المستوردة للتحقق من محتوياتها. و تحترم السلطات العراقية حين تقديم هذا الطلب المتطلبات الأمنية لقوات الولايات المتحدة، و تقبل إذا طلبت قوات الولايات المتحدة ذلك، أن تجري عمليات التحقق في المنشآت المستخدمة من قبل قوات الولايات المتحدة. ولا يخضع تصدير البضائع العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة والمتعاقدين معها لأى تفتيش أو أية قيود عدا متطلبات الإجازة. وتعمل اللجنة المشتركة مع وزارة التجارة العراقية وفقاً للقانون العراقي لتسهيل توفير متطلبات الحصول على الإجازة لغرض قيام قوات الولايات المتحدة بتصدير البضائع التي اشترتها في العراق لأغراض هذا الاتفاق. وللعراق الحق بطلب مراجعة أى من المسائل الناجمة عن تطبيق هذه الفقرة. و يتشاور الطرفان فوراً في هذه الحالات من خلال اللجنة المشتركة أو، إذا دعت الحاجة، من خلال اللجنة الوزارية المشتركة.

٢- لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني الاستيراد الى العراق، وإعادة تصدير واستخدام المواد والأجهزة الشخصية الخاصة بهم لغرض الاستهلاك أو الاستخدام الشخصي. ولا يخضع استيراد وإعادة تصدير ونقل واستخدام مثل هذه المواد المستوردة في العراق إلى إجازات أو قيود أو ضرائب أو جبايات أو أية رسوم أخرى تفرض في العراق، كما هو مبين في الفقرة (١٠) من المادة الثانية. و تكون الكميات المستوردة معقولة ومتناسبة مع الاستعمال الشخصي. و ستتخذ سلطات قوات الولايات المتحدة إجراءات لضمان عدم تصدير أية بنود أو مواد ذات أهمية ثقافية أو تاريخية بالنسبة للعراق.

٣- أى تفتيش للمواد المشار إليها في الفقرة (٢) من قبل السلطات العراقية، يجب أن يتم بصورة عاجلة في مكان متفق عليه، ووفقاً للإجراءات التي تضعها اللجنة المشتركة.

٤- تخضع للضرائب و الرسوم الكمركية كما هي معرفة بالفقرة (١٠) من المادة الثانية أية مادة مستوردة معفاة من الرسوم الكمركية و الرسوم الأخرى وفقاً لهذا الاتفاق وأية رسوم أخرى عند بيعها لأفراد أو كيانات غير مشمولة بالإعفاء الضريبي أو الامتيازات الخاصة بالاستيراد، و يدفع المشتري هذه الضرائب و الجبايات (بما في ذلك الرسوم الكمركية) عن المواد التي تم بيعها، و تقدر قيمة هذه الضرائب و الجبايات في وقت بيع هذه المواد داخل العراق.

٥- يجب الامتناع عن استيراد أو استخدام المواد المشار إليها في فقرات هذه المادة أو لأغراض تجارية.

المادة السادسة عشرة

الضرائب

١- لا يُفرض أية ضرائب أو رسوم أو جبايات، كما هي معرفة في الفقرة (١٠) من المادة الثانية، قُدرت قيمتها وفرضت في أراضي العراق، على السلع والخدمات التي يتم شراؤها في العراق من قبل قوات الولايات المتحدة أو بالنيابة عنها لأغراض الاستخدام الرسمي، ولا يُفرض أى من ذلك على السلع والخدمات التي تم شراؤها في العراق بالنيابة عن قوات الولايات المتحدة.

٢- لا يتحمل أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني مسؤولية دفع أية ضريبة أو رسم أو جباية تحدد قيمتها وتفرض في أراضي العراق، ما لم تكن مقابل خدمات طلبوها وحصلوا عليها.

المادة السابعة عشرة

الإجازات أو التراخيص

١- تعد إجازات قيادة المركبات النافذة المفعول التي أصدرتها سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة، مقبولة لدى السلطات العراقية. لا يعرض حاملو إجازات قيادة المركبات لامتحان أو دفع جبايات لقيادتهم المركبات والسفن والطائرات العائدة لقوات الولايات المتحدة في العراق.

٢- تعد إجازات قيادة المركبات نافذة المفعول التي أصدرتها سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة نافذة المفعول لدى السلطات العراقية عند استخدام سياراتهم الخاصة داخل أراضي العراق دون أن يخضع حاملوها إلى اختبار أو جباية.

٣- تعد جميع التراخيص المهنية التي أصدرتها سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة مقبولة لدى السلطات العراقية، على أن تكون هذه التراخيص متعلقة بالخدمات التي يقدمونها في إطار تأديتهم لواجباتهم الرسمية أو التعاقدية لدعم قوات الولايات المتحدة، وأفراد العنصر المدني، والمتعاقدين مع الولايات المتحدة، والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين، وذلك وفقاً للشروط المطبق عليها بين الطرفين.

المادة الثامنة عشرة

المركبات الرسمية والعسكرية

١- تحمل المركبات الرسمية لوحات معدنية رسمية عراقية يتم الاتفاق بشأنها بين الطرفين. وتقوم السلطات العراقية، بناءً على طلب من سلطات قوات الولايات المتحدة، بإصدار لوحات التسجيل للعربات الرسمية الخاصة بقوات الولايات المتحدة.

المتحدة بدون جبايات، ووفقاً للإجراءات المتبعة مع القوات المسلحة العراقية. وتدفع سلطات قوات الولايات المتحدة إلى السلطات العراقية كلفة تلك اللوحات.

٢- تعد صلاحية التسجيل والتراخيص الصادرة عن سلطات الولايات المتحدة للمركبات الرسمية الخاصة بقوات الولايات المتحدة مقبولة لدى السلطات العراقية.

٣- تُعفى من متطلبات التسجيل والإجازات المركبات العسكرية التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة حصرياً، وتُسمّى هذه المركبات بأرقام واضحة عليها.

المادة التاسعة عشرة

خدمات أنشطة الإسناد

١- لقوات الولايات المتحدة، أو لآخرين ينوبون عن قوات الولايات المتحدة، القيام بواجبات إنشاء وإدارة أنشطة وكيانات داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، التي يمكن من خلالها تقديم الخدمات لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني والمتقاعدين مع الولايات المتحدة ومستخدمى المتقاعدين مع الولايات المتحدة. وتشمل هذه الكيانات والأنشطة مكاتب البريد العسكرية والخدمات المالية، ومتاجر بيع الأغذية والأدوية والسلع والخدمات الأخرى، ومناطق مختلفة تقدم فيها الخدمات الترفيهية وخدمات الاتصال السلكية واللاسلكية، بما في ذلك الخدمات الإذاعية. ولا يتطلب إنشاء هذه الخدمات إصدار إجازات بذلك.

٢- تخضع للقوانين العراقية الخدمات الإذاعية والإعلامية والترفيهية التي يتعدى مداها نطاق المنشآت والمساحات المتفق عليها.

٣- يقتصر الوصول إلى خدمات أنشطة الإسناد على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني والمتقاعدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم والأشخاص والكيانات التي يتم الاتفاق عليها. وعلى سلطات قوات الولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات المناسبة للحيلولة دون إساءة استخدام الخدمات التي تقدمها الأنشطة المذكورة، والحيلولة دون بيع أو إعادة بيع السلع والخدمات المشار إليها إلى أشخاص لم يؤذن لهم بالوصول إلى هذه الكيانات والاستفادة مما تقدمه من خدمات. وتحدد قوات الولايات المتحدة إرسال البث الإذاعي والبرامج التلفزيونية للمستلمين المخولين.

٤- تتمتع الكيانات والأنشطة التي تقدم الخدمات المشار إليها في هذه المادة بنفس الإعفاءات المالية والكمركية التي تتمتع بها قوات الولايات المتحدة، بما في ذلك الإعفاءات المكفولة في المادتين الخامسة عشرة (١٥) والسادسة عشرة (١٦) من هذا الاتفاق. ويتم تشغيل وإدارة هذه الكيانات والأنشطة التي تقدم الخدمات وفقاً لأنظمة الولايات المتحدة، ولن تكون تلك الكيانات والأنشطة ملزمة بتحصيل أو دفع ضرائب أو رسوم أخرى عن الأنشطة المتصلة بعملها.

٥- يخضع البريد المرسل عن طريق خدمات البريد العسكرية إلى تصديق سلطات الولايات المتحدة، ويعفى من التفتيش والبحث والمصادرة من جانب السلطات العراقية، باستثناء البريد غير الرسمي الذي قد يخضع للمراقبة الإلكترونية. وتولى اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بمعالجة المسائل التي تنشأ في إطار تنفيذ هذه الفقرة، وتتم تسويتها باتفاق الطرفين فيما بينهما. وتقوم اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بالتفتيش دورياً على الآليات التي تستخدمها سلطات الولايات المتحدة للتصديق على البريد العسكري.

المادة العشرون

العملة والصرف الأجنبي

١- لقوات الولايات المتحدة حق استخدام أى مبلغ من النقد بالعملة الأميركية أو المستندات المالية المحددة قيمتها بالعملة الأميركية لأغراض هذا الاتفاق حصراً. ويكون استخدام قوات الولايات المتحدة للعملة العراقية والمصارف الخاصة وفقاً للقوانين العراقية.

٢- لا يجوز لقوات الولايات المتحدة تصدير العملة العراقية من العراق، وعليها اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتأمين عدم قيام أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة بتصدير العملة العراقية من العراق.

المادة الحادية والعشرون

المطالبات

١- باستثناء المطالبات الناشئة عن العقود، يتنازل الطرفان عن حق مطالبة الطرف الآخر بالتعويض عن أى ضرر أو خسارة أو تدمير يلحق بممتلكات القوات المسلحة أو العنصر المدني لأى من الطرفين أو المطالبة بتعويض عن إصابات أو وفيات قد تحدث لأفراد القوات المسلحة والعنصر المدني والناجمة عن تأديتهم واجباقتهم الرسمية في العراق.

٢- على سلطات قوات الولايات المتحدة أن تدفع تعويضاً عادلاً ومعقولاً لتسوية مطالبات استحقاقية لأى طرف ثالث، التي تنشأ عن أفعال قام بها أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني أو نتيجة تقصيرهم أو إهمالهم، أثناء تأديتهم لواجباتهم الرسمية، أو تكون متصلة بالأنشطة غير القتالية لقوات الولايات المتحدة. ويجوز لسلطات قوات الولايات المتحدة تسوية المطالبات الاستحقاقية غير الناشئة عن تأدية الواجبات الرسمية على وجه السرعة وفقاً لقوانين ولوائح الولايات المتحدة. وعند تسوية المطالبات توضع سلطات قوات الولايات المتحدة بعين الاعتبار أى تقرير عن تحقيق أو رأى تصدره السلطات العراقية بشأن المسؤولية أو حجم الأضرار.

٣- يتشاور الطرفان فوراً من خلال اللجنة المشتركة أو، إذا لزم الأمر، من خلال اللجنة الوزارية المشتركة، في الحالات التي تحتاج الى مراجعة التي ورد ذكرها في الفقرتين ١ و ٢ أعلاه بطلب من احد الطرفين.

المادة الثانية والعشرون

الاحتجاز

١- لا يجوز لقوات الولايات المتحدة توقيف أى شخص أو إلقاء القبض عليه (باستثناء التوقيف أو إلقاء القبض على عضو من قوات الولايات المتحدة أو العنصر المدني) إلا بموجب قرار عراقي يصدر وفقاً للقانون العراقي وعملاً بالمادة الرابعة.

٢- في حال قيام قوات الولايات المتحدة بتوقيف أشخاص أو إلقاء القبض عليهم كما هو مرخص به في هذا الاتفاق أو القانون العراقي، يجب تسليم هؤلاء الأشخاص إلى السلطات العراقية المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت توقيفهم أو إلقاء القبض عليهم.

٣- للسلطات العراقية أن تطلب المساعدة من قوات الولايات المتحدة لغرض توقيف أفراد مطلوبين أو إلقاء القبض عليهم.

٤- عند بدء تنفيذ هذا الاتفاق تقوم قوات الولايات المتحدة بتقديم المعلومات المتوفرة عن جميع الموقوفين لديها إلى الحكومة العراقية. تصدر السلطات العراقية المختصة أوامر إلقاء قبض على المطلوبين منهم. تقوم قوات الولايات المتحدة بالتنسيق الكامل والفعال مع الحكومة العراقية بتسليم المطلوبين منهم إليها وفق أوامر إلقاء قبض عراقية نافذة وإطلاق سراح جميع الموقوفين الباقين بشكل منظم و آمن إلا إذا طلبت الحكومة العراقية خلاف ذلك عملاً بالمادة (٤) من هذا الاتفاق.

٥- لا يجوز لقوات الولايات المتحدة تفتيش المنازل أو العقارات الأخرى إلا بموجب أمر قضائي عراقي يصدر في هذا الصدد وبالتنسيق الكامل مع الحكومة العراقية، باستثناء الحالات التي تلور فيها عمليات قتال فعلية عملاً بالمادة (٤).

المادة الثالثة والعشرون

التنفيذ

يسنط تنفيذ هذا الاتفاق وتسوية الخلافات الناجمة عن تفسيره وتطبيقه بالهيات التالية:

١- تُشكل لجنة وزارية مشتركة يكون أعضاؤها أشخاص على المستوى الوزاري بمجدهم الطرفان. وتولى اللجنة الوزارية المشتركة النظر والبت في القضايا الأساسية اللازمة لتفسير وتنفيذ هذا الاتفاق.

٢- تولى اللجنة الوزارية المشتركة تشكيل لجنة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) تتألف من ممثلي كلا الطرفين. وتكون رئاسة اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) مشتركة بين الطرفين.

- ٣- مُشكّل اللجنة الوزارية المشتركة أيضاً لجنة مشتركة تتألف من ممثلين يختارهم الطرفان ويرأسها بصورة مشتركة ممثل عن كل من الطرفين. وتتولى هذه اللجنة النظر والبت في كل القضايا المتعلقة بهذا الاتفاق التي لا تدخل في اختصاص اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOC).
- ٤- يَشكّل اللجنة المشتركة المشكلة وفق الفقرة (٣) من هذه المادة لجناً فرعية مشتركة في مختلف المجالات تتولى كل منها، النظر في القضايا الناشئة عن الاتفاقية وفقاً لاختصاصاتها.

المادة الرابعة والعشرون

انسحاب القوات الأميركية من العراق

- اعترافاً بأداء القوات الأمنية العراقية وزيادة قدراتها، وتوليها لكامل المسؤوليات الأمنية، وبناء على العلاقة القوية بين الطرفين، فإنه تم الاتفاق على ما يلي:
- ١- على جميع قوات الولايات المتحدة الانسحاب من جميع الأراضي و المياه و الأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول عام ٢٠١١ ميلادي.
- ٢- على جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة الانسحاب من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد لا يتعدى تاريخ تولى قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن في أية محافظة عراقية، على أن يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة أعلاه في موعد لا يتعدى ٣٠ حزيران عام ٢٠٠٩ ميلادي.
- ٣- تتركز قوات الولايات المتحدة المقاتلة المنسحبة عملاً بالفقرة (٢) أعلاه في المنشآت والمساحات المتفق عليها التي تقع خارج المدن والقرى والقصبات التي سوف تحددها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOC) قبل التاريخ المحدد في الفقرة ٢ أعلاه.
- ٤- تعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت. وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت.
- ٥- يتفق الطرفان على وضع آليات وترتيبات لتخفيض عدد قوات الولايات المتحدة خلال المدد الزمنية المحددة، وعليهما أن يتفقا على المواقع التي ستستقر فيها هذه القوات.

المادة الخامسة والعشرون

إجراءات إنهاء تطبيق الفصل السابع على العراق

- اعترافاً بحق حكومة العراق في أن لا تطلب تجديد الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٩٠) (٢٠٠٧)، وهو التفويض الذي تنتهي صلاحيته يوم ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٨؛

وتبنيهاً بالرسالتين الموجهتين إلى مجلس الأمن الدولي: رسالة من رئيس وزراء العراق ورسالة من وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية بتاريخ ٧ و ١٠ كانون الأول ٢٠٠٧، على التوالي وهما ملحقان بالقرار (١٧٩٠)؛

وإشارة إلى الجزء الثالث من إعلان المبادئ بشأن علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد الذي وقع عليه رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية ورئيس وزراء العراق يوم ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧، والذي سجل للتاريخ دعوة العراق إلى مد فترة التفويض المشار إليه أعلاه لفترة أخيرة تنتهي في تاريخ لا يتعدى ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٨؛

واعترافاً كذلك بالتطورات الكبيرة والإيجابية في العراق، وتذكيراً بأن الوضع في العراق يختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٦٦١) عام ١٩٩٠، ولا سيما أن الخطر الذي كانت تشكله حكومة العراق على السلام والأمن الدوليين قد زال: فإن الطرفين يؤكدان في هذا الصدد أنه مع إنهاء العمل يوم ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٩٠)، ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبنى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٦١) (١٩٩٠)، ويؤكدان كذلك أن الولايات المتحدة سوف تبذل أفضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٨.

المادة السادسة والعشرون

الأصول العراقية

١- لتمكين العراق من الاستمرار في تنمية اقتصاده الوطني عن طريق إعادة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية العراقية، وكذلك توفير الخدمات الحيوية الأساسية للشعب العراقي، وللاستمرار في الحفاظ على موارد العراق من البترول والغاز وموارده الأخرى والحفاظ كذلك على أصوله المالية والاقتصادية في الخارج، بما في ذلك صندوق التنمية للعراق، تضمن الولايات المتحدة الأميركية بذل أقصى الجهود في سبيل:

(أ) دعم العراق لإعفائه من الديون الدولية الناتجة عن سياسات نظام الحكم السابق.

(ب) دعم العراق للوصول إلى قرار شامل ونهائي بشأن مطالبات التعويض التي ورثها العراق عن نظام الحكم السابق ولم يتم البت فيها بعد، بما في ذلك متطلبات التعويض المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي.

٣- اعترافاً بالقلق الذي يبدية العراق للمطالبات القائمة على أفعال ارتكبتها نظام الحكم السابق، وتفهماً لهذا الأمر يمارس رئيس الولايات المتحدة سلطاته لتوفير الحماية لصندوق تنمية العراق وللممتلكات أخرى معينة يملك العراق نصيباً فيها من العمليات القضائية الأميركية. وستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بشكل كامل

وفقال مع الحكومة العراقية فيما يتعلق باستمرار هذه الحماية وبخصوص تلك المطالبات.

٣- تمأشياً مع رسالة من رئيس الولايات المتحدة سترسل إلى رئيس وزراء العراق، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة العراق بشأن الطلب الذي قدمته إلى مجلس الأمن لد الحماية والترتيبات الأخرى بشأن البترول ومنتجات البترول والغاز الطبيعي المنتجة في العراق، والموارد والالتزامات الناشئة عن هذه المبيعات، وصندوق التنمية للعراق، وهي الترتيبات المحددة في قرارى مجلس الأمن رقم (١٤٨٣) (٢٠٠٣) و(١٥٤٦) (٢٠٠٣).

المادة السابعة والعشرون

ردع المخاطر الأمنية

من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والمساهمة في إرساء السلام والاستقرار الدوليين، يسعى الطرفان بفعالية من أجل تعزيز القنرات السياسية والعسكرية لجمهورية العراق وتمكين العراق من ردع المخاطر التي تهدد سيادته واستقلاله السياسى ووحدة أراضيه ونظامه الديمقراطي الاتحادى الدستورى. ويتفقان في هذا الصدد على:

١- عند نشوء أى خطر خارجى أو داخلى ضد العراق أو وقوع عدوان ما عليه، من شأنه التهك سيادته أو استقلاله السياسى أو وحدة أراضيه أو مياهه أو أجوائه، أو تهديد نظامه الديمقراطي أو مؤسساته المنتخبة، وبناء على طلب من حكومة العراق، يقوم الطرفان، بالشروع فوراً في مداولات استراتيجية، ووفقاً لما قد يتفقان عليه فيما بينهما، تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة، التي تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أى إجراء آخر، لردع مثل هذا التهديد.

٢- يوافق الطرفان على الاستمرار في تعاونهما الوثيق في تعزيز وإدامة المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية الديمقراطية في العراق، بما في ذلك، وفق ما قد يتفقان عليه، التعاون في تدريب وتجهيز وتسليح قوات الأمن العراقية، من أجل مكافحة الإرهاب اأخلى والدولى والجماعات الخارجة عن القانون، بناء على طلب من الحكومة العراقية.

٣- لا يجوز استخدام أراضى ومياه وأجواء العراق ممراً أو منطلقاً لشن هجمات ضد بلدان أخرى.

المادة الثامنة والعشرون

المنطقة الخضراء

عند بدء نفاذ هذ الاتفاق تتولى الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عن المنطقة الخضراء. وللحكومة العراقية أن تطلب من قوات الولايات المتحدة دعماً محدوداً ومؤقتاً للسلطات العراقية في المهمة المتعلقة بالأمن في المنطقة الخضراء، وعند تقديم مثل هكذا طلب

تقوم السلطات العراقية ذات الصلة بالعمل بصورة مشتركة مع قوات الولايات المتحدة بشأن الأمن في المنطقة الخضراء خلال الفترة الزمنية التي تحددها الحكومة العراقية.

المادة التاسعة والعشرون

ترتيبات التنفيذ

كلما دعت الحاجة لذلك يقوم الطرفان بوضع آليات مناسبة لتنفيذ مواد هذا الاتفاق بما فيها المواد التي لم تتضمن آليات محددة للتنفيذ.

المادة الثلاثون

مدة سريان مفعول هذه الاتفاقية

- ١- يكون هذا الاتفاق ساري المفعول لفترة ثلاث سنوات، ما لم يتم إنهاء العمل به من قبل أحد الطرفين قبل انتهاء تلك الفترة عملاً بالفقرة (٣) من هذه المادة.
 - ٢- لا يعدل هذا الاتفاق إلا بموافقة الطرفين رسمياً وخطياً وفق الإجراءات الدستورية السارية في البلدين.
 - ٣- ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مرور سنة واحدة من استلام أحد الطرفين من الطرف الآخر إخطاراً خطياً بذلك.
 - ٤- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من اليوم الأول من كانون الثاني ٢٠٠٩، بعد تبادل الطرفين المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكمال الإجراءات اللازمة لدى كل منهما لتنفيذ الاتفاق وفقاً للإجراءات الدستورية النافذة لدى الطرفين.
- تمّ التوقيع على هذا الاتفاق في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ بتسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ويتساوى النصان في الحجية القانونية.

٢- قانون إنتخابات مجالس المحافظات فى العراق

نص قانون إنتخابات مجالس المحافظات العراقية :

باسم الشعب

مجلس الرئاسة

بناءً على ما أقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة واستناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند ثالثاً من المادة (٧٣) والبند رابعاً من المادة (١٢٢) من الدستور قرر مجلس الرئاسة بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٨ .
إصدار القانون الآتي:

قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي

الفصل الأول :

التعاريف والسريان والأهداف

المادة (١):

يقصد بالمعبارات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة إزاءها:

- المفوضية: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
- الناخب: كل من له حق التصويت.
- المرشح: كل من تم قبول ترشيحه رسمياً لعضوية مجلس المحافظة أو القضاء أو الناحية.
- سجل الناخبين الابتدائي: السجل الذى يحوى أسماء وبيانات الناخبين والذى يتم إعداده ونشره من قبل المفوضية للإطلاع عليه وتقديم الطعون بشأنه.
- سجل الناخبين النهائي: سجل لأسماء وبيانات الناخبين غير القابل للطعن فيه والذى يتم نشره بعد انتهاء فترة الاعتراض.
- القائمة المفتوحة: وهى القائمة التى تحوى على أسماء المرشحين المعلنة على أن لا تتجاوز عدد المقاعد المخصصة للدائرة.
- القائمة المنفردة: وهى القائمة التى يحق لفرد واحد أن يرضح بها للانتخابات على أن يكون مسجلاً لدى المفوضية.
- القاسم الانتخابي: وهو عدد الأصوات اللازمة للحصول على مقعد فى الدائرة الانتخابية ويتم التوصل إليه بقسمة عدد الأصوات الصحيحة فى الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة.

- الدائرة الانتخابية: كل منطقة محددة خصص لها عدد من المقاعد وفقاً لأحكام هذا القانون.
 - مركز الانتخاب: المكان الذي تعينه المفوضية ضمن الدائرة الانتخابية لإجراء عملية الاقتراع فيه.
 - الناخب المهجر: العراقي الذي تم تهجيره قسراً من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر داخل العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ لأى سبب كان.
- المادة (٢):**

يسرى هذا القانون على انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي

المادة (٣):

- يهدف هذا القانون إلى ما يأتي:
- أولاً: مشاركة الناخبين في اختيار ممثليهم في مجالس المحافظات والأقضية والنواحي.
- ثانياً: المساواة في المشاركة الانتخابية.
- ثالثاً: ضمان حقوق الناخب والمرشح في المشاركة الانتخابية.
- رابعاً: ضمان عدالة الانتخابات وحريةها ونزاهتها.
- خامساً: توفير الحماية القانونية لمراحل وإجراءات العملية الانتخابية.

الفصل الثاني:

حق الانتخاب

المادة (٤):

- أولاً: الانتخاب حق لكل عراقي وعراقية ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.
- ثانياً: يمارس كل ناخب حقه في التصويت للانتخاب بصورة حرة ومباشرة وسريّة وفردية ولا يجوز التصويت بالوكالة.

المادة (٥):

- يشترط في الناخب أن يكون:
- أولاً: عراقي الجنسية.
- ثانياً: كامل الأهلية.
- ثالثاً: أتم الثامنة عشر من عمره في السنة الذي تجرى فيه الانتخابات.
- رابعاً: مسجلاً في سجل الناخبين وفقاً لأحكام هذا القانون والتعليمات التي تصدر من المفوضية.

المادة (٦):

أولاً: تجرى الانتخابات مجالس المحافظات في مرحلة أولى على أن تجرى الانتخابات مجالس الأفضية والنواحي في مرحلة ثانية وخلال ستة أشهر من تاريخ إجراء الانتخابات المرحلة الأولى.

ثانياً: تخصص مراكز انتخابية محددة للمهجرين في مناطق تواجههم لغرض الإدلاء بأصواتهم لمرشحيهم في المناطق التي هجروا منها وتتولى المفوضية تحديد آلية تسجيلهم بموجب تعليمات.

الفصل الثالث :**حق الترشيح****المادة (٧)**

تعتمد شروط الترشيح الواردة في المادة (٥) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨.

المادة (٨):

أولاً: ترسل المفوضية قوائم المرشحين إلى الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث أو الهيئة التي ستحل محلها قانوناً للبت فيها خلال (١٠) عشرة أيام من تاريخ استلام القوائم.

ثانياً: يخضع المرشحون لمصادقة المفوضية.

المادة (٩):

يكون الترشيح وفقاً لنظام القائمة المقترحة.

المادة (١٠):

يجب أن لا يزيد عدد المرشحين في القائمة عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

المادة (١١):

يجب أن تكون امرأة واحدة على الأقل ضمن أول ثلاثة مرشحين في القائمة كما يجب أن تكون ضمن أول ستة مرشحين في القائمة امرأتان على الأقل حتى غاية القائمة لتكون النسبة لا تقل عن ٢٥% من مقاعد الدائرة الانتخابية للنساء.

المادة (١٢):

لا يسمح لأي من الكيانات إن تسحب من المرشح الفائز المقعد المخصص له وفي أي وقت كان.

المادة (١٣):

أولاً: التصويت شخصي وسري.

ثانياً: لا يجوز للناخب إن يدلي بصوته أكثر من مرة في الانتخاب الواحد.

ثالثاً: يسمح للناخب بالتصويت للقائمة المقترحة أو لأحد المرشحين من القوائم المقترحة المطروحة ضمن دائرته الانتخابية.

المادة (١٤):

أولاً: تجمع الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة المقترحة في الدائرة الانتخابية وتقسم على القاسم الانتخابي لتحديد عدد المقاعد المخصصة لتلك القائمة.

ثانياً: توزع المقاعد على مرشحي القائمة المقترحة ويعاد ترتيب تسلسل المرشحين استناداً إلى عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح ويكون الفائز الأول هو من يحصل على أعلى عدد من الأصوات ضمن القائمة المقترحة وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين.

ثالثاً: توزع الأصوات التي حصلت عليها القائمة على مرشحي القائمة وفق الفقرة ثانياً أعلاه.

رابعاً: يجب أن يحصل مرشحوا القوائم المنفردة على ما يعادل القاسم الانتخابي في الأقل للحصول على المقعد وتكمل أصوات مرشحي القوائم المنفردة الزائدة على القاسم الانتخابي.

خامساً: تمنح المقاعد الشاغرة عند وجودها للقوائم المقترحة الفائزة التي حصلت على أعلى عدد من الأصوات بحسب نسبة ما حصلت عليه من المقاعد لاستكمال جمع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

المادة (١٥):

أولاً: إذا حصل مرشحان أو أكثر من القوائم المختلفة على أصوات صحيحة متساوية وكان ترتيبهما الأخير ضمن الدائرة الانتخابية تقوم المفوضية بإجراء القرعة بينهم ويعتبر الفائز من تحدده القرعة.

ثانياً: إذا حصل مرشحان أو أكثر في ذات القائمة الانتخابية على أصوات صحيحة متساوية وكان ترتيبهما الأخير ضمن الدائرة الانتخابية فيتم اعتماد التسلسل المعتمد من قبل الكيان السياسي في القائمة الانتخابية لتحديد الفائز بالمقعد الانتخابي.

المادة (١٦):

أولاً: إذا فقد عضو المجلس مقعده لأي سبب كان يحل محله المرشح التالي له في عدد الأصوات الحاصل عليها في قائمته وإذا كان العضو ضمن قائمة منفردة يصار إلى انتخابات تكملية ضمن الدائرة الانتخابية ذاتها.

ثانياً: إذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط إن تحل محلها امرأة أخرى إلا إذا كان ذلك مؤثراً على نسبة تمثيل النساء.

الفصل الرابع :

سجل الناخبين

المادة (١٧):

أولاً: على المفوضية تسجيل الناخبين لمن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

ثانياً: تتولى المفوضية إعداد وتحديث سجل الناخبين الابتدائي في التعاون والتنسيق مع مكاتب الأقاليم والمحافظات التابعة للمفوضية.

ثالثاً: لكل شخص تتوفر فيه شروط الانتخاب الحق في أن يطلب تسجيل اسمه في سجل الناخبين الابتدائي وله التحقق من تسجيل اسمه إن لم يكن موجوداً فيه.

رابعاً: يتم التسجيل شخصياً أو بموجب تعليمات المفوضية.

خامساً: لا يجوز أن يكون الناخب مسجلاً في أكثر من دائرة انتخابية واحدة.

المادة (١٨):

أولاً: تعتمد المفوضية في وضع سجل الناخبين وتحديد عدد مقاعد الدائرة الانتخابية على أحدث إحصائية لقاعدة بيانات وزارة التجارة الخاصة بالبطاقة التموينية حين إجراء الإحصاء السكاني العام.

ثانياً: على المفوضية تحديث سجل الناخبين الابتدائي قبل كل عملية انتخابية بتدقيق السجل وفتح باب التسجيل للناخبين الجدد وإعلان السجل للاعتراض عليه.

ثالثاً: بعد إكمال عملية تنظيم سجل الناخبين الابتدائي يتم الإعلان عنه بحيث يتمكن المراقبون المحليون والدوليون ورجال الصحافة والإعلام من مراقبته والإطلاع عليه.

المادة (١٩):

يعرض سجل الناخبين لكل دائرة انتخابية مدرجة فيه أسماء الناخبين حسب ترتيب الحروف الأبجدية من قبل المفوضية في مكان بارز ضمن مراكز التسجيل ليسهل الإطلاع عليه.

المادة (٢٠):

أولاً: لكل من لم يرد اسمه في سجل الناخبين الابتدائي ولكل من حصل خطأ في البيانات الخاصة ببيده أن يقدم اعتراضاً إلى المكتب الرئيسي للمفوضية العليا أو فروعه في المحافظات لإدراج اسمه أو تصحيح بيانات خاصة به في السجل.

ثانياً: يقدم الاعتراض تحريراً وفقاً لهذا القانون خلال مدة تحددها المفوضية تبدأ من تاريخ عرض سجل الناخبين الابتدائي في الدوائر الانتخابية.

ثالثاً: يمت مكتب المفوضية في الاعتراض خلال مدة تحددها المفوضية ويكون قراره قابلاً للاعتراض عليه أمام مجلس المفوضين ويكون قراره قابلاً للطعن فيه وفقاً للقانون.

المادة (٢١):

يصح السجل الابتدائي ثانياً ويتم الاقتراح بموجبه بعد انقضاء مدد الاعتراض عليه أو حسم الاعتراضات المقدمة بشأنه وتولى المفوضية نشره في مراكز التسجيل بعد المدة التي تقررها.

الفصل الخامس :**الدوائر الانتخابية****المادة (٢٢):**

يمارس كل ناخب حقه الانتخابي بنفسه في الدائرة الانتخابية التي يكون فيها مسجلاً في سجل الناخبين مع مراعاة أحكام المادة (١٧) من هذا القانون.

المادة (٢٣):

أولاً: تكون كل محافظة وفقاً للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة في انتخابات مجالس المحافظات.

ثانياً: يكون كل قضاء وناحية وفقاً للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة في انتخابات مجالس الأقسية والنواحي.

المادة (٢٤):

أولاً: توكل انتخابات مجالس محافظة كركوك والأقسية والنواحي التابعة لحين إنهاء مهام اللجنة المشكلة في الفقرة رابعاً أدناه على أن تصدر قرارات المجلس خلال مدة التأجيل بالتوافق بين مكونات الرئيسية (عرب - كرد - تركمان) في الأمور المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ والمادة (٧) من قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨.

ثانياً: يتم تقسيم السلطة بين المكونات الرئيسية الثلاث بنسبة ٣٢% لكل مكون من المكونات الرئيسية (عرب - كرد - تركمان) و ٤% للمسيحيين. والمقصود بالسلطة هي جميع الدوائر الأمنية والمندبة المرتبطة بوزارة أو غير مرتبطة بوزارة وبما فيها المناصب السيادية الثلاث (رئيس المجلس - محافظ - نائب المحافظ) ورئاسات لجان المجلس والوظائف العامة بمختلف الدرجات.

ثالثاً: يعهد بالملف الأمني لمحافظة كركوك إلى وحدات عسكرية مستقلة من جنوب ووسط العراق بدلاً من الوحدات العسكرية العاملة حالياً وخلال فترة عمل اللجنة المشكلة لضمان حريتها ومهنتها مع التأكيد على خروج القوى الأمنية المرتبطة بالأحزاب السياسية.

رابعاً: تشكيل لجنة تتولى تنفيذ المهام الواردة في (ثانياً) أعلاه و(خامساً) أدناه وتكون نسبة تكوين كل مكون من المكونات الرئيسية أربعة أعضاء، اثنين منهم من أعضاء مجلس النواب لكل مكون، وعضو واحد للمسيحيين وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء. على أن تشترك الحكومة في اللجنة بأعضاء يسميهم رئيس الوزراء ويكون من بينهم ممثلين عن وزارة التجارة والتخطيط

والداخلية (الجنسية) ويأشرف ممثلين اثنين عن الأمم المتحدة والجامعة العربية مهمتهم تقديم الدعم والنصح والإرشاد والمراقبة وينتهي تشكيل اللجنة وتباشر مهامها بتاريخ ١/١٠/٢٠٠٨.

خامساً: مهام اللجنة:

- ١- وضع آلية تقاسم السلطة الواردة في الفقرة (ثانياً) أعلاه.
 - ٢- تحديد التجاوزات على الأملاك العامة والخاصة والسكانية ضمن محافظة كركوك بعد ٩/٤/٢٠٠٣.
 - ٣- ترفع اللجنة توصياتها إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإنشاء وتحديث سجل الناخبين وفق إلى ما توصلت إليه من نتائج.
 - ٤- تجرى انتخابات مجلس محافظة كركوك بعد رفع اللجنة كافة التوصيات والنتائج التي توصلت إليها إلى مجلس النواب وبموعد وآلية يتم تحديدها من قبل المجلس.
- سادساً: تتكفل الحكومة الاتحادية بتوفير الغطاء الأمني والنفقات المالية اللازمة لأداء اللجنة مهامها.
- سابعاً: عند عرقلة أو عدم تنفيذ تشكيل اللجنة أو تنفيذ مقرراتها أو توصياتها يصار إلى إجراء انتخابات مجلس المحافظة وفق نسبة (١٠) مقاعد لكل مكون من المكونات الرئيسية (٢) مقعد للأقليات في تاريخ يحدده مجلس النواب في موعد أقصاه ٢٠٠٨/١٢/٣١.
- ثامناً: تعتبر هذه المادة كلاً لا يتجزأ لغرض التفسير والتنفيذ ولا يعمل بأى نص يتعارض مع أحكامها.

المادة (٢٥):

يتكون مجلس المحافظة من (٢٥) خمسة وعشرين مقعداً يضاف إليهم مقعد واحد لكل (٢٠٠٠٠٠) مائتي ألف نسمة لما زاد عن (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف نسمة حسب أحدث إحصائية معتمدة وفقاً للبطاقة التموينية والتي على أساسها تم وضع سجل الناخبين.

المادة (٢٦):

يتكون مجلس القضاء من (١٠) عشرة مقاعد يضاف إليها مقعد واحد لكل (٥٠٠٠٠) خمسين ألف نسمة حسب أحدث إحصائية معتمدة والتي على أساسها تم وضع سجل الناخبين.

المادة (٢٧):

يتكون مجلس الناحية من (٧) سبعة مقاعد يضاف إليها مقعد واحد لكل (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون ألف نسمة حسب أحدث إحصائية معتمدة والتي على أساسها تم وضع سجل الناخبين.

الفصل السادس :

الدعاية الانتخابية

المادة (٢٨):

الدعاية الانتخابية الحرة حق مكفول للمرشح بموجب أحكام هذا القانون تبدأ من تاريخ قبول ترشحه رسمياً وتنتهى قبل (٢٤) ساعة من تاريخ إجراء الانتخابات.

المادة (٢٩):

تعفى الدعاية الانتخابية من أى رسوم.

المادة (٣٠):

أولاً: تحدد أمانة بغداد والبلديات المختصة في المحافظات بالتنسيق مع المفوضية الأماكن التي يمنع فيها ممارسة الدعاية الانتخابية وإلصاق الإعلانات الانتخابية طيلة المدة السابقة على اليوم المحدد للانتخابات ويمنع نشر أى إعلان أو برامج أو صور للمرشحين في مراكز الاقتراع.

ثانياً: على الكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات إزالة ملصقات الدعاية الانتخابية وبموجب تعليمات تصدرها المفوضية.

المادة (٣١):

يمنع تنظيم الاجتماعات الانتخابية التي يعقدها المرشح أو مؤيدوه ويكون الغرض منها الدعاية للمرشح خلال المدة المحددة في هذا القانون في الأبنية التي تشغلها الوزارات ودوائر الدولة المختلفة.

المادة (٣٢):

أولاً: يحظر استعمال شعار الدولة الرسمي في الاجتماعات والإعلانات والنشرات الانتخابية وفي الكتابات والرسوم التي تستخدم في الحملة الانتخابية.

ثانياً: يحظر استعمال الصور والدعاية لرموز شخصية لغير المرشحين.

المادة (٣٣):

لا يجوز لموظفي دوائر الدولة والسلطات المحلية القيام بالدعاية الانتخابية لصالح أى مرشح واستعمال صفاقم الرسمية أو نفوذهم الوظيفي أو موارد الدولة أو وسائلها أو أجهزتها بما في ذلك أجهزتها الأمنية والعسكرية.

المادة (٣٤):

أولاً : يحظر على أى حزب أو جماعة أو تنظيم أو كيان أو أفراد أو أى جهة كانت ممارسة أى شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التكفير أو التخوين أو التلويح بالمغريات أو منح مكاسب مادية أو معنوية أو الوعد بها.

ثانياً: يحرم أى حزب أو كيان سياسى يحتفظ بمليشيا مسلحة من المشاركة في الانتخابات.

ثالثاً : يحرم أى كيان سياسى من المشاركة فى الانتخابات وحساب الأصوات فى حال قيامه بغلق منطقة انتخابية بالقوة أو التهديد باستخدام القوة لصالحه أو ضد غيره.

المادة (٣٥):

يمنع استخدام دوائر الدولة ودور العبادة بأية وسيلة كانت لأغراض الدعاية الانتخابية.

المادة (٣٦):

يحظر على المرشحين القيام بأية دعاية انتخابية تنطوى على خداع الناخبين أو غشهم أو استخدام أسلوب التجريح أو التشهير بالآخرين فى الدعاية الانتخابية.

المادة (٣٧):

يحظر الإنفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو من موازنة الوزارات أو أموال الوقف أو من أموال الدعم الخارجى.

المادة (٣٨):

أولاً: لا يجوز لأى مرشح إن يقوم يوم التصويت بتوزيع برامج عمل أو منشورات أو بطاقات أو غيرها من الوثائق بنفسه أو بواسطة غيره.

ثانياً: لا يجوز لأى من العاملين فى دوائر الدولة أو أعضاء السلطات المحلية إن يقوم يوم التصويت بتوزيع برامج عمل بنفسه أو بواسطة غيره.

ثالثاً: لا يجوز وضع إعلانات أو توزيع برامج عمل أو منشورات أو بطاقات باسم مرشح غير مسجل فى كشف المرشحين.

الفصل السابع :

الجرائم الانتخابية

المادة (٣٩):

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (٦) ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف دينار كل من:

أولاً: تعمد إدراج اسم أو أسماء أو صفات مزيفة فى جداول الناخبين أو تعمد عدم إدراج اسم خلافاً لإحكام هذا القانون.

ثانياً: توصل إلى إدراج اسمه أو اسم غيره دون توافر الشروط القانونية المطلوبة وثبت أنه يعلم بذلك وكل من توصل إلى عدم إدراج اسم آخر أو حذفه.

ثالثاً: أدلى بصوته فى الانتخاب وهو يعلم إن اسمه أدرج فى سجل الناخبين خلافاً للقانون أو أنه فقد الشروط القانونية المطلوبة فى استعمال حقه فى الانتخابات.

رابعاً: تعمد التصويت باسم غيره.

خامساً: ألقى سر تصويت ناخب بليون رضاه.

سادساً: استعمال حقّه في الانتخاب الواحد أكثر من مرة.
 سابعاً: غير إرادة الناخب الأُمى وكتب اسماً أو اشر على رمز غير الذي قصده الناخب
 أو عرقل أى ناخب لمنع من ممارسة حقّه الانتخابي.
 ثامناً: رشح نفسه في أكثر من دائرة أو قائمة انتخابية.
المادة (٤٠):

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من:
 أولاً: استعمال القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقّه ليحمله على التصويت
 على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.
 ثانياً: أعطى أو عرض أو وعد بان يعطى ناخباً فائدة لنفسه أو لغيره ليحمله على
 التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.
 ثالثاً: قبل أو طلب فائدة لنفسه أو لغيره ممن كان مكلف بأداء خدمة عامة في
 العملية الانتخابية.
 رابعاً: نشر أو أذاع بين الناخبين أخباراً غير صحيحة عن سلوك احد المرشحين أو
 سمعته بقصد التأثير على آراء الناخبين في نتيجة الانتخاب.
 خامساً: دخل إلى المقر المخصص للانتخابات حاملاً سلاحاً نارياً أو جراحاً مخالفاً
 لإحكام هذا القانون.
 سادساً: سب أو قذف أو ضرب لجنة الانتخابات أو احد أعضائها أثناء عملية
 الانتخاب.
 سابعاً: العبث بصناديق الاقتراع أو الجداول الانتخابية أو أية وثائق تتعلق بالعملية
 الانتخابية.

المادة (٤١):

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار
 ولا تزيد على (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف دينار كل من:
 أولاً: استحوذ أو أخفى أو عدم أو تلف أو فسد أو سرق أوراق الاقتراع أو
 جداول الناخبين أو غير نتیجتها بأية طريقة من الطرق.
 ثانياً: أخل بحرية الانتخاب أو بنظامه باستعمال القوة أو التهديد.

المادة (٤٢):

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من الصق البيانات أو الصور أو النشرات
 الانتخابية الخاصة بخارج الأماكن المخصصة لها.

المادة (٤٣):

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة كل من:
 أولاً: تعمد الاعتداء على صور المرشحين أو برامجهم الملتصقة في الأماكن المخصصة
 لها لحساب آخر أو جهة معينة بقصد الإضرار بهذا المرشح أو التأثير على سير
 العملية الانتخابية.

ثانياً: أعلن عن السحاب مرشح أو أكثر من العملية الانتخابية وهو يعلم بان الأمر غير صحيح بقصد التأثير على الناخبين أو تحويل أصوات المرشح إليه.
ثالثاً: اعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية المسموح بها قانوناً لأى سبب كان سواء أكان بالشطب أو التمزيق أو غير ذلك أو كل تصرف من هذا القبيل.

المادة (٤٤):

أولاً: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مليون ولا تزيد على خمسة ملايين دينار من خالف أحكام أحكام المواد (٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧) من هذا القانون.

ثانياً: يعاقب بالحبس المؤقت وبغرامة لا تقل عن عشرة ملايين ديناً ولا تزيد عن خمسة وعشرين مليون كل من خالف أحكام المادتين (٣٣ و ٣٤) من هذا القانون.

المادة (٤٥):

يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب المنصوص في هذا القانون بعقوبة الجريمة التامة.

المادة (٤٦):

أولاً: في حالة ثبوت مساهمة الكيان السياسي في ارتكاب أى جريمة من الجرائم الانتخابية والمنصوص عليها في هذا القانون، يعاقب بغرامة مالية مقدارها (٥٠٠٠٠٠٠٠٠) خمسين مليون دينار.

ثانياً: يحرم الكيان السياسي من الأصوات التي حصل عليها في المركز الانتخابي في حالة اقترافه إحدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في البنود (أولاً، خامساً، سادساً، سابعاً) من المادة (٤١) والمادة (٤٢) من هذا القانون ويجلس المفوضية اتخاذ القرار اللازم بهذا الشأن.

الفصل الثامن :

أحكام عامة وهتامية

المادة (٤٧):

أولاً: يحدد موعد الانتخابات بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من المفوضية يعلن عنه بوسائل الإعلام المختلفة قبل الموعد المحدد لاجراة بـ (٦٠) يوماً.

ثانياً: يتم التصويت في يوم واحد بمجالس المحافظات.

ثالثاً: في حالة تأجيل الانتخابات تستمر مجالس المحافظات و الأقضية والنواحي في إدارة شؤونها لحين انتخاب مجالس جديدة.

المادة (٤٨):

تجرى عملية اقتراع العسكريين ومنتسبي قوى الأمن الداخلي في مراكز اقتراع خاصة تحددها المفوضية بالتنسيق مع الوزارات المختصة.

المادة (٤٩):

للمفوضية العليا إصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.
المادة (٥٠) تمنح الاقليات القومية والدينية المسيحية المنصوص عليها في الدستور مقاعد في مجالس المحافظات وكما يلي :-

- ١- محافظة بغداد (٣) ثلاثة مقاعد.
- ٢- محافظة نينوى (٣) ثلاثة مقاعد، مقعد واحد للآيزيديين ومقعد واحد للشبك.
- ٣- محافظة كركوك (٢) مقعدان.
- ٤- محافظة دهوك (٢) مقعدان.
- ٥- محافظة اربيل (٢) مقعدان.
- ٦- محافظة البصرة (١) مقعد واحد.

المادة (٥١):

لا يعمل بأى نص يتعارض وأحكام هذا القانون.

المادة (٥٢):

ينفذ هذا القانون من تاريخ المصادقة عليه من قبل مجلس الرئاسة.

الأسباب الموجبة

لفرض إجراء انتخابات حرة ونزيهة لجميع المحافظات و الأتضية والنواحي ولكي تكون هذه الانتخابات ديمقراطية بعيدة عن التأثيرات الخارجية وبغية الارتقاء بهذه الانتخابات للمستوى المطلوب شرع هذا القانون.

٣- مشروع المصالحة والحوار الوطني

من اجل تأكيد التلاحم بين ابناء الشعب العراقي وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية وإشاعة أجواء اخبة والانسجام بين مكوناته المختلفة ومعالجة الآثار التي تركها الإرهاب والفساد الإداري وغير ذلك على أجواء الثقة المتبادلة. ونعميم روح المواطنة المخلصة للعراق التي يتساوى عندها كل العراقيين في حقوقهم وواجباتهم ولا تميز بينهم على أساس من المذهبية والعرقية والحزبية السياسية، من اجل بناء جبهة وطنية واسعة لمواجهة التحديات واستحقاقات عملية بناء العراق ورفاهية شعبه واستعادة كامل أراضيه وسيادته، ومن اجل ان يستعيد عراقنا العزيز موقعه الرائد إقليمياً ودولياً من اجل كل هذا نطلق مبادرة المصالحة والحوار الوطني التي تقوم على ركنتين أساسيتين :

١- الآلية المعملة.

٢- المبادئ والسياسات المطلوبة.

أولاً: الآليات

أ- تشكيل هيئة وطنية عليا بأسم (الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطني) من ممثلين عن السلطات الثلاث ووزير الدولة للحوار الوطني وممثلين عن القوائم البرلمانية التي تألفت داخلها القوى السياسية وشخصيات مستقلة وممثلين عن المرجعيات الدينية وعن العشائر.

ب- تشكيل لجان فرعية في محافظات من قبل الهيئة الوطنية العليا تتولى مهام الهيئة لتوسيع المصالحة فيها.

ت- تشكيل لجان ميدانية لوضع تصورات ثقافية وإعلامية ومتابعة سير عملية المصالحة وتقييم مراحلها وتسهيل الضوء عليها.

ث- عقد مؤتمرات لمختلف شرائح المجتمع مثل :

١- مؤتمر لعلماء الدين لدعم عملية المصالحة وإصدار الفتاوى الداعمة لها على اعتبارها اعتصام بحبل الله.

٢- مؤتمر لرؤساء العشائر يصدر عنه ميثاق شرف لمواجهة حالة التناحر ودحر الإرهاب والمفسدين.

٣- مؤتمر للقوى السياسية الفاعلة في الساحة تتعهد بدعم الدولة وحماية العملية السياسية ومواجهة التحدي الإرهابي والفساد، وإعلان ميثاق وطني بذلك.

٤- دعوة مؤسسات المجتمع المدني كافة للقيام بنشاطات ومؤتمرات وحملات توعية وتثقيف لتحقيق أهداف مشروع المصالحة والحوار الوطني.

ثانياً : المبادئ والسياسات المطلوبة

- ١- اعتماد خطاب سياسي وعقلاني من جانب القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، ومن الحكومة لإعادة وتعميق روح الثقة وطمأنة الأطراف المترددة وحيادية الإعلام.
- ٢- اعتماد الحوار الوطني الصادق في التعامل مع كل الرؤى والمواقف السياسية المخالفة لرؤى ومواقف الحكومة والقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية.
- ٣- اعتماد الشرعية الدستورية والقانونية لحل مشاكل البلد ومعالجة ظاهرة التصفيات الجسدية وبذل الجهود من أجل السيطرة على هذه الظاهرة الخطيرة.
- ٤- ان تتخذ القوى السياسية المشاركة في الحكومة موقفاً رافضاً ضد الإرهابيين والصداميين.
- ٥- إصدار عفو عن المعتقلين الذين لم يتورطوا في جرائم وأعمال إرهابية وجرائم ضد الإنسانية وتشكيل اللجان اللازمة لإطلاق سراح الأبرياء بالسرعة الممكنة، ويتعهد الراغب بالحصول على فرصة العفو ان شجب العنف ويتعهد بدعم الحكومة الوطنية المنتخبة وإتباع القانون.
- ٦- منع انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على إصلاح السجون ومعالجة المسؤولين عن جرائم التعذيب، وتمكين المنظمات الوطنية والدولية من زيارة السجون وتفقد أحوال السجناء.
- ٧- التباحث مع قوات متعددة الجنسيات من أجل وضع آليات تمنع انتهاك حقوق الإنسان والمدنيين من خلال العمليات العسكرية.
- ٨- حل مشاكل موظفي الدوائر المنحلة وبالإخص ما يتعلق بالجائز الإقتصادي والإستفادة من خبراتهم.
- ٩- إعادة النظر في هيئة إجتثاث اليعث بموجب ما نص عليه الدستور وإخضاعها للقانون والقضاء لتأخذ طابعاً مهنياً ودستورياً.
- ١٠- إتخاذ إجراءات سريعة لتحسين الخدمات وبالإخص في المناطق الساخنة.
- ١١- تفعيل اللجان التحضيرية التي إنبثقت عن مؤتمر القاهرة للوفاق الوطني وبالتنسيق مع الأمم المتحدة والجامعة العربية وتشجيع مبادرة بغداد السلام.
- ١٢- القيام بتحريك إقليمي عربي إسلامي متوازن من جانب الحكومة لوضع الحكومات بصورة ما يجرى في العراق وكسب موافقتها الى جانب عملية الوفاق الوطني، وبالإخص الحكومات التي تقدم دعماً للإرهاب أو تفضي الطرف عنه.
- ١٣- العمل الجاد والسريع لبناء القوات المسلحة التي مستوى إدارة أمن العراق للتمهيد لإسحاب القوات المتعددة الجنسيات.
- ١٤- العمل الجاد والسريع لإعادة النظر في بناء القوات المسلحة التابعة لوزاري الدفاع والداخلية وغيرها على أسس مهنية ووطنية لإنهاء مستوى إدارة أمن العراق وتستلم الملف الأمني من قوات متعددة الجنسيات قبل إسحابها.

- ١٥- تفعيل القرارات المساندة ضحايا النظام السابق وتعويضهم وتوفير الامكانيات لتحسين الاوضاع المعيشية والخدمية في المناطق الخرومة في عموم العراق.
- ١٦- ازالة المعوقات التي تحول دون مشاركة أى مواطن عراقي او تنظيم يرغب العمل وفق الدستور لبناء العراق ولم يرتكب جريمة.
- ١٧- تعريض المتضررين من الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية والعنف.
- ١٨- تفعيل دور القضاء لمعاقبة المجرمين، وجعله المرجعية الوحيدة في التعامل مع جرائم ورموز النظام السابق والارهابيين وعصابات القتل والاختطاف.
- ١٩- جعل القوات المسلحة غير خاضعة لنفوذ القوى السياسية المتنافسة والا تتدخل في الشأن السياسى، وحل موضوع الميلشيات والمجموعات المسلحة غير القانونية ومعالجتها سياسيا واقتصاديا وامنيا.
- ٢٠- توحيد الرؤى والمواقف تجاه العناصر والمجموعات الارهابية والتكفيرية التي تعادى العراق والعراقيين.
- ٢١- البدء بحملة اعمار واسعة لكل مناطق العراق المتضررة، ومعالجة مشكلة البطالة.
- ٢٢- ان ما فرزته الانتخابات من برلمان ودستور وحكومة وحدة وطنية تشكل جميعها المؤسسات الممثل الشرعى الوحيد لارادة الشعب العراقي في التعامل مع موضوع السيادة وتواجد قوات متعددة الجنسيات.
- ٢٣- العمل على اعادة المهجرين الى مناطقهم وتنويع الحكومة والاجهزة الامنية تأمين عودتهم وحمايتهم من المخربين والارهابيين وتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم واعتماد سياسة امنية حازمة تضمن حماية الناس وعدم خضوعهم للابتزاز والاكراه.
- ٢٤- عمليات الاعتقال والتفتيش تتم بموجب اوامر قضائية صادرة قبل المداومة والاعتقال، واعتماد المعلومات المؤكدة وليس الكيدية وبما لا يتعارض مع حقوق الانسان وتكون العمليات العسكرية بأوامر رسمية.

٤- قرار تفسيري لقانون الانتخابات الجديد.

صوت مجلس النواب العراقي في جلسة استثنائية عقدها برئاسة السيد أياد السامرائي رئيس مجلس النواب يوم الأحد السادس من ديسمبر ٢٠٠٩ على قرار يفسر قانون الانتخابات. وجاء القرار على الوجه التالي:

" بناءً على أحكام المادة (٥٩/ ثانياً) و المادة (١٣٨/ خامساً-أ) و المادة (٩٤) من الدستور أصدر مجلس النواب القرار الآتي:

مذكرة تفسيرية

امتنالاً لأحكام الدستور في كفالة حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح لجميع المواطنين رجالاً ونساءً، أقر مجلس النواب مشروع قانون التعديل الأول لقانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥. ووفقاً لما صاحب بعض نصوص مشروع قانون التعديل الأول لقانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ من آراء ومناقشات خلال إعدادها، وما أفرزته النقاشات الجارية بين ممثلي الكتل البرلمانية، وتقارير الخبراء الوطنيين وخبراء هيئة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمعينين وما بينته المحكمة الاتحادية العليا في قرارها الجوابي على استفسارات مجلس النواب، تلاحظ الأمور الآتية في تفسير تلك النصوص:

أولاً:

انسجاماً مع أحكام المادة (٤٩) من الدستور، وبسبب غياب إحصاء سكان حديث، وبعد الرجوع إلى الإحصاءات الرسمية لوزارة التجارة لعام ٢٠٠٥ مضافاً إليها نسبة النمو السكاني بمعدل (٢,٨%) لكل محافظة سنوياً، ونظراً لبعض المهجرات الحاصلة، يتألف مجلس النواب من (٣٢٥ مقعداً).

ثانياً:

يتم توزيع (٣١٠) من المقاعد على الحافظات وفق حدودها الإدارية بالاعتماد على الجدول الملحق وتكون عدد المقاعد التعويضية ١٥ مقعداً.

ثالثاً:

ضماناً لحقوق الأقليات تخصيص عدد من المقاعد بموجب المادة (أولاً/ ٣) من مشروع التعديل بحسباً من المقاعد التعويضية المبينة في المادة (أولاً/ ٤) من المشروع لينح لها وبحسب الأعداد الواردة في المادة (أولاً/ ٣) منه على أن تكون المقاعد المخصصة للمكون المسيحي ضمن دائرة وطنية واحدة.

في ضوء ما سبق، ووفقاً لهذه الإيضاحات في شأن بعض مواد مشروع قانون التعديل، على وجه الخصوص، يكون تفسير أحكام قانون الانتخابات، وتعد هذه المذكرة جزءاً متمماً للقانون المذكور..... والله ولي التوفيق."

وصوت المجلس أيضاً على جدول ملحق بخصوص كيفية توزيع المقاعد على الحافظات وكما يلي:

بغداد ٦٨ مقعدا، نينوى ٣٩ مقعدا، البصرة ٢٤ مقعدا، ذى قار ١٨ مقعدا، بابل
 ١٦ مقعدا، السليمانية ١٧ مقعدا، الأنبار ١٤ مقعدا، اربيل ١٤ مقعدا، ديالى ١٣ مقعدا،
 كركوك ١٢ مقعدا، صلاح الدين ١٢ مقعدا، النجف الأشرف ١٢ مقعدا، واسط ١١
 مقعدا، القادسية ١١ مقعدا، ميسان ١٠ مقاعد، دهوك ١٠ مقاعد، كربلاء المقدسة ١٠
 مقاعد، المثنى ٧ مقاعد.

وهذا أصبح العدد الكلى للمقاعد المحافظات ٣١٠ مقعدا بالإضافة إلى ١٥ مقعدا
 للمقاعد التعويضية، والعدد الكلى للمقاعد سيكون ٣٢٥ مقعدا.

٥- قانون الانتخابات الجديد

قانون تعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ (المنقوض)
تم التصويت عليه بالموافقة في جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني
(نوفمبر) ٢٠٠٩
صوت مجلس النواب على المادة أولاً من مشروع القانون (المنقوض) وعدلت لقرراً
كالآتي:

المادة الأولى:

تلغى المادة ١٥ من القانون ويحل محلها ما يأتي:

- ١- يتألف مجلس النواب من عدد من المقاعد بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة وفقاً لإحصائيات وزارة التجارة للمحافظات لعام ٢٠٠٥ على أن تضاف إليها نسبة النمو السكاني بمعدل (٢,٨%) لكل محافظة سنوياً.
- ٢- يصوت العراقيون أينما كانوا لقوائم محافظاتهم أو لمرشحيهم على أن يشمل المصوتين خارج العراق بضوابط التصويت الخاص.
- ٣- تمنح المكونات التالية حصة (كوتا) تحسب من المقاعد المخصصة لمحافظة على أن لا يؤثر ذلك على نسبتهم في حالة مشاركتهم في القوائم الوطنية و كما يلي:
 - ١- المكون المسيحي خمسة مقاعد توزع على محافظات بغداد وبنوى وكركوك ودهوك وأربيل.
 - ٢- المكون الأيزيدي مقعد واحد في محافظة بنوى.
 - ٣- المكون الصابئي المندائي مقعد واحد في محافظة بغداد.
 - ٤- المكون الشبكي مقعد واحد في محافظة بنوى.
- ٤- تخصص نسبة (٥٥%) من المقاعد كمقاعد تعويضية توزع على القوائم بنسبة المقاعد التي حصلت عليها.
- ٥- تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحيين ضمن دائرة انتخابية واحدة.

ثانياً: صوت المجلس برد النقض الوارد على الفقرة رابعاً من المادة ٣ من مشروع القانون.

**قانون تعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥
التاريخ: الأحد ٠٨ تشرين الثاني ٢٠٠٩**

**باسم الشعب
مجلس الرئاسة**

بناءً على ما أقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة واستناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة ٦١ والبندين (أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً) من المادة (٤٩) والفقرة (أ) من البند خامساً من المادة ١٣٨ من الدستور.

صدر القانون الآتي:

رقم () لسنة ٢٠٠٩

قانون تعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥

المادة أولاً:

تُلغى المادة ١٥ من القانون ويحل محلها:

يتألف مجلس النواب من عدد من المقاعد بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة وفقاً لأخر إحصائية تقدمها وزارة التجارة على أن تكون المقاعد التعويضية من ضمنها بواقع (٥٥%)...وعلى أن تمتح المكونات التالية كوتا من المقاعد التعويضية شرط أن لا تؤثر على نسبتها في حالة مشاركتها في القوائم الوطنية وكما يلي:

١- المكون المسيحي خمسة مقاعد توزع على محافظات بغداد ونيوى وكركوك ودهوك وأربيل.

٢- المكون الأيزيدي مقعد واحد في محافظة نينوى.

٣- المكون الصابئي المندائي مقعد واحد في محافظة بغداد.

٤- المكون الشبكي مقعد واحد في محافظة نينوى.

المادة ثانياً:

تكون كل محافظة وفق للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحده تختص بعدة مقاعد متناسبة بعدد السكان في المحافظة حسب آخر الإحصائيات المعتمدة للبطاقة التمييزية.

المادة ثالثاً: تلغى المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٦ ويحل محلها ما يلي:

أولاً: [يكون الترشيح بطريقة القائمة المفتوحة ولا يقل عدد المرشحين فيها عن ثلاثة ولا يزيد على ضعف المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية وبحق للناخب التصويت على القائمة أو أحد المرشحين الوارد فيها ويجوز الترشيح الفردي].

ثانياً: لجمع الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة في الدائرة الانتخابية وتقسّم على القاسم الانتخابي لتحديد عدد المقاعد المخصصة لتلك القائمة.

ثالثاً: توزع المقاعد بإعادة ترتيب تسلسل المرشحين استناداً إلى عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم ويكون الفائز الأول من يحصل على أعلى الأصوات وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين على أن لا تقل نسبة النساء عن ربع الفائزين وفي حالة تعادل أصوات المرشحين في القائمة الواحدة يتم اللجوء إلى القرعة.

رابعاً: تمنح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة التي حصلت على عدد من المقاعد بحسب نسبة ما حصلت عليه من الأصوات.

المادة رابعاً:

التصويت الخاص ويشمل:

أولاً: العسكريين من منتسبي وزارة الدفاع والداخلية وكافة المؤسسات الأمنية الأخرى وتكون طريقة تصويتهم وفقاً لإجراءات خاصة تضعها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتعتمد فيها على قوائم رسمية تتضمن الأسماء والمواقع وتلتزم الجهات أعلاه بتحديثها قبل مدة لا تقل عن ٦٠ يوماً من موعد إجراء الانتخابات، وبناء عليه تشطب أسماءهم من سجل الناخبين. وإذا لم تُرسل القوائم المذكورة يُصوّت المنتسبون التابعون للوزارات والأجهزة أعلاه في إطار الاقتراع العام وفقاً لسجل الناخبين.

ثانياً: الرلاء والمعتقلون واحتجزون ويعتمد في تصويتهم على إجراءات تضعها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بناءً على قوائم تقدمها وزارتا العدل والداخلية خلال مدة لا تقل عن ٣٠ يوماً قبل يوم الاقتراع.

ثالثاً: المرضى الراقدين في المستشفيات والمصحات الأخرى ويكون بناءً على قوائم تقدمها هذه الجهات قبل المباشرة بالاقتراع وفقاً لإجراءات تضعها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

رابعاً: تصويت المهجرين :

أ- الناخب المهجر: هو العراقي الذي تم تهجيره قسراً من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر داخل العراق بعد ٣/٤/٩٠٠٣ لأي سبب كان.

ب- تكون طريقة تصويت المهجرين وفق أحدث إحصائية رسمية تُرَوِّدُها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من وزارتي الهجرة والمهجرين والتجارة وموجبها يحق للمُهَجَّرِ التصويت للدائرة التي هُجِّرَ منها ما لم يكن قد نقل بطاقته الترمينية إلى المحافظة التي هُجِّرَ إليها.

خامساً: للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات صلاحية وضع التعليمات الخاصة بتصويت الخارج.

المادة خامساً:

أولاً: تسرى أحكام المواد الواردة في الفصل السادس والفصل السابع الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ على الانتخابات أعضاء مجلس النواب.

ثانياً: يحق للمرشح الطلب من مركز المفوضية للمحافظة بتزويده بعدد الأصوات التي حصل عليها.

ثالثاً: لعضو مجلس النواب الإطلاع على المعلومات التي تتعلق بالعملية الانتخابية وغادج العد والفرز في الدوائر الانتخابية المختلفة.

المادة سادساً:

أولاً: تجرى الانتخابات في كركوك والمحافظات المشكوك في سجلاتها في موعدها المقرر استثناء.

ثانياً: المحافظات المشكوك في سجلاتها هي من تجاوز معدل النمو السكاني أكثر من ٥ ٪ سنوياً على أن يقدم طلب التشكيك من تحسين نائباً على الأقل ويحظى بموافقة مجلس النواب بالأغلبية البسيطة.

ثالثاً: يُشكل مجلس النواب لجنة من أعضائه محافظة كركوك ولكل محافظة مشكوك في سجلاتها تتكون من ممثلي مكونات تلك المحافظة وعضوية ممثل عن كل من وزارة التخطيط والداخلية والتجارة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وعمرة الأسم المتحدة لمراجعة وتدقيق الخطأ والزيادة الحاصلة على سجلات الناخبين وفقاً للبيانات الرسمية والمعايير الواردة في الأحكام الختامية والمادة ثانياً من هذا القانون لتصحيح سجل الناخبين على أن تنجز اللجنة عملها خلال سنة من تاريخ عملها.

رابعاً: لا يُعتبر إبطال الانتخابات في محافظة كركوك أو أية محافظة مشكوك في سجلاتها قبل الانتهاء من عملية تدقيق سجلات الناخبين فيها كأساس لأي عملية انتخابية مستقبلية أو سابقة لأي وضع سياسي أو إداري.

الأحكام الختامية

المادة سابعاً:

تعتمد المعايير الآتية أساساً لتنفيذ الأحكام الواردة في المادة سادساً.

أولاً: يحدد الفارق بين عدد المسجلين في سجل ٢٠٠٤ قبل التحديث وعدد المسجلين في الانتخابات ٢٠١٠.

ثانياً: تجرى عملية التدقيق للفارق في أولاً أعلاه وفي الإضافات للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، بالتركيز على الآتي:

(١) الإضافات السكانية (الولادات، الوفيات، نقل القيد من المحافظة) للفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

(٢) المرحلين العائدين وفق السجلات الرسمية.

(٣) أية تغييرات سكانية أخرى خلال هذه الفترة.

ثالثاً: تعتمد عملية التدقيق لمعرفة صحة القيود وقانونيتها والحالات غير القانونية وتحسب عدد الفروقات وما يمثلها من مقاعد.

رابعاً: يعتبر عدد ملاك مجلس النواب ممن يمثل كركوك أو المحافظة المشكوك فيها هو الذي سيحدد من خلال النسب السكانية التي سيعتمدها المجلس بعد طرح عدد المقاعد الناتجة عن الخروقات.

خامساً: يعتبر على ملاك المحافظة الأعداد الصحيحة وتسجل الأعداد الخارجة عن المحافظة على الحصة الوطنية.

المادة ثامناً:

أولاً: يُلغى أى نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

ثانياً: يُتخذ هذا القانون من تاريخ المصادقة عليه وينشر في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

لغرض إجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة في العراق وبغية الارتقاء بهذه الانتخابات إلى المستوى المطلوب وفق المعايير الدولية المعتمدة والمطالب الشعبية، شرع هذا القانون.

ولا أستطيع أن أنكر أنني في بعض الأوقات ، كدت أفقد الأمل فيما أتطلع إليه ويتطلع إليه العراقيون، من تحقيق حياة حرة كريمة في ظل عراق ديمقراطي . في بعض الليالي اضطرت إلى النوم في سريري، راقدا في سرة واقية من الرصاص وعلى رأسى خوذة معدنية ثقيلة ويحيط بسريري عدد من الدوابب المعدنية ، التي رصبتها جنبا إلى جنب لإتقاء أخطار القصف الذى كنا نتعرض له من كل جانب . في بعض الأيام الحالكة في بغداد كنت أتلقي أنباء موت أصدقاء وزملاء عرفتهم قبل سنين أو التقيتهم في بغداد للمرة الأولى ومنهم السفير المصرى الراحل إيهاب الشريف الذى التقيته فى مكتبى فى بعثة الأمم المتحدة فى العراق قبل يومين فقط من عملية خطفه. فى بعض الأيام الصعبة التى اختلطت فيها أوراق الفشل بأوراق النجاح فقدت الأمل و كدت أشعر بالهزيمة امام قوى تسوق العراق إلى مستقبل مجهول

إبراهيم

Bibliotheca Alexandrina



0917953

